

المكتبة اللغوية

كتاب

كشَفُ النَّقَابِ

عَنْ مَخْذَرَاتِ مَلْحَةِ الإِعْرَابِ لِلْحَرِيرِيِّ

تأليف

الإمام أبي محمد عبد الله بن أحمد بن علي الفاكري

الملك الشافعي النحوي

(ت ٩٧٢ هـ)

درسته وحققه

الدكتور عبد المقصود محمد عبد المقصود

كلية دارالعلوم - جامعة القاهرة

المجلد الثاني

الناشر

مكتبة الثقافة الدينية

الطبعة الثانية
١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧
حقوق الطبع محفوظة للنشر
الناشر
مكتبة الثقافة الدينية
٥٢٦ شارع بورسعيد - القاهرة
ت/ ٢٥٩٢٢٦٢٠ - ٢٥٩٣٨٤١١ / فاكس: ٢٥٩٣٦٢٢٧
E-mail: alsakafa_aldinay@hotmail.com

٢٠٠٥/ ١٨٧٠٣	رقم الإيداع
977-341-253-9	الترقيم الدولي I.S.B.N.

بَابُ فِي حُرُوفِ الْجَرِّ

وهو عشرون حرفاً أشار الناظم إلى ما اشتهر منها، بقوله:

وَالْجُرِّ فِي الْإِسْمِ الصَّحِيحِ الْمُنْصَرِفِ بِأَحْرَفٍ هُنَّ إِذَا مَا قِيلَ صِفٌ
 مِنْ، وَإِلَى، وَفِي، وَحَتَّى، وَعَلَى وَعَنْ، وَمُنْذُ، ثُمَّ حَاشَا، وَخَلَا
 وَالْبَاءُ، وَالْكَسَاءُ، إِذَا مَا زِيدَا وَالسَّلَامُ فَاحْفَظْهَا تَكُنْ رَشِيدَا
 وَرُبَّ أَيْضًا، ثُمَّ مَذْفِيمَا حَمَزُ مِنَ الزَّمَانِ دُونَ مَا مِنْهُ غَبَزُ
 تَقُولُ مَا رَأَيْتَهُ مُذْ يَوْمَنَا وَرُبَّ عَبِيدٍ كَيْسٍ مَرَّ بِنَا

الجرُّ عبارةٌ البهرئين، والخفضُ عبارةٌ الكوفيين، ومؤداهما واحدٌ، ولا مشاحة^(١) في الاصطلاح.

ومقصود الناظم أن الجرَّ بالكسرة يظهر في الاسم الصحيح الآخر المنصرف إذا ما^(٢) جرَّ بأحد حروف الجر التي من جملتها ما في النظم^(٣) بخلاف الاسم المعتل مقصوراً كان، أو منقرضاً، فإن الجر فيه مقدر كما مرَّ.

(١) في (س) وردت عبارة "ولا مؤداهما مُسَمَّى حجة) موضع: (ولا مشاحة).

(٢) لفظة (ما): ساقطة من (ط) (ك) (س).

(٣) ذكر ابن مالك في ألبينه عشرين حرفاً للجرِّ، وزاد عن الحروف التي ذكرها الحريري ستة

أحرف، هي: عدا، والواو، والتاء، ركي، ولعل، ومتى. (راجع الألفية: ص ٣٤، ٣٥).

وزاد الأخفش (بلة) قال الأشموني: والصحيح أنها اسم (٢/٢١٠).

وزاد سيويه (نولاب) وجعلها جارة للضمير، حيث قال: ونولاك ولولاي. إذا أضمرت

لاسم فيه جرِّ، وإذا أظهرت ربيع، ولو جاءت علامة الإضمار على القياس لقلت: لولا

أنت، كما قال تعالى: ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سأ: ٣١]. الكتاب (١/٣٨٨).

وقد عده كل من الأخفش والمبرد. انظر المقتضب (٣/٧٦) والأشموني (٢/٢١٣).

وبخلاف ما لا ينصرف فإنَّ جرَّه بالفتحة كما قدَّمنا.

فمن حروف الجرِّ (من)^(١) وتكونُ لابتداءِ الغاية مكانًا أو زمانًا، أو غيرهما، نَحْوُ: ﴿ مِنْ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ [الإسراء: ١]، ﴿ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾ [التوبة: ١٨]، ﴿ مِنْ سُلَيْمَانَ ﴾ [النمل: ٣٠]^(٢).

ولبيان الجنس، نحو: ﴿ أَلرَّجَسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ﴾ [الحج: ٣٠].

وللتبويض، نَحْوُ: أَخَذْتُ مِنَ الدَّرَاهِمِ.

وللتوكيد بعد نفي، أو شبيهه، نَحْوُ: ما جاءني من أحد، ولغير ذلك.

ومنها: (إلى) وتكون لانتهاى الغاية مطلقًا، نَحْوُ: ﴿ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا ﴾ [الإسراء: ١]، ﴿ ثُمَّ أَيْمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾ [البقرة: ١٨٧].

وللمصاحبة، نحو^(٣): ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ ﴾ [النساء: ٢]. ولغير ذلك.

ومنها: (في)^(٤)، وتكون للظرفية حقيقةً، أو مجازًا، نَحْوُ: الدَّرَاهِمُ فِي الْكَيْسِ، وَزَيْدٌ فِي الْبَرِيَّةِ، وَلِلسَّبِيَّةِ، نَحْوُ: ﴿ لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ ﴾ [النور: ١٤]، وللمصاحبة، نَحْوُ: ﴿ آذَخَلُوا فِي أَمْرٍ ﴾ [الأعراف: ٣٨]. ولغير ذلك.

ومنها: (حتى)^(٥) في بعض المواضع وهي لانتهاى الغاية مطلقًا.

(١) ذكر لها ابن هشام في المغني خمسة عشر وجهًا. انظر المغني: ص ٣١٨.

(٢) وتام الآية: ﴿ إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾.

(٣) لفظه (نحو): ساقطة من (س).

(٤) ذكر ابن هشام لـ (في) عشرة معانٍ. راجع المغني: ص ١٦٨.

(٥) و(في) هنا بمعنى: مع.

(٦) ذكر لها ابن هشام في المغني ثلاثة معانٍ. انظر المغني: ص ١٢٢.

ولا تكون جارة إلا آخرًا، نَحْوُ: (أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأَيْتَهَا)^(١) أو مَتَّصِلًا
بالآخر نحو: ﴿سَلَّمَتْهُ هِيَ حَتَّى مَطَّلَعَ الْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥].

ومنها: (عل)^(٢)، وتكون للاستعلاء؛ أي: العُلُو، نَحْوُ: ﴿وَعَلَيْتَا وَعَلَى الْفَلَكِ
تَحْمَلُونَ﴾ [المؤمنون: ٢٢]. وللتعليل، نحو: ﴿وَلْتَكْبِرُوا لِلَّهِ عَلَىٰ مَا هَدَانَاكُمْ﴾
[البقرة: ١٨٥]. وللظرفية نحو: ﴿عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ﴾ [البقرة: ١٠٢]. ولغير ذلك.

ومنها: (عَنْ)^(٣)، وتكون للمجاورة، كـ(سرتُ عَنِ الْبَلَدِ)، وللإستعلاء نَحْوُ:
﴿وَمَنْ يَبْتَخُلْ﴾^(٤) ﴿فَلِنَمَّا يَبْتَخُلُ عَنْ نَفْسِهِ﴾ [محمد: ٣٨].

وللبعدية^(٥) نَحْوُ: ﴿طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾ [الانشقاق: ١٩]. ولغير ذلك.

ومنها: (مُنْذُ)، (مُنْذُ): وَيَخْتَصُّانِ بِالزَّمَنِ الْمَعْيَنِ، ولا يكون ذلك المعْيَنُ إِلَّا
ماضيًا، وهما فيه^(٦) لا ابتداء الغاية نحو: مَا رَأَيْتَهُ مُنْذُ أَوْ مُذْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، أو حاضرًا،
وهما فيه للظرفية، نَحْوُ: مَا رَأَيْتَهُ مُنْذُ أَوْ مُذْ يَوْمِنَا. ولا يدخلان على زمن مبهم ولا
مستقبل؛ فلا تقول: مَا رَأَيْتَهُ مُنْذُ أَوْ مُذْ وَقْتٍ، ولا أَرَاهُ مُذْ أَوْ مُنْذُ عَدٍ.

لكن ظاهر كلام النظم^(٧) أن^(٨) (مُنْذُ) لا تدخل إلا على الزمن الحاضر، كما يؤمى
إليه (قوله: دُونَ مَا مِنْهُ غَبْرٌ؛ أي: دون ما من الزمان مضى، وهو بغين معجمة.

(١) ما بين القوسين: زيادة في (ط).

(٢) ذكر لها ابن هشام في المغني تسعة معانٍ. المغني: ص ١٤٣.

(٣) ذكر لها ابن هشام في المغني عشرة معانٍ. انظر المغني: ص ١٤٧.

(٤) ما بين القوسين: زيادة في (ك).

(٥) في (س): ولتعدية - تحريف.

(٦) في (د): وعاقبة - والصحيح ما ثبتناه.

(٧) في (ط) (ك): الناظم.

(٨) لفظة (أَنْ): ساقطة من (س).

ويمكن حملُ كلامِهِ على ما قلناه بأن يراد بقوله: (عَبْر)؛ أي: بقي، ولم يقع بعد، ويكون^(١) قوله: فِيمَا حَصَرَ مِنَ الزَّمَانِ شَامِلًا لِمَا حَضَرَ وَلِمَا وَقَعَ بِالْفِعْلِ وَلَمْ يَنْقَطِعْ.

ومنها: (حاشا)، وكذا: (خَلَا)، و(عَدَا) إِنَّ تَجَرُّدًا عَنْ (مَا) نَحْوَ (١٩): مَا^(٢) قَامَ الْقَوْمُ حَاشَا زَيْدٍ، أَوْ خَلَا بَكْرٍ، أَوْ عَدَا بَشِيرٍ، وَلِكَ نَصَبِ الْأَسْمِ بَعْدَهُنَّ عَلَى تَقْدِيرِ كَوْنِهِنَّ أَفْعَالًا جَامِدَةً^(٣).

ومنها: (الباء)^(٤) إذا كانت زائدة على نفس الكلمة، وتكون للإلصاق، نَحْوُ: بَقَلْبِي غِرَامُ أَي: لَصِقَ بِهِ. وَلِلْإِسْتِعَانَةِ نَحْوُ: كَتَبْتُ بِالْقَلَمِ. وَلِلظَرْفِيَةِ نَحْوُ: ﴿تَجَيَّنْتُهُمْ بِسَحْرِ﴾ [القمر: ٣٤]. وَلِلسَّبِيَةِ نَحْوُ: ﴿فَيْمَا نَقَضِيهِمْ﴾ [النساء: ١٥٥]^(٥). وَلِغَيْرِ ذَلِكَ.

ومنها: (الكاف)^(٦) انزائدة أيضًا، وتكون للتشبيه، نَحْوُ: زَيْدٌ كَالْبَدْرِ، وَلِلتَّعْلِيلِ

(١) ما بين القوسين برمته: ساقطة من (س).

(٢) لفظة (ما): ساقطة من (ط) (س).

(٣) قال ابن هشام في المغني عن (حاشا): ذهب سيويه، وأكثر البصريين إلى أنها حرف دائمًا بمنزلة إلا، ولكنها تجر المستثنى. وذهب الجرمي والمازني والمبرد والزجاج والأخفش وأبو زيد والفرّاء وأبو عمرو الشيباني إلى أنها تستعمل كثيرًا حرفًا جازًا. وقليلًا فعلًا متعديًا جامدًا، لتضمنه معنى (إلا) وسمع: (اللهم اغفر لي ولين يسمع حاشا الشيطان وأبا الإصبع).

راجع المغني: ص ١٢٢ وفي خلا، وعدا.

انظر المغني: ص ٣٣٣، ١٤٢.

(٤) ذكر لها ابن هشام في المغني أربعة عشر معنى.

انظر المغني: ص ١٠١.

(٥) وكذلك سورة المائدة: الآية ١٣.

(٦) قسم ابن هشام الكاف الجارة إلى قسمين: حرف واسم. وذكر للحرفية خمسة معان (انظر المغني: ص ١٧٦) وقال عن الاسمية الجارة، وأمّا الكاف الاسمية الجارة فمرادفة لمثل،

وللتعليل نَجْوُ ﴿ وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَدَيْتُكُمْ ﴾ [البقرة: ١٩٨]. وللتأكيد نَحْوُ ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾^(١) [الشورى: ١١]. ولغير ذلك.

ومنها: (اللام)^(٢) أي: الزائدة، وتكون للملك، نحو: ﴿ تَلَّهَ نَا فِي السَّمَوَاتِ ﴾ [البقرة: ٢٨٤]: له ما فيها، وله ما في الأرض^(٣) وللاختصاص، نحو^(٤): (الجنة للمتقين)^(٥)،^(٦). وللإسحقاق: نحو: النار للكافرين أي: عذابها. وللتعليل نحو:

٨- وَإِيَّيَّي لَتَعْرِوِي لِيَذْكُرَاكِ هِزَّةٌ^(٧)

مثل، ولا تقع كذلك عند سبويه والمحققين إلا في الضرورة، كقوله: بيض ثلاث كعاج حُمّ. وقال كثيرٌ منهم الأخفش والفرسي: يجوز في الاختيار، فجوزوا في نحو: (زيد كالأسد) أن تكون الكاف في موضع رفع، والأسد محفوضاً بالإضافة. انظر المعني: ص ١٨٠.

(١) وقال العكبري: (والكاف في مثله): زائدة، أي: ليس مثله شيء، ولو لم تكن زائدة لأفضى إلى الحال؛ إذ كان يكون المعنى أن له مثلاً، وليس كمثله شيء. وفي ذلك تناقض. انظر ما من به الرحمن (٢/٢٢٤).

(٢) ذكر ابن هشام في المعني للام الجر اثنين وعشرين معنى. انظر ص ٢٠٨.

(٣) (وله ما في الأرض): زيادة في (ك).

(٤) لفظة (نحو). ساقطة من (ك).

(٥) في (ك): للمؤمنين.

(٦) ما بين القوسين: ساقط من (س).

(٧) إذا صدر بيت من بحر الطويل، قاله أبو صخر الهذلي، وعجزه:

كَمَا انْتَصَصَ الْعُصْفُورُ بِلِلَّةِ الْقَطْرِ

انظر في البيت: الإنصاف (ص ١٦) وابن يعيش (١٧/٢) وأمل القالي (١٤٩/١) الأغانى (٩٧/٢١) والمقرب (ص ٣٣) وشرح شذور الذهب (ص ٢٢٩) المعني (٣/٦١، ٧٨) الخزانة (١/٥٥٢) وشرح المصريح (١/٣٣٦، ١١/٢) والهمع

ولغير ذلك.

ومنها: (رُبَّ)، وهي موضوعةٌ لإنشاء التقليل، نحو: رُبَّ عَبْدٍ كَيْسٍ^(١) مَرَّ بِنَا وَمِنَّهُ نَحْوُ^(٢):

٩- أَلَا رُبَّ مَوْلُودٍ، وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ^(٣)

وقد تستعمل للتكثير، نَحْوُ: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوِ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر: ٢].

ومنه قوله عليه الصلاة والسلام: «يَا رُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(٤).

- (١) الكَيْسُ: الظريف. (راجع القاموس المحيط: ك ي س).
- (٢) في (ط): قوله.
- (٣) هذا صدر بيت من بحر الطويل، قاله رجلٌ من أزد السراة. وَعَجَّزُهُ:

وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبْوَانٍ

وهو من شواهد: سيويه (٣٤١/١، ٢٥٨/٢ برواية: عجبت لمولود) والهمع (٥٤/١)، (٢٦/٢) والدرر (٣١/١، ١٨/٢) الخصائص (٣٣٣/٢) وابن يعيش (٤٨/٤)، (١٢٣/٩، ١٢٦) وخزانة الأدب (٣٩٧/١) والتصريح (١٨/٢) والمقرب (ص ٤٢) والعيبي (٣٥٤/٣) والأشموني (٢٣٠/٢) وشرح اللمحة البدرية (٢٤٥/٢) وشرح شواهد المغني للسيوطي (ص ٣٩٨) والمغني (١٣٥/١). وأراد بالمولود الذي ليس له أب: عيسى عليه السلام، وذو ولو لم يلدّه أبوان: آدم عليه السلام. والشاهد فيه: أن (رب) تأتي لإنشاء التقليل.

(٤) انظر في الحديث: صحيح البخاري: (٣٩/١) كتاب العلم.

ومعنى الحديث: كم من امرأة تلبس من القماش الرفيع فلم تستر عورتها فتدعى النفس إليها لذلك؛ ولأنها لم تستر عورتها الستر الكامل فتعاقب بالعراء.

وأشار الناظم إلى ما انفردت به عن سائر حروف الجر^(١)، بقوله:

وَرُبَّ تَأْتِي أَبَدًا مُصَدَّرَةً وَلَا يَلِيهَا الْإِسْمُ إِلَّا نَكِيرَةً
وَتَارَةً تُضْمَرُ بَعْدَ الْوَاوِ كَقَوْلِهِمْ: وَرَاكِبٍ بَجَاوِي

يعني: أن (رُبَّ) اختصت من بين حروف^(٢) الجر بوجوب تصديرها في أول الكلام، ويكون مجرورها لا يكون إلا نكرة - وهذا علم مما مر - والغالب وصفه كما أن الغالب حذف عاملها، ولا يكون إلا ماضيًا، نحو: رُبَّ رَجُلٍ صَالِحٍ لَقِيْتُ.

وقد يُجْرَى بها ضمير غيبة (كما تقدم)^(٣) فيجب إفرادها، وتذكيره وتفسيره بنكرة بعده منصوبة على التمييز مطابقة للمعنى، نحو: رُبُّهُ رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً، أَوْ رَجُلَيْنِ، أَوْ رجالًا، أَوْ نساءً.

وكثيرًا ما تحذف (رُبَّ) مع بقاء عملها؛ وذلك بعد الواو كثيرًا، كقوله:

١٠- وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ^(٤)

ومثله: (وَرَاكِبٍ بَجَاوِي)، أي: وَرُبَّ رَاكِبٍ بَجَاوِيًا، أي: بعيرًا بَجَاوِيًا، أي: منسوب إلى (بجَا) بفتح الباء الموحدة والجيم: قبيلة من العرب في بر سواكن.

(١) في (س): الحروف.

(٢) لفظة (حروف): ساقطة من (د).

(٣) (كما تقدم): ساقط من (ك).

(٤) هذا صدر بيت من بحر الطويل، قاله امرؤ القيس الشاعر الجاهلي المعروف وعجزه:

عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الْهُمُومِ لَيْتِي

وهو من شواهد: الزجاجي في مجالس العلماء (ص ٢٧٣) والمغني (ص ٣٦١) وشرح شذور الذهب (٣٢١) والتصريح (٢٢/٢) وشرح الأشموني (٢٣٣/٢) وشرح اللمحة البدرية (٢/٢٥٤). والشاهد فيه: في قوله: (وليل) حيث حذف حرف الجر الذي هو (رُبَّ) ونابت الواو منابه في جر ما بعدها.

وبعد الماء قليل، كقولہ:

١١ - فَمِثْلِكَ حُبِّي قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ

وَبَعْدَ (بَل) أَقْلٌ، كقولہ:

١٢ - بَلْ بَلَدٍ مِثْلُ الْفِجَاجِ قَتْمُهُ

(١) هذا صدر بيت من بحر الطويل، قائله امرؤ القيس ضمن معلقته الشهيرة. وَعَجْرُهُ: ---
فَأَهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمٍ مَحْوِلٍ

وقد أنشده سيبويه في كتابه: (٢٩٤ / ١) برواية:

وَمِثْلِكَ بِكَرًا قَدْ طَرَقْتُ وَنَيْبًا فَأَهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمٍ مُغِيلٍ

وأنشده ابن النحاس في (شرح أبيات سيبويه ص ٢٢٨ رقم ٤٢٦). وانظر في البيت
كذا ك: شرح شواهد المغني ص ٤٠٢، وشرح شذور الذهب ص ٣٢٢، وشرح ابن عقيل
(٣٦ / ٢) وشرح الأشموني رقم (٥٧٧) والتصريح (٢٢ / ٢) والجمع (٣٦ / ٢) والدرر
(٣٨ / ٢) والمآل: رقم (٢١١) ص ١٣٦، ١٦١. وشرح الحريري، على ملححة الإعراب ص
٩٤، وأمال المرتضى (١٤٨ / ٢).

وهو شاهد: على جرٍّ (مِثْلِكَ) بإضمار (رَبِّ)؛ أي: رَبِّ مِثْلِكَ. ويجوزُ نَصْبُهُ على المنفوعة
للفعل الذي بعده. وهنا حذف (رَبِّ) بعد الناء وهو قليل.

(٢) في (ك): قليلاً.

(٣) هذا الشاهد من كلام رؤبة بن العجاج، وهو من بحر الرَّجَز.

وهو من شواهد الأمالي الشجرية (١٤٤ / ١) والإنصاف: ص ٣٠٥، والمغني (٣٣٥ / ٣)
والدرر (٣٨ / ٢) وشرح الأشموني (٢٩٩ / ٢) وشرح شواهد المغني: ص ٣٤٧، وشرح
ابن عقيل (٣٧ / ١) واللسان (جهرم) والجمع (٣٦ / ٢) برواية:

بَلْ بَلَدٍ مِثْلُ الْفِجَاجِ قَتْمُهُ

الشاهد قوله: (لَا يُشْتَرَى كِتَابُهُ وَجَهْرُمُهُ). وقد استشهد به على أن (رَبِّ) تحذف بعد (بَلْ)
بقلة، ويبقى عمله بعد بل.

وقد تتصل بها. (ما) الكافة فتدخل على الجملة^(١) الاسمية، نحو: رَبِّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ.
وعلى الفعلية، نحو: رَبِّمَا قَامَ زَيْدٌ.

وقد تكون (ما) غَيْرَ كَافَةٍ فَيَبْقَى عَمَلُهَا، كَقَوْلِهِ:

١٣- رَبِّمَا ضَرْبَةٌ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ

(٢)

(١) لفظة (الجملة) ساقطة من (س). وفي (ك): الجمل، بدلًا منها.

(٢) هذا صدر بيت من بحر الخفيف، قاله عَدِيُّ بْنُ الرَّعْلَاءِ الْعَسَّانِي. وَعَجْرُهُ:

بَيْنَ بَصْرَى وَطَعْنَةَ نَجْلَاءِ

وقبله:

فَدَقَعْنَا الْعُقَابَ لِلطَّيْرِ حَتَّى جَرَّتِ الْخَيْلُ بَيْنَهُمْ فِي الدَّمَاءِ

انظر في البيت: الأمالي الشجرية (٢/٢٤٣) والمغني (١٣٧، ٣١٢) والعيني (٣/٣٤٢)

والهمع (٢/٣٨) والدرر (٢/٤١) التصريح (٢/٢١) وشرح الأشموني (٢/٢٩٩).

الشاهد فيه: استشهد به على أَنَّ (مَا) قَدْ لَا تَكْفُ (رَبِّ) عن العمل.

بَابُ حُرُوفِ الْقَسَمِ

وَقَدْ يُجْرُ الْأَسْمَاءُ الْقَسَمِ وَوَاوُهُ وَالتَّاءُ أَيضًا فَاغْلَمْ
لَكِنْ تَخْصُ التَّاءُ بِاسْمِ اللَّهِ إِذَا تَعَجَّبْتَ بِأَلَا شَيْئَاهُ

من حروف الجر أحرف القسم، وهي ثلاثة^(١): الباء، والواو، والتاء. وإنما أفردها بالذكر؛ لدالتها على المُقَسَّم به، ولاختصاص القسم بأحكام وفروع. والباء أصل أحرف القسم؛ (وهذا يُجْرُّ بها الظاهر والمضمر، وإن كانت الواو أكثر استعمالاً منها)^(٢)، نَحْوُ: بِاللَّهِ، وبه لأفعلن.

وَيُجْمَعُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ فِعْلِ الْقَسَمِ، نَحْوُ: ﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ ﴾ [الأنعام: ١٩]،^(٣) وَيُسْتَعْمَلُ فِي السُّؤَالِ، نَحْوُ: بِاللَّهِ أَخْبِرْنِي.

وأما الواو فتختص بالظاهر، نَحْوُ: ﴿ يَسْ ۖ وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ ﴾ [يس: ٢]. ولا (٢٠) يُجْمَعُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْفِعْلِ؛ فلا يقال: أَقْسِمُ وَاللَّهِ، كما يقال: أَقْسِمُ بِاللَّهِ، (فهي عوض عن الباء والفعل)^(٤). ولا تستعمل في السؤال؛ فلا يقال: وَاللَّهِ أَخْبِرْنِي (كما يقال: بِاللَّهِ أَخْبِرْنِي)^(٥).

وأما التاء فهي كالواو، ولا يجمع بينهما وبين الفعل، ولا تستعمل في السؤال وتختص بالظاهر، ولا يكون ذلك الظاهر إلا اسم الله تعالى، نَحْوُ: ﴿ تَاللَّهِ تَفْتَوُا ﴾ [يوسف: ٨٥]. فلا تستعمل في غيرها؛ لنقصانها عن الواو الذي هو أنقص من الباء.

(١) زاد الحريري حرفاً رابعاً، وهو (ها) فقال: حروف القسم أربعة: الباء والواو والتاء، و (ها) التي للنتيية. انظر شرح الحريري على الملحة: ص ٩٤.

(٢) ذكرت هذه العبارة هكذا في (ط) وأما في النسخ الأخرى فذكرت مضطربة هكذا: والباء أصل أحرف القسم؛ ولهذا يُجْرُّ بها وإن كانت الواو أكثر استعمالاً منها الظاهر والمضمر.

(٣) والنحل: ٣٨، والنور: ٥٣، وفاطر: ٤٢.

(٤) ما بين القوسين: زيادة في (ط).

(٥) ما بين القوسين: ساقط من (ك).

بَابُ فِي الْإِضَافَةِ

وَقَدْ يُجْرَى الْأَسْمُ بِالْإِضَافَةِ كَقَوْلِهِمْ دَارُ أَبِي قُحَافَةَ

الاسمُ كما يُجْرَى بالحرف يُجْرَى بإضافة اسم إلى اسم إمَّا لقصد التعريف، أو التخصيص كما في الإضافة المحضة، أو لمجرد التخفيف في اللفظ، أو رفع القبح^(١). ويسمى الأوَّل من المتضامنين مُضَافًا، والثاني مضافًا إليه، ويصيران بالإضافة كاسم واحد، ومن ثمَّ لم يُنَوَّن الأوَّل منها.

فإذا أضفت اسمًا إلى اسم حذفته ما في الأوَّل من تنوين أو نونٍ تالية للإعراب، وأعربته بحسب العوامل، وجررت الثاني بالإضافة، أو بالحرف المقدر، أو بالمضاف^(٢) وهو الراجح^(٣).

وكلام الناظم فيما يأتي كالصريح فيه، كقولك في نحو: غُلامٌ لزيد، وَتَوْبَانٍ^(٤) لبيكر: غُلامٌ زَيد، وَتَوْبَانِ بَكر.

ثمَّ الإضافةُ قسمان: لفظيةً. وتسمى غير محضة، ومعنوية وتسمى محضة.

فاللفظية لا تفيد تعريفًا، ولا تخصيصًا، بل مجرد تخفيف، كإضافة الوصف إلى

(١) وذلك كما في الإضافة اللفظية التي تسمى (إضافة غير محضة).

(٢) اختلف حول العامل في المضاف إليه الجر؛ فذهب سيويه إلى أنَّ عامل الجرِّ في المضاف إليه هو المضاف، وذهب الزجاج، وابنُ الحاجب إلى أنَّه مجرورٌ بالحرف المقدر، وذهب الأخصر إلى أنه مجرورٌ بالإضافة.

راجع الهمع: (٤٦/٢).

(٣) في (ك): الأرجح.

(٤) في (د) (ط) (س): توين، والصحيح ما أثبتناه من (ك).

معموليه، نَحْوُ: صَارِبُ زَيْدِ الْآنِ أَوْ غَدًا^(١)؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ أَخْفُ مِنْ (صَارِبِ زَيْدًا).

والمعنوية على قسمين: وإليها أشار بقوله:

فَتَارَةً تَأْتِي بِمَعْنَى السَّلَامِ نَحْسُو أَنَسِي عَبِيدُ أَبِي تَمَامِ
وَتَارَةً تَأْتِي بِمَعْنَى (مِنْ) إِذَا قُلْتَ مَنَى زَيْتٍ. فِقِسْ ذَلِكَ وَذَا

الإضافة المعنوية: ما أفادت تعريفًا- إن^(٢) كان المضاف إليه معرفة، كغلام زيد، أو تخصيصًا إن كان نكرة، كغلام امرأة.

وهي على^(٣) قسمين، لأن المضاف إن كان بعض المضاف إليه، وصحَّ الإخبار بالمضاف إليه عنه، كخاتم حديد، ومثله: مَنَى زَيْتٍ: فالإضافة بمعنى (مِنْ)، وإلَّا فهي بمعنى اللام، كدار أبي قحافة، وعبيد أبي تمام. هذا مذهب الجمهور، وقال الجرجاني^(٤)، وابن الحاجب^(٥)، وابن مالك^(٦): وقد تكون بمعنى (في)، وذلك حيث

(١) الآن أو غدا: زيادة في (ك) (ط).

(٢) في (ك): إذا.

(٣) لفظة (ع) : ساقطة من (س).

(٤) هو أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، كان من أكابر النحويين: أخذ عن أبي الحسن محمد بن الحسين بن محمد بن عبد الوارث وأخذ عنه علي بن أبي زيد الفصيح الذي توفي سنة ٥١٦ هـ. صنف تصانيف كثيرة جيدة، منها: كتاب المغني في شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي، وكتب المقتصد في شرح الإيضاح، وكتاب إعجاز القرآن، والجمل وشرحها... وغير ذلك.

راجع في ترجمته: إنباه الرواة (٢/ ١٨٨ - ١٩٠) والشذرات (٣/ ٣٤٠) والبعية (٣١٠، ٣١١)

(٥) هو عثمان بن عمر المولود حوالي سنة ٥٧٠ هـ. نشأ بالقاهرة، ولازم الأخذ عن العلماء، وبرز في علوم شتى، وغلّب عليه النحو، وتوفي في الإسكندرية سنة (٦٤٦ هـ). وله مصنفات كثيرة ومعيدة من أشهرها: الكافية في النحو، والشافية في الصرف.

انظر في ترجمته: بغية الوعاة (٣٢٣) والشذرات (٥/ ٢٣٤).

(٦) سبقت ترجمته: في ص (٢٧٣) من التحقيق.

كان المضاف إليه ظرفاً للأول، نَحْوُ: ﴿ بَلَّ مَكْرُ الْبَلِّ ﴾ [سبأ: ٣٣]، ﴿ تَرْتَضِرُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ ﴾ [البقرة: ٢٢٦]، وفي الحديث: «فَلَا تَحْدُونَ أَعْلَمَ مِنْ عَالِمِ الْمَدِينَةِ»^(١) (٢).

والناظم لم تتعرض لهذا القسم؛ إِمَّا تَعَا لِلْجُمْهُورِ، أَوْ لِقَلَّتْهُ.

وقوله: (فقس ذلك)؛ أي: عبد أبي تمام.

وذا؛ أي: مَنَى زَيْتٍ^(٣)، وَمَنَى: كَعَصَى^(٤): لغة في المَنِّ بالتشديد الذي هو رَطْلَانٍ.

وأبو تمام: شاعرٌ مشهورٌ، وأبو قَحَافَةَ: والد الصديق - رضي الله عنه -.

واعلم أن الإضافة لا تُجامعُ تنوينًا، ولا نُونًا تاليةً للإعراب كما مرَّ، ولا ما فيه (أل) إلا إذا كان المضاف وصفًا معربًا بالحروف، نَحْوُ: جاء الضاربًا زيد، والضاربو زيد، أو وصفًا مضافًا لما فيه (أل) نَحْوُ: جاء الضَّارِبُ الرَّجُلُ، أو المضاف لما هي فيه، نحو: (جاء الضَّارِبُ رأس الجاني). أو لضمير^(٥) عائد على ما هي فيه، نَحْوُ: (مررتُ بالرَّجُلِ الضَّارِبِ غلامه).

وَفِي الْمَضَافِ مَا يُجْرُ أَبَدًا مِثْلُ لَدُنْ زَيْدٍ - وَإِنْ شِئْتَ لَدَى
وَمِنْهُ سُبْحَانَ، وَذُو، وَمِثْلُ وَمَعَ وَعِنْدَ، وَأَوْلُو وَكُلُّ
ثُمَّ الْجِهَاتُ السَّتُّ: فَوْقَ، وَوَرَا وَيُؤْمِنَةُ وَعَكْسُهَا بِلَامِرًا

(١) هذا حديث نبوي شريف رواه الترمذي في سننه (٤٧/٥) كتاب العلم - باب ما جاء في عالم المدينة.

(٢) راجع همع الهوامع: (٤٦/٢).

(٣) المتى: معيارٌ قديمٌ كان يُوزَنُ به، وَجَمْعُهُ أَمْنَاءٌ وَأَمْنٌ.

راجع القاموس المحيط: منى.

(٤) في (س): كعصي.

(٥) في (ك) (س): الضمير.

بِهَكَذَا غَيْرُ وَيَعْضُ وَيَسْوَى فِي كَلِمِ شَتَّى رَوَاهَا مَنْ رَوَى.
 الْأَصْلُ فِي الْأِسْمِ أَنْ يُسْتَعْمَلَ مُضَافًا تَارَةً، وَغَيْرُ مُضَافٍ أُخْرَى، وَمِنْ الْأَسْمَاءِ
 مَا لَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا مُضَافًا لِفَتْحًا وَمَعْنَى، وَمِنْهَا مَا يَنْفَكُ عَنِ الْإِضَافَةِ لِفَتْحًا لَا مَعْنَى.
 فَمِنْ الْأَوَّلِ: لَدُنَّ وَ لَدَى، وَسُبْحَانَهُ^(١)، وَذُو وَمَعَ وَعِنْدَ وَأُولُو.

أَمَّا لَدُنَّ فَهِيَ اسْمٌ بِمَعْنَى عِنْدَ إِلَّا أَنَّهُ مَبْنِيٌّ وَمَلَازِمٌ لِمَبْدَأِ الْغَايَاتِ مِنْ زَمَانٍ أَوْ
 مَكَانٍ، وَالْغَالِبُ اقْتِرَانُهُ بِمِنْ، نَحْوُ: (كَانَ سَيْرُكَ مِنْ لَدُنِ الْجَامِعِ، أَوْ مِنْ لَدُنْ صَلَاةِ
 الْعَصْرِ)، وَآ تَضَافُ إِلَى الْجُمْلِ، نَحْوُ: (مَا رَأَيْتَهُ مِنْ لَدُنْ زَيْدٍ قَائِمٌ، أَوْ مِنْ لَدُنْ قَامٍ
 زَيْدٍ)^(٢).

أَمَّا لَدَى وَعِنْدَ فَهِيَ اسْمَانِ لِمَكَانِ الْحُضُورِ وَزَمَانِهِ، نَحْوُ: (لَقِيْتُهُ لَدَى الْبَابِ)،
 وَجَلَسْتُ عِنْدَهُ، نَمِيزَ أَنْ عِنْدَ تُسْتَعْمَلُ نَصْبًا عَلَى الظَّرْفِيَّةِ أَوْ خَفْضًا بِمِنْ^(٣)، وَلَدَى لَا
 تَجْرُ أَصْلًا.

وَعِنْدَ: (تَكُونُ ظَرْفًا لِلْأَعْيَانِ وَالْمَعَانِي، وَلَدَى لَا تَكُونُ ظَرْفًا إِلَّا لِلْأَعْيَانِ
 خَاصَّةً، قَالَ ابْنُ الشَّجَرِيِّ^(٤) فِي أَمَالِيهِ^(٥)).

(١) لَفْظَةُ (سُبْحَانَهُ): سَاقِطَةٌ مِنْ (س).

(٢) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ: زِيَادَةٌ فِي (ط).

(٣) يَتَسَاءَلُ الْحَرِيرِيُّ مُلْغِزًا، وَمَا مَنْصُوبٌ أَبَدًا عَلَى الظَّرْفِ، لَا يَخْفُضُهُ سِوَى حَرْفٍ، وَهُوَ يَرِيدُ
 بِتَسَاؤُلِهِ هَذِهِ لَفْظَةَ (عِنْدَ).

انظُرْ مَقَامَاتِ الْحَرِيرِيِّ - الْمَقَامَةُ الرَّابِعَةُ وَالْعَشْرِينَ: ٢٣٦.

(٤) هُوَ الشَّرِيفُ أَبُو السَّعَادَاتِ: هَبَّةُ اللَّهِ بْنِ عَلِيِّ الْعُلُوِيِّ الْحُسَيْنِيِّ الْبَغْدَادِيِّ النَّحْوِيِّ اللَّغْوِيِّ،
 صَاحِبُ التَّصَانِيفِ، كَانَ مُتَصَلِّعًا فِي عِلْمِ الْأَدَبِ وَأَشْعَارِ الْعَرَبِ وَأَيَّامِهَا وَأَحْوَالِهَا، كَامِلُ
 الْفَضَائِلِ، لَهُ عِدَّةُ تَصَانِيفٍ أَهْمُهَا: كِتَابُ الْأَمَالِي، وَلَهُ شِعْرٌ حَسَنٌ، وَتُوِّفِيَ سَنَةَ ٥٤٢ هـ .

نَقَلْتُ التَّرْجُمَةَ مِنْ صَدْرِ كِتَابِ الْأَمَالِي لِلْمُؤَلِّفِ (٢/١) بِتَصْرِفٍ.

(٥) انظُرْ الْأَمَالِي (١/٢٥٣).

وَيُقَلَّبُ أَلْفٌ لَدَى يَاءٍ مَعَ الضَّمِيرِ لَا الظَّاهِرِ، نَحْوُ: ﴿وَأَدَّتِنَا مَزِيدًا﴾ [ق: ٣٥].
﴿وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمَا﴾ [آل عمران: ٤٤].

وَأَمَّا (سُبْحَانَ) فَهُوَ اسْمٌ مُصَدَّرٌ بِمَعْنَى التَّسْبِيحِ، مَلَاذِمٌ لِلنَّضْبِ، وَقَدْ يُفْرَدُ فِي الشَّعْرِ عَنِ الْإِضَافَةِ مُنَوَّنًا إِنْ لَمْ تُنَوَّنِ^(١) الْإِضَافَةَ كَقَوْلِهِ:

١٤- سُبْحَانَهُ ثُمَّ سُبْحَانًا نَعُوذُ بِهِ.....^(٢)

وَعَبَّرَ مُنَوَّنًا إِنْ نَوَّيْتَ كَقَوْلِهِ:

١٥- سُبْحَانَ مَنِ عُلِقِمَةُ الْفَاحِرِ^(٣)

(١) في (د): تنوين، والصحيح ما أثبتناه.

(٢) هذا صدر بيت من بحر البسيط نسبة لسيبويه لأمية بن أبي الصلت، ونسبه السهيلي في الرِّوَضِ الْأَنْفِ إِلَى وَرَقَةَ بْنِ نَوْفَلٍ، وَذَكَرَ قَصِيدَتَهُ، وَذَكَرَ يَاقُوتُ الْقَصِيدَةَ كَامِلَةً، وَنَسَبَهَا إِلَى زَيْدِ بْنِ عَمْرٍو، وَقَالَ: أَوْ وَرَقَةَ بْنِ نَوْفَلٍ، وَنَسَبَهُ الْبَغْدَادِيُّ وَالشَّنْقِيطِيُّ إِلَى وَرَقَةَ بْنِ نَوْفَلٍ، وَعَجَزَ الْبَيْتُ:

وَقَبَلْنَا سَبِيحَ الْجُوذِيِّ وَالْجُمْدُ

انظر في البيت: سيبويه (١/١٦٤) وشرح شواهد سيبويه لأبي جعفر النحاس (ص ١٧٤) والدرر (١/١٦٣) والهمع (١/١٩٠) والمقتضب (٣/٢١٧) والخزانة (٢/٣٧-٤١، ٣/٢٤٧-٢٥٠) ومعجم البلدان (٢/٢٦١، ٢/٢٦٢) والرِّوَضِ الْأَنْفِ (١/١٢٥) واللسان (سبح - وحم).

الشاهد: مجيء (سبحانًا) نكرة منونًا لضرورة الشعر، والمعروف فيه أنه يضاف إلى ما بعده أو يجعل مفردًا معرفة - وهذا مذهب سيبويه.

(٣) هذا عجز بيت، من بحر السريع، قاله الأعشى، وصدوره:

أَقُولُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ

والبيت قاله الشاعر لعلقمة بن علاثة في مفاخرته لعامر بن الطفيل، وكان الأعشى قد فضل عامرًا وتبرأ من علقمة وفخره على عامر.

أراد: سُبْحَانَ اللَّهِ، فَحُذِفَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ وَأُبْقِيَ الْمُضَافُ بِحَالِهِ.

وَأَمَّا (ذُو) فَهُوَ بِمَعْنَى صَاحِبٍ، وَلَا يُضَافُ إِلَّا إِلَى (١) اسْمِ جِنْسٍ غَيْرِ صِفَةٍ، وَقَدْ يُضَافُ إِلَى عَلَمٍ، نَحْوُ: (أَنَا اللَّهُ ذُو بَكَّةَ) (٢).

أَوْ جُمْلَةٍ نَحْوُ: (أَذْهَبَ بِيَدِي تَسْلَمٌ) (٣).

وَأَمَّا (مَعَ): فَهِيَ اسْمٌ مَعْرَبٌ لِمَكَانِ الْاجْتِمَاعِ أَوْ زَمَانِهِ، نَحْوُ: زَيْدٌ مَعَكَ، وَجِئْتُكَ مَعَ الْعَصْرِ. وَفِيهَا لُغَتَانِ: فَتُحُ الْعَيْنِ، وَسُكُونُهَا، وَلُغَةُ السُّكُونِ قَلِيلَةٌ.

وَإِذَا لَقِيَ السَّاكِنَةَ سَاكِنٌ (جَازَ) كَسْرُهَا وَفَتْحُهَا، وَقَدْ تُفْرَدُ عَنِ الْإِضَافَةِ فَتُنَوَّنُ وَتَكُونُ بِمَعْنَى (جَمِيعٍ) فَتُنَصَّبُ عَلَى الْحَالِ، نَحْوُ: (جَاءَ الزَّيْدَانِ مَعًا) أَي: جَمِيعًا.

وَأَمَّا أَوْلُو فَهُوَ اسْمٌ جَمْعٍ لَا وَاحِدَ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ، وَقَدْ مَرَّ أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى جَمْعٍ

انظر في البيت: الكتاب (١/١٦٣) وشرح الشواهد لأبي جعفر النحاس (ص ١٧٣) والهمع (١/١٩٠) والدرر: (١/١٦٤) واللسان (سبح).

وقد استشهد به على مجيء (سبحان) غير منون، لأنه أراد (سبحان الله) فحذف المضاف إليه وأبقى المضاف بحاله.

(١) لفظة (إلى): ساقطة من (ك).

(٢) هذه عبارة قالوا: إنها وُجِدَتْ قَبْلَ الْإِسْلَامِ مَكْتُوبَةً عَلَى حَجَرٍ مِنْ أَحْجَارِ الْكَعْبَةِ بِخَطِّ قَدِيمٍ. وَبَكَّةٌ: لُغَةٌ فِي مَكَّةَ سَمَّيَتْ بِهَا؛ لِأَنَّهَا تُبْكِي أَعْنَاقَ الْجَابِرَةِ. وَجَاءَ فِي التَّنْزِيلِ: ﴿إِنَّ أَوْلَ بَيْتٍ وَضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا﴾ [آل عمران: ٩٦].

(٣) هذه عبارة مسموعٌ بها عن العرب، وقيل معناها: إِذْهَبَ بِوَقْتِ صَاحِبِ سَلَامَةٍ أَوْ فِي مَذْهَبِ صَاحِبِ سَلَامَةٍ، وَقِيلَ مَعْنَاهَا: فِي الْوَقْتِ الَّذِي تَسْلَمُ فِيهِ، أَوْ فِي الْمَذْهَبِ الَّذِي تَسْلَمُ فِيهِ، فَالْبَاءُ بِمَعْنَى (فِي) وَ(ذِي) عَلَى الْأَوَّلِ نَعْتٌ لِنَكْرَةِ مَحذُوفَةٍ، وَعَلَى الثَّانِي مَوْصُولَةٌ بِمَعْنَى (الذي).

راجع الهمع: (٢/٥١).

المذكر السالم في إعرابه، نَحْو: جَاءَنِي أَوْلُو الْعِلْمِ، أي: أصحابه.

وأما القسم الثاني فَمِنْهُ: كُلُّ، وَبَعْضُ، وَغَيْرُ، وَسَوْزُ، وَأَيُّ، وَحَسْبُ، وَأَوَّلُ، وَقَبْلُ، وَبَعْدُ، وَأَسْمَاءُ الْجِهَاتِ السَّتِّ، وهي فوق وتحت، وشمال ويمين، ووراء وأمام. تقول: (جَاءَنِي كُلُّ الْقَوْمِ)، فيكون مضافاً لفظاً ومعنى، ولك قطعته عن الإضافة لفظاً، نَحْوُ: (جَاءَنِي كُلُّ) وهو منويّ الإضافة، وقس عليه سائر الأسماء المذكورة، وسيأتي في آخر المنظومة أن لقبيل وبعد أربع حالات.

وقول الناظم: (مَا يَجْرُ أَبْدًا) بِفَتْحِ الْيَاءِ؛ أي: ما يُلازمُ الإضافة، ولو قال ما يُضافُ أبدأ لكان أجود؛ لأنَّ كُلَّ مضافٍ يَجْرُ أبدأ.

وكلامه صريحٌ في أن المضافَ عاملٌ في المضافِ إليه وهو العسحیح^(١).

وقوله: (فِي كَلِمِ شَتَّى) أي: مع كلماتٍ متفرقة ملازمة للإضافة لم أذكرها.

(١) هذا الذي ذكره كلُّ من ادَّعى أن المضافَ عاملٌ في المضافِ إليه، انظر هامش (٣٤٩) ص من النسخة.

بَابُ كَمْ الْخَبْرِيَّةِ

وَاجْرُرْ بِكُمْ مَا كُنْتُمْ عَنْهُ مُحْبِرًا مُعْظَمًا لِقَدْرِهِ مُكَبَّرًا (٢٢)
تَقُولُ: كَمْ مَالٍ أَفَادْتَهُ يَدِي وَكَمْ إِمَاءٍ مُلِكْتُمْ وَأَعْبُدِ

(كم) فِي الْكَلَامِ عَلَى قِسْمَيْنِ: اسْتِفْهَامِيَّةٌ بِمَعْنَى أَيْ عَدَدٍ، وَخَبْرِيَّةٌ بِمَعْنَى عَدَدٍ كَثِيرٍ، فَالاسْتِفْهَامِيَّةُ سَاتِي فِي بَابِ التَّمْيِيزِ. وَأَمَّا الْخَبْرِيَّةُ فَيَقْصِدُ بِهَا التَّعْظِيمَ وَالتَّكْثِيرَ، وَلَا يَكُونُ تَمْيِيزُهَا^(١) إِلَّا مَجْرُورًا بِإِضَافَتِهَا إِلَيْهِ حَمَلًا لَهَا عَلَى مَا هِيَ مُشَابِهَةٌ لَهُ مِنَ الْعَدَدِ، وَيَكُونُ مُفْرَدًا وَهُوَ الْأَكْثَرُ، كَتَمْيِيزِ الْمِائَةِ فِيهَا فَوْقَهَا، نَحْوُ: (كَمْ مَالٍ أَفَادْتَهُ يَدِي).

وَتَمْيِيزُ تَمْيِيزُ تَصْبُهُ حَيْثُذ، وَيَكُونُ جَمْعًا كَتَمْيِيزِ الْعِشْرَةِ فَمَا دُونَهَا نَحْوُ: (كَمْ إِمَاءٍ مُلِكْتُمْ وَأَعْبُدِ)^(٢). وَالتَّاءُ فِي (مُلِكْتُمْ) لِلتَّأْنِيثِ.

وَتَمْتَنِّصُ (كَمْ) بِالْمَاضِي؛ فَلَا يَقَالُ: (كَمْ غِلْمَانٍ سَأَمَلُكُهُمْ)؛ لِأَنَّ التَّكْثِيرَ إِنَّمَا يَكُونُ فِيمَا عُرِفَ حَدُّهُ وَالْمُسْتَقْبَلُ مَجْهُولٌ وَلَا تَفَارِقُ صَدْرَ الْكَلَامِ.

(١) فِي (د) (س): مَمْيِيزُهَا.

(٢) قَالَ صَاحِبُ الْمَغْنِيِّ: وَزَعَمَ قَوْمٌ أَنَّ لُغَةَ تَمْيِيزِ حَوَازِ نَصَبِ تَمْيِيزِ (ك) الْخَبْرِيَّةُ إِذَا كَانَ الْخَبْرُ مَعْرَدًا، وَرَوَى قَوْلَ الْفَرَزْدَقِ:

كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٌ فَدَعَاءٌ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي

بِالْخَفْضِ عَلَى قِيَاسِ تَمْيِيزِ الْخَبْرِيَّةِ، وَبِالنَّصْبِ عَلَى اللُّغَةِ التَّمْيِيزِيَّةِ، أَوْ عَلَى تَقْدِيرِهَا اسْتِفْهَامِيَّةً اسْتِفْهَامِيَّةً تَهَكُّمًا، أَيْ: أَخْبَرَنِي بِعَدَدِ عَمَّاتِكَ وَخَالَاتِكَ اللَّاتِي كُنَّ يَخْدُمُنِي فَقَدْ نَسِيْتُهُ.

المعني: ص ١٨٤.

باب في المبتدأ والخبر

وَإِنْ فَتَحْتَ النَّطْقَ بِاسْمٍ مُبْتَدَأَ فَارْفَعَهُ وَالْأَخْبَارَ عَنْهُ أَبَدًا
تَقُولُ مِنْ ذَلِكَ زَيْدٌ عَاقِلٌ وَالصُّلْحُ خَيْرٌ وَالْأَمِيرُ عَادِلٌ
المُبتَدَأُ: هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة مُخْبَرًا عنه، أو وصفًا
رافعًا لمكتفي به^(١).

والخَبَرُ: هو الجزء الذي حصلت به الفائدة^(٢) مع مبتدأ غير الوصف المذكور.
وحكُمهما: أنَّهما مرفوعان باتِّفاقٍ، كما مثل به^(٣) الناظم.
ولأنَّهما اختلفوا في رافعهما على أقوال أصحُّها عند ابن مالك، ونُسِبَ لسيبويه أنَّ
المبتدأ مرفوعٌ بالابتداء، وهو جعلك الاسم أولًا لتخبر عنه، والخبر مرفوعٌ
بالمبتدأ^(٤). فعامل الأول معنويٌّ، والثاني لفظيٌّ^(٥).

- (١) قوله: المجرد عن العوامل اللفظية، مُخْرَجٌ لنحو الفاعل واسم كان
وقوله: غير الزائدة، لإدخال نحو: (بِحَسْبِكَ دَرَاهِمٌ) و (وَهَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ).
وقوله: ومُخْبَرًا عنه أو وصفًا، مُخْرَجٌ لأسماء الأفعال والأسماء قبل التركيب.
وقوله: رافعًا لمكتفي به، يشمل الفاعل نحو (أقائم الزيدان).
وقوله: نائبه نحو (أمضروب العبدان)
وخرج به نحو (أقائم) من قولك (أقائم أبوه زيد) فإن مرفوعه غير مستغنى به.
انظر شرح الأشموني: (١/٨٨).
(٢) وهو موافق في تعريفه هذا لإمام المتأخرين ابن مالك؛ حيث يقول في الخلاصة (الألفية):

(٣) لفظة (به): زيادة في (س) و (ك) و (ط).

(٤) قال ابن مالك:

ورفعوا مُبْتَدَأً بِالْأَيْنِ مَبْدَأً كَذَاكَ رَفَعُ خَيْرٍ بِالْمَبْتَدَأِ

- (٥) في رافع المبتدأ والخبر أقوال وهي:
أولًا: رأي الجمهور وسيبويه على أنَّ رافع المبتدأ معنويٌّ وهو الابتداء؛ لأنه بُنِيَ عليه،

وَقَدْ عَلِمَ مِنْ حَدِّ الْمُبْتَدَأِ أَنَّهُ عَلَى قِسْمَيْنِ:

مُبْتَدَأٌ لَهُ خَبْرٌ كَمَا فِي النَّظْمِ، وَمُبْتَدَأٌ لَا خَبَرَ لَهُ؛ بَلْ لَهُ مَرْفُوعٌ يُغْنِي عَنِ الْخَبْرِ، وَهُوَ الْوَصْفُ الْمُسْتَدُّ إِلَى الْفَاعِلِ نَحْوَ: أَقَاتِمُ الزَّيْدَانَ، أَوْ نَائِيهِ نَحْوَ: مَا مَضْرُوبُ الْعُمَرَانِ. وَاسْتَغْنَى هَذَا الْقِسْمُ بِمَرْفُوعِهِ عَنِ الْخَبْرِ؛ لِشِدَّةِ شَبْهِهِ بِالْفِعْلِ؛ وَهَذَا لَا يَطْرُدُ فِي الْكَلَامِ حَتَّى يَعْتَمِدَ عَلَى مَا يَقْرَبُهُ مِنَ الْفِعْلِ مِنْ اسْتِفْهَامٍ أَوْ نَفْيٍ كَمَا مَثَّلْنَا.

وَالغالب في المبتدأ أن يكون معرفة، وقد يكون نكرة إن حصلت فائدة وهي في الغالب تحصل بمسوغ، والمسوغات للابتداء بالنكرة كثيرة لأنها بعضهم إلى نبئ وثلاثين^(١).

ورافع الخبر المبتدأ؛ لأنه مبني عليه فارتفع به كما ارتفع هو بالابتداء، وهذا الرأي هو الذي اختاره الفاكهي هنا تبعاً لابن مالك، وجمهور البصريين.

ثانياً: العامل في المبتدأ هو الابتداء، وكذلك في الخبر وعليه الأخفش وابن السراج والرماني.

ثالثاً: العامل في المبتدأ هو الابتداء، وفي الخبر المبتدأ والابتداء كلاهما وهو اختيار المبرّد.

رابعاً: مذهب الكوفيين؛ وهو أنّها ترافعا، واختاره ابن جني وأبو حيان والسيوطي. خامساً: قول آخر للكوفيين: وهو أنّ المبتدأ مرفوع بالذکر الذي في الخبر نَحْوَ: زَيْدٌ صَرَبْتُهُ؛ لأنه لو زال الضمير انتصب فكان الرفع منسوباً للضمير، فإذا لم يكن ثمّ ذكّر نَحْوَ (القائم زيد) ترافعا.

راجع: الهمع: (٩٤/١) والإنصاف: مسألة (٢٥) والمقتضب: (٤٩/٢) (١٢/٤، ١٢٦) والتصريح: (١٥٩/١).

(١) الذي أنهاها إلى هذا العدد هو بهاء الدين بن النحاس في تعليقه على المقرب، وقد نقل السيوطي عنه تلك المواضع في كتاب الأشباه والنظائر: (٦٦-٦٩) وقد أنهى السيوطي تلك المواضع إلى نيّف وأربعين موضعاً (المصدر السابق) وقد أمّ ابن عقيل مواضع الابتداء بالنكرة إلى أربع وعشرين موضعاً، وذكر أنّ بعضهم أنهاها إلى نيّف وثلاثين موضعاً. (راجع شرح ابن عقيل: ٢١٦-٢١٧). وأنهاها الأشموني إلى خمسة عشر موضعاً (شرح الأشموني ٩٦-٩٨). وأنهاها السيوطي في الهمع (١/١٠١) إلى خمس

قال المرادي^(١): وهي راجعة إلى التعميم والتخصيص نحو: ﴿كُلُّ لَهُ قَيْنُونَ﴾ [البقرة: ١١٦، الروم: ٢٦] و (ما رَجُلٌ فِي الدَّارِ)، ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ﴾ [البقرة: ٢٢١]، «خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ»^(٢).

والإصل في المبتدأ أن يكون مقدّماً على الخبر، وقد يتأخّر، نحو: فِي الدَّارِ زَيْدٌ، وَأَيْنَ زَيْدٌ؟

لكنّ عبارة النّظم قد تُوهِمُ أن مِنْ شَرَطٍ^(٣) المبتدأ أن يَكُونَ مُقَدِّمًا.

والأصل أن يخبر عن المبتدأ الواحد بخبر واحد كما مرّ، وقد يخبر عنه باثنين فأكثر^(٤) وإن اختلف الجنس، نحو: ﴿فَإِذَا هِيَ حَمِيَّةٌ تَسْعَى﴾ [طه: ٢٠] وَنَحْوُ: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ﴾ ﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ﴾ ﴿فَعَالٌ لِّمَالٍ يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٤-١٦]. فترفع

وعشرين مسوغاً. وقد ذكر الحريري في شرحه على الملحة من مسوغات الابتداء بالنكرة خمسة (راجع شرح الحريري على الملحة ص ١٠٣).

(١) هو بَدْرُ الدِّينِ الحَسَنُ بنُ قاسم بن عبد الله بن علي المرادي، المصري المولّد النحويّ، اللُّغَوِيُّ، الفَقِيهَ المَالِكِيّ، البارِعُ المعروفُ بابنِ أمِّ قاسم، وله تصانيفٌ مفيدةٌ منها: شرح التسهيل، وشرح المفصل، وشرح الألفية، والجتنى الدّاني في حروف المعاني، وغير ذلك، وتوفي سنة (٧٤٩هـ) راجع ترجمته في شذرات انذهب (١٦٠/٦-١٦١) والبغية ص ٢٢٦، وسركيس: ١٧٢٣.

(٢) هذا جزء من حديث نبويّ شريف وهو بتامه كما رواه الإمام البخاريّ في صحيحه: «خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ عَلَى عِبَادِهِ، فَمَنْ جَاءَ بَيْنَهُنَّ لَمْ يَنْتَقِصْ مِنْهُنَّ شَيْئًا؛ فَإِنَّ اللَّهَ جَاعِلٌ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَهْدًا أَنْ يُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ، وَمَنْ جَاءَ بَيْنَهُنَّ قَدْ انْتَقَصَ مِنْهُنَّ شَيْئًا اسْتَخَفَّأَ بِحَقِّهِنَّ لَمْ يَكُنْ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدٌ، إِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ وَإِنْ شَاءَ عَفَّرَ لَهُ». انظر صحيح البخاري: ١/١٠٠- كتاب الصلاة.

١: لم أعر على النصّ المذكور في أي من كتب المرادي.

(٤) في (س): شروط.

(٥) (فأكثر): ساقطة من (ك).

كلها على الخبرية؛ ولهذا أتى الناظم بصيغة الجمع في^(١) قوله: (فَارْفَعُهُ وَالْأَخْبَارَ عَنْهُ) ويجوزُ كسر الهمزة من (الإخبار عنه).

وَمَتَى أُخِيرَ عَنِ الْمَبْتَدَأِ وَجِبَ مَطَابَقَةُ الْخَبْرِ لَهُ (٢٣) إِفْرَادًا، وَتَثْنِيَّةً وَجَمْعًا، تَذَكِيرًا وَتَأْنِيثًا، نَحْوَ: أَنَا قَائِمٌ، وَهِيَ قَائِمَةٌ، أَنْتُمْ قَائِمَانِ أَوْ قَائِمَتَانِ، وَنَحْنُ قَائِمُونَ، وَهُنَّ قَائِمَاتٌ.

وَلَا يَجُوزُ حُكْمُهُ مَتَى دَخَلَ (لَكِنَّ) عَلَى جُمْلَتِهِ وَ(هَلْ) وَ(بَلْ)

يعني أن المبتدأ لا يتغير حكمه من الرفع بدخول شيء من الأدوات التي لا تعمل على جملة؛ أي جملة المبتدأ مع خبره، وإن غير المعنى، ك(لكن) الخفيفة، و(بل) وهل، نحو: هل زيد قائم، وبل عمرو قاعد، ولكن خالد جالس، بخلاف ما إذا كانت تلك الأدوات^(٢) عاملة ك(إن) وأخواتها فإنها تنسخ حكمه - كما سيأتي:

وَقَدَّمَ الْأَخْبَارَ إِنْ تَسْتَفْهِمُ كَقَوْلِهِمْ: أَيَّنَ الْكَرِيمِ الْمُنْعِمُ
وَمِثْلُهُ: كَيْفَ الْمَرِيضُ الْمُدْنَفُ^(٣) وَأَيُّهَا الْغَادِي مَتَى الْمُنْصَرَفُ

الأصل في الخبر أن يتأخر عن المبتدأ؛ لأنه وصف له في المعنى، وحق الوصف أن يكون متأخرًا عن الموصوف، وقد يتقدم عليه:

إمَّا جَوَازًا: وَذَلِكَ حَيْثُ لَمْ يَعْضُ مَا يَمْنَعُ مِنْ تَقْدِيمِهِ^(٤)، نَحْوَ: فِي الدَّارِ زَيْدٌ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: (تَمِيحِي أَنَا)، (وَمَسْنُوءٌ مَنْ يَسْنُوُكَ).

(١) لفظة (في): ساقطة من (س).

(٢) في (د): الأداة

(٣) المدنف، بكسر النون وفتحها: الذي اشتد مرضه. والمدنف: المرض الملازم. (راجع

القاموس المحيط: دنف)

(٤) في (ك): (تقدمه).

وإمَّا وجوبًا: وذلك إذا عرض له ما يُوجِبُ ذلك، فمن ذلك أن يكون متضمنًا لما له صَدْرُ الكلام كالاستفهام نَحْوَ: أَيْنَ الكَرِيمُ المنعم؟^(١). فَأَيِّنَ: خَبْرٌ مُقَدَّمٌ وجوبًا، لتضمنه الاستفهام؛ لَأَنَّهُ سَوَّالٌ عَنِ المَكَانِ، وَمِثْلُهُ: (كَيْفَ المَرِيضُ) و(مَتَى المُنْصَرَفِ) ف(كَيْفَ): خَبْرٌ مُقَدَّمٌ، وكذلك^(٢) (متى) وما بعدها مبتدأ مؤخَّرٌ ووجب تقديمها؛ لتضمنها الاستفهام؛ إذ الأوَّلُ سَوَّالٌ عَنِ الحَالِ، والثَّانِي عَنِ الزَّمَانِ.

ومن ذلك أن يكونَ تقديمه مصحَّحًا للابتداء بالنكرة، نَحْوَ: (فِي الدَّارِ رَجُلٌ) و(عِنْدَكَ مَالٌ) و(قَصْدَكَ غَلَامُهُ رَجُلٌ)؛ إذ لو أُخِّرَ الخَبْرُ فِي هَذِهِ الأمثلة لما صحَّ الابتداءُ بالنكرة.

وَمِنْ ذَلِكَ أَن يَعودُ ضميرٌ متَّصِلٌ بالمبتدأ على بعضٍ متعلِّقٍ بالخبرِ، أو على مضافٍ إليه الخبرِ، نَحْوَ: عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلَهَا زُبْدًا^(٣)، وَقَوْلُهُ:

... وَلَكِنْ مِثْلُ عَيْنِ حَبِيبِهَا^(٤) - ١٦ -

إذ لو أُخِّرَ الخَبْرُ لِلزَّمَنِ عَوْدُ الضَّمِيرِ على متأخِّرٍ لفظًا ورتبةً، وهو لا يجوزُ (إلا في

(١) (المنعم): زيادة في (ك)

(٢) في (س): وكذا.

(٣) انظر المقتضب: (٢/١٤٤) وشرح الأشموني: (١/١٠١).

(٤) هذه قطعة من بيت من بحر الطويل، قاله نُصَيْبُ بنُ رَبَاحٍ، والبيتُ بتمامه كما ذَكَرَ فِي النُّسخة (ك):

أهَابِكِ إِجْلَالًا وَمَا بِكَ قُدْرَةٌ عَلَيَّ، وَلَكِنْ مِثْلُ عَيْنِ حَبِيبِهَا

انظر في البيت: شرح ابن عقيل (١/٢٤١) برقم (٥٤) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (١٣٦٣) والعيني (١/٥٣٧) والتصريح (١/١٧٦) وشرح الأشموني (١/١٠١).

وقد استشهد به على تقديم الخبر - وهو قوله: (مِثْلُ عَيْنِ) - على المبتدأ - وهو قوله (حَبِيبِهَا)؛ لِاتِّصَالِ المبتدأ بضميرٍ يعودُ على الخبر وهو (ها) الذي هو في محل جرِّ مضافٍ إليه.

سَبْعَ مَسَائِلَ ذَكَرَهَا فِي الْمَغْنِيِّ (١) (٢).

ولم يتعرَّص الناظمٌ لوجوب تأخير (٣) الخبر كما إذا كان المبتدأ اسم استفهام، أو شرط، نَحْو: مَنْ فِي الدَّارِ؟، وَمَنْ يَقُمْ أَقَمَ مَعَهُ، أو مقرونًا بلامِ الابتداء، نَحْو: لزيد قائمٌ، أو أخبر عنه بفعل مُسْنَدٍ إِلَى ضَمِيرِهِ، نَحْو: زَيْدٌ قَامَ.

أو كان المبتدأ واخبر متساويين تعريفاً وتكثيراً ولا قرينة، نَحْو: أَفْضَلُ مِنِّي أَفْضَلُ مِنْكَ؛ إذ لو قَدَّمَ الخبرَ لَمَا عَلِمَ المخبرُ عنه (٤).

(١) العبارة التي بين القوسين: زيادة في (ك).

(٢) المواضع أو المسائل التي ذكرها ابن هشام في المغني لجواز أن يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، هي:

أ- أن يكون الضمير مرفوعاً بنعم أو بنس، وَلَا يُقَسَّرُ إِلَّا بتمييز، نَحْو: (نعمَ رَجُلًا زَيْدٌ) (وبنس رَجُلًا عمرو).

ب- أن يكون مرفوعاً بأول المتنازعين المعمل ثانيهما، نَحْو قَوْلِهِ:

جَفَوْنِي وَلَمْ أَجْفُ الْأَخِلَاءَ؛ إِنِّي لِفَيْرٍ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِي مُهْمِلٌ

ج- أن يكون مخبراً عنه فيفسره خبره، نَحْو: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾

د- ضمير الشأن والقصة، نَحْو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾.

ه- أن يُجَرَّ بِرُبِّ مفسراً بتمييز، وحكمه حكم ضمير نعم وبنس في وجوب كون مفسره تمييزاً، وكونه هو مفرداً، كقول الشاعر:

رُبُّهُ فَنَبِيَّةٌ دَعَاوَتْ إِلَى مَا يُورِثُ الْمُجْدَدَاتِ بِمَا فَأَجَابُوا

و- أن يكون مُبْدَلاً منه الظاهر المفسر له، كـ(صَرَبَتْهُ زَيْدًا).

ز- أن يكون متصلاً بفاعل مقدم، ومفسره مفعول مؤخر، كـ(صَرَبَ غَلَامُهُ زَيْدًا).

المغني: (٤٨٩-٤٩٣) بتصرف شديد.

(٣) في (ك): (تأخر).

(٤) زاد ابن مالك موضعاً آخر لوجوب تأخير الخبر عن المبتدأ، وهو أن يكون الخبر محصوراً بإثما أو بإلأ، وذلك نَحْو: إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ، وَمَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ. قال في الألفية:

وَإِنْ يَكُنْ بَعْضُ الظُّرُوفِ الخَبْرًا فَأَوْلَاهِ النَّصْبَ وَدَعَّ عَنْكَ المِرَا
تَقُولُ: زَيْدٌ خَلْفَ عَمْرٍو قَعْدًا وَالصَّوْمُ يَوْمَ السَّبْتِ، وَالسَّيْرُ عَدَا

الأصل في الخبر أن يكون مفردًا، وقد يقع جملةً مشتملةً على رابطٍ يربطها بالمتبدأ الذي سبقت له، كـ (زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ، وَعَمْرٌو قَامَ أَخُوهُ) "إِلَّا إِذَا كَانَتْ نَفْسُ المَبْتَدَأِ فِي المَعْنَى؛ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى رَابِطٍ لِفِظِيٍّ اكْتِفَاءً بِهَا عَنْهُ، نَحْوُ: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١].

وقد يقع ظرفًا، نَحْوُ: ﴿وَالرَّكْبُ أَثْقَلُ مِنْكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٢]، أو جازًا ومجرورًا، نَحْوُ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾.

وإذا وقعَا خبرين فلا بُدَّ لهما من محذوف يتعلّقان به، وذلك المحذوف هو الخبر على (٢٤) الحقيقة، وأطلق عليهما الخبر لنيابتهما عنه، ولهذا لا يجمع بينهما إلا شذوذًا^(١).

وهو عامل النَّصْبِ في لفظ الظرف كما يَرشُدُ إليه قوله: (فَأَوْلَاهِ النَّصْبَ)، وفي محلّ الجار والمجرور.

(١) في (ك): أبوه.

(٢) أي: لا يجمع بين الخبر المحذوف وبين الجار والمجرور أو الظرف في الكلام، وقد يجمع بينهما - شذوذًا - كما قال الشارح، وذلك في قول الشاعر:

لَكَ العِزُّ إِن مَسْوَلاكِ عَزَّ وَإِنْ يُمِنُ فَأَنْتَ لَدَى بَحْبُوحَةِ الهونِ كائِنُ

فقد جمع بين الظرف (لدى) وبين الخبر (كائن) في الشطر الثاني من البيت المذكور، ومثله قوله حافظ إبراهيم:

أنا البَحْرُ فِي أَحْسَائِهِ الدَّرُّ كَامِنٌ فَهَلْ سَاءَ لَوْا الغَوَاصُّ عَن صَدْفَاتِي؟

وَأَخْتَلَفَ فِيهِ؛ هَلْ هُوَ اسْمٌ أَوْ فِعْلٌ؟ فَمَنْ قَدَّرَ الْاسْمَ كَانَ الْإِخْبَارُ بِهِمَا مِنْ قَبِيلِ الْإِخْبَارِ بِالْمُفْرَدِ، وَمَنْ قَدَّرَ الْفِعْلَ كَانَ مِنْ قَبِيلِ الْإِخْبَارِ بِالْجُمْلَةِ^(١).

ثُمَّ الظرفُ على قسمين: مَكَائِيٍّ، وَزَمَانِيٍّ.

فَظَرْفُ الْمَكَانِ: يُخْتَرُ بِهِ عَنِ اسْمِ الدَّاتِ، نَحْوُ: زَيْدٌ أَمَامَكَ، وَعَنْ اسْمِ الْمَعْنَى، نَحْوُ: الْحَيَّرَ عِنْدَكَ.

وَظَرْفُ الزَّمَانِ: يُخْتَرُ بِهِ عَنِ اسْمِ الْمَعْنَى إِذَا كَانَ الْحَدِيثُ غَيْرَ مُسْتَمِرًّا، نَحْوُ: الصَّوْمُ يَوْمَ السَّبْتِ، وَالسَّيْرُ عَدَاً. وَلَا يُخْبَرُ بِهِ عَنِ اسْمِ الدَّاتِ، فَلَا يُقَالُ: زَيْدٌ الْيَوْمَ؛ لِعَدَمِ الْفَائِدَةِ، فَإِنْ حَصَلَتْ جاز، نَحْوُ: نَحْنُ فِي شَهْرِ كَذَا، أَوْ فِي زَمَانٍ طَيِّبٍ.

وَأَمَّا تَمْثِيلُ النَّاطِمِ بِقَوْلِهِ: زَيْدٌ خَلَفَ عَمْرُو قَعْدًا؛ فَلَيْسَ مِنْ بَابِ الْإِخْبَارِ بِالظَّرْفِ، بَلْ بِالْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ، وَالظَّرْفُ لَعَوًّا. وَهَهُنَا فَوَائِدٌ ذَكَرْتُمَا فِي شَرْحِي عَلَى الْقَطْرِ فَمَنْ أَحَبَّهَا فَلْيُرَاجِعْهُ^(٢).

(١) فِي (ك): عِبَارَةٌ مَغَايِرَةٌ هِيَ: فَمَنْ قَالَ اسْمَ كَانَ مِنْ قَبِيلِ الْإِخْبَارِ بِالْمُفْرَدِ، وَمَنْ قَالَ فِعْلًا كَانَ مِنْ قَبِيلِ الْإِخْبَارِ بِالْجُمْلَةِ.

(٢) قَالَ الْفَاكُهَيْ فِي مُجِيبِ النَّدَا (ص ٩١-٩٢): وَاعْلَمْ أَنَّ الظَّرْفَ عِنْدَهُمْ بِحَسَبِ مُتَعَلِّقِهِ قَسَائِنٌ: مُسْتَقَرٌّ (بِفَتْحِ الْقَافِ) وَلَعَوًّا: فَالْمُسْتَقَرُّ: مَا كَانَ مُتَعَلِّقَهُ عَامًّا وَاجِبَ الحِذْفِ، نَحْوُ: ﴿وَعِنْدَهُ عِلْمٌ السَّاعَةِ﴾ وَاللَعَوُّ: مَا كَانَ مُتَعَلِّقَهُ كَالْقِيَامِ وَالْقَعُودِ سِوَاءٍ وَجِبَ حِذْفِهِ نَحْوُ:

يَوْمَ الْجُمُعَةِ صَمِتَ فِيهِ، أَوْ أَجَازَ نَحْوِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ جَوَابًا لِمَنْ قَالَ: مَتَى قَمْتُمْ؟ وَوَجْهٌ تَسْمِيَةُ الْأَوَّلِ مُسْتَقَرًّا وَالثَّانِي لَعَوًّا: أَنَّ الْمُتَعَلِّقَ الْعَامَّ لَمَّا كَانَ إِذَا حُذِفَ انْتَقَلَ الضَّمِيرُ الَّذِي كَانَ مُسْتَقَرًّا فِيهِ إِلَى الظَّرْفِ؛ سُمِّيَ ذَلِكَ الظَّرْفُ مُسْتَقَرًّا؛ لِاسْتِقْرَارِ الضَّمِيرِ فِيهِ، فَهُوَ فِي الْأَصْلِ مُسْتَقَرٌّ فِيهِ، ثُمَّ حُذِفَتِ الصَّلَةُ وَهِيَ فِيهِ اخْتِصَارًا؛ لِكَثْرَةِ دَوْرَانِهِ بَيْنَهُمْ؛ كَقَوْلِهِمْ فِي الْمَشْرُوكِ فِيهِ (مَشْرُوكٌ) وَلَمَّا كَانَ الْآخِرُ لَمْ يَنْتَقِلْ إِلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ مُتَعَلِّقِهِ سُمِّيَ لَعَوًّا أَوْ مُلغَى - كَأَنَّهُ أُلغِيَ وَلَمْ يُعْتَبَرِ اعْتِبَارَ الْأَوَّلِ - قَالَهُ الدَّمَامِينِيُّ.

وَقَالَ: كُلُّ ظَرْفٍ أَوْ جَارٍ وَجَرُورٍ لَيْسَ بِزَائِدٍ، وَلَا يَمَّا يَسْتَعْنَى بِهِ لَا بَدَأَ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِالْفِعْلِ، أَوْ مَا يَشْبَهُهُ، أَوْ مَا أُوَّلَ بِهَا يَشْبَهُهُ، أَوْ مَا يُشِيرُ إِلَى مَعْنَاهُ، وَالمُتَعَلِّقُ إِذَا كَانَ يُكُونُ مُلغَى ظَرْفًا.

وَلِإِنْ تَقُلْ أَيْنَ الْأَمِيرُ جَالِسٌ وَفِي فِتَاءِ الدَّارِ بِشَرِّ مَائِسٍ
فَجَالِسٌ وَمَائِسٌ قَدْ رُفِعَا وَقَدْ أُجِيزَ الرَّفْعُ وَالنَّضْبُ مَعَا

إذا وُجِدَ مع المبتدأ اسمٌ وظرفٌ، أو جارٌّ ومجرورٌ، وكلٌّ من الاسمِ والظرفِ والجارِّ والمجرورِ صالحٌ للخبريةِ بأنَّ حَسَنَ السكوتِ عليه؛ جاز جعلُ كُلِّ منهما حالًا والآخرِ خبرًا، لكن إذا تقدَّم الظرفُ أو المجرورُ على الاسمِ - كما مثل - أُخْتِيرَ عِنْدَ سيبويه والكوفيِّينَ حاليَّةُ الاسمِ، فإنَّ لم يتقدَّم أُخْتِيرَ عِنْدَهُم خبريَّةُ الاسمِ، نَحَوَ: بِشَرِّ مَائِسٍ^(١) في فِتَاءِ الدَّارِ^(٢). فإن كُرِّرَ الظرفُ والمجرورُ؛ فالأرجحُ حاليَّةُ الاسمِ، تقدَّم الظرفُ أو تأخَّرَ، لورود القرآنِ به نَحَوَ: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا ففِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ

مقدَّرًا، والمقدَّرُ إمَّا واجب الحذف، أو لا، وواجب الحذف في ثمانية مواضع ذكرها في المغني. اهـ.

(١) مَائِسٌ: تقول: ماسَ فلانٌ يَمِيسُ مَيْسًا فهو مَائِسٌ: تَبَخَّرَ واختالَ، والميَّاسُ: الأسدُ المتبَخِّرُ. راجع القاموس المحيط: م ي س.

(٢) قال سيبويه في باب ما يتصب في الخبر: وذلك قولك: فيها عبد الله قائمًا، وعبد الله فيها قائمًا، و(عَبُدُ الله) ارتفع بالابتداء، لأنَّ الذي ذكر قبله وبعده ليس به. ألا تَرى أَنَّكَ لو قلت: (فيها عبد الله) حسن السكوت، وكان كلامك مستقيمًا؛ كما حسن واستغنى في قولك: هذا عبد الله، وتقول: (عبد الله فيها) فيصير كقولك: عبد الله أخوك ... (الكتاب: ٢٦١/١).

لكن المبرِّد يرى خلاف ذلك، فهو يرى أنَّ الجار والمجرور إذا تقدَّم على الاسم يجوز حالية الاسم وخبريته، وهذا الجواز مبنيٌّ عنده على معنى الكلام، وأمَّا الظرف ففيه تفصيل: فإذا كان الظرف مكانيًّا فمثلُه مثل الجار والمجرور وإذا كان زمنيًّا ففيه تفصيل: فإذا كان الظرف واقعًا بعد اسم ذات أو جثة؛ فالاسم بعده خبرٌ لا غيرٌ؛ نَحَوَ: (زيدٌ يوم الجمعة قائم). وإذا كان واقعًا بعد اسم فيه معنى الفعل نحو: (القتالُ يوم الجمعة) فيجوز أن تحه - أساء الزمانَ ظرفًا له.

راجع المقتضب: (٤/١٣٢-١٣٣).

﴿ فِيهَا ﴾ [هود: ١٨] ^(١)، ﴿ فَكَانَ عَنَقِبَيْهِمَا آتِبَهُمَا فِي النَّارِ حٰنِلِدَيْنِ فِيهَا ﴾ [الحشر: ١٧].

وأوجب الكوفيون النَّصْبَ فَإِنْ كَانَ الظرفُ أو المجرورُ غيرَ مستغنى عنه ^(٢) تَعَيَّنَ خبرِيَّةُ الاسمِ وحاليَّةُ الظرفِ، تكرر أم لا، نَحْوَ: فِيكَ زَيْدٌ رَاغِبٌ، وَفِيكَ زَيْدٌ رَاغِبٌ، فِيكَ.

وإن اجتمع ظرفان: تامٌّ، وناقصٌ؛ جاز الرفعُ والنصبُ في الاسمِ سواء بدأتْ بالتاءِ نَحْوَ: (إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ فِي الدَّارِ بِكَ وَاثِقًا أَوْ وَاثِقٌ) أو بالناقصِ نَحْوَ: (إِنَّ فِيكَ عَبْدَ اللَّهِ فِي الدَّارِ رَاغِبًا، أَوْ رَاغِبٌ).

(١) الآية شاهدٌ على مجيء ﴿ حٰنِلِدَيْنِ ﴾ حالاً - على الأرجح - لتكرار الجار والمجرور فيها.
(٢) في (س): به.

بَابُ اسْتِغَالِ الْعَامِلِ عَنِ الْمَعْمُولِ بِضَمِيرِهِ

وَهَكَذَا إِنْ قُلْتَ: زَيْدٌ لَمْ تُعْ وَخَالِدٌ ضَرَبْتُهُ وَضُمَّتُهُ^(١)
فَالرَّفْعُ فِيهِ جَائِزٌ وَالنَّصْبُ كِلَاهُمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الْكُتُبُ

إذا تقدّم اسم معرفة، وتأخّر عنه فعل أو شبهه عامل في ضمير الاسم المتقدّم، أو في اسم مضاف إلى ضميره كما في: (زيدٌ ضَرَبْتُ أَخَاهُ) جاز بك في ذلك الاسم المتقدّم رفعه ونصبه؛ كما جاز رفع (جالس) مثلاً، ونصبه فيما تقدّم، وإن اختلفت جهة الرفع والنصب، فإذا قلت: (زيداً لمته) مثلاً - جاز لك رفع زيد على الابتداء - فالجملة بعده في محل رفع على أنّها خبر - ونصبه على المفعولية؛ بإضمار عامل وجوباً موافق للمذكور - فلا موضع للجملة حيثئذ بعده؛ لأنّها مفسرة، والرفع أرجح لعدم احتياجه إلى تقدير.

نَعَمْ لو كان الفعل المتأخّر دالّاً على الطَّلَبِ^(٢) فالنَّصْبُ (٢٥) أرجح، نحو: (زيداً اضربه)؛ لأنّ الرفع يستلزم الإخبار بالطلب عن المبتدأ^(٣)، وهو خلاف القياس بل منعه بعضهم وأوّل ما ورد من ذلك^(٤).

(١) ضُمَّتُهُ: بكسر الضاد: ظَلَمْتُهُ، قال في القاموس: ضَامَهُ حَقَّهُ يَضِيْمُهُ واستضامته: انتقصه، فهو مَضِيْمٌ وَمُسْتَضَامٌ، والضَّمِيمُ: الظلم. (انظر: ضام).

(٢) والطلب هو الأمر - كما مثل الشارح، والنهي نحو: زيداً لا تُهِنُهُ، والدعاء نحو: اللهم عبدك ازحمه، وبكراً غفر الله له.

(٣) هذا ما يراه ابن مالك حيث قال:

وَاخْتِيَرُ نَصْبَ بَعْدَ فِعْلِ ذِي طَلَبٍ

(٤) ويرى ابن السيّد وابن بابشاذ اختيار الرفع في الأمر المراد بما قبله العموم، وذلك نحو: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾. والنصب في الخصوص كزيد اضربه، والجمهور تأوّلوا ما ورد من ذلك على الإضمار وأنّ الكلام في ذلك جملتان، والتقدير مثلاً في الآية السابقة: وفيها فرض عليكم حكم السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما.

انظر الهمع: (١/١١٣) والأشموني: (١/١٨٩).

ولو كان الاسم المتقدم نكرة تَعَيَّنَ النَّصْبُ، نَحْوُ: (رَجُلًا أَكْرَمْتُهُ^(١)).

- (١) ذكر المؤلف موضعًا من مواضع الاشتغال، وهو جوازُ الأمرين معًا، وذكر الشارح موضعًا آخر، وهو ترجيحُ النصبِ، وَيَقِي بعد ذلك ثلاثة مواضع:
- الأول: وجوبُ نصبِ الاسمِ السابقِ بفعلٍ محذوفٍ يفسره المذكور بعد الاسم، وذلك إذا كان قبل الاسم شيء لا يدخل إلا على الفعل كأدوات الشرط والاستفهام ما عدا الهمزة، وهل، مثل: **إِنْ زِيدًا لَقَيْتَهُ فَأَكْرَمْتُهُ، هَلْ عَمَّرًا صَرَبْتَهُ؟**
- الثاني: وجوب رفعه، وذلك إذا تقدّم على الاسم المذكور ما يختصّ بالابتداء كـ(إذا الفجائية) مثل: **جِئْتُ فَإِذَا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرُو.**
- الثالث: أن يستوي الأمران بلا ترجيح؛ وذلك إذا كان الاسم المذكور معطوفًا على جملة ذات وجهين صدرها اسمٌ، وَعَجَزُهَا فعلٌ، فإن راعيتَ الصدرَ رفعتَ، وإن راعيتَ العَجَزَ نصبتَ، مَثَلٌ: (زَيْدٌ قَامَ وَعَلِيٌّ أَوْ وَعَلِيًّا جَلَسَ)
- انظر شرح الأشموني: (١٨٧/١-١٩١) وابن عقيل: (١٣٢/٢).

بَابُ الْفَاعِلِ

وَكُلُّ مَا جَاءَ مِنَ الْأَسْمَاءِ عَقِيبَ فِعْلٍ سَالِمٍ^(١) الْبِنَاءِ
فَارْفَعَهُ إِذْ تُعْرَبُ فَهُوَ الْفَاعِلُ نَحْوُ: جَرَى الْمَاءُ وَجَارَ الْعَامِلُ

الفاعل: اسم، أو ما في تأويله، أُسِنِدَ إليه فعل تام، أو ما في تأويله، مقدّم، أصليّ المحلّ والصيغة، فالاسم نَحْوُ: (جَرَى الْمَاءُ، وِجَارَ الْعَامِلُ). والمؤوّل به^(٢) نَحْوُ (قوله تعالى)^(٣): ﴿أَوْلَعَتْ بِكُمْ قُنُودُهُنَّ أَنَا أَنْزَلْنَاهَا﴾ [العنكبوت: ٥١] والمؤوّل مصدر، أي: إنزّلنا^(٤).

والفعل كما مثلنا، والمؤوّل به، نَحْوُ: ﴿مُخْتَلِفُ الْوُتُونِ﴾ [فاطر: ٢٨]

وقولنا: (مُقدّم)؛ مُخْرِجٌ لِنَحْوِ: زَيْدٌ قَامَ، فَإِنَّ زَيْدًا لَيْسَ بِفَاعِلٍ كَمَا يُفْهَمُ^(٥) قوله: (عَقِيبَ فِعْلٍ)، بل مبتدأ، وما بعده خبر.

لكنّ تعبيره بـ(عَقِيبَ) يُوهِمُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْفَصْلُ بَيْنَ الْفِعْلِ وَفَاعِلِهِ. وليس كذلك كما سيأتي.

وقولنا: (أصليّ المحلّ) مُخْرِجٌ لِنَحْوِ: (قَائِمٌ زَيْدٌ) فَإِنَّ الْمُسْنَدَ وَهُوَ (قَائِمٌ) أَصْلُهُ التّأخِيرُ؛ لِأَنَّهُ خَبْرٌ.

(١) يَبَيِّنُ النَّازِمُ فِي الْمَلْحَةِ أَنَّهُ يَقْصِدُ بِالْفِعْلِ السَّالِمِ الْفِعْلَ الْمَبْنِيَّ لِلْمَعْلُومِ، لِأَنَّ الْمَبْنِيَّ لِلْمَجْهُولِ لَمْ يَسَلِّمْ مِنَ التَّغْيِيرِ.

(٢) لَفْظَةٌ (بِهِ): سَاقِطَةٌ مِنْ (ك).

(٣) قَوْلُهُ (تَعَالَى): زِيَادَةٌ فِي (ط).

(٤) الْعِبَارَةُ بَعْدَ الْآيَةِ: زِيَادَةٌ فِي (س).

(٥) فِي (س): أَفْهَمَهُ.

وذكر الصيغة (مُخْرِجٌ لِنَحْوِ (ضَرَبَ زَيْدٌ) بضم أوله، وكسر ثانيه^(١)) فَإِنَّهَا صِيغَةٌ مَفْرَعَةٌ عَنِ (ضَرَبَ) بفتحها^(٢). وهو معنى قول الناظم (فعل سالم البناء) أي: لم يُعَيَّرْ بناؤه للإسناد إلى المفعول.

وقوله: (فَارْفَعَهُ) أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّ حُكْمَهُ الرَّفْعُ، وَرَافِعُهُ هُوَ مَا أُسْنِدَ إِلَيْهِ مِنْ فِعْلٍ أَوْ شِبْهِهِ.

وَقَدْ يُجْرَى لَفْظًا بِحَرْفِ زَائِدٍ، نَحْوَ: ﴿مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ﴾ [المائدة: ١٩].

أَوْ بِإِضَافَةِ مُصَدِرٍ، نَحْوَ: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾ [البقرة: ٢٥١].

وَشَدَّ نَصْبُهُ، وَرَفْعُ الْمَفْعُولِ، نَحْوَ: خَرَقَ الثَّوْبُ الْمِسْمَارَ، وَكَسَرَ الرَّجَاجُ الْحَجَرَ^(٣).

وقوله: (إِذْ يُعْرَبُ) لِلتَّنْبِيهِ عَلَى أَنَّ الرَّفْعَ إِنَّمَا يَظْهَرُ فِيهِ، أَوْ يَقْدَرُ إِذَا كَانَ مُعْرَبًا وَإِلَّا فَيُقَالُ: فِي مَحَلِّ رَفْعٍ.

وَأَشَارَ بِتَعَدُّدِ^(٤) الْمِثَالِ إِلَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْإِسْنَادِ الْحَقِيقِيِّ وَالْمِجَازِيِّ^(٥)، وَلَا

(١) فِي (ك): وَكَسَرَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ.

(٢) فِي (س): بِفَتْحِهِ.

(٣) جُمْلَةٌ (وَكَسَرَ الرَّجَاجُ الْحَجَرَ): زِيَادَةٌ فِي (ك).

(٤) جَعَلَ ابْنُ الطَّرَاوَةِ ذَلِكَ قِيَاسًا مَطْرُودًا، وَاسْتَأْنَسَ لَهُ الْبَعْضُ بِقِرَاءَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَثِيرٍ ﴿فَتَلَقَى آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾.

انظُرِ التَّصْرِيحَ: (٢٧٠ / ١).

(٥) فِي (ك): بِتَعْدَادِ.

(٦) الْإِسْنَادُ الْحَقِيقِيُّ: هُوَ إِسْنَادُ الْفِعْلِ إِلَى الْفَاعِلِ عَلَى جِهَةٍ وَقَوَعِهِ مِنْهُ، نَحْوُ: قَامَ زَيْدٌ.

وَأَمَّا الْإِسْنَادُ الْمِجَازِيُّ: فَهُوَ إِسْنَادُ الْفِعْلِ إِلَى الْفَاعِلِ عَلَى جِهَةٍ قِيَامِهِ بِهِ، نَحْوُ: عَلِمَ زَيْدٌ، وَمَاتَ عَمْرٌو. (شَرْحُ الْأَزْهَرِيَّةِ: ص ٧٦).

فرقاً^(١) بين الفعل المعتل والصحيح، ولا بين أن يكون الفعل واقعاً منه أو قائماً به^(٢).

وَوَحَّدِ الْفِعْلَ مَعَ الْجَمَاعَةِ كَقَوْلِهِمْ: سَارَ الرَّجَالُ السَّاعَةَ

أي: جَرَّدِ الفعل على الأوضح من علامة الجمع إذا أسندته إلى فاعلٍ ظاهرٍ مجموع؛ كما تجرَّده إذا أسندته للواحد، نَحْوُ: (سَارَ الرَّجَالُ) ومنه نَحْوُ: ﴿ وَقَالَ أَطْلِمُوتٌ ﴾ [الفرقان: ٨]، ﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ ﴾ [يوسف: ٣٠]. بخلاف إذا أسندته إلى ضميرٍ مجموع، نَحْوُ: (الزَيْدُونَ قَامُوا)^(٣) و(النِّسْوَةُ قُتِنَ).

وكالجمع المثني، فيقال: قَامَ رجلانٍ، ولا يقال -على الأوضح: (قاما رجلانٍ) ومن العرب مَنْ يُلْحِقُ الفعل الألف، والواو، والنون على أنها ليست ضمائر، وإنما هي علاماتٌ للفاعل، كالتاء في نَحْوِ: قامتُ هندٌ^(٤).

وإنما وجب تجريده^(٥) على اللغة الفصحى، لأنَّ تثنية الاسم وجمعه يُعلمان من

- (١) (ولا فرق): زيادة في (ط).
 (٢) الفعل الواقع منه: هو أن يقوم الفاعل بإحداث الفعل، نَحْوُ: (قَامَ زَيْدٌ) فالقيام واقع من زيد. والقائم به: وهو أن يقوم الفعل بالفاعل، نحو: (ماتَ زيدٌ) فإن الموت قائم بزيد.
 (٣) في (د): قاما، والصحيح ما أثبتناه من النسخ الأخرى.
 (٤) بَعِزَّتْ هذه اللغة لَطِيحٌ، وَأَزْدٌ شُنُوَةٌ. وهذه اللغة يسميها النحويون لغةً (أكلوني البراغيث). ويعبر عنها ابن مالك بقوله: لغة «يتعاقبون فيكم ملائكة» ومن شواهد ما قول الشاعر:

تَوَلَّى قِتَالِ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مَبْعَدَ وَحْمِيمٍ
 وقول الآخر:

نَصْرُوكَ قَوْمِي فَأَعْتَزْتُ بِنَصْرِهِمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ خَدَلُوكَ كُنْتَ ذَلِيلًا
 وقول الآخر:

يَلُومُ وَتَنِي فِي أَشْرَاءِ النَّخِيمِ لِي قَوْمِي فَكَلُّهُمْ يُغْدِلُ

انظر شرح الأشموني: (١/ ١٧٠-١٧١) والهمع: (١/ ١٦٠) والتصريح (١/ ٢٧٦).

(٥) في (س): توحيد.

لفظه دائماً، بخلاف تأنيثه فإنه قد لا يُعْلَمُ من لفظه، مع أنّ في الإلحاق هنا زيادةً ثقلٍ بخلافه ثمّ.

وَإِنْ تَشَأْ فَزِدْ عَلَيْهِ التَّاءَ نَحْوَ: اشْتَكَّتْ عُرَاتُنَا الشِّتَاءَ
يعني أنّك إذا وجدت الفعل عند إسناده إلى الفاعل الظاهر المجموع (٢٦) فأنّت بالخيار في إلحاقه علامة التأنيث، فإن شئت قلت: (جاء الرجال) بالتذكير على التأويل بالجمع، أو (جاءت الرجال) بالتأنيث على التأويل بالجماعة، ومنه (اشتكت عُرَاتُنَا الشِّتَاءَ).

وشمل كلامه جمع التفسير لمذكّر أو لمؤنث^(١)، واسم الجمع كقامت النساء، واسم الجنس الجمعي؛ كأورقت الشجر، وكذا جمع المؤنث السالم؛ كقامت الهندات، وجمع المذكر السالم كقام^(٢) الزيدون. وفي هذين خلاف، والصحيح أنّهما كمفرديهما، فيجب التأنيث في نحو: قامت الهندات، كما يجب في نحو: قامت هند. ويجب التذكير في نحو: قام الزيدون كما يجب في نحو: قام زيد.

ولما ذكر أنّ الفعل إذا أسند إلى جمع تلحقه تاء التأنيث؛ أراد أن يبيّن مواضع لزومها، فقال:

وَتَلْحَقُ التَّاءُ عَلَى التَّحْقِيقِ بِكُلِّ مَا تَأْنِيثُهُ حَقِيقِي

إذا أسندت^(٣) الفعل إلى مفردٍ ظاهرٍ حقيقيّ التأنيث؛ وهو ما له فزج، غير مفصول، ولا مراد^(٤) به الجنس؛ لحقته وجوباً تاء ساكنة تدلُّ على تأنيث فاعله:

(١) في (س): مؤنث.

(٢) في (ك): ك(قامت).

(٣) في (ك)، (س)، (ط): أسند.

(٤) في (د): ولا مراداً.

كَقَوْلِهِمْ جَاءَتْ سُعَادُ ضَاحِكَةً وَأَنْطَلَقَتْ نَاقَةٌ هِنْدِيًّا رَاتِكَةً

ومنه قوله تعالى: ﴿ إِذْ قَالَتْ امْرَأَتُ عِمْرَانَ ﴾ [آل عمران: ٣٥]، ﴿ قَالَتْ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ ﴾ [يوسف: ٥١] بخلاف ما لو كان مجازيًّا التأنيث كَطَلَعَتِ الشَّمْسُ، أو مفصلاً عن^(٢) عامله، نحو: (قامت اليوم هند)، و(حضرت القاضي امرأة)، أو مراداً به الجنس نَحْوَ: (نعمت المرأة هند)؛ جاز إلحاق التاء وعدمها -والإلحاق أرجح.

ويجب إلحاقها أيضاً^(٣) إذا أسند إلى ضمير متصل عائداً إلى مؤنث حقيقي كهند قامت. أو مجازيًّا، كالشَّمْسِ طَلَعَتْ. وأمّا قوله:

١٧ - وَلَا أَرْضٌ أَبْقَلُ لَإِقْبَالِهَا

فَضْرُورَةٌ.

(١) رَتَكَ البعيرُ رَتِكًا وَرَتَكًا وَرَتَكَاتًا: قاربَ خَطْوَهُ. (انظر القاموس المحيط: رتك).

(٢) في (س)، (ط)، (د): (من).

(٣) لفظة (أيضاً): ساقطة من (س).

(٤) هذا عَجْزُ بَيْتٍ من بحر المتقارب، قاله عامر بن جُوَيْنٍ الطائفي، وَصَدْرُهُ:

فَلَا مُزْنَةٌ وَوَدَقَتْ وَوَدَقَهَا

انظر في البيت: سيبويه (١/٢٤٠) وشرح شواهد سيبويه، لأبي جعفر النحاس: ص ٢٠١ رقم ٣٦٥، والمغني (ص ٦٩٦، ٦٧٠) وشرح ابن عقيل (٢/٩٢) وشرح الحريري على الملحة (ص ٢٢٨) والهمع (٢/٢٧١) والدرر اللوامع (٢/٢٢٤) وشرح الأشموني (١/١٧٤).

والشاهد فيه: في قوله (ولا أرض أبقل لإقبالها) حيث ذكر الفعل المسند إلى ضمير المؤنث. وقال الأعلام: الشاهد فيه حذف التاء من (أبقلت)؛ لأنَّ الأرض بمعنى المكان، فكأنه قال: ولا مكان أبقل لإقبالها.

انظر شرح الأعلام لشواهد سيبويه: (١/٢٤٠) بهامش الكتاب.

وقوله: (راتكة) بالتاء المثناة فوق: من قولهم: رَتَكَ البَعِيرُ؛ إذ انطلق راکضاً محرّكاً أَعْجَازَهُ.

وَتُكْسِرُ التَّاءُ بِأَلَا مَحَالَةً فِي مِثْلِ: قَدْ أَقْبَلَتِ الْعُرَاةُ

يعني أن تاء التأنيث اللاحقة للفعل أصل وضعها أن تكون ساكنة، وقد يعرض لها ما يُجْرِجُهَا عَنِ الْأَصْلِ؛ كما إذا وَلِيَهَا سَاكِنٌ؛ فحِينَئِذٍ تُحْرَكُ بِالْكَسْرِ لِالتَّجَاوُزِ السَّاكِنِينَ - كما مثل - أو بِالضَّمِّ^(١)، نحو: ﴿وَقَالَتْ أَخْرِجْ عَلَيْنَهُنَّ﴾ [يوسف: ٣١].

(١) وَجْهُ الضَّمِّ هُنَا: نَقْلُ حَرَكَةِ الِهْمْزَةِ فِي (أَخْرِجْ) إِلَى التَّاءِ السَّاكِنَةِ، فَأَصْبَحَتْ حَرَكَةٌ بِالضَّمِّ.

بَابُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ

وَأَقْضِ قَضَاءً لَا يُرَدُّ قَائِلُهُ بِالرَّفْعِ فِيمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ
مِنْ بَعْدِ ضَمِّ أَوَّلِ الْأَفْعَالِ كَقَوْلِهِمْ: يُكْتَبُ عَهْدُ الْوَالِي

أي: احكم للمفعول الذي لم يُذكر^(١) فاعله بالرفع، إقامة له مقامه، أو احكم بعمل الرفع في المفعول لفعل ما لم يُذكر فاعله. ولما كان ذلك متوقفاً على تغيير صيغة الفعل قال: مِنْ بَعْدِ ضَمِّ أَوَّلِ الْأَفْعَالِ.

فإذا أريد إسناد الفعل المتصرف المتعدي^(٢) إلى نائب الفاعل ضُمَّ أَوَّلُهُ لفظاً أو تقديرًا، ماضيًا كان أو مضارعًا - وهذا ما اقتصر عليه.

ولا بد مع ذلك من كسر ما قبل آخره في الماضي لفظاً أو تقديرًا، وفتح كذا في المضارع، فإن كان مفتوحاً في الأصل بقي عليه، وكذا إذا^(٣) كان أَوَّلُهُ مضمومًا في الأصل بقي عليه^(٤) ثم ترفع النائب كما ترفع الفاعل وتعطيه (٢٧) سائر أحكامه من وجوب تأخيره^(٥) عن العامل، واستحقاقه للاتصال به، وتأنيث العامل كتأنيثه، ففولك: (ضرب زيدًا) مثلاً. أصله: ضرب عمرو زيدًا؛ حذف الفاعل، وأقيم للمفعول به مقامه فارتفع، فحصل اللبس؛ لأنه لا يعلم هل^(٦) الفعل مبني للفاعل أو للمفعول، فغيرت الصيغة عما كانت^(٧) عليه لأمن اللبس.

(١) في (س): لم يُسم.

(٢) لفظة (المتعدي): ساقطة من (ك) (س) (ط).

(٣) في (ك) (ط): (إن).

(بقي عليه): زيادة في (ط).

(٥) في (ك): تأخير، وفي (ط): تأخر.

(٦) في (س): (هذا).

(٧) في (س): (كان).

فإن لم يوجد في اللفظ مفعولٌ به ناب عن الفاعل ما اختصَّ وتصرف؛ من ظرف، نَحَوَ: (صِيَمَ رَمَضَانَ)، أو جارٍ ومجرور، نَحَوَ: ﴿وَلَمَّا سَقَطَ فِي أَيْدِيهِمْ﴾ [الأعراف: ١٤٩] أو مصدر نَحَوَ: ﴿فَلِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةً وَاحِدَةً﴾ [الحاقة: ١٣].

وَأَنْ يَكُنْ ثَانِي الثَّلَاثِيَّ أَلْفٌ فَانْكِسِرْهُ حِينَ تَبْتَدِي وَلَا تَقِفْ
تَقُولُ بِيَعِ الثُّوبُ وَالغُلَامُ وَكَيْلَ زَيْتِ الشَّامِ وَالطَّعَامِ

إذا أُريدَ بناء الماضي الثلاثي المعتل العين لما لم يُسمَّ فاعله كُسر أوله، وَقِيلَتْ أَلْفُهُ يَاءٌ، سواء كانت منقلبةً عن ياء أو واو، فتقول في (بَاعَ) و(قَالَ): (قِيلَ)، (بِيعَ)، أصلهما: بِيَعُ، وَقُولُ، نُقِلَتْ حركة الياء والواو؛ لاستثاقها إلى ما قبلها بعد سلب جركته، فقلبت الواو ياء؛ لسكونها وانكسار ما قبلها فصار (بِيعَ، وَقِيلَ).

وما ذكره الناظم هو اللغة الفُصحى، ومن العرب من يكسر أوله مُشْتَمًا حَسَمًا، تَنْبِيهَا على أَنَّ الضمَّ هو الأصل، والإشمام: تَنْبِيَةُ الشَّفَتَيْنِ لِلتَّلْفُظِ^(١) بالضمِّ من غير تَلْفُظٍ به.

ومن العرب من يقول: (بُوعَ، وَقُولَ) بالواو الساكنة وضمِّ الأوَّلِ وهو قليل، ومنه قوله:

لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَأَشْتَرَيْتُ^(٢)

- ١٨٠ -

(١) في (س): باللفظ.

(٢) هذا عَجْزٌ بَيْتٌ من بحر الرَّجْزِ، قاله رؤبة بن العجاج، وصدْرُهُ:

لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتَ

انظر فيه: ابن يعيش (٧٠ / ٧) والمغني (ص ٣٩٣ رقم ٦٣٢) والمجموع (٢ / ١٦٥) والدرر

(٢٢٢ / ٢) والعيني (٢ / ٢٥٤) وشرح ابن عقيل (٢ / ١٥) وشرح الأشموني (١ / ١٨١).

موضعُ الشاهد: في قوله: (بُوعَ): فإنه فعل ثلاثي معتل العين، وهو مبني للمفعول، والقياس فيه (بيع) فلما بُني للمجهول أُخْلِصَ ضَمُّ فائِهِ، وبعده حرفٌ من جنس الحركة فصار (بُوعَ). وهذه لغة لبعض العرب، ومنهم بعضٌ من بني تميم ومنه ضَبَّةٌ، وحُكَيْتٌ عن هُدَيْلٍ. وأضاف ابن عقيل: وهي لغة بني دُبَيْرٍ وبني فقعس (وهما من فصحاء بني أسد).

وأما المضارع منه فإنَّ عينه تقلبُ ألفاً؛ وأوَّا كانت أو ياء، فتقولُ في (يَقُولُ وَيَبِيعُ): (يَقَالُ، وَيُبَاعُ)؛ إذ أصلهما: يَقُولُ، وَيَبِيعُ، فنقلتُ حركةَ العينِ إلى ما قبلها، ثم قلبت العين ألفاً؛ لتحركها في الأصل، وانفتاح ما قبلها فصار: (يقال، ويباع).

بَابُ الْمَفْعُولِ بِهِ

وَالنَّصْبُ لِلْمَفْعُولِ حُكْمٌ أَوْجِبَا كَقَوْلِهِمْ: صَادَ الْأَمِيرُ أَرْنَبَا

المفعول به: ما وقع عليه فعل الفاعل كما مثل، فأرنب: مفعولٌ به لوقوع فعل الفاعل عليه؛ وهو الصيد.

والمراذُ بوقوع الفعل عليه^(١) تعلقه بشيء^(٢) من غير واسطة بحيث لا يُعقل إلا بعد^(٣) تَعَقُّلِ ذلك الشيء، فدخل نَحَوَ: (ما صَرَبْتُ زيدًا)، (لا تَضْرِبْ زيدًا).

وعلامة المفعول به أن يجبر عنه باسم مفعول تام من لفظ ما عمل فيه، كضربتُ زيدًا، وركبتُ الفرسَ، إذ يصحُّ أن يُقالَ: (زيد مضروبٌ)، و(الفرس مركوبٌ).

وحكمه النصبُ كما أنَّ حكمَ الفاعلِ الرفعُ، وسببُ ذلك أنَّ الفاعلَ لا يكونُ إلا واحدًا بخلاف المفعول، والرفع أثقلُ والفتح أخفُّ، فأعطوا الأثقلَ الأثقلَ، والأخفَّ الأكثرَ، ليكون^(٤) ثِقَلُ الرَّفْعِ موازنًا لِقَلَّةِ الفاعلِ، وَخِفَّةُ الفتحِ^(٥) موازنةٌ لكثرة المفعول.

وَرُبَّمَا أَخْرَجَ عَنْهُ الْفَاعِلُ نَحَوُ: قَدِ اسْتَوْفَى الْخِرَاجَ الْعَامِلُ

الأصل تأخيرُ المفعول عن الفعل والفاعل، وقد يُتَوَسَّطُ بينهما: إمَّا جوازًا كما مثل، ومنه: ﴿وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ الْنَذْرُ﴾ [القمر: ٤١]. وإمَّا وجوبًا كما إذا اتصل

(١) لفظة (عليه): زيادة في (ك).

(٢) (بشيء): ساقطة من (ك).

(٣) لفظة (بعد): ساقطة من (س).

(٤) في (ك): فيكون.

(٥) في (ك): الفتح.

بالفاعل ضمير المفعول، نحو: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾ [البقرة: ١٢٤] أو كان المفعول ضميرًا متصلًا بالفاعل، نحو: (ضَرَبَ نَبِيِّي زَيْدًا).

وقد يتقدّم عليهما إمّا جَوَازًا، نحو: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ﴾ [الأعراف: ٣٠]، وإمّا وجوبًا كما إذا كان له صدرُ الكلام، نَحْوَ: ﴿أَيُّهَا مَا تَدْعُو﴾ [الإسراء: ١١٠].

وقد يَجِبُ ذلك الأصل؛ وهو تأخيرُه^(١) عنهما^(٢) كما أشار إليه بقوله:

وَأِنْ تَقُلْ كَلِمَ مُوسَىٰ يَعْلَىٰ فَقَدَّمَ الْفَاعِلَ فَهُوَ الْأَوَّلَىٰ

إذا خِيفَ التباسُ الفاعل بالمفعول لعدم ظهور الإعراب فيهما، ولا قرينة تُمَيِّزُ أحدهما عن الآخر؛ وجب كونُ الأوَّلِ فاعلاً، والثاني مفعولاً، وإن أُوهم كلامُ الناظم خلافه لتعبيره (بالأولى) سواء كانا مقصودين، نَحْوَ: (كَلَّمَ مُوسَىٰ يَعْلَىٰ)، أو اسمي إشارة، نَحْوَ: (ضَرَبَ هَذَا ذَاكَ) أم موصولين، نَحْوَ: (ضَرَبَ مَنْ فِي الدَّارِ مَنْ عَلَى الْبَابِ)، أم مضافين إلى ياء المتكلم، نَحْوَ: (ضَرَبَ غُلَامِي صَدِيقِي).

ولا يجوز في مثل هذه تقديم المفعول أيضًا على العامل خوف الالتباس بالابتداء، فإن وُجِدَتْ قرينة لفظية نَحْوَ: (ضَرَبَتْ عَيْسَى سَعْدَى) أو معنوية نَحْوَ: (أَكَلَّ الكَمْثَرَى مُوسَى) لم يَجِبِ التأخير.

واعلم أن الناصب^(٣) للمفعول به إمّا فعلٌ متعدّدٌ كما مرَّ، أو صفةٌ، نحو: ﴿إِنَّ لِلَّهِ بِالْبَيْعِ أَمْرَهُ﴾ [الطلاق: ٣]^(٤)، أو مصدرٌ نَحْوَ: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾ [البقرة: ١٧٧].

(١) في (ك): تأخره.

(٢) (عنهما): ساقطة من (د).

(٣) في (س): (التأخير) خطأ

(٤) وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي وأبي جعفر ويعقوب وخلف.

انظر البحر المحيط: (٨/٢٨٢) والنشر: (٢/٣٨٨).

[٢٥١] او اسم فعلٍ نَحَوَ: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥].

ولما كان المفعولُ به ينصبه المتعدّي، أشار إليه مع التعريض إلى أن مطلق الفعل ينسَمُ إلى متعدّدٍ ولازمٍ، بقوله:

وَكُلُّ فِعْلٍ مُتَعَدٍّ يَنْصِبُ مَفْعُولَهُ مِثْلَ سَقَى وَيَشْرَبُ

الفعل المتعدّي، وهو ما يتجاوز الفاعل بنفسه إلى المفعول به فينصبه، واللازم بخلافه.

ومرادُ الناظم - رحمه الله تعالى^(١) - أن كلَّ فعلٍ ينصبُ المفعولَ به فهو متعدّدٌ ففي عبارته قلبٌ، وإذا قُصِدَ تعدّي اللّازمِ إليه عُذِّي بحرفِ الجرِّ، أو الهمزة أو التضعيف^(٢).

ومن النحاة مَنْ يُثَبِّتُ الواسطةَ فيجعلُ كانَ، وكادَ وأخواتهما^(٣) لا توصفُ بلزومٍ ولا تعدّدٍ، ومنهم مَنْ يُثَبِّتُ قسماً رابعاً يوصفُ باللزومِ والتعدّي معاً لاستعماله بالوجهين كَشَكَرَ، وَنَصَحَ، فَإِنَّهُ يُقَالُ: شَكَرْتُهُ وَشَكَرْتُ لَهُ، وَنَصَحْتُهُ وَنَصَحْتُ لَهُ^(٤)، زاعماً أنه لما تساوى فيه الاستعمالان صار قسماً برأسه.

(١) عبارة (رحمه الله تعالى): زيادة في (ط).

(٢) مثال اللّازم الذي يتعدّى بحر الجرِّ قولك في (ذَهَبَ): ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ، أَي: أَذْهَبْتُهُ، والمتعدّي همزة النقل قولك في (خَرَجَ): أَخْرَجْتُهُ. والمتعدّي بالتضعيف ويكون في عين الفعل، قولك في (فَرَحَ): فَرَحْتَهُ.

(٣) في (س): وَأَخْوَاتِهَا.

(٤) في إصلاح المنطق، لابن السكّيت (ص ٢٨١): (وتقول: نصحتُ له، وشكرتُ لك فهذه اللغةُ الفصيحة). قال الله -عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أَنْ أَشْكُرَ لِي وَلَوْلَا ذِيكَ﴾ وقال في موضع آخر ﴿وَأَنْصَحُ لَكُمْ﴾. ونصحتك وشكرتك لغة. قال النابغة الذبياني:

نَصَحْتُ بَنِي عَوْفٍ فَلَمْ يَقْبَلُوا رَسُولِي وَلَمْ تَنْجَحْ لَدَيْهِمْ رَسَائِلِي

واعلم أن المتعدّي على ثلاثة أقسام: متعدّد إلى واحد، نحو: (شَرِبَ زيدٌ لبنًا)،
ومتعدّد إلى اثنين: (سَقَى بكرٌ خالدًا سَمْنًا)، ومتعدّد إلى ثلاثة، نحو: (أعلمتُ زيدًا
عمرًا فاضلاً).

والتعدي إلى اثنين قد يكونُ الثاني منها غيرَ الأول كما مثلنا، وقد يكون هو
الأول في المعنى وهذا معقود له باب (ظنّ وأخواتها)^(١)، وإليه أشار بقوله:

(١) عبارة (ظنّ وأخواتها): ساقطة من (س).

(بَابُ ظَنَّ وَأَخْوَاتِهَا) (١)

لَكِنْ فِعْلَ الشُّكِّ وَالْيَقِينِ يَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ فِي التَّلْقِينِ
تَقُولُ: قَدْ خِلْتُ الْهَالَالَ لَا يَحْسَا وَقَدْ وَجَدْتُ الْمُسْتَشَارَ نَاصِحَا
وَمَا أَظُنُّ عَامِرًا رَفِيقًا وَلَا أَرَى لِي خَالِدًا صَدِيقًا
وَهَكَذَا تَفْعَلُ فِي عِلْمَتُ وَفِي حَسِبْتُ، ثُمَّ فِي زَعَمْتُ

ذكر الناظم - رحمه الله تعالى (٢) - سبعة أفعالٍ من أفعال القلوب المتعدية إلى اثنين والثاني منها عين (٣) الأَوَّل في المعنى إذ أصلها المبتدأ والخبر (٤).

فهذه السبعة وكذا كل (٥) ما يتصرف من الماضي منها كما يؤمُّ إليه قوله (٢٩) "وَمَا أَظُنُّ ... إلخ" تدخل على المبتدأ والخبر بعد استيفاء فاعلها، فتصبها مفعولين

(١) ما بين القوسين: زيادة من المحقق.

(٢) لفظة (تعالى): زيادة في (ك).

(٣) في (ط): عينه.

(٤) وهذه الأفعال السبعة التي ذكرها الناظم - رحمه الله - هي: ظَنَّ، وَحَسِبَ، وَخَالَ، وَزَعَمَ، وَوَجَدَ، وَرَأَى، وَعَلِمَ.

انظر شرح ملحمة الإعراب للحريزي: ص ١٢١.

وهناك ستة أفعال من أخوات (ظَنَّ) ذكرها النحويون ومنهم ابن مالك ولم يذكرها الناظم وتابعه الفاكهي في ذلك، وهو: (عَدَّ) بمعنى: (ظَنَّ) مثل: عدت عمرًا كريماً، و(حجا) بمعنى ظنَّ كذلك، مثل: حجا عليًّا زيدًا كريماً، (دَرَى) بمعنى (علم) مثل: درى عليًّا محمداً كريماً، و(جعل) بمعنى (اعتقد) مثل: جعلت محمداً كريماً، و(هَبَّ) بمعنى (ظن) وهو بلفظ الأمر مثل: هب زيداً كريماً بمعنى: ظنّه، و(تعلم) بمعنى (اعلم) مثل: تعلم أبا المكارم طيباً.

انظر شرح الأشموني (١٩/٢)

ووصل بهم السيوطي إلى تسعة عشر فعلاً. راجع الهمع: (١٥٩/١).

(٥) لفظة (كل): زيادة في (ط).

على التشبيه بأعطيت، كالأمثلة التي ذكرها وإن كان الأصل أن لا تؤثرَ فيها؛ لأنَّ العوامل الداخلة على الجملة لا تؤثرَ فيها. وَتَسُدُّ مَسَدَّهُمَا (أَنَّ) المفتوحة المشددة ومعمولاهما، كظننت أن زَيْدًا قَائِمٌ، وإن كانت بتقدير اسم مفرد.

وكذا يَسُدُّ عنها (أَنَّ) وَصَلَتْهَا، نَحَوَ: ﴿ التمر ﴾ أَحْسِبُ النَّاسَ أَنْ يُتْرَكَوْا ﴿ [العنكبوت: ١-٢].

وَسُمِّيَتْ أفعالُ القلوبِ: (لأنَّ معانيها قائمةٌ بالقلبِ، وأفعالُ الشكِّ واليقينِ)؛ لأنَّ منها ما يفيد في الخيرِ شكًّا، نَحَوَ: ظَنَّ، وَحَسِبَ، وَخَالَ، وَزَعَمَ، ومنها ما يفيد فيه يقينًا، نَحَوَ: وَجَدَ، وَعَلِمَ، وَرَأَى.

ويجوز فيها الإلغاء؛ وهو إبطال عملها لفظًا ومحلاً بغير موجب -إن تأخرت عن المفعولين، نَحَوَ: "زَيْدٌ قَائِمٌ ظَنَنْتُ". أو تَوَسَّطَتْ، نَحَوَ: زَيْدٌ ظَنَنْتُ قَائِمٌ.

والأرجحُ الإلغاءُ مع التأخِرِ، والإعمالُ مع التوسُّطِ. ويجوز فيها أيضًا التعليق، وهو: إبطال العمل لفظًا لا محلاً لموجب ككَوْنِ أَحَدِ المفعولين اسمَ استفهامٍ، نَحَوَ: ﴿ لَتَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى ﴾ [الكهف: ١٢].

أو مضافًا إليه نَحَوَ: عَلِمْتُ أَبُو مَنْ زَيْدٌ، مدخولًا له نَحَوَ: عَلِمْتُ أَيْ زَيْدٌ قَائِمٌ أَمْ عَمْرُو، أو لِمَا النافية، نَحَوَ: ﴿ لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَا هَتُّوْا وَيَنْطِقُوْنَ ﴾ [الأنبياء: ٦٥]. أو للام الابتداء، نَحَوَ: ﴿ وَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ ﴾ [البقرة: ١٠٢].

ويجوزُ العطفُ بالنصبِ على الجملة المعلقة؛ لأنَّ محلَّها نصبٌ، كَقَوْلِهِ:

١٩- وَمَا كُنْتُ أَذْرِي قَبْلَ عَزَّةَ مَا الْبُكَاءُ وَلَا مُوجِعَاتِ الْقَلْبِ حَتَّى تَوَلَّيْتُ

(١) هذا بيت من بحر الطويل، قاله كثير بن عبد الرحمن، المعروف بكثير عزة.

انظر في البيت: معنى اللبيب ص ٤١٩، وشرح شذور الذهب ص ٣٦٨، وقطر الندى

فعضفت (موجعات) بانصب على محلّ قوله (ما البكا).

ولا يجوز في هذه الأفعال حذف مفعوليهما، ولا أحدهما اقتصاراً، أي: لغير دليل، لأن أصلها المتأخر.

ويجوزُ الحذف "اختصاراً، أي: للدليل. فمن حذفهما معاً قوله:

٢٠- بَأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ تَرَى حُبَّهُمْ عَارًا عَلَيَّ وَتَحْسَبُ

أي: وتحسبُ حُبَّهُمْ عَارًا عَلَيَّ^(٣).

ومن حذف الأول: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْتَخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ حَقْرًا

(١/١٩٠) والعيني (٢/٤٠٨) وشرح الأشموني (١/١٦٢).

موضع الشاهد: في قوله: (أدري ما البكا ولا موجعات) فإنه يجوز عطف جملة "ولا موجعات" على جملة "ما البكا" التي هي في محلّ نصبٍ على أنّها مفعولٌ للفعل المتعدي (أدري) فتكون موجعات منصوبةً كذلك.

(١) لفظة (الحذف): زيادة في (ط).

(٢) هذا بيتٌ من بحر الطويل، قاله الجميتُ بنُ زيدِ الأسيدي، من قصيدةٍ يمدحُ فيها آل الرسول ﷺ وأوّل القصيدة قوله:

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبُ وَلَا لَيْبًا مِنِّي، وَذُ الشَّيْبِ يَلْعَبُ؟

وَلَمْ يُلْهِئَنِي دَارٌ وَلَا رَسْمٌ مَنَزِلٌ وَلَمْ يَنْظُرْ بِنَيْبِي بَنَانٌ مُخَضَّبٌ

انظر البيت: خزانة الأدب (٤/٥) والهمع (١/١٥٢) والدرر (١/١٣٤) والعيني (٢/٤١٣) والمحتسب (١/١٧٣) وشرح ابن عقيل (٢/٥٥) وشرح الأشموني (١/١٦٤).

موضع الشاهد: في قوله (وتحسب) حيث استشهد به على جواز حذف مفعولي (حسب) للدليل.

(٣) العبارة المذكورة: زيادة في (ط).

هُمْ ﴿ [آل عمران: ١٨٠] أي: بخلهم.

وَمِنْ حَذْفِ الثَّانِي قَوْلُهُ:

٢١- وَلَقَدْ عَلِمْتُ فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ

مِنِّي بِمَنْزِلَةِ الْمُجِيبِ الْمُكْرِمِ^(١)

أي: فلا تظنني غيره واقعاً مني.

(١) هذا الشاهد من بحر الكامل قاله عنتر بن شداد العبسي، وهو من معلقته المشهورة والتي مطلعها:

هَلْ غَادَرَ الشُّعْرَاءُ مِنْ مُتَرَدِّمٍ أَمْ هَلْ عَرَفْتَ الدَّارَ بَعْدَ تَوَهُمٍ

انظر فيه: الخصائص (٢/٢١٦) والمحتسب (١/٧٨) والمقرب (٢١) وخزانة الأدب (١/٥٣٩، ٤/٤) وشرح شذور الذهب (ص ٣٧٨) والعيني (٢/٢١٤) والتصريح (١/٢٦٠) والهمع (١/١٥٢) والدرر (١/١٣٤) وشرح ابن عقيل (٢/٥٦) وشرح الأشموني (١/١٦٤).

واستشهد به على حذف المفعول الثاني لظن، اختصاراً أو سماعاً.

باب إعمال اسم الفاعل^(١)

وإن ذَكَرْتَ فاعِلًا مُتَوَّنًا فَهُوَ كَمَا لَوْ كَانَ فِعْلًا بَيْنَنَا
فَارْفَعْ بِهِ فِي لَازِمِ الْأَفْعَالِ وَأَنْصِبْ إِذَا عُدِّي بِكُلِّ حَالٍ

اسم الفاعل: هو ما اشتق من مصدر فعل لمن قام به على معنى الحدوث. ويعمل عمل فعله المبني للفاعل، فيرفع الفاعل فقط إن كان فعله لازماً.

(تَقُولُ زَيْدٌ مُسْتَوٍ أَبُوهُ بِالرَّفْعِ) من الاستواء مثلما تقول في فعله اللازم (يَسْتَوِي أَخُوهُ).

وينصب المفعول أيضاً إن كان فعله متعدياً لواحد، نَحَوَ: زَيْدٌ ضَارِبٌ أَبُوهُ عَمْرًا، ومنه قوله: (وَقُلْ سَعِيدٌ مُكْرِمٌ عُمَانًا) بالنَّصْبِ مثلما تقول في فعله المتعدي (يُكْرِمُ الضَّيْفَانَا).

وينصب مفعولين إن كان فعله متعدياً إلى اثنين، نَحَوَ: سَعِيدٌ مُعْطٍ خَالِدًا دِرْهَمًا. لكن^(٢) صحَّة عمله عمل الفعل مشروطةً بأمرين:

أحدهما: كونه بمعنى الحال أو الاستقبال؛ لأنه حينئذ يشبه المضارع في الحركات والسكنات وعدد الحروف، والاحتمال لأحد الزمانين، ودخول لام الابتداء.

والثاني: اعتماده على (٣٠) استفهام، نَحَوَ: أَضَارِبُ زَيْدٌ عَمْرًا، أو نفي، نَحَوَ: ما

(١) أطلق الحريري على هذا الباب (باب اسم الفاعل المتون)

انظر شرح الحريري على الملحة: ص ١٢٣

(٢) في (ك): ثم.

مُكْرِمٌ خَالِدٌ بِشْرًا، أو مَخْبَرًا عَنْهُ، نَحْوُ: زَيْدٌ ضَارِبٌ بَكْرًا. أو وَصْفًا نَحْوُ: مَرَزْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ زَيْدًا، أو^(١) حَالًا نَحْوُ: جَاءَ سَعِيدٌ رَاكِبًا قَرَسًا.

فإن كان بمعنى الماضي، أو^(٢) لم يعتمد لم يعمل^(٣)، خلافًا لبعضهم^(٤).
وأما قوله تعالى: ﴿وَكَلَيْهِمْ بَسِطُ ذِرَاعَيْهِ﴾ [الكهف: ١٨] فمحمول على إرادة
حكاية الحال الماضية، ومعناه: يَبْسُطُ ذِرَاعَيْهِ بدليل: ﴿وَنُقَلِّبُهُمْ﴾ [الكهف: ١٨].

وأما:

٢٢- خَيْرٌ بَنُو هَيْبٍ

فعل التقديم والتأخير.

وإنما صحَّ الإخبارُ بالمفرد عن الجمع؛ لأنَّ (فَعِيلًا) قد يستعمل للجماعة، نَحْوُ:

(١) في (ك): (و).

(٢) في (س): (أم).

(٣) (لم يعمل): ساقط من (س).

(٤) خالف الكسائي هذا الشرط، فأجاز عمل اسم الفاعل وإن كان بمعنى الماضي، مثل قولك:
أنا ضارب زيدًا أمس، ولا حجة له، لأنه لا يقال: أنا أضرب زيدًا أمس.
راجع شرح الأشموني: (٢/٢٩٨).

(٥) هذه قطعة من بيت من بحر الطويل، قاله رجل طائفي ولم يُعَيَّنْ أحدٌ فيما بين أيدينا من
مراجع، والبيت بتمامه:

خَيْرٌ بَنُو هَيْبٍ فَلَا تَكْ مُلْقِيَا مَقَالَةَ هَيْبِي إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتْ

انظر في البيت: العيني (٥١٨/١) والتصريح (١٥٧/١) والجمع (٩٤/١) والدرر اللوامع
(٧٢/١) وشرح الأشموني (٩٠/١) وشرح ابن عقيل (١٩٥/١).

والبيت ليس شاهدًا في هذا الباب، وإنما موضعه بابُّ المبتدأ والخبر، ويستشهد به هناك على
جواز كون الوصف (خير) خبرًا مقدمًا، و(بنو هيب) مبتدأ مؤخرًا وذلك لأنه بزنة (فعليل)
فأعطي حكم ما هو على زنته.

﴿وَأَلْمَلْتِيكَ بَعْدَ ذَلِكَ ظُهُورًا﴾ [التحریم: ٤].

فإن وقع اسمُ الفاعلِ صلَةً لألِّ عَمَلٍ عَمَلٍ فِعْلِهِ مُطْلَقًا، حالًا كان أو مستقبلًا أو ماضيًا، معتمدًا أو لا، لوقوعِهِ حيثُذٍ موقعَ الفعلِ، إذ حقُّ الصلَةِ أَنْ تكونَ فعلاً كَجَاءَ الضَّارِبُ زَيْدًا أمسٍ، أو الآنَ أو غداً.

وإذا استوفى اسمُ الفاعلِ المجرَّدُ ما اشترطَ لِصِحَّةِ عَمَلِهِ جَازًا أَنْ يَنْصِبَ المفعولَ بهِ وجازًا إضافته إليه، وقد قرئ بالوجهين^(١): ﴿إِنَّ اللَّهَ يَبْلُغُ أَمْرَهُ﴾ [الطلاق: ٣]^(٢) و ﴿هَلْ هُنَّ كَشِيفَتُ ضُرْمَةٍ﴾ [الزمر: ٣٨]^(٣).

وإذا أضيف إلى ما بعده وأتبع جاز لك في التابع جرُّه على اللفظ ونصبه على المحلِّ نحو: (هذا ضاربُ زيد وعمرو وعمراً).

(١) أي: بالتونين والنصب وحذف التونين والجر.

(٢) وقراءة الرفع في (بالغ) مع عدم التونين، وجر (أمره) هي قراءة حفص وقراءة التونين والنصب هي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرة وابن عامر وحزمة والكسائي وأبي جعفر ويعقوب وخلف.

(٣) وقراءة التونين والنصب هي قراءة البصريين، وقرأ الباكون بغير تونين وخفض. انظر الشر: (٣٦٣/٢).

بَابُ الْمَصْدَرِ .

وَالْمَصْدَرُ الْأَصْلُ وَأَيُّ أَصْلٍ وَمِنْهُ يَا صَاحِبِ اسْتِقْطَاقِ الْفِعْلِ

المصدر: اسمُ الحدثِ الجاري على الفعل وليس عَلَمًا. وهو أصلُ للفعل^(١) في الاشتقاق عند البصريين لوجوده مذكورة^(٢) في كتبهم^(٣)، ولهذا سمي مصدرًا؛ لأنَّ فعله صَدَرَ عنه، أي: أُخِذَ منه.

وقيل بعكس ذلك - وهو مذهب الكوفيّين - وهو ضعيفٌ؛ لأنَّ الفرع لا بدَّ فيه^(٤) من الأصل^(٥) وزيادة، ولا شكَّ أنَّ الفعلَ يَدُلُّ على الحدث والزمانِ بَلِّ والذاتِ^(٦) التي قام بها^(٧) الفعل، ففيه زيادةٌ على المصدر وهي فائدةُ الاشتقاق، فيكون فرعًا للمصدر^(٨).

وَأَوْجَبَتْ لَهُ النَّحَاةُ النَّصْبًا كَقَوْلِهِمْ صَرَبْتُ زَيْدًا صَرَبًا

المصدرُ إذا كان فضلةً، وَسُلِّطَ عليه عامِلٌ من لفظه وجب نصبه، كما أشار إليه ذلك بالمثال، وإلا فما كلُّ مصدرٍ يجب^(٩) نصبه ومثله: ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ﴾

(١) في (ك): الفعل.

(٢) في (ك): عند التصريف لوجوده مذكورًا.

(٣) هذه الوجوه ذكرها صاحب الإنصاف وعدّها سبعة وجوه.

راجع الإنصاف: مسألة رقم: ٢٨.

(٤) في (ك) (ط): له.

(٥) في (ك): أصل.

(٦) في (ك): الذي.

(٧) في (س): به.

(٨) انظر الإنصاف مسألة رقم: ٢٨.

(٩) (ونحو): زيادة في (ك).

[النساء: ١٦٤]، و(نحو^(١)): ﴿وَالصَّغِيْرَاتُ صَفَا﴾ [الصفات: ١]، ﴿فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَأَوْكُرَّ جَزَاءً مَّوْفُورًا﴾ [الإسراء: ٦٣].

ويسمى حينئذ (مفعولاً مطلقاً) ومنه عند بعضهم نحو: قَعَدْتُ جُلُوسًا، وَيُعْجِبُنِي قِيَامُكَ وَقُوفًا. وجزم به ابن هشام^(٢).

فإن سُلِّطَ عليه عاملٌ من غير لفظه لم يجز نصبه على أنه مفعولٌ مطلق^(٣).

ثم إن المصدرَ المنصوبَ على المفعولية المطلقة يُؤتى به في الكلام إما لقصد التوكيد - كما مثلنا - أو لبيان نوع عامله^(٤) بأن دَلَّ^(٥) على هيئة صدور الفعل (كضربتُ ضربَ الأمير، أو ضربتُ شديداً^(٦)).

أو لبيان عدد عامله^(٧) بأن دل على مرّات صدور الفعل، كضربتُ ضربتَيْنِ أو ضربات.

والأول لا يُنتى ولا يجمع اتفاقاً؛ لكونه يشبه فعله من حيث إنّه لم يزد عليه من حيث المعنى^(٨).

(١) و(نحو) زيادة في (ك).

(٢) انظر قطر الندى وبل الصدى: (٦٠/٢).

(٣) في (د): مطلقاً والصحيح ما أثبتناه.

(٤) لفظة عامله ساقطة من (ك).

(٥) في (س): رأي - تحريف في (ط) عبارة مختلفة هي: (إما باسم خاص، نحو: رجع القهقري أو بإضافة كضربت ضرب الأمير، أو بوصف كضربت ضرباً شديداً أو بلام العهد كضربت الضرب).

(٦) في (ط) عبارة مختلفة هي: (إما باسم خاص، نحو: رجع القهقري أو بإضافة كضربت ضرب الأمير، أو بوصف كضربت ضرباً شديداً أو بلام العهد كضربت الضرب).

(٧) هذه العبارة: ساقطة من (ك).

(٨) قال ابن عقيل: "لا يجوز تشبيه المصدر المؤكد لعامله ولا جمعه، بل يجب إفراده فنقول:

والثالث يُتَّى ويجمع اتفاقاً^(١). وفي كون الثاني كالأول أو^(٢) الثالث قولانٍ أصحُّهما عند ابن مالك الثاني^(٣).

وَقَدْ أَقِيمَ الوَصْفُ وَالْآلَاتُ مَقَامَهُ وَالْعَدَدُ الْإِبَاتُ
نَحْوُ ضَرَبْتَ الْعَبْدَ سَوْطًا فَهَرَبَ وَأَضْرِبَ أَشَدَّ الضَّرْبِ مَنْ يَغْشَى الرَّيْبَ
وَأَجْلِيذُهُ فِي الخُمْرِ أَرْبَعِينَ جَلْدَهُ وَاحْبِسُهُ مِثْلَ حَبْسِ مَوْلَى عَبْدَهُ

أي: وقد ينوبُ منابِ المصدرِ في الانتصابِ على أَنَّهُ مفعولٌ مطلقٌ غيرُهُ، لما فيه من الدلالة على المصدر، فمن ذلك: اسمُ الآلة، كضَرَبْتُ الْعَبْدَ سَوْطًا، أي: ضَرَبْتُ بسوطٍ فحذف الجار توسُّعًا، وأضيفَ المصدرُ إلى الآلة، ثم حُذِفَ المضافُ وأقيم المضاف إليه مقامه فانتصب.

ومن ذلك صفة المصدرِ خلافًا لسيبويه^(٤)، نحو: ﴿وَكَلَّا مِثْمَا رَغْدًا﴾ [البقرة]:

"ضربت ضربًا" وذلك لأنه بمثابة تكرر الفعل والفعل لا يُتَّى ولا يجمع.
انظر ابن عقيل: (١٧٤/٢).

(١) والثالث: هو المبيِّنُ للعدد. قال ابنُ عقيل: (فَأَمَّا المبيِّنُ للعدد فلا خلافَ في جوازِ تثنيتِهِ وجمعه، نَحْوُ: ضَرَبْتُ ضَرْبَتَيْنِ، وضرِبَاتٍ) (ابن عقيل: ١٧٥/٢).

(٢) في (س): (و).

(٣) اختلفَ في تثنية المفعول المطلق المبين للنوع وجمعه إلى قولين:

الأول: أَنَّهُ لا يجوزُ تثنيتُهُ وجمعه. قال ابنُ عقيل: "وظاهرُ كلامِ سيبويه أَنَّهُ لا يجوزُ تثنيتُهُ وجمعه، قياسًا، بل يقتصرُ فيه على السماعِ وهذا اختيارُ السُّلَويين شرح ابن عقيل (١٧٥/٢).

والثاني: أَنَّهُ يجوزُ تثنيتُهُ وجمعه إذا اختلفت أنواعه، نَحْوُ: سِرْتُ سِرَّتِي زَيْدُ الحَسَنِ والقَبِيحِ -وهو المشهور- واختاره ابنُ مالك.

(٤) وتابعه في ذلك ابنُ هشام قال في القطر (٦١/٢) وليس مما ينوب عن المصدرِ صفته نحو: ﴿وَكَلَّا مِثْمَا رَغْدًا﴾ خلافًا للمعربين، زعموا أَنَّ الأصلَ (أَكَلًا رَغْدًا) وَأَنَّهُ حذف الموصوفِ ونابت صفته منابه فانتصب انتصابه. ومذهب سيبويه أَنَّ ذلكَ إِنَّمَا هو حال من

[٣٥] أي: أَكَلًا رَعْدًا^(١)، ومثله نَحَوَ: اضْرِبْ أَشَدَّ الضَّرْبِ: أي ضربًا أشدَّ الضربِ واحبسه مثل حبس مولى عبده: أي حبسًا فحذف الموصوف اعتمادًا على ظهور المراد.

ومن ذلك اسم العدد نَحَوَ: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤]، أي: جلدًا ثمانين. ومنه^(٢): (اجْلِدْهُ فِي الْحَمْرِ أَرْبَعِينَ جَلْدَةً) أي: جلدًا أربعين، فحذف المصدر وأقيم العدد مقامه.

وتقيده نيابة^(٣) العدد بالإثبات في النَّظْمِ لم يُظْهِرْ لِي وَجْهَهُ^(٤).

وَرَبِّمَا أَضْمَرَ فِعْلُ الْمَصْدَرِ كَقَبُولِهِمْ سَمْعًا وَطَوْعًا فَأَخِيرَ
وَمِثْلُهُ سَقِيًّا لَهُ وَرَعِيًّا وَإِنْ تَسَاءَلْنَا جَدْعَالَةَ وَكَيْيَا

المصدر يتصب بمثله وبها اشتق منه من فعلٍ أو وصفٍ كما تقدّم.

وأشار هنا^(٥) إلى أن عامله قد يُضْمَرُ، أي: يحذف، وإضماره إمّا جوازًا؛ وذلك لقربته لفظية نَحَوَ: (حَيْثِيًّا) لَمِنْ قَالَ: أَيُّ سَيْرٍ سِرْتِ؟ أو معنوية نَحَوَ: (حَجًّا مَبْرورًا) لَمِنْ قَدَّمَ مِنْ حَجِّجَ، و(سَعِيًّا مَشْكُورًا) لَمِنْ سَعَى فِي مَثُوبَةٍ.

مصدر الفعل المفهوم منه، والتقدير: فكلّا حال كون الأكل رَعْدًا، وبدل على ذلك أنهم يقولون: (سَيَّرَ عليه طويلاً) فيقيمون الجار والمجرور مقام الفاعل، ولا يقولون: (طويل) بالرفع، فدلّ على أنه حال لا مصدر، وإلا لجازت إقامته مقام الفاعل؛ لأنّ المصدر يقوم مقام الفعل باتّفاق.

(١) عبارة (أي أَكَلًا رَعْدًا): ساقطة من (س).

(٢) في (ط)، (س)، (ك): ومثله.

(٣) في (س): ثبات.

(٤) لفظة (وجهه): ساقطة من (س).

(٥) في (س): بهذا.

وإما وجوبًا، وهو على ضربين: سَمَاعِيٌّ، وَقِيَاسِيٌّ.

فالأول كقولهم عند الأمر بفعل: (سمعا لك وطاعة، وحبا لك وكرامة)، أي: أَسْمَعُ لَكَ سَمْعًا، أو أُطِيعُ لَكَ طَاعَةً^(١)، وَأُحِبُّكَ حُبًّا وَأُكْرِمُكَ كَرَامَةً.

ومثله في الدعاء لشخص: (سَقِيًّا لَكَ وَرَعِيًّا) أي: سَقَاكَ اللهُ سَقِيًّا، وَرَعَاكَ اللهُ رَعِيًّا^(٢)، في الدعاء عليه (جَدَعَا لَهُ وَكَيًّا)^(٣)، أي: جَدَعَ اللهُ أَنْفَهُ وَكَوَاهُ.

وَالجَدْعُ: قَطْعُ طَرْفِ الْأَنْفِ.

فهذه المصادر ونحوها منصوبة بأفعالٍ مقدّرةٍ من جنسها تُحفظ ولا يُقاسُ عليها، لعدم وجود ضابطٍ كُلِّيٍّ للحذف يُعرَفُ به. لكن محل وجوب حذف عاملها عند استعمالها باللام كما مثلنا.

والثاني: في مواضع منها:

أَنْ يَقَعَ الْمَصْدَرُ تَفْصِيلاً لِعَاقِبَةِ مَا تَقَدَّمَ نَحْوَ: ﴿ فَشُدُّوا أَلْوَثَاقَ فِيمَا مَتَّأ بَعْدَ وَإِمَّا فِدَاءً ﴾ [محمد: ٤].

فَمَتَّأً وَفِدَاءً مَنْصُوبَانِ بِفِعْلِ مَحذُوفٍ وَجُوبًا، أَي: فِيمَا تَمَنُّونَ مَتَّأً وَإِمَّا تَفْدُونَ فِدَاءً.

(١) في (د): طوعًا.

(٢) قال سيويه: (وأما ذكرهم (لك) بعد (سقيًا) فإنها هو ليينوا المعني بالدعاء وربما تركوه استغناء إذا عرف الداعي أنه علم من يعني وربما جاء به على العلم توكيدًا، فهذا بمنزلة قولك (بك) بعد قولك (مرحبًا) يجريان مجرى واحدًا فيما وصفت لك).

الكتاب: (١/١٥٧).

(٣) ما بين القوسين: زيادة في (س)، (ك)، (ط).

ومنها: "أَنْ يَقَعَ نَائِبًا عَنِ فِعْلِ أَخْبَرَ بِهِ عَنِ اسْمِ عَيْنٍ وَكَانَ مَعَ ذَلِكَ مَكْرَرًا نَحْوَ: زَيْدٌ سَيَّرَ سَيْرًا، أَي: يَسِيرُ سَيْرًا"^(١)، أَوْ مَحْضُورًا نَحْوَ: إِنَّمَا أَنْتَ سَيَّرًا"^(٢).

وَمِنْهُ قَدْ جَاءَ الْأَمِيرُ رَكُضًا وَأَشْتَمَلَ الصَّمَاءَ إِذْ تَوَضَّأَ

أَي: وَمِنَ الْمَصْدَرِ الَّذِي أُضْمِرَ عَامِلُهُ نَحْوَ: جَاءَ الْأَمِيرُ رَكُضًا، وَأَقْبَلَ زَيْدٌ سَعِيًّا. وَإِنَّمَا فَصَلَهُ عَمَّا قَبْلَهُ لِلخِلَافِ فِيهِ؛ فَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ لِفِعْلِ مَقْدَّرٍ مِنْ لَفْظِهِ"^(٣) - وَإِلَيْهِ جَنَحَ النَّاطِمُ. وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهُ حَالٌّ عَلَى حَذْفِ مِضَافٍ، أَي: ذَا رَكُضٍ وَذَا سَعِيٍّ.

وَالَّذِي عَلَيْهِ سَيَّبُوهُ وَجَهْوُ الْبَصْرِيِّينَ أَنَّ مِثْلَ ذَلِكَ مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ عَلَى تَأْوِيلِهِ بِالْمَشْتَقِّ، أَي: رَاكُضًا وَسَاعِيًّا، وَهُوَ الْأَوْجَهُ"^(٤) - وَمِنْهُ: «ثُمَّ آدَعُهُنَّ يَأْتِيَنَّكَ

(١) فِي (ك): مَوْضِعُهَا بِيَاضٍ.

(٢) فِي (د): سِيرٍ، بَدَلًا مِنْ (سَيْرًا).

(٣) فِي (س): (إِنَّمَا أَنْتَ سَيَّرَ سَيْرًا).

(٤) هَذَا رَأْيُ الْأَخْفَشِ وَالْمَبْرَدِ، فَالْتَقْدِيرُ فِي (جَاءَ الْأَمِيرُ رَكُضًا) عَلَى مَا ذَهَبَا إِلَيْهِ: جَاءَ الْأَمِيرُ يَرِكُضُ رَكُضًا. وَالْحَمَلَةُ (يَرِكُضُ) مِنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلُ فِي حُلِّ نِصْبِ حَالٍ. انظُرِ الْهَمْعَ: (٢٣٨/١).

(٥) ذَكَرَ الشَّارِحُ ثَلَاثَةَ آرَاءَ لِلْعُلَمَاءِ حَوْلَ إِعْرَابِ الْمَصْدَرِ الْمُنْكَرِ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ (جَاءَ الْأَمِيرُ رَكُضًا) وَهَنَّاكَ ثَلَاثَةَ آرَاءَ أُخْرَى هِيَ:

الْأَوَّلُ: وَهُوَ رَأْيُ أَبِي عَلِيٍّ الْفَارَسِيِّ: أَنَّ هَذَا الْمَصْدَرَ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ عَامِلُهُ وَصِفٌ مَحْذُوفٌ يَقَعُ حَالًا، فَتَقْدِيرُ الْمِثَالِ الْمَذْكُورِ هُوَ (جَاءَ الْأَمِيرُ رَاكُضًا رَكُضًا).

الثَّانِي: وَهُوَ قَوْلُ الْكُوفِيِّينَ - أَنَّ هَذَا الْمَصْدَرَ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ مَبِينٌ لِنَوْعِ عَامِلِهِ وَعَامِلُهُ هُوَ نَفْسُ الْمُتَقَدِّمِ فِي الْكَلَامِ، وَنَظِيرُ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: كَرِهْتَهُ بَغْضًا.

الثَّلَاثُ: أَنَّ الْمَصْدَرَ الْمَذْكُورَ أَصْلُهُ مِضَافٌ إِلَيْهِ وَالْمِضَافُ الْمَحْذُوفُ مَصْدَرٌ آخَرَ مِنْ لَفْظِ الْفِعْلِ الْمُتَقَدِّمِ فِي الْكَلَامِ وَأَصْلُ الْمِثَالِ الْمَذْكُورِ (جَاءَ الْأَمِيرُ مِجِيءًا رَكُضًا).

رَاجِعْ هَذَا الْخِلَافَ فِي الْهَمْعِ: (٢٣٨/١)

سَعْيًا [البقرة: ٢٦٠]، «يُنْفِقُونَ» (٣٢) أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ^(١) سِرًّا وَعَلَانِيَةً، [البقرة: ٢٧٤]، «وَأَذَعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا» [الأعراف: ٥٦].

ووقوع المصدر المنكر موقع الحال كثير في كلامهم، ومع كثرته لا يُقَامُ عليه^(٢).

وأما قوله: (اشتمل الصَّيَاءُ) فهو من أمثلة ما ناب فيه صفة^(٣) المصدر منابه، والأصل: السَّمْلَةُ الصَّيَاءُ^(٤).

ومثله^(٥): قَعَدَ الْقَرْفُصَاءُ^(٦) - وليس هو مما أضمر عامله كما هو ظاهر النظم.

واشتمال الصَّيَاءُ: أن يُدِيرَ الثوبَ على جسده من غير أن يخرج منه يده ويد طرفه على عاتقه الأيسر.

(١) (باليل والنهار): ساقطة من الآية في النسخ كلها.

(٢) قال ابن عقيل: "وقد كثر مجيء الحال مصدرًا نكرة؛ ولكنه مع كثرته ليس بمقيس، لمجيئه على خلاف الأصل، ومنه: زيد طلع بَعْتَةً، فبعتة: مصدر نكرة، وهو منصوب على الحال والتقدير: زيد طلع باغتًا، هذا مذهب سيويه والجمهور".

انظر: شرح ابن عقيل: (٢/٢٥٣)

وقال السيوطي في الهمع (١/٢٣٨): "وأجمع البصريون والكوفيون على أنه لا يستعمل من ذلك إلا ما استعملته العرب، ولا يقاس عليه غيره، فلا يقال: جاء زيد بكاء ولا ضحك زيد بكاء. وشذ المبرد فقال: يجوز القياس".

(٣) في (ك): نوع.

(٤) الصَّيَاءُ: نوع من الاشتمال.

(٥) في (ك): ومنه.

(٦) الْقَرْفُصَاءُ: نوع من القعود.

باب المفعول له

ويسمى المفعول لأجله، ومن أجله

وإن جَرَى نُطْقُكَ بِالمَفْعُولِ لَهُ فَأَنْصِبُهُ بِالفِعْلِ الَّذِي قَدْ فَعَلَهُ
 وَهُوَ لَعْمَرِي مَصْدَرٌ فِي نَفْسِهِ لَكِنَّ جِنْسَ الفِعْلِ غَيْرُ جِنْسِهِ
 وَعَالِبُ الأَحْوَالِ أَنْ تَرَاهُ جَوَابٌ: لِمَ فَعَلْتَ مَا تَهْوَاهُ؟
 تَقُولُ قَدْ زُرْتُكَ خَوْفَ الشَّرِّ وَعُصْتُ فِي البَحْرِ ابْتِغَاءَ الدُّرِّ

المفعول له: وهو ما اجتمع فيه أربعة شروط، ومنها استفاد تعريفه: أن يكون مصدرًا وأن يكون فضلةً، وأن يكون مذكورًا للتعليل، وأن يكون المعلنُّ به حَدَثًا مُشَارِكًا له في الزمانِ والفاعلِ.

وعلامته أن يقعَ في جواب (لم) ^(١). فإذا اشتمل كلامك على اسم مستجمع لهذه الأمور؛ فانصبه على أنه مفعولٌ له بالفعل الذي قد فعله الفاعل لأجله كقمت إجلالاً لك، فـ(إجلالاً) مصدرٌ، فضلةٌ، ذُكِرَ علةٌ للقيام، وزمنه وزمنُ القيامِ واحدٌ، وفاعلها ^(٢) واحدٌ أيضًا وهو المتكلم ولو سئل ^(٣): لِمَ قُمتَ؟ لقال: إجلالاً لك ^(٤).

وهذه الأمور ^(٥) الأربع مستفادةٌ من تمثيله مع أنه قد صرح بالأول، وأوماً إلى الثالث بقوله: أن تراهُ جَوَابٌ لِمَ (لكن التقييد بقوله: وَعَالِبُ الأَحْوَالِ ^(٦) لا معنى له.

(١) لفظة (لم): ساقطة من (س).

(٢) في (ك): وفاعله.

(٣) في (س): سئلت.

(٤) لفظة (لك): ساقطة من (ك).

(٥) لفظة الأمور: ساقطة من (س).

(٦) في (س): (وعالب الأحوال أن تراه) موضع ما بين القوسين.

وأفاد بقوله: لَكِنَّ جِنْسَ الْفِعْلِ غَيْرُ جِنْسِهِ أَنَّهُ^(١) لا بَدَّ أَنْ يَكُونَ لَفْظُهُ مَغَايِرًا
لِلْفِظِ فَعَلُهُ وَهُوَ كَذَلِكَ، وَإِلَّا لَكَانَ مَفْعُولًا مَطْلَقًا.

ولا يلزم من استجماع هذه الأمور الأربعة وجوب نَصْبِهِ^(٢) لِأَنَّهَا مَعْتَبَرَةٌ
مَعْتَبَةٌ^(٣) لِحَوَازِ نَصْبِهِ لَا لِوُجُوبِهِ فَأَنْتَ بِالْخِيَارِ إِنْ شِئْتَ نَصَبْتَ، وَإِنْ شِئْتَ جَرَرْتَ^(٤)
بِحَرْفِ التَّعْلِيلِ، سِوَاءِ كَانِ^(٥) مَجْرَدًا مِنْ أَلٍ أَوْ الْإِضَافَةِ كَمَا مِثْلُنَا، أَمْ مَقْرُونًا بِأَلٍ
كَ(صَرَبْتُهُ لِلتَّادِيبِ) أَمْ مَضَافًا - كَمَا فِي النِّظْمِ - لَكِنَّ النِّصْبَ أَرْجَحُ مِنَ الْجَرِّ فِيمَا إِذَا
تَجَرَّدَ، وَالْجَرُّ أَرْجَحُ فِيمَا إِذَا كَانَ بِأَلٍ، وَيَسْتَوِيَانِ^(٦) فِيمَا إِذَا كَانَ مَضَافًا كَمَا مِثْلُ بِهِ^(٧)
النَّاطِمِ.

وَمَتَى دَلَّتْ كَلِمَةٌ عَلَى التَّعْلِيلِ وَفُقِدَ مِنْهَا شَرْطٌ مِنَ الشَّرْطِ الْبَاقِيَةِ فَلَيْسَتْ
مَفْعُولًا لَهُ، وَوَجِبَ أَنْ تَجَرَّ بِحَرْفِ التَّعْلِيلِ^(٨) نَحْوُ: ﴿هُوَ^(٩) الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ﴾
[البقرة: ٢٩].

(١) في (س): إذ.

(٢) في (س): النصب.

(٣) لفظة (متعينة): زيادة في (ط).

(٤) في (د): جردت. تحريف.

(٥) في (س): أكان.

(٦) في (ط): ومستويان.

(٧) لفظة (به): ساقطة من (د) (ك).

(٨) الحروف الدالة على التعليل هي: اللام، ومن، وفي والكاف والباء. وقد مثل المؤلف للآم،

وأما (من) فمثال قوله تعالى: ﴿فَيُظْلَمُونَ مِنْ الَّذِينَ هَادُوا﴾ [النساء: ١٦٠]، والكاف كقوله

تعالى: ﴿وَأَذْكُرُهُ كَمَا هَدَيْتُنَاكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨]، و(في) كقوله تعالى: ﴿لَمَسْكُرِي مَا

أَفْضَلْتُ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٤].

(٩) لفظة (هو): ساقطة من (ك).

(١)

- وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرِكِ هَزَّةٌ

(٢)

٢٣- فَجِئْتُ وَقَدْ نَضْتُ لِنَوْمِ ثِيَابَهَا

(١) هذا صدر بيت من بحر الطويل، قاله أبو صخر الهذلي وَعَجْزُهُ:

كما انتفض العصفورُ بِللهِ القطرُ

انظر في البيت: الإنصاف: ١٦٠ (مسألة ٣٢) والأغاني (٢١ / ٩٧) والمقرب (٣٢) وشرح ابن يعيش (٢ / ٦٧) وشرح شذور الذهب ص ٢٢٩، والعيني (٣ / ٦٧، ٢٧٨) والخزانة (١ / ٥٥٢) والتصريح (١ / ٣٣٦، ٢ / ١١) والهمع (١ / ١٩٤) والدرر (١ / ١٦٦) وشرح اللمحة البدرية (٢ / ٢٠٦) وشرح ابن عقيل (٣ / ٢٠) وشرح الأشموني (٣ / ٢٣٧، ٢ / ٣٨٠).

الشاهد: في قوله (لِذِكْرِكِ)؛ حيث جرّ الذكرى بحرف الجرّ وهو لامُ التعليل وذلك لاختلاف فاعل الذكرى الذي هو علة، وفاعل العامل (تعرو) الذي هو معلل.

(٢) هذا صدر بيت من بحر الطويل قاله امرؤ القيس، وهو من معلّته الشهيرة وَعَجْزُهُ:

لَدَى السِّتْرِ إِلَّا لَيْسَةَ الْمُفْضَلِ

والبيت من شواهد: المقرب (٣٣) وشرح شذور الذهب ص ٢٢٨، والعيني (٣ / ٦٦، ٢٢٥) والتصريح (١ / ٣٣٦) والهمع (١ / ١٩٤، ٢٤٧) والدرر (١ / ١٦٦، ٢٠٤) وشرح الأشموني (٢ / ١٢٤) وشرح اللمحة البدرية (٢ / ٢٠٥) وديوان امرئ القيس ص ١٢٩.

والشاهد: في قوله (لنوم) لأنه رغم أن النوم علةٌ لخلع الثياب إلا أنه لم يتَّجِدْ مع المعلول في الزمن، فزمنه متأخّر عن زمن خلع الثياب لهذا جرّ باللام.

بَابُ الْمَفْعُولِ مَعَهُ

وَأَنْ أَقَمْتَ الْوَاوِي فِي الْكَلَامِ مُقَامَ مَعَ فَأَنْصِبَ بِلَا مَلَامٍ
تَقُولُ جَاءَ الْبَرْدُ وَالْجُبَابَا وَأَسْتَوِي الْمِيَاهُ وَالْأَخْشَابَا
وَمَا صَنَعْتَ يَا فَتَى وَسُعْدَى فَقَسْ عَلَى هَذَا تُصَادِفُ رُشْدَا

المفعول معه: هو الاسم الفضلة الواقع بعد واو^(١) أريد بها الدلالة على المصاحبة من غير تشريك في الحكم. وشرطه أن يكون مسبقاً بفعل ظاهر أو مقدر، أو اسم فيه معنى الفعل وحروفه، فمثال الفعل الظاهر (٣٣) نَحَوَ: (جاء البرد والجبابا)، أي: مَعَ جَبَابِ النَّخْلِ: أي تَلْقِيحُهُ - مِنَ الْجَبِّ وَهُوَ الْقَطْعُ^(٢)، ومثله: (اسْتَوِي الْمِيَاهُ وَالْأَخْشَابِ) أي: مع الأخشاب لأنها لم تكن معوجة حتى تستوي، بل المقصود أن المياه بلغت في ارتفاعها إلى الأخشاب فاستوت معها، أي: ارتفعت، وكذا (مَا صَنَعْتَ يَا فَتَى وَسُعْدَى؟) أي^(٣) مَعَ سُعْدَى؛ لأن المراد السؤال عن صنعه مع سعدى، لا عن صنعه كل منهما.

ومثال الفعل المقدر نحو^(٤): (كَيْفَ أَنْتَ وَقَصْعَةٌ مِنْ نُرِيدٍ؟)، (وَمَا أَنْتَ وَزَيْدًا؟)، أي: كَيْفَ تَكُونُ وَقَصْعَةٌ؟، وما تكونُ وزيدًا؟.

ومثال الاسم المذكور، نَحَوَ: (أَنَا سَائِرٌ وَالنَّيْلُ)، (وَأَعْجَبَنِي اسْتِوَاءُ الْمَاءِ وَالْحَشْبَةِ)، وإنما عدد المثال ليفيد أن ما بعد الواو قد يكون صالحاً للعطف كالمثال الأول، والثالث^(٥)، وقد لا يكون كالثاني^(٦)، وإنما لم يصلح^(٧) لما مر.

(١) في (ك): (واو المعية).

(٢) في (س): قطعه.

(٣) لفظة (أي): ساقطة من (س).

(٤) لفظة (نحو): ساقطة من (س).

(٥) في (س): والتأنيث، خطأ.

(٦) في (س): كالتالي.

(٧) في (ك): يصح.

ومثله: (لَا تَنْهَ عَنِ الْقَبِيحِ وَإِتْيَانَهُ)، وَإِنَّمَا لَمْ يَصِحَّ الْعَطْفُ؛ لاقْتِضَائِهِ خِلَافًا
المعنى المراد^(١) بل فيه الأمر بتقرير القبيح وإتيانه.

وقد تبيّن لك بما قلنا أنه ليس من المفعول معه قول أبي الأسود الدؤلي^(٢)

٢٤- لَا تَنْهَ عَنِ خُلُقِي وَتَأْتِي مِثْلُهُ^(٣)

وَنَحْوُ: جَاءَ زَيْدٌ وَالشَّمْسُ طَالِعَةً لانتفاء الاسم، إذ الأول فعل والثاني جملة
اسمية. ولا نَحْوُ: مَزَجْتُ عَسَلًا وَمَاءً، إذ الواو فيه للعطف، والمعية استفيدت من
العامل، ولا: (كُلُّ رَجُلٍ وَضِعْتُهُ)؛ لانتفاء الشرط.

وليس من المفعول معه أيضًا قوله:

٢٥- عَلَفْتَهَا تَيْنًا وَمَاءً بَارِدًا^(٤)

(١) لفظة (المراد): ساقطة من (ك).

(٢) هو ظالم بن عمر، يرتفع نسبه إلى الدئل بن بكر وإليه ينسب، ولد بمكة ورحل إلى المدينة
فروى عن عمر، وقرأ على عثمان وعلي -رضي الله عنهما- توفي بالبصر - سنة ٦٩ هـ وأخذ
عنه يحيى بن يعمر ت ١٢٩ هـ وميمون الأقرن، وعنبسة الفيلى.

راجع في ترجمته: بغية الوعاة (٢٧٤) وإنباه الرواة (١/ ١٦، ٣٨٠) والأنساب (٢٣٣)
وطبقات بن سعد ص: ٧.

(٣) هذا صدر بيت من بحر الكامل، وعجزه:

عَاذَ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمٌ

والبيت من شواهد: سيبويه (١/ ٤٢٤) وابن يعيش (٧/ ٢٤) والخزانه (٣/ ٦١٧) والمعنى
ص ٣٦١، وشرح شذور الذهب ص ٢٣٨، ٣١٢، وأدب الدنيا (ص ٣٢) والعيني (٤/
٣٩٣) والتصريح (٢/ ٢٣٨) وشرح ابن عقيل (٣٢٨) وشرح اللمحة البدرية (٢/
٣٤٣) وشرح الأشموني (٣/ ٥٦٦) وشرح شواهد سيبويه لأبي جعفر النحاس ص
٢٩٥، والمهم (٢/ ١٣) والدرر (٢/ ٩).

وقد استشهد به على نصب (وتأتي) بأن مضمرة وجوبًا، لأنه أراد: لا تجمع بين النهي
والإتيان.

(٤) هذا صدر بيت من الرجز قاله ذو الرمة، وعجزه:

لانتفاء المعية إذ الماء لا يصاحب التبن في العلف، (ولا يجوز فيه أيضًا العطف لانتفاء المشاركة؛ إذ الماء لا يشارك التبن في العلف)^(١) بل ما بعد الواو منصوبٌ على المفعول به بإضمار فعل، والتقدير: أي وسقيتها ماءً^(٢).

ومثله:

وَزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعَيْونَا^(٣)

-٢٦

حَتَّى غَدَّتْ هَمَلَةً حَيْثَمَا

انظر فيه: الخصائص (٢ / ٤٣١) والأمل الشجرية (٢ / ٣٢١) والإنصاف (٣٥٧) وشرح ابن يعيش (٢ / ٨) وخزانة الأدب (١ / ٤٩٩) والمغني (ص ٦٣٢) والعيني (٣ / ١٠١)، ٤ / ١٨١) والتصريح (١ / ٢٤٦) والهمع (٢ / ١٣٠) والدرر (٢ / ١٦٩) وشرح ابن عقيل (١ / ٢٠٧) وصدوره في ملحقات ديوان ذي الرمة ص ٦٦٤، مع شطر آخر سابق له من الرجز وهو بتأمله هناك، هكذا:

لَمَّا حَطَطْتُ الرَّحْلُ عَنْهَا وَارِدًا عَلَفْتُهَا تَيْتًا وَمَاءً بَارِدًا

والشاهد في قوله: (وماء) فإنه لا يمكن عطفه على ما قبله لانتفاء المشاركة وكذلك ليس من المفعول معه، لانتفاء المعية، بل هو مفعولٌ به لفعل محذوف يناسبه والتقدير: وسقيتها تبتًا ويكون من قبيل عطف الجمل.

(١) ما بين القوسين: ساقط من (س).

(٢) في (ك): وأسقيتها.

(٣) هذا عَجُزٌ بَيْتٌ من بحر الوافر، قاله الرَّاعِي النُّمَيْرِيُّ، وَصَدْرُهُ:

إِذَا مَا الْغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا

وهو من قصيدة له مطلعها:

أَبَتْ آيَاتُ حَبِي أَنْ تُبَيَّنَا لَنَا خَبْرًا، وَأَبَكَيْنِ الْحَزِينَا

وهو من شواهد: المغني (ص ٣٥٧) وتأويل مشكل القرآن ص ١٦٥، والخصائص (٢ / ٤٣٢) والإنصاف ص ٣٥٧، وشرح شذور الذهب ص ٢٤٢، والعيني (٣ / ٩١)، ٤ / ١٩٣) والتصريح (١ / ٢٤٦) والهمع (١ / ٢٢٢، ٢ / ١٣٠) والدرر (١ / ١٩١)، ٢ / ١٦٩) وشرح الأشموني في باب المفعول معه رقم (٤٤٢).

أي: وَكَحَلْنَ الْعُيُونَا.

والشاهد في قوله: "العيونا" حيث انتصب على أنه مفعولٌ به لفعل محذوف، والتقدير: وكَحَلْنَ العيونَا- وهنا من قبيل عطف الجمل، ولا يصح أن يكون مفعولاً معه؛ لانتهاء المعية.

(١) العبارة ساقطة من (س) وفي (ك): (أي: وكَحَلْنَ).

بَابُ الْحَالِ وَالتَّمْيِيزِ

وَالْحَالُ وَالتَّمْيِيزُ مَنْسُوبَانِ عَلَى اخْتِلَافِ الْوَضْعِ وَالْمَبَانِي
ثُمَّ كِلَا النَّوْعَيْنِ جَاءَ فَضْلُهُ مُنْكَرًا بَعْدَ تَمَامِ الْجُمْلَةِ

الحال يُذَكَّرُ وَيؤنثُ - وهو الأوضح، يقال: حَالٌ^(١) حَسَنَةٌ، وحالٌ حَسَنٌ، وقد يؤنث لفظها فيقال: حالةٌ.

وهي قسمان: مؤكدة - ولم يتعرض لذكرها^(٢)، ومؤسّسة، وهي: الاسم، الفضلة المفسّر لما أنبهم^(٣) من الهيئات.

ولما كان بين الحال والتمييز مشاركة في عدّة أمور جمع بينهما في ذلك اختصاراً فيشتركان في أن كلاً منهما يكون منصوباً، فضلة نكرة، رافعاً للإبهام.

لكنّ الحال لا يكون إلا منصوباً بخلاف التمييز - وإن ورد الحال أو التمييز بلفظ المعرفة أوّل كلّ منهما بنكرة، محافظة على ما استقرّ لهما^(٤) من لزوم التنكير نحو: اجتهد وحذك، أي: منفرداً، وقوله:

وَطِيتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو^(٥) .

-٢٧-

(١) لفظ (حال): ساقطة من (س).

(٢) في (د): لي ذكرها.

(٣) في (ك): أيهم.

(٤) في (ك): لها.

(٥) هذه قطعة من بيت من بحر الطويل لراشد بن شهاب اليشكري، والبيت بتمامه:

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صدذت وطيّت النفس يا قيس عن

وهو من شواهد: الهمع (١/٨٠، ٢٥٢) والدرر (١/٥٣، ٢٠٩) والعيني (١/٥٠٢،

أي: نَفَسًا.

والمراد بالفضلة هنا: ما يقع بعد تمام الجملة وإن تَوَقَّفت^(١) فائدة الكلام عليه،
أَلَا تَرَى أَنَّ مَرَحًا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى^(٢): ﴿وَلَا تَمَشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا﴾ [الإسراء: ٣٧،
لقمان: ١٨]، منصوبٌ على الحال، ولو أُسْقِطَ لفسد المعنى، ومثله: ﴿وَمَا خَلَقْنَا
السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لِعَيْنِ﴾ [الأنبياء: ١٦].

واعلّم أن الحال قد تكون رافعة: إما لإهام هيئة الفاعل نحو: (جاء زيدٌ راكبًا)،
أو هيئة المفعول نحو: (ركبتُ الفرسَ مسرّجًا)، أو هيئة صاحبة لها نحو: (لقيتُ عبدَ
الله راكبًا).

وقد تكون رافعة لهيئتها معًا^(٣) (٣٤) نحو: لقيتُ عبدَ الله راكبين، وسيأتي أن
التمييز يكون رافعًا لإهام ذات^(٤) أو نسبة - وهذا معنى قوله: (على اختلاف الوضع
والمباني)، أي: وضع الكلمات المفردة وتركيبها.

٣/٢٢٥) والتصريح (١/١٥١، ٣٩٤) وشرح الأشموني (١/٩٨٢) والمفضليات ص
٣١٠، وشرح اللوحة البدرية (٢/١٨٦).

موضع الشاهد: في قوله: (وطبت النفس) حيث جاء التمييز (النفس) معرفًا بأل، ولكنه
يؤول بالنكرة على زيادة (ال) فيه، فيقال: وطبت نفسًا.

وقال صاحب الدرر (١/٢٠٩): "استشهد به على جواز تعريف التمييز - عند الكوفيين
وابن الطراوة"، وتأويله هو مذهب البصريين والناظم وتابعهم المؤلف.

(١) في (س): (وقعت).

(٢) (قوله تعالى): زيادة في (ط).

(٣) لفظة (معًا): زيادة في (ل) (س) (ط).

(٤) في (س): ذوات.

وقوله: (جاء) بالافراد؛ مراعاةً للفظ (كَيْلًا)، فإنه^(١) مفردُ اللفظِ، مُشْتَقٌّ^(٢) المعنى.

نم أشار إلى ما افرقا فيه بقوله:

لَكِنْ إِذَا نَظَرْتَ فِي اسْمِ الْحَالِ وَجَدْتَهُ اشْتَقُّ مِنَ الْأَفْعَالِ
ثُمَّ يُرَى عِنْدَ اعْتِيَارِ مَنْ عَقَلَ جَوَابَ كَيْفَ فِي سُؤَالٍ مَنْ سَأَلَ
مِثَالُهُ: جَاءَ الْأَمِيرُ رَاكِبًا وَقَامَ قُسٌّ فِي عُبَاظَ خَاطِبًا

لَمَّا قَدَّمَ أَتَمَّهَا يَشْتَرِكَانِ فِي النَّصْبِ وَالْفَضْلَةِ وَالتَّنْكِيرِ دَعَتِ الْحَاجَةُ إِلَى الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا وَهُوَ مِنْ أَوْجِهٍ اقْتَصَرَ مِنْهَا عَلَى وَجْهَيْنِ:

أحدهما: أَنَّ الْغَالِبَ عَلَى الْحَالِ أَنْ يَكُونَ وَصْفًا مِنَ الْفِعْلِ، أَي: مِنْ مَصْدَرِهِ، لِلدَّلَالَةِ^(٣) عَلَى مُتَّصِفٍ بِهِ، بِخِلَافِ التَّمْيِيزِ لَا يَكُونَ غَالِبًا إِلَّا جَامِدًا كَمَا سَيَأْتِي.

الثاني: أَنَّ الْحَالَ يَصِحُّ أَنْ يَقَعَ جَوَابًا لِسُؤَالٍ مُقَدَّرٍ بِـ(كَيْفَ) لِأَنَّهَا يُسْأَلُ بِهَا عَنِ الْأَحْوَالِ، بِخِلَافِ التَّمْيِيزِ، أَلَا تَرَى أَنَّ (رَاكِبًا) فِي: (جَاءَ الْأَمِيرُ رَاكِبًا) (وَصَفٌّ^(٤)) مُشْتَقٌّ مِنَ الرُّكُوبِ، وَيَصِلِحُ لِلْوُقُوعِ فِي جَوَابِ كَيْفَ، وَمِثْلُهُ (خَاطِبًا) فِي: (قَامَ قُسٌّ^(٥) فِي عُبَاظَ خَاطِبًا).

وَقُسٌّ بِنُ^(٦) سَاعِدَةٌ: مِنْ فَصْحَاءِ الْعَرَبِ، كَانَ خَطِيبًا مِنْ خُطَبَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ،

(١) فِي (ك): لِأَنَّهُ.

(٢) فِي (س): مَبْنِيٌّ، تَحْرِيفٌ.

(٣) فِي (س): الدَّال.

(٤) لَفْظَةٌ (وَصَفٌّ): زِيَادَةٌ فِي (ك) (س) (ط).

(٥) فِي (د): قَيْسٌ.

(٦) لَفْظَةٌ (بِنُ): زِيَادَةٌ فِي (ك) (س) (ط).

مات^(١) قَبْلَ بَعَثَةِ النَّبِيِّ ﷺ، وكان مؤمناً بظهوره ﷺ.

وَعُكَاظُ: سُوقٌ بِوَادِي نَخْلَةٍ^(٢) كانت لهم مشهورة، وهو^(٣) غيرُ منصرفٍ للعلمية والتأنيث.

ومما اختلف فيه أَنَّ الحَالَ لبيانِ الهيئة، وهو تارةً لبيانِ الذاتِ، وأخرى لبيانِ جهةِ النسبة.

وأيضاً النصبُ في الحالِ على معنى (في)، وفي التمييزِ على معنى (من) البيانية.

والحالِ يقع مفرداً وجملةً وشبهها، والتمييز لا يكون إلا مفرداً.

والغالبُ على الحالِ أن تكونَ متنقلةً، كما أنَّ الغالبَ عليها أن تكونَ مُشْتَقَّةً.

ومعنى انتقالها^(٤) ألا تكونَ لازمةً لصاحبِ الحالِ كما مثلنا، وربما كانت لازمةً نحو: خَلَقَ اللهُ الزَّرَافَةَ يَدَيْهَا أَطْوَلُ مِنْ رِجْلَيْهَا^(٥).

(١) لفظة (مات): زيادة في (س) (ك) (ط).

(٢) في (ك): نجلة.

(٣) في (ك): هي.

(٤) في (س): اشتقاقها - خطأ.

(٥) أطول: حالٌ من الزرافة، وهي بفتح الزاي، قال ابنُ هشام: (وقد عاب بعضُ الجهَّالِ ما جَزَمْتُ به من فتح الزاي، وقال: فيها الفتحُ والضمُّ فينبئُ له أنَّ هذه اللفظة ذكرها أبو المنصور الجواليقي في كتابه: (فيما تغلط فيه العامة) فقال في باب ما جاء مفتوحاً، والعامةُ تضمُّ ما نصُّه: (وهي الزرافة - بفتح الزاي - هذه الدابة التي جُمِعَتْ فيها خَلْقُ شَتَّى، مأخوذة من قولهم للجمع من الناس: (زرافة) بالفتح - وهو الوجهُ والعامة تضمُّه اه).

شرح شذور الذهب: ص ٢٤٩

ولم يتعرّض الناظم لصاحب الحال، وهو من تكون^(١) الحال وصفًا له في المعنى، وشرطه أن يكون معرفة، أو نكرة يصحُّ الابتداء بها، نحو: ﴿خَاشِعًا﴾^(٢) أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ ﴿[القمر: ٧]﴾^(٣)، ﴿أَنْتَعَةَ أَيَّامٍ سَوَاءٍ لِّلسَّائِلِينَ﴾ [فصلت: ١٠]﴾^(٤)، ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ﴾ [الشعراء: ٢٠٨].

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْعَامِلَ فِي الْحَالِ هُوَ الْعَامِلُ فِي صَاحِبِهَا، وَالْغَالِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ فِعْلًا مَتَصَرِّفًا، أَوْ مَا فِيهِ مَعْنَى الْفِعْلِ وَحُرُوفِهِ، وَقَدْ يَكُونُ فِيهِ مَعْنَى الْفِعْلِ دُونَ حُرُوفِهِ، وَقَدْ يُحْدَفُ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ:

وَمِنْهُ مَنْ ذَا بِالْفَنَاءِ قَاعِدًا
وَبِعْتُهُ بِدِرْهِمٍ فَصَاعِدًا
أي: ومن الحال التي عاملها تضمّن معنى الفعل دون حروفه (مَنْ ذَا بِالْفَنَاءِ قَاعِدًا).

فَمَنْ: مُبْتَدَأٌ، (وَذَا: خَبْرُهُ)^(٥)، (وبالفناء: جازٌّ ومجرورٌ متعلّقٌ بـ"قاعداً")^(٦)، وقاعداً: حالٌ، والعاملُ فيه اسمُ الإشارة؛ لِمَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ، وَهُوَ "أَشِيرٌ"، ومثله: "زَيْدٌ عِنْدَكَ قَاعِدًا"، و"بَكَرٌ فِي الدَّارِ جَالِسًا".

فقاعداً، وجالسًا: حالان من الضمير المستترِ فيهما^(٧)، والعاملُ فيهما الظروفُ والمجرورُ؛ لِتَضَمُّنِهَا مَعْنَى الْإِسْتِقْرَارِ.

(١) في (ط): يكون.

(٢) في (ط): خُشِعًا، وهي قراءة حفص وغيره.

(٣) وهي قراءة أبي عمرو، وحزة، والكسائي، وخلف، وقرأها الباقون ومنهم حفص:

(خُشِعًا). [انظر النشر: ١ / ٣٨٠]

(٤) للسائلين: ساقطة من (ك).

(٥) في (ك): (وذا: اسم إشارة للمفرد المذكر في محل رفع على الخبرية).

(٦) ما بين القوسين: زيادة في (ك).

(٧) فيهما: زيادة في (ط) وفي (ك): في الظرف.

ومن الحال التي حُذِفَ عاملُها وجوبًا ما بَيَّنَّ بها ازديادٌ في^(١) مقدار، أو (٣٥) نقصٌ فيه بتدريج، نحو: "بِعْتُهُ بِدَرَاهِمٍ فَصَاعِدًا، أو فَسَافِلًا"^(٢)، أي: فزادَ الثمنُ، أو فَذَهَبَ صَاعِدًا، أو فَانْحَطَّ سَافِلًا"^(٣).

وشرطُ نصبِ^(٤) هذه الحالِ أن تكونَ مصحوبةً بالفاءِ أو بضمٍّ، لا بالواو؛ لفواتِ معنى التدريجِ معها.

وقد يُحْدَفُ عاملُ الحالِ جوازًا؛ لقربِنه لفظيَّةٌ نَحْوُ (رَاكِبًا) لِمَنْ قَالَ: كَيْفَ جِئْتَ؟ وَمَنْهُ: ﴿بَلَىٰ قَدِيرِينَ﴾ [القيامة: ٤]، أي: نَجَمَعُهَا.

أو حاليَّةٌ كقولك للمسافر: رَاشِدًا مَهْدِيًّا، أي: تذهبُ، وللقادمِ مَسْرُورًا، أي: رَجَعْتَ.

وأما التمييزُ فقد أشار إلى حاله^(٥) بِقَوْلِهِ:

وَإِنْ تُرِدْ مَعْرِفَةَ التَّمْيِيزِ لِكَيْ تُعَدَّ مِنْ دَوِي التَّمْيِيزِ
فَهُوَ الَّذِي يُذَكِّرُ بَعْدَ الْعَدِّ وَالْوَزْنَ وَالْكَيْلِ وَمَنْدُرُوعِ الْيَدِ
وَمَنْ إِذَا فَكَّرْتَ فِيهِ مُضْمِرَهُ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَذْكُرَهُ وَتُظْهِرَهُ

التمييزُ: مصدرٌ بمعنى (المُمَيِّزِ) بكسر الياءِ، ويرادُفه: التبييضُ، والتفسيرُ^(٦)، وهو

(١) لفظة (في): ساقطة من (س).

(٢) في (د): تسافلًا، تحريف.

(٣) انظر المتضرب: (٣/ ٢٥٥).

(٤) في (ط): وبشرط لنصب.

(٥) في (س): إليه.

(٦) التبييض والتفسير مصطلح الكوفيين، وأما التمييز فهو مصطلح البصريين، راجع ص (١٧٨) من التحقيق.

اسم نكرة، فضلة، مضمن^(١) معنى (من) يرفع^(٢) إبهام اسم، أو إجمال نسبة.

وأراد الناظم بالمعرفة العِلْمَ بمحلّه كما يرشد إليه قوله: (فَهُوَ الَّذِي يُذَكِّرُ)، وَقَدْ فَهِمَ مِنْ حَدِّهِ أَنَّهُ عَلَى ضَرْبَيْنِ: تَمَيِّزٌ لِلْمَفْرَدِ، وَتَمَيِّزٌ لِلنِّسْبَةِ^(٣).

فالأوّل هو الواقع غالباً^(٤)، بعد ما يفيد المقادير من العدد والوزن والكيل والمساحة؛ لبيان جنسها، أي^(٥): أي شيء هو.

فالواقع بعد العدد مجرورٌ بالإضافة كثلاثة رجال، ومائة عبد، وألف غلام^(٦).

نعم، الواقع بعد (أحد عشر)^(٧) فما فوقه إلى تسع وتسعين فإنه منصوب، نحو: ﴿وَتَعْنَتْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾ [المائدة: ١٢]، ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢]، ﴿إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعَجَةً﴾ [ص: ٢٣].

وأما الواقع بعد غير ذي العدد من الوزن والكيل والمساحة، فنصوب^(٨) وناصبه مميّزه (كعشرين مثلاً في)^(٩): عِشْرِينَ دِرْهَمًا، وَإِنْ كَانَ جَامِدًا لِعَلَّيْهِ مَا بَعْدَهُ، كاسم الفاعل:

تَقُولُ عِنْدِي مَنَوَانِ زُبْدًا . وَخَمْسَةٌ وَأَرْبَعُونَ عَيْدًا

(١) في (ط): متضمن.

(٢) في (ك): لرفع.

(٣) في (س): وتميز الجملة.

(٤) لفظة (غالبًا): ساقطة من (س).

(٥) لفظة (أي): زيادة في (ك).

(٦) في (س): (ومائة).

(٧) في (ك): (الأحد عشر).

(٨) في (س): منصوب.

(٩) ما بين القوسين: ساقط من (ك).

وَقَدْ تَصَدَّقْتُ بِصَاعٍ خَلًّا وَمَالَهُ غَيْرُ جَرِيْبٍ نَخْلًا

أنى بأربعة أمثلة الأول للموزون، والثاني للمعدود، والثالث للمكيال، والرابع للمذروع^(١).

وَالْمَنَوَانِ: تثنية مَنَا، كَعَصَا^(٢) - وقد مرَّ أنه لغة في المَنِّ.

وَالجَرِيْبُ: قطعة معلومة من الأرض.

وَلَكَّ في تمييز غير العدد ثلاثة أوجه: نَصْبُهُ كما تقدَّم، وجرُّه بين ظاهر كَرَطْلٍ مِنْ زَيْتٍ، وَمَنَوَانٍ مِنْ زُبَيْدٍ، وَجَرِيْبٍ مِنْ نَخْلٍ (وَصَاعٍ مِنْ تَمْرٍ)^(٣).

وإضافته إلى جنسه كَرَطْلٍ زَيْتٍ، وَمَنَوَانٍ زُبَيْدٍ، وَجَرِيْبٍ نَخْلٍ، وَ(صَاعٍ تَمْرٍ)^(٤).

نَعَمْ إنَّ أريدَ بالمقادير الآلات التي يقع بها التقدير لم يجز إلا إضافتها؛ كَعِنْدِي مَنَوَا سَمْنٍ، وَقَفِيْزُ بُرٍّ: تريد الرطلين اللذين يوزنُ بهما السَّمْنُ، وَالْمِكْيَالُ الذي يُكَالُ به البُرُّ، والإضافة حيثنَّذُ بمعنى اللام.

وَأَمَّا تمييزُ العددِ فلا يجوزُ جرُّه بينَ كتمييز النسبة بالمحوّل، وأشار التمييز إلى النسبة بقوله:

وَمِنْهُ أَيْضًا نَعَمَ زَيْدٌ رَجُلًا وَيَسُّ عَبْدُ الدَّارِ مِنْهُ بَدَلًا

(١) المذروع، أي: المقيس؛ حيث كان القياس قديمًا بالذراع، ولا زال موجودًا حتى الآن في بعض قرى الريف المصري، حيث يراد قياس المباني والعقارات، وهو ما يقصد به المذروع.

(٢) انظر شرح شذور الذهب: ص ١٨٢.

(٣) ما بين القوسين: زيادة في (ط).

(٤) ما بين القوسين زيادة في (ط).

وَجَبَدًا أَرْضُ الْبَقِيعِ أَرْضًا وَصَالِحٌ أَطَهَّرُ مِنْكَ عِرْضًا
وَقَدْ قَرِرَتْ بِالْإِيَابِ عَيْنًا وَطَابَتْ نَفْسًا إِذْ قَضَيْتَ الدَّيْنَ

أي: ومن التمييز ما يرفع الإبهام عن^(١) مضمون الجملة، وهو قسان^(٢): **مُحَوَّلٌ** (٣٦)، **وَعَيْرٌ مُحَوَّلٌ**.

فالأول: ثلاثة أنواع: **مُحَوَّلٌ** عن المبتدأ، **نَحْوُ: (صَالِحٌ أَطَهَّرُ مِنْكَ عِرْضًا) أَصْلُهُ، عِرْضُ صَالِحٍ أَطَهَّرُ مِنْكَ، فَحَدِثَ الْمِضَافُ وَأُقِيمَ الْمِضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ فَارْتَفَعَ، نِهَارًا: (صَالِحٌ أَطَهَّرُ مِنْكَ)،** ثم جيء بالمحذوف تمييزاً، ومنه: **﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا﴾ [الكهف: ٣٤]**.

وَمُحَوَّلٌ عن الفاعل: **نَحْوُ: (قَرَّرَ زَيْدٌ عَيْنًا)،** و**(طَابَتْ مُحَمَّدٌ نَفْسًا، أَصْلُهُ: قَرَّرَتْ عَيْنُ زَيْدٍ، وَطَابَتْ نَفْسُ)**^(٣) **مُحَمَّدٍ، فَحَوَّلَ الْإِسْنَادُ عَنِ الْمِضَافِ إِلَى الْمِضَافِ إِلَيْهِ،** ثم جيء بالمضاف تمييزاً.

وَمُحَوَّلٌ^(٤) عن المفعول - ولم يتعرض له الناظم - **نَحْوُ: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر: ١٢]**، **أَصْلُهُ: وَفَجَّرْنَا عِيُونَ الْأَرْضِ، فَحَوَّلَ الْمَفْعُولَ، وَحُجِّلَ تَمَيِّزًا، وَأُوقِعَ الْفِعْلُ عَلَى الْأَرْضِ**^(٥).

(١) في (س): (من) تحريف.

(٢) في (س): على قسمين.

(٣) ما بين القوسين برؤيته: موضعه بياض في (ك).

(٤) في (س): محمول - خطأ.

(٥) هذا مذهب المتأخرين، وبه قال ابن عصفور، وابن مالك.

وقال الأبيدي: (هذا القسم لم يذكره النحويون).

وقال السيوطي: (والثابت كونه منقولاً من الفاعل أو المفعول الذي لم يسم فاعله).

وقال الشلوبي: (عيوناً) في الآية نصب على الحال المقدرة، لا التمييز، ولم يثبت كون التمييز منقولاً من المفعول فينبغي أن لا يقال به.

(وَأَمَّا غَيْرُ الْمُحَوَّلِ (عَنْ ثَنِيءٍ أَصْلًا) ^(١) فَتَحَوُّ) ^(٢): (امْتَلَأُ الْإِنَاءَ مَاءً)، وَنِعْمَ رَجُلًا زَيْدٌ، وَيُسَّ بَدَلًا عَبْدُ الدَّارِ، (وَحَبْدًا أَرْضُ الْبَقِيعِ أَرْضًا)، (وَلِلَّهِ دَرُّهُ فَارِسًا) ^(٣)؛ لِأَنَّ مِثْلَ هَذَا التَّرْكِيبِ وَضِعَ ابْتِدَاءً هَكَذَا غَيْرَ مُحَوَّلٍ ^(٤).

وَالنَّاصِبُ لِتَمْيِيزِ النِّسْبَةِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ فِعْلٍ، أَوْ شِبْهِهِ ^(٥).

وقال ابنُ أبي الرِّبيع: عيونا نُصب على البدل من الأرض، وحذف الضمير - أي: عيونها، أو على إسقاط حرف الجر، أي: (بعيون).
الهمع: (٢٥١/١).

(١) ما بين القوسين: ساقط من (ك).

(٢) في (ط): والثاني نحو.

(٣) العبارة: زيادة في (ك).

(٤) يُشْتَرَطُ فِي هَذَا التَّمْيِيزِ خَمْسَةُ شُرُوطٍ:

أولها: أَنْ يَكُونَ نَكْرَةً فَلَا يَصِحُّ الْإِتْيَانُ بِهِ مَعْرِفَةً.

الثاني: أَنْ يَكُونَ عَامًّا، وَنَزِيدًا بِالْعَامِ مَا يَكُونُ لَهُ أَفْرَادٌ مُتَعَدِّدَةٌ كَرَجُلٍ، وَامْرَأَةٍ، وَفَتَاةٍ، وَكِتَابٍ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ إِلَّا فَرْدٌ وَاحِدٌ؛ كَقَمَرٍ وَشَمْسٍ لَمْ يَصِحَّ أَنْ يَكُونَ تَمْيِيزًا.

والثالث: أَنْ تَكُونَ النُّكْرَةُ مِمَّا يَقْبَلُ (أَلَّ) فَخَرَجَ بِذَلِكَ لَفْظِيًّا: مِثْلُ، وَغَيْرِ، وَنَحْوَهُمَا مِمَّا هُوَ مُتَوَعِّلٌ فِي التَّنْكِيرِ، وَلَا يَقْبَلُ (أَلَّ).

الرابع: أَنْ يُؤَخَّرَ هَذَا التَّمْيِيزُ عَنِ الْفِعْلِ الَّذِي هُوَ نِعْمٌ أَوْ بُسٌّ فَلَا يَصِحُّ تَقْدِيمُهُ عَلَيْهِمَا.

والخامس: أَنْ يُقَدَّمَ هَذَا التَّمْيِيزُ عَنِ الْمَخْصُوصِ بِالْمَدْحِ أَوْ الذَّمِّ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُؤَخَّرَ عَنْهُ، وَالْمَثَالُ الْجَامِعُ لِهَذِهِ الشُّرُوطِ الْخَمْسَةِ هُوَ: (نِعْمَ رَجُلًا زَيْدٌ).

انظر منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب: ص ١٥١

(٥) وهذا ما عليه سيوييه، والمازني، والمبرد، والزجاج، والفارسي، والسيوطي، ويرى ابنُ

عصفور أنَّ العامل فيه نفس الجملة التي انتصبت عن تمامها، لا الفعل ولا الاسم الذي

جرى مجراه، كما أنَّ تَمْيِيزَ الْمُفْرَدِ نَاصِبُهُ نَفْسُ الْأَسْمِ الَّذِي انْتَصَبَ مِنْ تَمَامِهِ.

انظر الهمع: (٢٥١/١).

(بَابُ نِعَمٍ وَبِئْسَ)

وَأَعْلَمُ أَنَّ نِعَمَ وَبِئْسَ مَوْضُوعَانِ؛ لِإِنْشَاءِ الْمَدْحِ وَالذَّمِّ، ففَاعِلُهُمَا إِمَّا (مَقْرُونًا) ^(١) بِالْ (الْجَنَسِيَّةِ عَلَى الْأَصَحِّ) ^(٢) نَحْوُ: «نِعَمَ الْعَبْدُ» [ص: ٣٠]، و«بِئْسَ الشَّرَابُ» [الكهف: ٢٩].

أَوْ مَضَافًا لِمَا هِيَ فِيهِ، نَحْوُ: «وَلِنِعَمِ دَارِ الْمُتَّقِينَ» [النحل: ٢٩]، «فَبِئْسَ مَتْرَى الْمُتَكَبِّرِينَ» [الزمر: ٧٢، غافر: ٧٦]، أَوْ مَضْمَرًا ^(٣)، مَفْرَدًا مُسْتَتِرًا، مَفْسَّرًا بِنَكْرَةِ بَعْدَهُ مَنْصُوبَةٍ عَلَى التَّمْيِيزِ مُطَابِقَةً لِلْمَخْصُوصِ نَحْوُ: (نِعَمَ رَجُلًا زَيْدًا)، و(نِعَمَ رَجُلَيْنِ الزَّيْدَانِ) ^(٤)، و(نِعَمَ رَجُلًا الزَّيْدُونَ) ^(٥).

وَإِذَا ^(٦) اسْتَوْفَتْ نِعَمٌ وَبِئْسَ فَاعِلُهُمَا الظَّاهِرَ أَوْ المَضْمَرَ، وَتَمْيِيزَهُ جِيءَ بِالْمَخْصُوصِ بِالْمَدْحِ أَوْ الذَّمِّ عَلَى أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ، وَالْجُمْلَةُ قَبْلَهُ خَبْرُهُ ^(٧)، وَالرَّابِطُ بَيْنَهُمَا الْعُمُومُ الْمُسْتَفَادُ مِنْ أَلٍ فِيهَا إِذَا كَانَ الْفَاعِلُ ظَاهِرًا، وَالضَّمِيرُ فِيهَا عَدَاهُ، أَوْ خَبْرٌ لِمُبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ.

(١) ما بين القوسين من وضع المحقق.

(٢) (مقرونًا): زيادة في (ك).

(٣) ما بين القوسين: زيادة في (ك).

(٤) لفظة (مضمراً): زيادة في (ك) (ط).

(٥) في (ك): (زيدان).

(٦) اختلف العلماء حول كون (نعم وبئس) اسمين أو فعلين:

فذهب الكوفيون إلى أنها اسمان مبتدآن.

وذهب البصريون إلى أنها فعلان ماضيان لا يتصرفان، وإليه ذهب علي بن حمزة الكسائي من الكوفيين، وإلى الرأي الثاني مال كل من الناظم، والشارح.

وانظر الإنصاف مسألة رقم ١٤.

(٧) في (ك): فإذا.

(٨) في (ك) خبر.

ولك تقديم المخصوص على الفعل والفاعل فيتعين حينئذ ابتدائية، ولا يجوز
توسطه بين الفعل والفاعل، ولا بينه وبين التمييز عند البصريين، وما وقع في النظم
إما مذهب كوفي، أو ضرورة^(١).

(١) أجاز الكوفيون توسط المخصوص بين الفعل والتمييز؛ فقد أجازوا نحو (نِعْمَ زَيْدٌ رَجُلًا)
فزيد هو المخصوص بالمدح، وقد توسط بين الفعل (نِعْمَ) وبين التمييز (رَجُلًا).
وأما البصريون فلا يجوز عندهم ذلك إلا في ضرورة.
انظر المجمع: (٨٦/٢).

(بَابُ حَبْدًا)^(١)

(وَأَمَّا حَبْدًا فَهِيَ كِنَعَمَ فِي الْعَمَلِ وَالْمَعْنَى، مَعَ زِيَادَةِ أَنَّ الْمُدْوَحَ مَحْبُوبٌ لِلْقَلْبِ)^(٢) وَالْأَصْحَحُ أَنَّ "ذَا" فَاعِلُهُ^(٣) فَلَا يُتَّبَعُ، وَيَلْزَمُ الْإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَ، وَإِنْ كَانَ الْمَخْصُوصُ بِخِلَافِ ذَلِكَ لَشَبْهِهِ بِالْمَثَلِ^(٤)، وَيَجِبُ ذِكْرُ الْمَخْصُوصِ بَعْدَهُ عَلَى أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ، وَالْجُمْلَةُ قَبْلَهُ خَبْرُهُ، وَالرَّابِطُ بَيْنَهُمَا اسْمُ الْإِشَارَةِ، أَوْ خَبْرٌ لِمُبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ.

وَيَجُوزُ تَقْدِيمُ التَّمْيِيزِ عَلَى الْمَخْصُوصِ نَحْوُ: حَبْدًا رَجُلًا زَيْدًا، وَتَأْخِيرُهُ كَمَا مَثَلُ النَّاطِمِ^(٥).

(١) ما بين القوسين: زيادة من المحقق.

(٢) العبارة بتامها: ساقطة من (ك).

(٣) اختلف في إعراب لفظة (حَبْدًا)؛ فذهب أبو علي الفارسي في البغداديات وابن برهان، وابن خروف، وزعم أنه مذهب سيويه، وأن مَنْ نَقَلَ عَنْهُ غَيْرَهُ فَقَدْ أَخْطَأَ عَلَيْهِ - واختاره المصنف هنا - إلى أن (حَبَّ) فعلٌ ماضٍ، و(ذَا) فاعله، وأما المخصوص فيجوز أن يكون مبتدأ، والجمله قبله خبره، ويجوز أن يكون خبرًا لمبتدأ محذوف، وتقديره: هو زيد، أي: المددوح زيد، أو المذموم زيد، واختاره الفاكهي.

وذهب المبرد في المقتضب، وابن السراج في الأصول، وابن هشام اللخمي، واختاره ابن عصفور إلى أن (حَبْدًا) اسمٌ، وهو مبتدأ والمخصوص خبره، أو خبرٌ مقدَّم، والمخصوص مبتدأ مؤخرٌ، فركت (حَبَّ) مع (ذَا) وجعلنا اسمًا واحدًا.

وذهب قومٌ منهم ابن درستويه إلى أن (حَبْدًا) فعلٌ ماضٍ، وَزَيْدٌ: فاعله، فركت (حَبَّ) مع (ذَا) وجعلنا فعلًا - وهو أضعفُ المذاهب.

انظر شرح ابن عقيل: (٣/١٧٠).

(٤) فهو - أي: ذا - لا يتغير عن حاله كالمثل، والأمثال لا تُعَيَّرُ، كما يقال: الصَّيْفَ صَيَّعَتِ اللَّبْنَ بكسر التاء، وإن كان الخطابُ لغير مؤنث.

المجم: (٢/٨٨).

(٥) لفظة (الناظم): ساقطة من (س).

وَإِذَا أُريدَ بِحَبْدًا الذَّمُّ أُدخل عليها "لا" (١)؛ فتساوي بِئْسَ في العملِ والمعنى
فيقالُ: لا حَبْدًا زَيْدٌ.

(١) في هامش (ك): لا النافية.

بَابُ كَمْ الاستفهامية .

وَكَمْ إِذَا جِئْتَ بِهَا مُسْتَفْهِمًا فَانصِبْ وَقُلْ كَمْ كَوْكَبًا تَحْوِي السَّمَاءَ

تَقَدَّمَ أَنَّ (كَمْ) استفهامية وخبرية، وَأَنَّ الاستفهامية فيه بمعنى (أَيُّ عَدَدٍ)، فَإِذَا استفهمتَ غيرَكَ بِكَمْ وَجَبَ نَصْبُ مَا بَعْدَهَا^(١) على التمييز.

ولا يكون إلا مفردًا كتمييز أحد عشر، فتقول: (كَمْ كَوْكَبًا تَحْوِي السَّمَاءُ؟)، أي: تَجْمَعُ، كما تقول: ﴿رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف: ٤].

فَكَمْ: مفعولٌ مقدّمٌ؛ لِتَضْمِينِهِ مَا لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ، وَكَوْكَبًا: تمييزٌ، وَمَا بَعْدَهُ فَعْلٌ وفاعلٌ.

نَعَمْ إِنْ جُرَّتْ (كَمْ) بِالْحَرْفِ جازَ لَكَ فِي تَمْيِيزِهَا إِذَا كَانَ مُتَّصِلًا بِهَا الْجُرُّ أَيْضًا بَيْنَ مُضْمَرَةٍ عَلَى الْأَصَحِّ - وَيَجُوزُ إِظْهَارُهَا فَتَقُولُ: بِكُمْ دِرْهَمٌ اشْتَرَيْتَ، أَوْ بِكُمْ مِنْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ.

(١) في (س): ما بعدها، خطأ.

بَابُ الْمَفْعُولِ فِيهِ

وهو المسمَّى ظَرْفًا (٣٧)

وَالظَّرْفُ نَوْعَانِ فَظَّرْفُ أَرْزَمَنَهُ يَجْرِي مَعَ الدَّهْرِ وَظَّرْفُ أَمْكِنَتَهُ
وَالكُلُّ مَنْصُوبٌ عَلَى إِضْمَارٍ فِي فَاعْتَبِرِ الظَّرْفَ بِهَذَا وَاکْتَسِفِ

من المنصوبات المفعول فيه، وُسِّمِيَ الظرف، وهو: كلُّ (١) اسم زمانٍ أو مكانٍ سُلِّطَ عليه عاملٌ على معنى (في).

وَقَسَّمَهُ النَّاطِمُ إِلَى: زَمَانِيٍّ وَمَكَانِيٍّ، وَذَكَرَ أَنَّ الكُلَّ مَنْصُوبٌ عَلَى إِضْمَارٍ فِي.

والمرادُ من إِضْمَارِهَا ملاحظةٌ معناها كما أُشْرْنَا إِلَيْهِ، لِأَمْلَاحِظَةُ (٢) لَفْظِهَا، وَلَمْ يَعْتَبِرْ فِي هَذِهِ الْمَلَااحِظَةِ الْإِطْرَادَ- كما فعل ابنُ مالِك (٣)؛ لِأَنَّ هَذَا الشَّرْطَ قَدْ اضْطَرَبَ، أَي: اخْتَلَفَ (٤) فِيهِ.

وَنَاصِبُ الْمَفْعُولِ فِيهِ مَا سَبَقَهُ مِنْ فِعْلٍ أَوْ شِبْهِهِ، وَسُمِّيَ ظَرْفًا؛ لِوُقُوعِ الْفِعْلِ

(١) لفظة (كل) ساقطة من (د).

(٢) في (ك): لملاحظة. خطأ.

(٣) قال ابنُ مالِك في أَلْفِيَّتِهِ: الظرفُ وقتٌ أو مكانٌ ضَمَّنًا (في) باطراد، كَهَذَا امْكُنْتُ أَرْزَمْنَا.

وقال ابن عقيل: واحترز بقوله: باطراد من نحو: دخلت البيت، وسكنت الدار، وذهبت الشام، فإن كلَّ واحد من البيت، والدار، والشام متضمنٌ معنى (في) ولكن تضمَّنه معنى (في) ليس مطردًا؛ لِأَنَّ أَسْمَاءَ الْمَكَانِ الْمُخْتَصَّةَ لَا يَجُوزُ حَذْفُ (في) مَعَهَا؛ فَلَيْسَ الْبَيْتُ وَالْدارُ وَالشَّامُ فِي الْمَثَلِ مَنْصُوبَةٌ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، وَإِنَّمَا هِيَ مَنْصُوبَةٌ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ؛ لِأَنَّ الظرف هو ما تضمَّن معنى (في) باطراد، وهذه متضمنة معنى (في) بلا اطراد.

شرح ابن عقيل (١٩١/٢).

(٤) (أي اختلف): زيادة في (ط).

فيه؛ إذ كلُّ فعلٍ لا بدَّ له من زمانٍ أو^(١) مكانٍ يقع فيه.

وظروف^(٢) الزمان السائرة بسير^(٣) الدهر جميعًا تقبل النصب على الظرفية لا فرق بين مُبَهَمِهَا، وهو^(٤): ما دَلَّ على وقتٍ غيرٍ معيَّن كوقتِ وجين، ومُخْتَصِّهَا كأسماء الشهور والأيام.

وأما ظروفُ المكان^(٥) فلا يقبلُ النصبُ منها إلا نوعان: (أحدهما: ما كان مُبَهَمًا، وهو ما لا يختصُّ بمكانٍ بعينه، وهو ضربان)^(٦): أحدهما الجهاتُ الست السابقة، كأمامَ وفوقَ ويمينَ وعكسهنَّ، وما أَدَّى معناها كِتْلَقَاءَ ودُونَ وَتَمَّ وَعَرَبِيَّ وَشَرْقِيَّ وناحيةَ ومكانَ وجهةً^(٧).

(وثانيهما: المقاديرُ، أي: الدالَّةُ على مسافةٍ معلومةٍ كالفرسخِ والبريدِ والميلِ^(٨))^(٩).

والنوع^(١٠) الثاني: ما صيغَ من مصدرٍ عاملِهِ، وهو ما أتحدت مادتهُ ومادَةُ عاملِهِ^(١١) كذهبتُ مذهبَ زَيدٍ، وأنا قائمٌ مقامَكَ، وسرَّني جُلوسِي مجلِسَكَ.

(١) في (د): (و).

(٢) في (س): فظروف.

(٣) في (ك): سير.

(٤) في (د) (ك) (س): وعلى.

(٥) (وأما ظروفُ المكان): موضعها بياضُ في (ك).

(٦) العبارة التي بين القوسين: ساقطة من (ك).

(٧) نفظة (جهة): زيادة في (ك).

(٨) الميل: هو أربعة آلاف خطوة، والفرسخ: ثلاثة أميال، والبريد: أربعة فراسخ.

(٩) ما بين القوسين برمته ساقط من (ك).

(١٠) كلمة (النوع): موضعها بياضُ في (ك).

(١١) في (ك): عمله - خطأ.

ومن النحاة مَنْ جَعَلَ هذا من قسم المبهَم أيضًا.

فإن صِيغَ من غيرِ مصدرٍ عامِلِهِ تَعَيَّنَ جَرُّهُ بِفِي، كَجَلَسْتُ فِي مَرْمَى زَيْدٍ - كما يَتَعَيَّنُ ذلك في^(١) غيره من أسماء المكانِ المَخْتَصَّةِ، كَصَلَّيْتُ فِي المَسْجِدِ، وَأَقَمْتُ فِي الدَّارِ.

وَأَمَّا نَحْوُ^(٢) قَوْلِهِمْ: دَخَلْتُ الدَّارَ، وَسَكَنْتُ الشَّامَ: فمفعولٌ به حَقِيقَةٌ، أو مفعولٌ فِيهِ، إِجْرَاءً لَهُ بِمَجْرَى المَبْهَمِ - هذا عِنْدَ مَنْ لَا يَعْتَبِرُ الاطِّرَادَ، وَأَمَّا عِنْدَ^(٣) مَنْ اعْتَبَرَهُ فَهُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى نَزْعِ الخَافِضِ تَوَسُّعًا، أو^(٤) إِجْرَاءً لِلْأَزْمِ بِمَجْرَى المتعدي^(٥).

(١) في (د) (ط): (مع).

(٢) لفظة (نحو): ساقطة من (ك).

(٣) لفظة (عند): زيادة في (ط).

(٤) في (د) (س) (ك): (و).

(٥) قال سيبويه: (وقال بعضهم: ذهبُ الشامِ، وشبَّهه بالمبهَمِ إذا كان مكانًا يقع على المكان والمذهب، وهذا شاذٌّ؛ لأنَّه ليس في "ذهب" دليل على الشام، وفيه دليل على المذهب والمكان، ومثل ذهبُ الشامِ: دخلتُ البيتَ).

الكتاب: (١٥-١٦).

فسيبويه يرى أن الشام والبيت في المثاليين منصوبان على نزع الخافض.

ويرى المبرِّدُ أنَّ (البيت) في (دخلتُ البيتَ) منصوب على المفعولية، ويتعرض لنقد كلام سيبويه السابق، فيقول: ومن ذلك قوله في: (دخلتُ البيتَ) أنه حذف منه حرف الجر وإنما (البيت) مفعولٌ صحيحٌ ها هنا - كما قال جل ثناؤه: ﴿لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ﴾ [الفتح: ٢٧].

والمبرِّدُ في هذا تابعٌ لأبي عمر الجرُمي الذي سمع منه كتاب سيبويه، فالجرمي يرى أن (البيتَ) في: دخلتُ البيتَ، مفعولٌ به.

ويردُّ ابنُ ولَّاد على المبرِّدِ، ويتصر لسيبويه، ثم يقول: فأما ذهب و(دخَلَ) فقد استعمل معها الوجهان، أعني: حذف حرف الجرِّ وإثباته، كقوله: دخلتُ في الدار ودخلتُ الدارَ، وذهبُ إلى الشامِ وذهبُ الشامَ.

انظر الانتصار في الردِّ على المبرِّدِ في نقده لسيبويه ص: ٦-٨.

وإنما استأثرت ظرف^(١) الزمان مطلقاً بصلاحيته^(٢) للنصب على الظرفية على ظرف المكان؛ لأن أصل العواويل الفعل، ودلالته على الزمان أقوى من دلالته على المكان؛ لأنه يدل على الزمان بصيغته وبالالتزام، وعلى المكان بالالتزام فقط:

تَقُولُ صَامَ خَالِدٌ أَيَّامًا	وَعَابَ شَهْرًا وَأَقَامَ عَامًا
وَبَاتَ زَيْدٌ فَوْقَ سَطْحِ الْمَسْجِدِ	وَالْفَرَسُ الْأَبْلَقُ تَحْتَ مَعْبَدِ
وَالرَّيْحُ هَبَّتْ يَمْنَةً الْمُصَلِّي	وَالزَّرْعُ تَلْقَاءَ الْحَيَا الْمُتَهَلِّ
وَقِيَمَةُ الْفِيضَةِ دُونَ الذَّهَبِ	وَتَمَّ عَمْرُو فَادُنُ مِنْهُ وَأَقْرُبِ
وَدَارُهُ غَرِيْبٌ فَبَيْضِ الْبَصْرَةِ	وَنَخْلُهُ شَرْقِيٌّ نَهْرٍ مُرَّةٍ

أتى الناظم بثلاثة أمثلة لظرف الزمان المختص - ولم يمثل للمبهم منه كصمت^(٣) حيناً أو يوماً، وبقية الأمثلة المذكورة لظروف المكان المبهم، ولم يتعرض لياً صيغ من مصدر عامله، ولا لياً دلاً على مقدار من أسماء المكان.

وَالأَبْلَقُ هُوَ: الأبيض، والحَيَا بالقصر: المطر، والمُتَهَلِّ: المنصب بشدة.

وَتَمَّ: بفتح التاء المثناة، وتشديد الميم: ظرف مبني يُشار به^(٤) للمكان البعيد نحو: «وَأزَلَفْنَا تَمَّ الْأَخْرَيْنِ» [الشعراء: ٦٤].

وَعَرِيْبٌ مَنْسُوبٌ إِلَى الْعَرَبِ، وَشَرْقِيٌّ (٣٨) مَنْسُوبٌ^(٥) إِلَى الشَّرْقِ، وَالْمَعْنَى: الْمَكَانَ الَّذِي يَلِي الْعَرَبَ أَوْ الشَّرْقَ.

(١) في (ك): ظروف.

(٢) في (ك): لصلاحيته.

(٣) في (ك): (نحو كصمت).

(٤) في (ك): فيشار به.

(٥) لفظة (منسوب): زيادة في (ط).

وَفِيضُ البَصْرَةِ: زِيَادَةٌ دَجَلَتْهَا، وَمَرَّةٌ: اسْمُ رَجُلٍ، كَمَعْبَدٍ:
وَقَدْ أَكَلْتُ قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ وَإِثْرَهُ وَخَلْفَهُ وَعِنْدَهُ

هذه الأسماء المذكورة من الظروف أيضًا، لكنها لما لم تتعین لأحد الطرفين، بل صَلَحَتْ لكلِّ منهما باعتبار ما تُضَافُ إليه أَفْرَدْتُمَا^(١) بالذکر^(٢)، تَبَعًا لِلنَّاطِمِ فِي شَرْحِهِ^(٣)، فَإِنَّ أَضْفَتْهَا إِلَى ظَرْفِ الزَّمَانِ التَّحَقَّتْ بِهِ، وَانْتَصَبَتْ انْتِصَابَهُ نَحْوُ: صُنْتُ قَبْلَ السَّبْتِ، وَبَعْدَ الْحَمِيسِ، وَإِثْرَ رَمَضَانَ، وَخَلْفَ رَمَضَانَ، وَقَدِمْتُ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَإِنْ أَضْفَتْهَا إِلَى ظَرْفِ الْمَكَانِ انْتَصَبَتْ انْتِصَابَهُ أَيْضًا نَحْوُ: دَارِي قَبْلَ الْمَسْجِدِ وَبَعْدَ الْحَمَامِ، وَخَلْفَهُ، وَعِنْدَهُ.

ولما كانت (عِنْدَ) لا تَتَصَرَّفُ (ولا تخرج عن الظرفية إلا إلى ما يشبهها، وهو الجَرِّ بِمِنْ)^(٤) نَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ:

(١) فِي (ط): أَفْرَدَهَا.

(٢) (بِالذِّكْرِ): سَاقِطَةٌ مِنْ (ك).

(٣) قَالَ الْحَرِيرِيُّ فِي شَرْحِهِ لِلْمَلْحَةِ: وَاعْلَمْ أَنَّ فِي الْأَسْمَاءِ مَا إِذَا أُضِيفَ إِلَى شَيْءٍ صَارَ مِنْ جِنْسِهِ، وَالتَّحَقُّقُ بِنَوْعِهِ، فَمِنْ ذَلِكَ: قَبْلُ، وَبَعْدُ، وَكَذَلِكَ أَسْمَاءُ الْعَدَدِ وَكُلُّ، وَبَعْضُ، وَنِصْفُ، وَثُلُثُ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الْأَجْزَاءِ، وَكَذَلِكَ لَفْظَةُ (بَيْنَ).

فَإِذَا قُلْتَ: أَخْرَجْتُ قَبْلَ يَوْمِ السَّبْتِ، وَأَقْدِمُ بَعْدَ أُسْبُوعٍ، وَصُمْتُ خَمْسَةَ أَيَّامٍ، وَأَقَمْتُ عِنْدَهُ كُلَّ النَّهَارِ، وَسَامَرْتَهُ بَعْضَ اللَّيْلِ، وَرُحْتُ بَيْنَ جُهَادَى وَشُعْبَانَ: انْتَصَبَ (قَبْلُ، وَبَعْدُ، وَكُلُّ، وَبَعْضُ، وَبَعْدُ، وَكُلُّ، وَبَعْضُ) وَبَيْنَ انْتِصَابَ ظَرْفِ الزَّمَانِ؛ لِإِضَافَتِهَا إِلَيْهِ، وَحُصُولِهِ كَالْجُزْءِ مِنْهُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَبِثْتُ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ [العنكبوت: ١٤]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿تَوَقَّى أَكْلَهَا كُلِّ حِينٍ يَا ذُنَّيْنِ رَبِّهَا﴾ [إبراهيم: ٢٥].

وَإِذَا قُلْتَ: دَارِي قَبْلَ الْمَسْجِدِ وَبَعْدَ الْحَمَامِ، وَسَرْتُ بَعْضَ فَرْسَخٍ، وَقَطَعْتُ عَشْرِينَ مَرِحَلَةً، انْتَصَبَ قَبْلُ، وَبَعْدُ، وَعَشْرِينَ، وَبَعْضُ، وَبَيْنَ انْتِصَابَ ظَرْفِ الْمَكَانِ.

شَرْحُ الْمَلْحَةِ لِلْحَرِيرِيِّ ص ١٤٦ [بِتَصَرُّفٍ].

(٤) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ: سَاقِطٌ مِنْ (ك).

وَعِنْدَ فِيهَا النَّصْبُ يَسْتَمِرُّ لَكِنَّهَا بِمَنْ فَقَطْ تُجْرُ
وَأَيْتَمًا صَادَفَتْ (فِي) لَا تُضْمَرُ فَارْفَعْ وَقُلْ يَوْمَ الْخَمِيسِ نَيْرٌ

ما استعمل من أسماء^(١) الزمان أو المكان ظرفاً تارة، وغير ظرفٍ أخرى، كأن استعمل مبتدأ أو^(٢) خبراً أو فاعلاً أو مفعولاً؛ فإنه يسمّى في اصطلاح النحاة ظرفاً متصرفاً كيوم، فإنه استعمل ظرفاً في نحو: ﴿لَا تَتَّخِبْ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ﴾ [يوسف: ٩٢]؛ لكون نصبه على إضمار (في)، وغير ظرفٍ في^(٣) نحو: ﴿إِنَّا نَخَافُ مِنْ رَبِّنَا يَوْمًا﴾ [الإنسان: ١٠]؛ إذ ليس منصوباً على إضمار (في)، بل على أنه مفعولٌ به، إذ^(٤) المراد أنهم يخافون نفس اليوم.

ومثله: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَاتِهِ﴾ [الأنعام ١٢٤]^(٥).

فحيثُ: مفعولٌ به وقع عليه الفعل لا فيه، وناصبه مقدّرٌ دلّ عليه (أعلمُ)^(٦).

وما لزم النصب على الظرفية، ولم يخرج عنها لـ . لا: قَطٌّ وَعَوْضٌ - وهما مبنيان على الضمّ، أو خرج عنها لكن (إلى)^(٧) حالة يشبهها، وهو^(٨) الجر بمن خاصة، فإنه

(١) في (ك): (ظرف).

(٢) في (ك): (و).

(٣) لفظة (في): ساقطة من (ط).

(٤) في (س): أو.

(٥) وهي قراءة نافع وأبي عمرو وابن عامر وهمزة والكسائي وعاصم، قال أبو حيان في البحر المحيط: وقرأ ابن كثير وحفص ﴿رِسَالَتَهُ﴾ بالتوحيد، وباقي السبعة على الجمع.

وانظر كذلك النشر: (٢/٢٦٢)

(٦) في (ك): (فحيثُ: مفعولٌ به لفعل محذوف دلّ عليه (أعلمُ) أي: يتعلمُ؛ لأن أفعال التفضيل لا ينصبُ المفعول به).

(٧) في (ك): أي.

(٨) في (ك): (وهي).

يَسْمَى فِي اصْطِلَاحِهِمْ ظَرْفًا^(١) غَيْرَ مُتَصَرِّفٍ كَعِنْدَ؛ فَإِنَّهُ لَا يَسْتَعْمَلُ إِلَّا ظَرْفًا، نَحْوُ: جَلَسْتُ عِنْدَكَ، أَوْ مَجْرُورًا بِمِنْ نَحْوُ: خَرَجْتُ مِنْ عِنْدِكَ، وَمِثْلُهُ قَبْلَ، وَبَعْدَ، وَلَدَى^(٢).

وَإِذَا تَقَرَّرَ أَنَّ اسْمَ^(٣) الزَّمَانِ أَوْ^(٤) الْمَكَانِ يَكُونُ^(٥) عَلَى حَسَبِ الْعَوَامِلِ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَى مَعْنَى (فِي)، فَقَوْلُ النَّازِمِ: (فَازَقَعُ) مَحْمُولٌ عَلَى حَالَةِ الْإِبْتِدَاءِ كَمَا مَثَّلَ.

(١) لَفْظَةُ (ظَرْفًا): سَاقِطَةٌ مِنْ (ك).

(٢) فِي (ط): (لَدَى).

(٣) فِي (س): (أَسْمَاء).

(٤) فِي (س): (و).

(٥) فِي (ك): (يَكُونَان).

بَابُ الاستثناء .

وَكُلُّ مَا اسْتثنَيْتَهُ مِنْ مُوجِبٍ تَمَّ الْكَلَامُ عِنْدَهُ فَلْيُنْصَبِ
تَقُولُ قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا سَعْدًا وَقَامَتِ النِّسْوَةُ إِلَّا دَعْدًا

من المنصوبات (المستثنى) في بعض أحواله، وهو المذكور بعد (إلا)، أو^(۱) إحدى أخواتها، مخالفا لما قبلها، نفياً وإثباتاً.

وأما الاستثناء فهو إخراج ما لولاه لدخل فيما قبله.

وأدواته^(۲) ثمانية ألفاظ ذكر منها هنا^(۳) ستة، وهي أربعة أقسام:

ما هو حرف وهو (إلا)، وما هو فعل وهو (ليس)، و(لا يكون)، وما هو مشترك بينهما، وهو: خلا، وعدا، وحاشا- كما تقدم.

وما هو اسم، وهو: غير، وسوى بلغاتها^(۴).

وبدأ الناظم بالكلام على المستثنى بيلاً، لأنها أصل أدوات الاستثناء- وإن كان الأولى البداءة بما هو متعين النصب على كل حال كالمستثنى بليس.

(۱) في (ك): ويعد.

(۲) وأدواته: موضعها بياض في (ك).

(۳) لفظة (هنا): زيادة في (ك).

(۴) قال ابن عقيل: وأما سوى فالمشهور فيها كسر اليمين والقصر، ومن العرب من يفتح سينها ويمد، وهذه اللغة لم يذكرها المصنف، وقل من ذكرها، ومن ذكرها الفاسي في شرحه للشاطبية.

انظر شرح ابن عقيل: (۲/۲۲۶).

ثُمَّ الْمُسْتَشَى بِأَلَا لَهُ حَالَاتٌ:

إحداها: أَنْ يَكُونَ مَا قَبْلَهُ كَلَامًا تَامًا مُوجِبًا. فَيَجِبُ نَصْبُ الْمُسْتَشَى بِأَلَا سِوَاءَ كَانِ
الِاسْتِثْنَاءُ^(١) مَتَّصِلًا، كَمَا مِثْلُ النَّاطِمِ^(٢)، أَوْ مَنْقَطِعًا (٣٩) نَحْوُ: قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا حِمَارًا.

وَنَعْنِي بِالتَّامِ أَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ مُشْتَمَلًا عَلَى الْمُسْتَشَى مِنْهُ.

وَبِالْمُوجِبِ مَا لَمْ يَكُنْ يَنْفِي، أَوْ تَهَيَّ، أَوْ اسْتَفْهَامٍ.

وَالْحَالَةُ الثَّانِيَةُ: أَنْ يَكُونَ مَا قَبْلَهُ عَيْرَ تَامٍ، وَغَيْرَ مُوجِبٍ، فَيَعْرِفُ الْمُسْتَشَى
بِحَسَبِ مَا يَقْتَضِيهِ الْعَامِلُ وَلَا عَمَلَ لِأَلَا فِيهِ، وَمِنْ ثَمَّ سُمِّيَ^(٣) هَذَا الْاسْتِثْنَاءُ مَقْرَعًا؛
لَأَنَّ مَا قَبْلَ إِلَّا تَفْرَعٌ لِلْعَمَلِ فِيهَا بَعْدَهَا، تَقُولُ^(٤): مَا جَاءَ إِلَّا زَيْدٌ، فَتَرَفَعُ زَيْدًا بِجَاءَ^(٥)،
وَمَا رَأَيْتُ إِلَّا زَيْدًا فَتَنْصِبُهُ بِرَأَيْتُ، وَمَا مَرَزْتُ إِلَّا بَزِيدَ فَتَجْرَهُ بِالْبَاءِ، وَصَارَ الْحُكْمُ
مَعَهَا كَالْحُكْمِ بِدُونِهَا، وَعَنْ هَذِهِ الْحَالَةِ احْتَرَزَ بِقَوْلِهِ: تَمَّ الْكَلَامُ دُونَهُ^(٦).

الْحَالَةُ^(٧) الثَّلَاثَةُ: أَنْ يَكُونَ مَا قَبْلَهُ تَامًا غَيْرَ مُوجِبٍ، وَإِلَيْهَا أُشَارَ بِقَوْلِهِ:

فَإِنْ يَكُنْ فِيمَا سِوَى الْإِيْجَابِ فَأَوْلَاهُ الْإِبْدَالُ فِي الْإِعْرَابِ

يَعْنِي: وَإِنْ يَكُنِ الْمُسْتَشَى^(٨) مَسْبُوقًا بِكَلَامٍ تَامٍ فِي غَيْرِ الْإِيْجَابِ وَهُوَ: النَّفْيُ

(١) فِي (س): الْمُسْتَشَى.

(٢) لَفْظَةُ (النَّاطِمِ) سَاقِطَةٌ مِنْ (ك).

(٣) فِي (ط): يَسْمَى.

(٤) فِي (ك): (فَتَقُولُ).

(٥) بِجَاءَ: سَاقِطَةٌ مِنْ (س) (ك).

(٦) فِي (ط): (عِنْدَهُ).

(٧) لَفْظَةُ (الْحَالَةُ): زِيَادَةٌ فِي (ط) (ك).

(٨) فِي (س): الْاسْتِثْنَاءُ - خَطَأً.

وَسِبَّهٗ مِنْ تَبِيٍّ، أَوْ^(١) اسْتَهَامَ إِنْكَارِي فَأَوْلَاهُ الْإِبْدَالَ، أَي: فَأَعْطَاهُ إِيَّاهُ بِأَنْ تَجْعَلَ
المستثنى منه في إعرابه (بدلاً، أي)^(٢): بدل بعض من كل عند البصريين^(٣)، نحو: (مَا
قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدٌ)، بالرفع على الإبدال، (وَمَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ)، بالجر.

وهذا غير مُتَعَيَّنٍ، بل يجوز النصب أيضاً^(٤) على الاستثناء، وقد قُرئَ بهما في^(٥):
﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [النساء: ٦٦]^(٦).

نعم الإبدال راجحٌ فيما إذا كان الاستثناء متصلاً كما مثلنا^(٧)، مرجوحٌ فيما إذا
كان منقطعاً، وأمكن تسليطاً^(٨) العامل على المستثنى كما في نحو^(٩) قوله:

- (١) في (س): (و).
- (٢) ما بين القوسين ساقط من (ك).
- (٣) قال سيبويه في باب (ما يكون المستثنى فيه بدلاً مما نُقِيَ عنه ما أدخل فيه): وذلك قولك ما
أتاني أحدٌ إلا زيدٌ، وما مررتُ بأحدٍ إلا عمرو، وما رأيتُ أحداً إلا عمراً، جعلت المستثنى
بدلاً من الأول، فكأنك قلت: ما مررت إلا بزيد، وما أتاني إلا زيد، وما لقيت إلا زيداً، كما
أنك إذا قلت: مررت برجل زيد فكأنك قلت: مررت بزيد، فهذا وجه الكلام؛ إذ تجعل
المستثنى بدلاً من الذي قبله؛ لأنه تدخله فيما أخرجت منه الأول.
الكتاب: (١/ ٣٦٠).
- (٤) لفظة (أيضاً): ساقطة من (ك).
- (٥) لفظة (في): ساقطة من (س).
- (٦) وقال ابن هشام: قرأ السبعة إلا ابن عامر - برفع (قليل) على أنه بدلٌ من الواو في (فعلوه)
كأنه قيل: ما فعله إلا قليلٌ منهم، وقرأ ابنُ عامر وحده: (إلا قليلاً) بالنصب.
انظر شرح شذور الذهب: ص ٢٦٥، وكذلك النشر: (٢/ ٢٥٠).
- (٧) في (ط): (كما مثلناه).
- (٨) في (س) (ك) (ط): (تسلط).
- (٩) لفظ (نحو): ساقطة من (ك) (ط).

٢٨- وَبَلَدَةٌ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسٌ إِلَّا الْيَعْفَايِرُ وَإِلَّا الْعَيْسُ^(١)

فإن لم يمكن^(٢) ذلك، نَحْوُ: مَا زَادَ هَذَا^(٣) الْمَالُ إِلَّا مَا نَقَّصَ، تَعَيَّنَ النِّصْبُ إِجْمَاعًا^(٤).

والتَّصْلُ ما^(٥) كان المستثنى من جنس المستثنى منه بخلاف المنقطع.

ومحلُّ قوله: (فَأَوْلِيهِ الْإِبْدَالَ) إذا لم يتقدَّم المستثنى على المستثنى منه فإن تقدَّم

(١) هذا بيت من الرجز لعامر بن الحارث المعروف بجروان العود.

والبيت من شواهد: سيبويه (١٣٣/١، ٣٦٥) ومعاني الفراء (١/٤٧٩) والمقتضب

(٢/٣١٨، ٣٤٦ - ٤/٤١٤) والإنصاف (١٧٤، ٢٣١) وابن يعيش (٢/٨٠، ١١٧ -

٧/٢١ - ٨/٥٢) والخزانة (٤/١٩٧ - ١٩٩) وشرح شذور الذهب ص ٢٦٥، والعيني

(٣/١٠٧ - ١٠٩) والتصريح (١/٣٥٣) وهمع الهوامع (١/٢٢٥، ٢/١٤٤) والدرر

(١/١٩٢، ٢/٢٠٢) وشرح الأشموني (٢/١١٢) وشرح أبيات سيبويه ص ١٦٢ برقم

٥٠٤.

موضع الشاهد: في قوله "إلا اليعافير وإلا العيس"، حيث رفع والعيس واليعافير على أتهما

بدلان من "أنيس" مع أنهما ليسا من جنس الأنيس، أي: الذي يؤنس به.

(٢) في (س): (يكن).

(٣) لفظة (هذا): ساقطة من (س).

(٤) قال سيبويه في باب (ما لا يكون إلا على معنى "ولكن"): ... ومثل ذلك أيضًا من الكلام

فيها حدثنا أبو الخطاب: ما زاد إلا ما نقص، وما نفع إلا ما ضر، فما مع الفعل بمتزلة اسم

نحو: (النقصان، والضرر) كما أنك إذا قلت: ما أحسن ما كلّم زيدًا فهو ما أحسن كلامه

زيدًا.

وقال السيرافي في شرحه بهامش كتاب سيبويه: كأنه قال: ما زاد إلا التقصان، ولا نفع ولا

الضرر، وفي (زاد، ونفع) ضمير فاعل جرى ذكره كأنه قال: ما زاد النهر إلا التقصان، وما

نفع زيد إلى الضرر، على معنى "ولكنه"، وتقديره: ولكن التقصان أمره، فالتقصان مبتدأ

والخبر محذوف وهو أمره". [الكتاب: ١/٣٦٧، وكذلك شرح السيرافي بهامشه].

(٥) في (س): (عما) - خطأ.

امتنع الإبدال، وتعيّن النصب كما سيأتي:

تَقُولُ مَا الْفَخْرُ^(١) إِلَّا الْكِرْمُ وَهَلْ تَحُلُّ الْأَمْنِ إِلَّا الْحَرَمُ

ظاهر أنه مثال للمستثنى المسبوق بكلام تامّ غير موجب، فيكون ما بعد إلا بدلاً وليس كذلك؛ لأن الاستثناء فيه من كلام غير تامّ^(٢)، فهو مثال للاستثناء المفرغ - ولم يتعرّض الناظم لحكمه.

(قَالَ فَخْرُ): مبتدأ، وما بعد "إِلَّا" حَبْرُهُ، ومثله ما بعده.

(وَمَا: حرف نفي ملغاة، و"إِلَّا" حرف إيجاب للنفي، وهَلْ: حرف استفهام فيه معنى النفي، وَتَحُلُّ الْأَمْنِ: مضاف ومضاف إليه.

والمضاف: مبتدأ، وَإِلَّا حرف إيجاب للنفي. والحرم: خبر المبتدأ)^(٣):

وَإِنْ تَقُولُ لَأَرْبَّ إِلَّا اللَّهُ فَارْفَعُهُ وَارْفَعْ مَا جَرَى تَجْرَاهُ

أشار بهذا البيت إلى أن ما تعذر فيه الإبدال على اللفظ لوجود مانع يُبدّل على المحلّ، نَحْوُ: (لَأَرْبَّ إِلَّا اللَّهُ) بالرفع على البدلية من محلّ اسم (لا)؛ فإنه في موضع رفع بالابتداء قبل دخولها، وبالنصب على الاستثناء، وخبر (لا) محذوف تقديره: لا ربّ في الوجود إلا الله.

وإنما لم يُنصّب على البدلية باعتبار اللفظ؛ لأنّ (لا) لا تعمل في معرفة ولا موجب، ومثله: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [الصافات: ٣٥]^(٤).

(١) في (ك): المفخر - خطأ.

(٢) في (ك): تام غير.

(٣) ما بين القوسين: زيادة في (ك).

(٤) وتمامها: ﴿إِنَّمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ﴾، وكذلك سورة محمد الآية ١٩: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مُتَقَلِّبِكُمْ وِمَثُونَ﴾.

وقد استشكل الإبدال من المحلِّ بأنَّ الرفعَ للمحلِّ قد زال بدخول الناسخ، (ولو اعتبر "لا" مع اسمها - إذ هما في محلِّ المبتدأ^(١)) عند سيويِّه - لم يتوجَّه عليه دخول (لا) على المعرفة^(٢).

واختار أبو حيَّان أنَّ الاسمَ الكريمَ بدلٌ من الضميرِ المستترِ في الخبرِ المحذوف^(٣).

وَمَّا يَتَعَيَّن فِيهِ الْإِبْدَالُ عَلَى الْمَحَلِّ تَابِعُ الْمَجْرُورِ بَيْنَ الزَّائِدَةِ (٤٠)، نَحْوُ: (مَا فِي الدَّارِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا زَيْدًا)، بِنَصْبِ (زَيْدٍ) عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ^(٤)، وَبِرَفْعِهِ عَلَى الْبَدَلِيَّةِ؛ هَمَلًا عَلَى الْمَحَلِّ.

ولا يجوز جرُّه هَمَلًا عَلَى الْفِظِ؛ لِأَنَّ (مِنْ) الزَّائِدَةُ لَا تَجْرُ الْمَعْرِفَةُ:

وَأَنْصَبَ إِذَا مَا قُدِّمَ الْمُسْتَنَى تَقُولُ هَلْ إِلَّا الْعِرَاقُ مَعْنَى

يشير إلى أنَّ محلَّ جواز الإبدال في التَّامِ غيرِ الموجِبِ إذا لم يتقدَّم المستنى على المستنى منه، فإنَّ تقدَّمَ امتنع الإبدالُ ووجبَ النصبُ على الاستثناء، كَقَوْلِهِ:

٣٩- وَمَا لِي إِلَّا آلُ أَحْمَدَ شَيْعَةً وَمَا لِي إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبٌ^(٥)

(١) في (ط): الابتداء.

(٢) في (ك): العبارة هكذا: ولو اعتبر لامع اسمها لم يتوجَّه؛ إذ هما في محلِّ الابتداء عند سيويِّه لم يتوجَّه عليه الاعتراض.

(٣) وتقديرُ الكلامِ عنده: لا إلهَ موجودٌ إلا اللهُ، فلفظُ الجلالة بدلٌ من الضميرِ المستكنِّ في لفظة (موجود) المحذوفة.

(٤) في (ك): بالنصب على الاستثناء.

(٥) هذا الشاهد من بحر الطويل، وقائله الكميّ بن زيد الأسديّ من قصيدة له هاشميّة يمدح فيها آل بيت رسول الله ﷺ ومطلعها:

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبُ وَلَا لَعِيًّا مِنِّْي وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ

ومنه ما مثل به في قوله: (تَقُولُ هَلْ إِلَّا الْعِرَاقَ مَعْنَى)، أصله: هل معنَى لنا إلا العراق، يقال: غَنِيَ بِالْمَكَانِ كَرَضِي: إذا أقام به، والمعنى: هل لنا منزلٌ^(١) إلا العراق.

وإنما امتنع الإبدال؛ لأنَّ التابع لا يتقدَّم على متبوعه.
وأما إذا تقدَّم المستثنى على صفة المستثنى منه، نَحْو: (مَا جَاءَنِي أَحَدٌ إِلَّا زَيْدًا خَيْرٌ مِنْكَ)، فمذهب^(٢) سيبويه جوازُ الإتيان بدلاً، والنصبُ على الاستثناء. والإتيانُ (عِنْدَهُ أَرْجَحُ)^(٣) للمشاكلة^(٤)، وعن^(٥)

انظر في البيت: الهمع (٢٢٥/١) والدرر (١٩٢/١) والإساف (ص ١٧٦، مسألة ٣٦) وشرح ابن يعيش (٧٩/٢) وشرح ملحة الإعراب لناظمها (ص ١٥٠) وشرح شذور الذهب (٢٦٣) وشرح ابن عقيل (٢١٦/٢) وقطر الندى (ص ٨٨) وأوضح المسالك (٢٦٢) وشرح الأشموني (٤٤٨).

موضع الشاهد: في قوله: إلا آل أحد، وإلا مَذَهَبَ الْحَقِّ، حيث نصب المستثنى في الموضوعين؛ لأنه متقدَّم على المستثنى منه.

(١) لفظة (متزل): ساقطة من (ك).

(٢) في (س): فذهب.

(٣) في (س): (أرجح عنده).

(٤) قال سيبويه: "فإن قلت ما أتاني أحدٌ إلا أبوك خَيْرٌ من زيد، وما مررتُ بأحدٍ إلا عمرو وخَيْرٌ من زيد، كان الرفع أو الجر جائزاً، وحسُنَ البديل؛ لأنك قد شغلت الرفع والجار، ثم أبدلتَه من المرفوع والمجرور، ثم وصفتَ بعد ذلك... وقد قال بعضهم: ما مررتُ بأحدٍ إلا زيداً خير منه، وكذلك من لي إلا زيداً صديق، وما لي أحدٌ إلا زيداً صديق: كرهوا أن يقدموه وفي أنفسهم شيء من صفته إلا نصباً، كما كرهوا أن يقدم قبل الاسم إلا نصباً..."
الكتاب: (٣٧٢/١).

وقال المبرد: "وكان سيبويه يختار: ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدٌ خيرٌ منك؛ لأنَّ البديلَ إنَّها هو من الاسم، لا من نعتِه، والنعتُ فضلةٌ يجوز حذفها".

المقتضب: (٣٩٩/٤).

(*) في (ك): (وعند).

المازني^(١) وجوبُ النصبِ، وعن^(٢) المبرِّدِ اختيارُه. وعن^(٣) ابنِ مالكٍ استواؤُهُما^(٤).

وَإِنْ تَكُنْ مُسْتَنْبِتًا بِمَا عَدَا أَوْ مَا خَلَا أَوْ لَيْسَ فَأَنْصِبْ أَبَدًا

(١) هو: أبو عثمان بكر بن محمد بن حبيب بن بقيّة، من بني مازن الشيبانين من أهل البصرة، بها مولده ومُربّاهُ، أكب منذ صباه على حلقات النحاة واللغويين البصريين، كما أكب على حلقات المتكلمين، ولزم الأخصى وقرأ كتاب سيبويه عليه، وكان إمامًا في اللغة، ورواية واسع الرواية، كما كان بارعًا في الحجاج والمناظرة تُوفي سنة ٢٤٩هـ على أرجح الروايات، وله مؤلفات كثيرة ومفيدة منها: علل النحو، والتصريف، والعروض والقوافي... وغير ذلك.

راجع ترجمته في: إنباه الرواة (١/٢٤٦) وطبقات النحويين واللغويين: ص ٨٧.

(*) في (ك): (وعند).

(*) في (ك): (وعند).

(٢) أرجحُ عدمَ اطلاعِ الفاكهي في هذه المسألة على المقتضب للمبرِّد؛ فقد ذكر أن المازني يُوجبُ النصبَ هنا، على الرغم من أن المبرِّد قال: وكان المازني يختار النصب، ويقول: إذا أبدلتُ من الشيء فقد أطرحته من لفظي وإن كان في المعنى موجودًا، فكيف أنعتُ ما قد سقط؟ المقتضب: (٤/٣٩٩)

وكذلك نراه يذكر أن المبرِّد يختار النصب، والصحيح عكس ذلك، فالمبرِّد يصرِّح في مقتضبه باختياره مذهب سيبويه، يقول المبرِّد: والقياس عندي قول سيبويه؛ لأن الكلام إنما يراد لمعناه. (المقتضب: ٤/٤٠٠).

وكذلك نقل ابن يعيش عن المبرِّد مذهب هذا في شرحه على المفصل. انظر (٢/٩٢). والذي أراه هنا أن الفاكهي قد اكتفى بالاطلاع على ما كتبه السيوطي في الهمع والنقل عنه، قال السيوطي: ... والإتباع فيه هو المختار أيضًا مثله للمشاكله، هذا هو مذهب سيبويه، واختلف النقل عن المازني، فالمشهور عنه موافقته سيبويه، ونقل ابن عصفور عنه أنه يختار النصب ولا يوجبُه؛ لأنَّ المبدلَّ منه منويُّ الطرح فلا ينبغي أن يوصفَ بعد ذلك، ونقل عنه أيضًا أنه يوجب النصب ويمنع الإبدال، فحصل عنه ثلاثة أقوال، قال أبو حيان: والنصب حينئذ أجودُّ من النصب متأخرًا، ونقل ابنُ مالك في شرح الكافية عن المبرِّد اختيار النصب، ثم قال: وعندني أن النصب والبدل مستويان؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منها مرجح فتكافأ. [١/٢٢٥]

تَقُولُ جَاءُوا مَا عَدَا مُحَمَّدًا وَمَا خَلَا عَمْرًا، وَلَيْسَ أَحْمَدًا.

إذا استثنيت بما خلا، وما عدا وجب نصب المستثنى بهما على أنها مفعولٌ به، لتعني فعليتيهما^(١) بعد (ما)؛ لأن (ما) المصدرية لا يليها حرف جرّ.

وفاعلها ضميرٌ عائدٌ على البعض المفهوم من الكلّ السابق^(٢).

وجوز بعضهم جرّ المستثنى بهما على تقدير (ما) زائدة - وهو شاذٌّ؛ لأنه لم يعهد زيادة (ما) قبل حرف الجرّ وإنما عهدت بعده^(٣).

وموضع (ما) وصلتها نصبٌ بلا خلاف.

وإنما الخلاف: هل هو على الحال، أو على الظرفية على حذف مضاف؟ فتقدير^(٤)، جاءوا ما عدا محمدًا - مثلًا - أي: مجاوزين محمدًا، أو وقت مجاوزتهم محمدًا^(٥).

(١) في (ك): (لتعلق فعليهما) تحريف.

(٢) هذا رأي أكثر البصريين واستبعده ابن هشام في شرح اللوحة البدرية، قال: وفيه بُعد لإطلاقهم حينئذ البعض على الجميع إلا واحدًا.

وقيل: الفاعل عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق، فإذا قلت: قاموا عدا زيدًا، فالتقدير: عدا هو - أي: القائم - زيدًا، وقيل: على مصدر الفعل، أي: عدا القيام زيدًا. [انظر شرح اللوحة البدرية (٢/٢٣١)]

(٣) هذا مذهب الجرمي، والكسائي، والفارسي، وابن جني. انظر المغني: (١/١٣٤) والهمع: (١/٢٣٣).

(٤) في (ك): والتقدير.

(٥) قال ابن هشام: وموضع (ما خلا) نصبٌ، فقال السيرافي: على الحال كما يقع المصدر الصريح في نحو: (أرسلها العراك) وقيل: على الظرف لنيابتها وصلتها عن الوقت؛ فمعنى: قاموا ما خلا زيدًا، على الأول قاموا خالين عن زيد، وعلى الثاني: قاموا وقت خلوهم عن زيد. وهذا الخلاف المذكور في محلها خافضة وناصفة ثابتٌ في (حاشا) و(عدا) قال ابن خروف:

وأما المستثنى بليس، نحو: (جَاءُوا لَيْسَ أَحْمَدَ) فهو واجبُ النصب؛ لأنَّه خبرُها، واسمها ضميرٌ مستترٌ فيها عائد على البعض المفهوم من الكلِّ؛ أي: ليس هو، أي: بعضُ الجائين أحمدَ.

واختلف في جملة الاستثناء: هل لها محلٌّ؟

فقيل: محلُّها النصبُ على الحالية، وقيل: لا، لأنها مستأنفةٌ وصحَّحهُ ابنُ عصفور^(٢٠١).

ومثل ليس: (لا يكون) نحو: (قَامَ الْقَوْمَ لَا يَكُونُ زَيْدًا).

وقد تقدّم أنَّه يستثنى بِخَلَا وعدا وحاشا نواصبٌ للمستثنى أو خوافضٌ له، قال أبو حيان: والأفعال التي يُستثنى بها لا تقعُ في المنقطع، لا تقول: ما في الدَّارِ أَحَدٌ خَلَا جَمَارًا^(٣).

وَعَبِيرٌ إِنْ جِئْتَ بِهَا مُسْتَثْنِيَةً جَرَّتْ عَلَى الإِضَافَةِ المُسْتَوَلِيَةِ

على الاستثناء كانتصاب (غير) في (قاموا غير زيد).

انظر المغني: ١٣٤.

(١) سبقت ترجمة ابن عصفور.

(٢) اختلف في جملة الاستثناء: هل لها محل أم لا؟ بمعنى: هل هي مستأنفة أم لا؟ فقال السيرافي: حال، إذا المعنى: قام القوم خالين عن زيد، وجوّز الاستئناف، وأوجه ابن عصفور، قال ابن هشام في المغني: فإن قلت: جاءني رجال ليسوا زيدا. فالجملة صفة، ولا يمتنع عندي أن يقال: جاءني ليسوا زيدا. على الحال. المغني: ٣٨٦.

(٣) هذا النص لم أعثر عليه في واحد من كتب أبي حيان، وكذلك لم أعثر عليه في واحد من الكتب التي اهتمت بالنقل عنه.

وَرَأَوْهَا يَحْكُمُ فِي إِعْرَابِهَا. مِثْلُ اسْمٍ (إِلَّا) حِينَ يُسْتَنَى بِهَا

الأصل في (غَيْر) أَنْ تَكُونَ^(١) صِفَةً، إِذْ هِيَ بِمَعْنَى (مَغَايِر) كَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ غَيْرِ زَيْدٍ، وَقَدْ تَخْرُجُ عَنِ الصِّفَةِ، وَتَتَضَمَّنُ مَعْنَى (إِلَّا) فَيَسْتَنَى بِهَا حَمَلًا لَهَا عَلَى (إِلَّا) وَالْمُسْتَنَى بِهَا مَجْرُورٌ بِإِضَافَتِهَا إِلَيْهِ، وَلَا تَخْرُجُ^(٢) عَنِ الْجُرْ أَصْلًا^(٣) لِمَلَازِمَتِهَا الْإِضَافَةُ الْمُسْتَوْلِيَةُ عَلَيْهَا.

وَيَجِبُ فِي لَفْظِ (غَيْر) أَنْ (٤١) يُعْرَبَ بِهَا كَمَا يُعْرَبُ بِهِ^(٤) الْمُسْتَنَى بِأَلَّا - قَدْ عَرَفْتَ تَفْصِيلَهُ، فَيَجِبُ نَصْبُ (غَيْر) لَكِنْ^(٥) عَلَى الْحَالِيَةِ بَعْدَ الْكَلَامِ التَّامِّ الْمَوْجِبِ نَحْوُ: (قَامَ الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ)^(٦).

(ويكون على حسب العوامل بعد الكلام المنفي غير التام، نحو: مَا قَامَ غَيْرُ زَيْدٍ، وَمَا رَأَيْتُ غَيْرَ زَيْدٍ، وَمَا مَرَرْتُ بِغَيْرِ زَيْدٍ)^(٧).

وَيَتَرَجَّحُ الْإِبْدَالُ عَلَى النَّصْبِ فِي الْكَلَامِ التَّامِّ غَيْرِ الْمَوْجِبِ إِذَا كَانَ الْإِسْتِنَاءُ مَتَّصِلًا، وَلَمْ يَتَقَدَّمِ الْمُسْتَنَى، نَحْوُ: مَا قَامَ الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ^(٨)، وَمَا رَأَيْتُ الْقَوْمَ^(٩) غَيْرَ

(١) فِي (ك): (يَكُون).

(٢) فِي (ك): (يَخْرُج).

(٣) فِي (ك): (الْخَبْر).

(٤) لَفْظَةُ (ب): سَاقِطَةٌ مِنْ (ك).

(٥) لَفْظَةُ (لَكِنْ): زِيَادَةٌ فِي (ك).

(٦) قَالَ ابْنُ هِشَامٍ: وَانْتِصَابُ (غَيْر) فِي الْإِسْتِنَاءِ عَنِ تَمَامِ الْكَلَامِ عِنْدَ الْمَغَايِرَةِ كَانْتِصَابِ الْاسْمِ بَعْدَ (إِلَّا) عِنْدَهُمْ. وَاخْتَارَهُ ابْنُ عَصْفُورٍ. وَعَلَى الْحَالِيَةِ عِنْدَ الْفَارِسِيِّ وَاخْتَارَهُ ابْنُ مَالِكٍ وَعَلَى التَّشْبِيهِ بِظُرْفِ الْمَكَانِ عِنْدَ جَمَاعَةٍ وَاخْتَارَهُ ابْنُ الْبَازِشِ.
المعنى: ١٥٩.

(٧) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ك).

(٨) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ بِرُمَّتِهِ: سَاقِطَةٌ مِنْ (س).

(٩) لَفْظَةُ (الْقَوْمِ): سَاقِطَةٌ مِنْ (س).

زيد، وما مررتُ بالقومِ غيرِ زَيْدٍ.

فإن تقدمَ وجبَ النصبُ، نحو: مَا قَامَ غَيْرُ زَيْدٍ أَحَدٌ.

ولم يتعرَّضِ الناظم لسوى^(١)؛ لأنَّهَا عِنْدَ سَيُوبِهِ وَالْجُمْهُورِ لَا تَكُونُ^(٢) إِلَّا ظَرْفًا وَلَا تَخْرُجُ عَنْهُ إِلَّا فِي الضَّرُورَةِ^(٣).

ومذهب الزَّجَّاجِ^(٤) - واختاره ابنُ مالِكٍ - أَنَّهَا كَغَيْرِ مَعْنَى وَإِعْرَابًا^(٥)، وَجَزَمَ بِهِ
ابنُ هِشَامٍ فِي الْقَطْرِ^(٦)،

(١) ولغات (سوى) هي: سُؤْي (على وزن هُدَى) وَسَوَاء - على وزن سَلَام، ويسواء (على وزن سِنَان) وَسِوَى (على وزن عَنَب).

انظر شرح اللوحة البدرية (٢/٢٢٣).

(٢) في (س): (لا يكون).

(٣) انظر المغني: ص ١٤١، وكذلك شرح ابن عقيل على الألفية: (٢/٢٣٠).

(٤) هو: أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهيل الزجاج، كان أول أمره يخرط الزجاج، ثم مال إلى طلب العلم، فلزم ثعلبًا ثم المبرد فأخذ عنهما، ثم اتصل بالمكتفي وصار نديًا له، تُوِّفِّي سنة ٣١٠ هـ.

ومن أشهر مؤلفاته: الاشتقاق، وشرح أبيات سيوبه، وما ينصرف وما لا ينصرف وغير ذلك. راجع في ترجمته: أخبار النحويين البصريين: ١٠٨، وبغية الوعاة: ١٧٩، وإنباه الرواة: ١٥٩/١ - ١٦٦، والشذرات: ٢/٢٥٩، مراتب النحويين ص ١٧٩.

(٥) تقول: جاءني سواك بالرفع على الفاعلية، ورأيت سواك بالنصب على المفعولية وما جاءني أحد سواك، بالنصب والرفع وهو الأرجح.

انظر المغني: ١٤١.

وقال ابن مالك في ألفيته:

ولسوى سوى سواء اجعللا على الأصح ما لغير جعللا

(٦) قال ابن هشام: فأما الذي يخفض دائمًا فغير وسوى، تقول: قام القوم غير زيد، وقام القوم سوى زيد - بخفض (زيد) فيها وتعرب (غير) نفسها بما يستحقه الاسم الواقع بعد (إلا)

= وصححه في الشذور^(١).

وقال ابن مالك: إننا اخترت غير ما ذهبوا إليه^(٢)، لأمرين:

أحدهما: إجماع أهل اللغة على أن معنى قولك: قاموا سواك، وقاموا غيرك. واحد، فإن أحدا لا يقول: إن (سوى) هنا عبارة عن مكان أو زمان، وما لا يدل على ذلك فهو بمغزٍ عن الظرفية.

ثانيهما: أن من حكّم^(٣) بظرفيتها حكّم^(٤) بلزومها إياها، وأنها لا تنصرف^(٥) والواقع في كلام العرب، نثرا ونظما خلافاً ذلك، فإنها قد أضيف إليها وابتدئ بها وعملت فيها نواسخُ الابتداء، ونحوها من العوامل اللفظية^(٦). انتهى

في ذلك الكلام، وتقول: (ما قام القوم غير زيد) وغير زيد بالنصب والرفع - كما تقول: ما قام إلا زيدا، وإلا زيدا.

وتقول: (ما قام القوم غير همار) بالنصب - عند الحجازيين، وبالنصب أو الرفع عند التميميين، وعلى ذلك فقس، وهكذا حكم (سوى) خلافاً لسيبويه؛ فإنه زعم أنها واجبة النصب على الظرفية ذاتها. قطر الندى: (٢/ ٨٨، ٨٩).

(١) قال في الشذور (ص ٢٦٠): وتعرب (غير) باتفاق، وسوى - على الأصح - إعراب المستثنى بالأل.

(٢) أي: غير ما ذهب إليه أكثر البصريين - ومنهم سيبويه - في ادعاء لزومها النصب على الظرفية، وعدم التنصرف.

(٣) في (ط) (ك): (يحكم).

(٤) في (ط): (يحكم).

(٥) في (س) (ك): لا تنصرف.

(٦) هذا النص قد نقله الفاكهي - بتصرف - عن ابن مالك في كتابه (شرح الكافية الشافية).

انظر: (٢/ ٧١٦).

وقد نظر فيه من أوجه ليس هذا موضع ذكرها^(١).

(١) راجع في هذا الخلاف: المجمع: (١/٢٠١-٢٠٢).

فإن أُفردت عمِلت وجوبًا، وإلا جوازًا.

لكن إنَّما يظهر نصبُ الاسم إذا كان مضافًا، نَحْو: لا صاحبَ علمٍ عمقوتُ، أو شبيهاً به بأن يكونَ عاملاً فيما بعده^(١) عملَ الفعل، نَحْو: لا طالعًا جبلاً حاضرًا، ولا راغبًا في الشرِّ محمودًا.

فإن كانَ اسمُها مفردًا بُنيَ معها على ما يُنصبُ به لو كان معربًا.

ونعني بالمفرد هنا: ما ليس مضافًا ولا شبيهاً به، فدخل المفردُ وجمعُ التكسيرِ والمثنى والمجموعُ على حدِّه وجمعُ المؤنثِ السالمِ.

والقطع كلفظ الفيصل، وعلى هذا يمكن وصفه بالمنكر، وهذا كما قالوا: لكلِّ فرعونَ موسى، أي: لكلِّ جبارٍ قهارًا، فيصرف (فرعون) (موسى) لتكثيرهما بالمعنى المذكور. وقد أوَّل ابنُ عقيل هذا المثال، هكذا: ... ولا مسمًى بهذا الاسم لها. انظر شرح ابن عقيل: (٦/٢).

وقد اعترض على هذا التأويل أستاذنا الشيخُ محمدُ محيي الدين عبد الحميد، قائلًا: وهكذا أوَّل الشارح، وليس تأويله بصحيح؛ لأنَّ المسمى بأبي حسن موجود وكثيرون، فالتنفي غير صادق، وقد أوَّل العلماء بتأويلين آخرين:

أحدهما: أنَّ الكلام على حذف مضاف، والتقدير: ولا مثل أبي حسن لها، ومثل: كلمة متوغلة في الإيهام لا تتعرف بالإضافة، ونفي المثل كناية عن نفي وجود أبي الحسن نفسه.

والثاني: أن يجعل (أبا حسن) عبارة عن اسم جنس، وكأنه قد قيل: ولا فيصَل لها، وهذا مثل تأويلهم في باب الاستعارة نحو (حاتم) بالمتناهي في الجود، ونحو (ما در) بالمتناهي في البخل، ومثله (يوسف) بالمتناهي في الحسن، وضابطه أن يؤوَّل الاسم العلم بما اشتهر به من الوصف.

منحة الجليل: بهامش شرح ابن عقيل (٦/٢).

(١) في (س): بعد (لا).

فالمفردُ وجمعُ التكسيرِ مَبْنِيَانِ^(١) على الفتح، نَحْوُ: لا رَجَلٌ، ولا رَجَالٌ^(٢) لِأَنَّ نَصَبَهُمَا بِهِ^(٣)، والمثنى والمجموعُ على حَذِّهِ^(٤) يُبْنِيَانِ على الياء، نَحْوُ: لا رَجَلَيْنِ ولا قَائِمَيْنِ؛ لِأَنَّ نَصَبَهُمَا بِهَا^(٥).

وأما جمعُ المؤنَّثِ السالمِ فَيُنْتَى على الكسر أو الفتح (٤٢) نَحْوُ: لا مسلمات^(٦).

(١) في (ك) (ط) (س): (بينان).

(٢) في (س): لا رجال ولا رجال. سهو.

(٣) في (س): (بها) خطأ.

(٤) (على حذّه): ساقطة من (ك).

(٥) اختار الشارح بناء هذا النوع بالياء ولم يختار النصب - وهو بهذا تابع للخليل وسيبويه؛ فقد ذهب الخليل وسيبويه إلى أن اسمَ (لا) المثنى والمجموع على حذّه يبني على ما ينصب به لو كان معرباً، بينما ذهب المبرد إلى أنّهما معربان، وعلل لرأيه بقوله: لِأَنَّ الأسماءَ المثناة بالواو والنون لا تكون مع ما قبلها اسماً واحداً، لم يوجد ذلك كما لم يكن المضاف ولا الشبيه به مع ما قبله بمنزلة اسم واحد.

انظر المقتضب: (٣٦٦/٤) والمغني: ٢٣٨.

وقد وهم ابنُ هشام في شرحه على اللمحة البدرية وعدّه هذا النوع منصوباً باتِّفاق، قال: وقسمُ حكمه أن يكونَ منصوباً بالياء اتِّفاقاً - وهو المثنى وجمع المذكر السالم، نحو: لا رَجَلَيْنِ، ولا قَائِمَيْنِ.

شرح اللمحة البدرية: (٦٥/٢).

(٦) اختلف في هذا النوع على أربعة مذاهب:

الأول: وجوب كسره وتنوينه - وهو اختيار ابن خروف - تقول: لا مسلمات.

الثاني: وجوب كسره من غير تنوين، وهو قول ابن كثير، تقول: لا مسلمات.

الثالث: وجوب الفتح، وهو قول المازني والفراسي والروماني، تقول: لا مسلمات.

الرابع: امتناع التنوين وجوباً ورجحان الفتح، ومرجوحية الكسر، واختاره ابنُ هشام، وقد روي بالوجهين قول الشاعر:

لا سابغات ولا جأواءً بأسلةٍ تقى المئونَ لدى استيفاء آجالٍ

انظر شرح اللمحة البدرية: (٦٦/٢).

وَعِنَّةٌ بِنَاءِ اسْمٍ (لَا) تَضُمَّتُهُ مَعْنَى (مِنْ)، وَقِيلَ: تَرَكُّبُهُ مَعَهَا تَرْكِيبَ (خَمْسَةَ عَشَرَ)^(١).

وَأَمَّا تُبْنَى عَلَى مَا يَنْصَبُ بِهِ لِيَكُونَ الْبِنَاءُ عَلَى مَا اسْتَحَقَّهُ ذَلِكَ الْاسْمُ النُّكْرَةَ فِي الْأَصْلِ قَبْلَ الْبِنَاءِ.

وَأَمَّا لَمْ يُبَيَّنِ الْمُضَافُ وَلَا الشَّبِيهَ بِهِ؛ لِأَنَّ الْإِضَافَةَ تَرْجَحُ جَانِبَ الْأَسْمِيَةِ فَيَرَدُ الْاسْمُ بِسَبَبِهَا^(٢) إِلَى مَا يَسْتَحَقُّهُ^(٣) فِي الْأَصْلِ مِنَ الْإِعْرَابِ.

وَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ النَّاطِمِ مِنْ أَنَّ^(٤) اسْمَ (لَا) مَنْصُوبٌ بِهَا نَصَبٌ^(٥) اسْمٌ^(٦) إِنْ الْمَشْدَدَةُ، مَفْرَدًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ، هُوَ مَذْهَبٌ كَوْفِيٌّ. وَالرَّاجِعُ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ التَّفْصِيلِ^(٧).

وَأَزْفَعُ إِذَا كَرَّرْتَ نَفِيًّا وَأَنْصَبِ أَوْ غَايِرِ الْإِعْرَابِ فِيهِ تُصِيبُ
تَقُولُ لَا يَبِيعُ وَلَا خِلَالَ فِيهِ وَلَا عَيْنِبُ وَلَا إِخْلَالَ^(٨)

إِذَا تَكَرَّرَتْ (لَا) مَعَ النُّكْرَةِ، نَحْوُ: (لَا يَبِيعُ وَلَا خِلَالَ)، وَمِثْلُهُ: (لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ)^(٨)

(١) انظر المصدر السابق: (٦٨/٢).

(٢) فِي (س): (تَشْبِيْهَا).

(٣) فِي (س): (مَا اسْتَحَقَّهُ).

(٤) لَفْظَةُ (أَنَّ): سَاقِطَةٌ مِنْ (س).

(٥) لَفْظَةُ (نَصَبٌ): سَاقِطَةٌ مِنْ (س).

(٦) لَفْظَةُ (اسْمٌ): سَاقِطَةٌ مِنْ (ط).

(٧) لِلْوُقُوفِ عَلَى رَأْيِ الْكُوفِيِّينَ وَالْبَصْرِيِّينَ انْظُرِ الْمَسْأَلَةَ رَقْمَ ٥٣ فِي الْإِنْصَافِ ص ٢٢٥.

(*) ذَكَرَ هَذَا الْبَيْتَ فِي (ط) هَكَذَا:

تَقُولُ لَا يَبِيعُ وَلَا خِلَالَ فِيهِ وَلَا يَبِيعُ وَلَا خِلَالَ

(٨) أَصْلُ هَذَا التَّرْكِيبِ اللَّغْوِيُّ حَدِيثٌ شَرِيفٌ وَهُوَ «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، كُنْزٌ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ». سَنَّ ابْنُ مَاجَهَ: ص ١٢٥٧ - كِتَابُ الْأَدَبِ - بَابُ ٥٩.

النسخ^(٥).وَأِنْ تَشَأْ فَأَنْصِبُهُمَا^(١) جَمِيعًا وَلَا تَخْشَفْ رَدًّا وَلَا تَقْعَبِرَا

وهذا لا يُحتاجُ إليه للاستغناء عنه^(٢) بما قبله، بل يلزم عليه التكرار أو^(٣) أن يكونَ رفعُ الاسمين مسكوتًا عنه، وأما إذا لم تتكرر^(٤) (لا) مع النكرة، مثل: لَا رَجُلٌ

الثالث: أن تنصب الأول بغير تنوين وترفع الثاني بتنوين كما قال الشاعر:

هذا لعمري الصَّغَارُ بعينه . لا أم لي - إن كان ذاك - ولا أب
الرابع: أن ترفعها جميعًا بتنوين، كقول الشاعر:

وما هجرْتُكِ حتى قلتِ معلنةً . لا ناقةً لي في هذا ولا جهلٌ
الخامس: أن ترفع الأول وتؤننه، وتنصب الثاني بغير تنوين، كما قال الشاعر:

فلا لغوٌ ولا تأثيمٌ فيها وما فاهوا به أبدًا مقيمٌ

انظر شرح ملحمة الإعراب للحريري: ١٥٧.

انظر هذه الوجوه كذلك في: سيبويه (٣٥٢/١) والمغني: ٢٣٩، وابن يعيش (١١٢/٢)، (١١٣) وشرح الرضي على الكافية (١/٢٤٠، ٢٣٩).

(*) ويوجد في إحدى نسخ الملحمة (وهي نسخة مطبوعة بمطبعة المكتبة الشعبية ببيروت - لبنان) بيت من المنظومة ذكر عقب البيت السابق وهو:

والفتحُ في الثاني ورفعُ الأولِ قد جاز والعكسُ كذلك فافعل

ولم يذكر في نسخ الشرح جميعًا، وذلك لأنَّ الشارحَ يرى أنه لا يُحتاجُ إليه للاستغناء عنه بما قبله.

(١) في (ط): (فافتَحها).

(٢) لفظة (عنه): ساقطة من (س).

(٣) في (ك) (س): (و).

(٤) في (س): (تكررت).

وامرأة. وجب فتح الأول^(١) وجاز في الثانية الرفع والنصب^{(٢)(٣)}.

(١) في (س): (رفع الأولى).

(٢) قال ابن عقيل: (وَحَكَى الْأَخْفَشُ: لَا رَجُلَ وَلَا امْرَأَةً. بِالْبِنَاءِ عَلَى الْفَتْحِ عَلَى تَقْدِيرِ تَكَرَّرَ

(لَا) فَكَأَنَّهُ قَالَ: لَا رَجُلَ وَالْمَرَأَةَ. ثُمَّ حَذَفَتْ (لَا). [شرح ابن عقيل: ٢٠ / ٢]

(٣) في هامش النسخة (ك) الورقة (٣٨) نصُّ نُقِلَ عَنْ مَجِيبِ النَّدَا لِلْمَوْلَفِ، وَهُوَ: (تَبَمَّةٌ): إِذَا

عُلِمَ خَبْرُ (لَا) جاز حذفه كثيراً عند الحجازيين، ووجب عند التميميين والطائين نحو:

قالوا لا ضير، أي: علينا، ولا إله إلا الله، أي: موجود. وإن جهل وجب ذكره عند جميع

العرب، كقوله - عليه السلام: لا أحد أغير من الله - عز وجل، وقد يُحذف اسم (لا) مع

العلم به كقولهم: لا بأس، أي: لا بأس عليك.

بَابُ التَّعَجُّبِ

وَتُنْصَبُ الْأَسْمَاءُ فِي التَّعَجُّبِ نَصْبَ الْمَفَاعِيلِ وَلَا تَسْتَعْجِبُ
تَقُولُ مَا أَحْسَنَ زَيْدًا إِذْ خَطَا وَمَا أَحَدٌ سَيفَهُ حِينَ سَطَا

التعجب: انفعال يحدث في النفس عند الشعور بأمرٍ خفي سببه وخرج عن نظائره، ولهذا يقال: إذا ظهر السبب بطل العجب.

وله صيغ كثيرة دالة عليه، منها^(١) ما هو بالقرينة نحو: «سُبْحَانَ اللَّهِ إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجُسُ»^(٢)، ومنها ما هو بالوضع نحو: ما أفعله وأفعل به.

وهاتان الصيغتان اقتصر النحويون عليهما^(٣) في هذا الباب، لأطراد الإتيان بهما في كل معنى يصح التعجب منه.

فإذا أردت إنشاء فعل التعجب فجيء به على وزن (أفعل) «بَعْدَ (مَا) مُبْتَدَأًا بِهَا، ثُمَّ جِيءَ بِالتَّعَجُّبِ»^(٤) من فعله منصوبًا نصب المفعول به ولا تستغرب ذلك.

(١) لفظة (منها): ساقطة من (ك).

(٢) هذا جزء من حديث نبوي شريف رواه البخاري في صحيحه (٧٩/١) كتاب الغسل باب - عرق الجنب وأن المؤمن لا ينجس - عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ لقيه في بعض طرق المدينة وهو جُنُبٌ فهرب منه، وذهب فاغتسل ثم جاء فقال: «أين كنت يا أبا هريرة؟» فقال: كنت جنبًا فكرهت أن أجالسك وأنا على غير طهارة فقال: «سبحان الله إن المؤمن لا ينجس».

وانظر في الحديث كذلك: سنن الترمذي (٢٠٧/١) طهارة، وسنن أبي داود - طهارة (٥٢/١) والنسائي - طهارة (١١٩/١) وابن ماجه (١٧٨/١) باب مصافحة الجنب.

(٣) في (س): (عليها).

(٤) في (ط): (أفعله).

(٥) في (س): (التعجب).

وَجِيءَ^(١) به على وزن (أفعل)، ثم جِيءَ بالمتعجب^(٢) مِنْ فعله مجرورًا بالباء، مثال الأول: مَا أَحْسَنَ زَيْدًا، (فَمَا): (مبتدأ بمعنى شيء)^(٣) وابتدئ به لتضمينه معنى التعجب (٤٣)، وَأَحْسَنَ: فعلٌ ماضٍ بدليل اتصال نون الوقاية به، وفاعله ضميرٌ (مستترٌ وجوبًا عائِدٌ على)^(٤) (ما) و(زيدًا): مفعولٌ به، والجملة خبرٌ المبتدأ.

والهمزة في (أفعل) للصيرورة، والتقدير: شيءٌ عجبٌ أحسنَ^(٥) زيدًا؛ أي: صيره حسنًا^(٦).

ومثال الثاني، نحو: أَحْسِنَ بَزِيدَ.

فأحسِنَ: فِعْلٌ^(٧) لفظه الأمر، ومعناه الخبر، وبزيد: فاعله، والباء زائدة لازمة^(٨)، كما في: ﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٩، ١٦٦ / الفتح: ٢٨].

والهمزة: للصيرورة أيضًا، والتقدير: أحسنَ زيدًا، أي: صار حسنًا، هذا مذهب سيبويه، ففيه زيادة الباء، واستعمال الأمر بمعنى الماضي ولم يتعرض في النظم لكون

(١) في (س): (وجيء).

(٢) في (س): (المتعجب).

(٣) في (ك): (اسم تام بمعنى شيء، مبتدأ).

(٤) ما بين القوسين: زيادة في (ك).

(٥) في (س) (ط): (حسن).

(٦) قال ابن هشام: المعنى شيءٌ حسنٌ زيدًا، جزم بذلك جميع البصريين إلا الأخفش فجوزه، وجوز أن تكون معرفة موصولة، والجملة بعدها صلة لا محل لها، أو أن تكون نكرة موصوفة، والجملة بعدها في موضع رفع نعتًا لها، وعليها فخر المبتدأ محذوف وجوبًا وتقديره: شيءٌ عظيمٌ ونحوه.

المغني: ٢٩٧

(٧) لفظ (فعل): زيادة في (ك).

(٨) لفظة (لازمة): زيادة في (ك).

المتعجب منه مجرورًا.

واعلم^(١) أن فعل التعجب إنما يُبنى من فعل متصرف^(٢)، ثلاثي^(٣) مجرد، تام^(٤)، مُثبت، متفاوت في المعنى^(٥)، مبني للفاعل، غير دال على لون أو خلقه.

فإذا أريد التعجب من فعل دال على لون أو خلقه فيتوصل إليه بجائز يُصاغ منه، وينصب مصدر المتعجب^(٦) منه بعده مفعولاً - كما يؤخذ من قوله:

وَإِنْ تَعَجَّبْتَ مِنَ الْأَلْوَانِ أَوْ عَاهَةِ تَمَدُّتْ فِي الْأَبْدَانِ
فَابْنٍ لَهُ فِعْلًا مِنَ الثَّلَاثِي نَمَّ اثْنَتِ بِالْأَلْوَانِ^(٧) وَالْأَحْدَاثِ
تَقُولُ: مَا أَنْقَى بَيَاضَ الْعَاجِ^(٨) وَمَا أَشَدَّ ظُلْمَةَ السَّدْيَاجِي

وإذا قصدت التعجب من فعل دال^(٩) على لون كالبياض، أو على عاهة، أي: علة كالعمى فيتوصل إليه بأن يُصاغ فعل التعجب من فعل ثلاثي؛ أي: مع استيفاء سائر الشروط المذكورة، ثم يُؤتى بمصدر الفعل الذي تريد التعجب منه منصوبًا

(١) (واعلم): موضعها بياض في (ك).

(٢) فلا يُبنى من فعل غير متصرف، كنعم وبش وعسى وليس.

(٣) فلا يُبنى مما زاد على ثلاثة أحرف، نحو: دحرج وانطلق.

(٤) احترز بذلك من الأفعال الناقصة، نحو: كان وأخواتها، فلا يقال: ما أكون زيدًا قائمًا. وقد أجازته الكوفيون.

انظر شرح ابن عقيل: (٣/ ١٥٤).

(٥) أي: أن يكون معناه قابلاً للمفاضلة، فلا يبينان من مات، وفني ونحوهما؛ إذ لا مزية فيها لشيء على شيء. المصدر السابق.

(٦) في (س)، (ك): (التعجب).

(٧) في (س)، (ك): (باللون).

(٨) العاج: هو عظم الفيل. واحدة عاجة. [انظر القاموس المحيط: عوج].

(٩) في (ط): (فعل ثلاثي دال).

بعد (ما أفعَل) مضافاً إلى فاعل الفعل فتقول في التعجب من (بيض)^(١): ما أشدَّ بياضه^(٢)، ومن عور: ما أقبح عورَه، ومثله ما مثل به.

وكذا يقال في التعجب من نحو: (أنطلق) - مما هو فعلٌ زائدٌ على ثلاثة أحرف. ما أشدَّ انطلاقه.

وأما الفعلُ الجامدُ والذي لا يتفاوتُ معناه فلا يُتعجبُ منها البتَّة.

وقد أفهم^(٣) كلامه أنَّ فعلَ التعجبِ لا يُبنى من الألوان، ولا من العاهات، ولا من الاسم، ولا فعلٌ زائدٌ على ثلاثة أحرف.

(١) في (ط): بيض.

(٢) راجع الإنصاف: مسألة رقم (١٦).

(٣) في (س): فهم.

بَابُ الْإِغْرَاءِ

وَالنَّصْبُ فِي الْإِغْرَاءِ غَيْرٌ مُلْتَبِسٌ وَهُوَ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ فَافْهَمْ وَقَسْ
تَقُولُ لِلطَّالِبِ خِلَابًا بَرًّا دُونَكَ بِشْرًا وَعَلَيْكَ عَمْرًا^(١)

الإغراء: هو تبيينه المخاطب على أمر محمود ليلزمه.

وحكم الاسم المغرَى به: النصب - وهو ظاهر غير خاف^(٢)؛ لأنه مفعول به.

وعامله إما ظاهر، نحو: الزم أخاك، ومنه قوله: دُونَكَ عَمْرًا وَعَلَيْكَ بِشْرًا^(٣).

فدُونَكَ: اسم فعل منقول من ظرف المكان بمعنى: خُذْهُ.

وعَلَيْكَ: اسم فعل منقول من جار ومجرور بمعنى: الزم، وما بعدهما منصوب

بِهَا على المفعول به؛ لا يَبِا تَابَا عنه كما هو صريح كلامه.

وإِذَا مُضْمَرٌ: وإضماره إما جوازًا نحو: الصلاة جامعة، أي: احضروا الصلاة.

(وجامعة): حال، ويجوز رفعها، ورفع^(٤) الأول ونصب الثاني وبالعكس^(٥).

وإِذَا وَجُوبًا^(٦): وذلك في العطف نحو: الأهل والولد، والمرؤة والنجدة، وفي

(١) في (س): دونك عمراً، وعليك بشراً.

(٢) في (ط): خفي.

(٣) في (ط): دونك زيداً، وعليك عمراً، وفي (ط): وعليك بكراً.

(٤) في (س): (أو).

(٥) جاء في التصريح: "... ولو صرح بالعامل لجاز لعدم العطف والتكرار، ويقال برفعها على

الابتداء والخبر، ويُرفع الأول على الابتداء، وحذف الخبر، ونصب (جامعة) على الحال،

ونصب الأول على الإغراء، ورفع الثاني على الخبرية لمبتدأ محذوف". [انظر ٢/ ١٩٥]

(٦) يضمم العامل وجوبًا في سبعة مواضع، هي:

التكرار، نَحْوُ:

٣٠- أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ

وإنما وجب الإضمارُ فيهما لجعلهما كالبدل^(٢) من اللفظ بالفعل، كما أشار إلى ذلك في التكرار، بقوله:

الأوّل: في باب الاشتغال: وذلك نحو: زيدًا لُمْتُه. فزيد: منصوبٌ بفعل واجب الإضمار، والتقدير: لُمْتُ زيدًا لُمْتُه.

الثاني: في باب النداء، فالتقدير في نَحْوِ: يا عبدَ الله: أَدْعُو عبدَ الله.

الثالث: في باب الإغراء، كما مثل المؤلف في البيت الآتي قريبًا.

الرابع: المنصوب على المدح، نحو: أتاني محمدُ الكريم، أي: أمدح الكريم.

الخامس: المنصوب على الذم، نحو: أتاني شريفُ الفاسق، أي: أذم الفاسق.

السادس: المنصوب على الترحُّم، نحو: مررت بزيد المسكينِ والتقدير: أعني المسكين.

السابع: الاختصاص، نحو: نحنُ - النحويُّين - أكثرُ الناسِ تعاملًا مع نصوص اللغة،

والتقدير: أخصُّ النحويين. فنحن: مبتدأ، وأكثر: خبره، والنحويين: مفعول بفعل

يلزم إضماره، والجملة حال.

[المحقق].

(١) هذا صدر بيت من بحر طويل - نسبه الأعلام لإبراهيم بن هرمة القرشي، والصحيح أنه لمسكين الدرامي - كما ذكر ذلك صاحب الدرر وغيره، وعَجَزُهُ:

كَسَاعَ إِلَى الْهَيْجَا بَعَثَ سِلَاحَ

وهو من شواهد: سيبويه (١٢٩/١) والخصائص (٤٨٠/٢) وشرح شذور الذهب

(٢٢٢) وأوضح المسالك (٤٨٥) والعيني (٣٠٥/٤) والتصريح (١٩٥/٢) والهمع

(١٧٠/١) والدرر (١٤٦/١، ١٥٨/٢) والخزانة (٤٦٥/١).

موضع الشاهد: في قوله: (أخاك أخاك) بالنصب على الإغراء بفعل محذوف وجوبًا،

تقديره: الزم أخاك، أو احفظ أخاك.

(٢) في (س) كالبدل. تحريف.

وَتَنْصِبُ الْإِسْمَ الَّذِي تَكَرَّرَ عَنْ عَوَظِ الْفِعْلِ الَّذِي لَا تَظْهَرُهُ (٤٤)
مِثْلُ مَقَالِ الْخَاطِبِ الْأَوَّاهِ اللهُ اللهُ عِبَادَ اللهِ

أي: وتنصب^(١) الاسم على الإغراء إذا كررته - كما تقدم - بعامل لا يظهر وجوباً لقيام العوض - وهو تكرار المفعول - مقامه^(٢).

وأما قول الخطيب (الله الله) فمنصوبٌ على التحذير بتقدير (اتقوا)، ولم يتعرض له^(٣) في النظم، وهو كالإغراء في أحكامه.

ولا يكون المغرَى به إلا ظاهراً، متأخراً عن عامله.

وأما ﴿كُتِبَ اللهُ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٤]، فمصدرٌ مؤكَّدٌ؛ لأنَّ قَبْلَهُ: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]... إلخ، فدُلَّ على أنَّه مكتوبٌ عليهم^(٤)، فكأنَّه قال: كتب اللهُ عليكم ذلك كتاباً.

والجِلُّ: الصديق، والبرُّ، بفتح الباء: المحسنُ. والأوَّاهُ: كثير^(٥) التأوُّه خوفاً من الله تعالى^(٦).

(١) في (س): لم.

(٢) في (س) (ك): وينصب.

(٣) في (ك): لقيام العوض مقامه، وهو تكرار المفعول.

(٤) في (س): ولم ير، وفي (ك): (ولم يتعرض الناظم له).

(٥) في (ط): عليكم.

(٦) في (ط): الكثير.

(٧) لفظه (تعالى): ساقطة من (س).

بَابُ إِنَّ وَأَخْوَاتِهَا

وَسِتَّةٌ تَنْتَسِبُ الْأَسْمَاءُ بِهَا كَمَا تَرْتَفِعُ الْأَنْبَاءُ
وَهِيَ إِذَا رَوِيَتْ أَوْ أُمْلِيَتْ إِنَّ، وَأَنَّ يَأْفَتِي، وَلَيْتَا
نُـمَّ كَأَنَّ، نُـمَّ لَكِنَّ، وَعَلَّ وَاللُّغَةُ الْمَشْهُورَةُ الْفُضْحَى لَعَلَّ

من جملة نواسخ الابتداء هذه الأحرف الستة المشبهة بالفعل^(١) فإنها تنسخ
حكمة بدخولها على المبتدأ والخبر، فتنصب المبتدأ اتفاقاً - ويسمى اسمها، وترفع
الخبر عند البصريين ويسمى خبرها، وعند الكوفيين أنه مرفوع بها كان مرفوعاً به
قبل دخولها لأنه لم يتغير عما كان عليه^(٢)، ولهذا لا يجوز: أن قائم زيداً - ولو كان
معمولاً لها لجاز.

وعبارة الناظم صَادِقَةٌ بِالْمُذْهِبِينَ، وإلى الأول أقرب لما^(٣) ذكرته في شرح

(١) ذهب سيويه والمبرد وابن السراج إلى أن عدّة هذه الأحرف خمسة لا ستة؛ وذلك لأنهم
يعتبرون (إنَّ وأنَّ) حرفاً واحداً.

يقول سيويه في باب (الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده): "...
وهي: أن، ولكن، وليت، ولعل، وكان ذلك قوله: إن زيداً منطلقاً، وإن عمراً مسافراً، وإن
زيداً أخوك، وكذلك أخواتها".

الكتاب: (١/٢٨٠).

وقال المبرد: وأن مجازهما واحد؛ ولذلك عددناهما حرفاً واحداً.

المقتضب: (٤/١٠٧).

وقال السيوطي: لأن (إنَّ) وأنَّ، واحدة، وإنما تكسر في مواضع وتفتح في مواضع، وإن
كانتا غيرتين فالثانية فرع الأولى.

المصع: (٢/١٤٨).

(٢) انظر المسألة رقم ٢٢ (ص ١١٥) في كتاب الإنصاف.

(٣) في (ط): (كما).

الْقَطْرِ^(١).

ولو عكس التشبيه لكان أولى، وما يجوز^(٢) أن يكون خبراً للمبتدأ جاز أن يكون خبراً لها.

ومعنى (إنَّ وأنَّ) توكيد^(٣) النسبة، وَتَفْيُ الشكِّ عنها أو الإنكار لها إِلَّا أَنْ (أَنَّ) المفتوحة مَعَ ما بعدها في تأويل المفرد، كما سيأتي.

ومعنى (كأنَّ): التشبيه المؤكَّد؛ لأنَّه مرَّكَّبٌ من الكافِ وأنَّ.

ومعنى (لكنَّ): الاستدراك، وهو تعقيب الكلام برفع ما يُتَوَهَّمُ ثبوته أو نفيه من الكلام السابق.

ومعنى (ليت): التمني، وهو طلب ما لا طَمَعَ فيه؛ أو ما فيه عُسر.

ومعنى (لعلَّ): الترجيُّ في المحبوب، والإشفاق في المكروه، ويعبَّرُ عنهما بالتوقع، ويقالُ فيها: عَلَّ وَلَعَلَّ^(٤) - بمعنَى واحد.

(١) قال الفاكهي في (مجييب النداء: ص ١١١): ونسبة الرفع إلى هذه الأحرف هو مذهب البصريين، وأمَّا الكوفيون فذهبوا إلى أن الخبر مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها؛ لأنَّه لم يتغير عما كان عليه. ولهذا لا يجوز: إنَّ قائم زيِّداً، ولو كان معمولاً لها لجاز، والأصحُّ الأول، لأنَّ لهذه الأحرف شبهاً بكان الناقصة في لزوم دخولها على المبتدأ والخبر، والاستغناء بهما، فعملن عملها معكوساً، ليكون المبتدأ والخبر معهنَّ كمفعولٍ قَدَمٍ وفاعلٍ، أُخِرَ، تبييناً على الفرعية، ولأنَّ معانيها في الأخبار، فكنَّ كالعمدِ والأسماء كالفضلات، فأعطياً إعراب العمدِ والفضلات. كذا قيل في تقرير العلة - وهي متأية في (ما) الحجازية، ولم يتقدَّم منصوبها.

(٢) في (س)، (ك)، (ط): (وما جاز).

(٣) في (ط): (تأكيد).

(٤) في (د)، (ط): (ولعن).

وَأَنَّ بِالْكَسْرِ أُمَّ الْأَخْرَفِ تَأْتِي مَعَ الْقَوْلِ وَيَعْدَ الْحَلْفِ

(إن) بكسر الهمزة أم هذه الأحرف، ولها ثلاثة أحوال:

- وجوب الكسرة إن لم يسد المصدر مسدها^(١) ومسده معموليها.
- ووجوب الفتح عن سد ذلك.
- وجواز الوجهين، إن صح الاعتباران.

فيجب الكسر إذا وقعت مع معموليها محكية بالقول، نحو: «قَالَ إني عَبْدُ اللَّهِ» [مريم: ٣٠]، أو جواباً للقسم، نحو: «وَأَلَيْكُنَّ الْمُمِينِ ﴿١﴾ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ» [الدخان: ٢]، [٣]، أو ابتداء في الكلام، نحو: «إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ» [القدر: ١] [٢]، «أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ» [يونس: ٦٢].

أو في ابتداء الصلة، نحو: جَاءَ الَّذِي إِنَّهُ فَاضِلٌ. أو (*) الصفة، نحو: مررتُ برجلٍ إِنَّهُ فَاضِلٌ. أو الجملة الحالية، نحو: جَاءَ زَيْدٌ إِنَّهُ فَاضِلٌ. أو المضاف إليها ما^(٣) يختص بالجميل: كجنتك^(٤) إذ إن زيدا أمير^(٥).

ويجب الفتح إذا وقعت فاعلاً^(٦) أو مفعولاً^(٧) أو مبتدأ^(٨) أو خبراً عن (٤٥)

(١) (مسدها): ساقطة من (س).

(٢) وفي (ليلة القدر): زيادة في الآية من (ك) (ط).

(٣) في (س)، (ك): (و).

(٤) في (ك): (نحو ما).

(٥) في (س): (نحو جنتك).

(٦) انظر الهمع: ١٣٧/١.

(٧) وذلك نحو قوله تعالى: «أَوَلَمْ يَكْفِيهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا» [العنكبوت: ٥١]، وقوله تعالى: «قُلْ أَوْحَى إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ» [الجن: ١].

(٨) وذلك نحو قوله تعالى: «وَلَا تَخَافُوا أَنْتُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ» [الأنعام: ٨١].

(٩) كقوله تعالى: «إِنَّهُ لَحَقُّ بَقَلِّ مَا أَنْتُمْ تَنْطِقُونَ» [الذاريات: ٢٣].

اسم معنى^(١) غير قول^(٢).

وتكسر وتفتح إذا وقعت بعد إذا الفجائية^(٣)، أو فاء الجزاء^(٤)، أو في موضع التعليل^(٥). وقد بسط ابن هشام في توضيحه الكلام على ذلك^(٦).

وَاللَّامُ تَخْتَصُّ بِمَعْمُولَاتِهَا لِيَسْتَيِّنَ فَضْلُهَا فِي ذَاتِهَا

(١) وذلك نحو: اعتقادي أنه فاضل.

(٢) ويضاف إلى حالات وجوب الفتح المذكورة: أن تقع معطوفة على شيء مما تقدم، أو بدلاً منه، نحو: ﴿أَذْكُرُوا يَوْمَئِذٍ الَّتِي اتَّعَمْتُمْ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [البقرة: ٤٧، ١٢٢]، ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾ [الأنفال: ٧].

وقدراد السيوطي في الهمع (١٣٧/١) ستة مواضع يفتح فيها همزة (إن) وجوباً وهي: الموضوع الأول: بعد (لولا) نحو: ﴿فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ﴾ [الصافات: ١٤٣]. والموضع الثاني: بعد (لو) نحو: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾ [الحجرات: ٥].

والثالث: بعد (ما) الظرفية: لا أكلمك ما أن في السماء نجماً.

والرابع: بعد (حتى) غير الابتدائية، وهي العاطفة والجارّة - نحو: عرفت أمورك حتى أتت فاضل. فإن قدرتها عاطفة كان في موضع نصب، وإن قدرتها جارة ففي موضع جر. الخامس: بعد (أما) المخففة إذا كانت بمعنى حقاً، فإن كانت بمعنى (ألا) الاستفاحية كسرت بعدها، وروى بالوجهين قولهم: أما أنك ذهب. وخرجت على المعنيين. والسادس: بعد (لا جرم) غالباً، قال تعالى: ﴿لَا جَرَمَ أَنْ لَهُمُ النَّارُ﴾ [النحل: ٦٢].

(٣) وذلك نحو: خرجت فإذا إن محمداً قائماً.

(٤) وذلك نحو: ﴿أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوءًا بِجَهْلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِن بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الأنعام: ٥٤].

(٥) وذلك نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ﴾ [الطور: ٢٨]. والكسر هنا أرجع على أنه تعليل مستأنف، والفتح على تقدير لام العلة أي: لأنه.

وأضاف السيوطي في الهمع (١٣٨/١) لحالات جواز الأمرين: وقوعها بعد (أي) المفسرة، وكذلك إذا وقعت خبراً عن قول وخبرها قول، وفاعل القولين واحد، نحو: أول قولني أن الحمد لله. وبعد (مذ) (ومذ).

(٦) انظر التصريح على التوضيح: (٢١٤/١ - ٢٢١).

مِثَالُهُ إِنَّ الْأَمِيرَ عَادِلٌ وَقَدْ سَمِعْتَ أَنْ زَيْدًا رَاحِلٌ
وَقِيلَ إِنَّ خَالِدًا لَقَادِمٌ وَإِنَّ هِنْدًا لِأَبَوَهَا عَالِمٌ

تختص (إنَّ المكسورة) بجواز دخول لام الابتداء على خبرها عند إرادة المبالغة في التأكيد، بشرط أن يكون مؤخرًا - ولم يكن منفيًا، ولا ماضيًا متصرفًا خاليًا من (قد) ولا فرق فيه^(١) بين أن يكون مفردًا، نحو: إِنَّ خَالِدًا لَقَادِمٌ، أو جملة اسمية نحو: إِنَّ هِنْدًا لِأَبَوَهَا عَالِمٌ، أو فعلية مصدرية بمضارع نحو: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ [النحل: ١٢٤].

أو ماضٍ غير متصرفٍ، نحو: إِنَّ زَيْدًا لَيَنعَمُ الرَّجُلُ، أو متصرفٍ مقرونٍ بقد، نحو: (إِنَّ زَيْدًا لَقَدْ قَامَ)، أو ظرفًا، نحو: إِنَّ زَيْدًا لَعِنْدَكَ^(٢).

أو جازًا ومجرورًا، نحو: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقِي عَظِيمٌ﴾ [القلم: ٤].

وتختص أيضًا بجواز دخول اللام على اسمها بشرط أن لا تلي^(٣) (إنَّ) نحو^(٤): ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾ [آل عمران: ١٣]، إِنَّ فَيْكَ لَزَيْدًا رَاغِبٌ.

وعلى معمولٍ خبرها المتوسط، نحو: إِنَّ زَيْدًا لَطَعَامَكَ أَكَلٌ، وإنَّ في الدار لَعِنْدَكَ زَيْدًا جَالِسٌ.

وهذه اللام هي الداخلة على المبتدأ، وإنما أُخِّرَتْ مع (إنَّ) كراهية اجتماع حرفي

(١) (فيه): ساقطة من (س)، (ك).

(٢) في (ط): لعندي.

(٣) في (س) (ط): لا يلي.

(٤) لفظة (نحو): ساقطة من (س).

تأكيد. وهذا تسمى اللام المَرْحَلَقَةُ بالقاف^(١)، والمزحلقة بالفاء^(٢).

واخْتَصَّتْ (إِنَّ) بها ليظهرَ بذلك تمييزُها^(٣) على أخواتها في نفسها، وأنها أمُّ

البابِ.

وقول الناظم: وقد سَمِعْتَ أَنَّ زَيْدًا راحِلًا، مثال غير مطابق ولو قال: وقد سمعت أنه راحل، لكان أنسب. ويحتمل إرادة التمثيل؛ لِإِنَّ وَأَنَّ المفتوحة مع الإيحاء إلى الفارق بينهما.

وَلَا تُقَدِّمُ خَبَرَ الْحُرُوفِ إِلَّا مَعَ الْمَجْرُورِ وَالظُّرُوفِ
كَقَوْلِهِمْ إِنَّ لِي زَيْدًا مَالًا وَإِنَّ عِنْدَ خَالِدٍ جِمًّا

أي: لا يجوز في هذه الأحرف أن يتقدم خبرها على اسمها؛ لضعفها في العمل بعدم تصرفها وإن عملت عملاً الأفعال، إلا إذا كان ظرفاً و جاراً ومجروراً، لتوسّعهم فيها كما مثل.

وقد يجِبُ التقدُّمُ لعارضي^(٤)، نَحْوُ: إِنَّ عِنْدَ هِنْدٍ عَبْدَهَا^(٥) وإن في الدار صَاحِبَهَا.

وإذا امتنع تقديم الخبر على الاسم امتنع تقديمه عليه من بابِ أَوْلَى؛ لأنَّ امتناع الأسهلِ يستلزم (امتناعَ غيره بخلاف العكس، ولا يلزم من جواز تقديم الظروف

(١) المزحلقة بالقاف: ساقطة من (س).

(٢) المزحلقة والمزحلقة بمعنى واحد، ومعناهما: المدحرجة، يقال: رَحَلَفَ الشيء = زحلقه: دحرجه. [انظر القاموس المحيط: فصل الزاي - باب القاف وكذلك فصل الزاي - باب الفاء].

(٣) في (ط): تمييزها.

(٤) لفظ (أي): زيادة في (ط).

(٥) وهو اشتغال على ضمير يعود على جزء من الخبر.

(٦) في (س): إِنَّ عَبْدَ هِنْدٍ عِنْدَهَا. خطأ.

والمجرور على الاسم^(١) جواز تقديمه عليها، إذ لا يلزم من تجويز الأسهل تجويز غيره.

وَإِنْ تَزِدْ (مَا) بَعْدَ هَذِي الْأَحْرَفِ فَالرَّفْعُ وَالنَّصْبُ أُجِيزَا فَاعْرِفِ
وَالنَّصْبُ فِي لَيْتَ وَعَلَّ أَظْهَرُ وَفِي كَأَنَّ فَاسْتَمِعْ مَا يُذَكَّرُ^(٢)

إذا اتَّصَلَتْ (ما) الحرفية^(٣) الزائدة بهذه الأحرف كفتها عن العمل، وهياتها للدخول على الجمل الفعلية بعد أن كانت مختصة بالجمل الاسمية فتعين فيها^(٤) الإلغاء، نحو: ﴿ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾ [النساء: ١٧١]، ﴿ أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا ﴾ [المؤمنون: ١١٥]، ﴿ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ وَهُمْ يَنْظُرُونَ ﴾ [الأنفال: ٦]^(٥).

وقوله^(٦):

٣١- وَلَكِنَّمَا أَسْمَى لِجَدِّ مُؤَثَّلٍ^(٧)

(١) ما بين القوسين برمته: ساقط من (ك).

(٢) في (ط)؛ ما يؤثر.

(٣) لفظة (الحرفية): ساقطة من (س).

(٤) في (د): (بها).

(٥) وجملة (هم ينظرون) في الآية زيادة في (ك).

(٦) قوله: زيادة من المحقق.

(٧) هذا صدر بيت من بحر طويل وقائله امرؤ القيس. وَعَجِزُهُ:

وَقَدْ يُدْرِكُ الْمُجَدَّ الْمُؤَثَّلَ أَمْثَالِي

انظر فيه: الإنصاف: ٦٤، والمغني: (٥٠٨، ٢٥٦).

والشاهد: في قوله: وَلَكِنَّمَا أَسْمَى. حيث اتَّصَلَتْ (ما) الحرفية بـ (لكن) فكفتها عن العمل وهياتها للدخول على الجملة الفعلية بعد أن كانت مختصة بالجملة الاسمية فتعين بها الإلغاء.

وقوله:

٣٢- أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْجَمَارَ الْمُقَيَّدَا^(١)

نَعَمْ يُسْتَتَى مِنْ ذَلِكَ (لَيْتَ)، فَيَجُوزُ فِيهَا الإِعْمَالُ اسْتِصْحَابًا لِلأَصْلِ^(٢) - وهو الأَرْجَحُ، وَالإِهْمَالُ^(٣) هَمَلًا عَلَى أَخْوَاتِهَا، لِبَقَائِهَا عَلَى إِخْتِصَاصِهَا بِالأَسْمَاءِ - وهو أَكْثَرُ - وَقَدْ رُوِيَ بِالْوَجْهِينِ قَوْلُهُ:

٣٣- قَالَتْ^(٤) "أَلَا لَيْتَنَا هَذَا الحَمَامَ لَنَا"

(١) هذه قطعة من بيت من بحر الطويل، قاله الفرزدق، وهو بتامه:

أَعِذْ نَظْرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّنَا

وهو من قصيدة له يهجو بها جريرا، ويندّد بعبد قيس، وكان جريرا قد ذكره في قصيدة له يفتخر به فيها.

انظر في البيت: قطر الندى وبل الصدى: (١/١٦٩) وشرح شذور الذهب: ٢٧٩، وشرح اللوحة البدرية: (٢/٥٢) والأشموني: (١/٢٨٤)، وأمالي ابن السجري: (٢/٤٢١) وشرح المفصل: (٨/٥٤، ٥٧) والمغني: (٢٨٧، ٢٨٨) والهمع: (١/١٤٣) والدرر: (١/١٢٢) وديوانه ص ٢١٣.

والشاهد في قوله: لعلمنا أضواء، حيث اتصلت (ما) الحرفية الزائدة بلعل فكتفتها عن العمل وأزالت اختصاصها بالدخول على الجمل الاسمية، ودخلت على الفعلية.

(٢) في (س): بالأصل.

(٣) في (س): وإهمال.

(٤) لفظة (قالت): ساقطة من (س).

(٥) هذا صدر بيت من بحر البسيط، قاله النابغة الذبياني، وعجزة:

إلى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدْ

وهو من قصيدة يعتذر فيها للنعمان بن المنذر.

وانظر فيه: سيويه: (١/١٧٢) والخصائص: (٢/٤٦٠) والأمالي الشجرية: (٢/١٤٢، ٢٤١) وشرح ابن يعيش: (٨/٥٤، ٥٨) والإنصاف: ٢٨١، والهمع: (١/٦٥، ١٤٣) والدرر: (١/٤٤، ١٢١) وشرح الشذور: ٢٨٠، والمغني: (٦٣،

يُرَوَى بِرَفْعِ (الْحَمَامِ)، وَبِنَصْبِهِ^(١) - هَذَا مَذْهَبُ سَيُوبَةَ وَالْجُمْهُورِ^(٢) - وَهُوَ الرَّاجِعُ.

وَذَهَبَ جَمْعٌ إِلَى جَوَازِ إِعْمَالِ الْكُلِّ قِيَاسًا عَلَى لَيْتٍ، فَإِنَّهُ لَمْ^(٣) يُسْمَحْ إِلَّا فِيهَا^(٤).

وقيل: وفي (إن) أيضًا^(٥)، وجرى عليه الناظم، غير أنه يرى أن الإعمال أظهر في (لَيْتَ)، و(لَعَلَّ)، و(كَأَنَّ)؛ لاشتراكها في تغيير معنى الجملة الابتدائية، بخلاف البقية^(٦).

٣٠٨، ٢٨٦، ٢٣٦ (رقم ٩٢) وشرح العيني: (٢/٢٥٤) والتصريح: (١/٢٢٥) وشرح أبيات سيوبه للنحاس: ٢٢٣، وشرح للمحة البدرية: (٢/٥٢) وقطر الندى: (١/١٧٠) وديوان النابغة: ص ١٤.

والشاهد في قوله: (ليتما هذا الحمام) حيث يروى بنصب (الحمام) ورفع.

(١) في (ك)، (ط): ونصبه.

(٢) قال سيوبه: وأما ليتما زيدًا منطلقًا. فإنَّ الإلغاء فيه حسنٌ، وقد كان رؤبة بن العجاج يُشَدُّ هذا البيتَ رفعًا.

الكتاب: (١/٢٨٢).

(٣) في (ك): لا.

(٤) ذهب الزجاج إلى أنَّ جميع هذه الأدوات بمنزلة واحدة، وأنها إذا اقترنت بها (ما) لم يجب إهمالها، بل يجوزُ فيه الإعمالُ والإهمال، غير أنَّ الإهمالَ أكثرُ في الجميع. أما الإعمالُ فعلي اختصاصها الأصلي، وأما الإهمالُ فلها حدث لها من زوال الاختصاص، وذكر الزجاج أنَّ ذلك مسموعٌ في الجميع، ووافقه الزمخشريُّ وابنُ مالك، ونقله عن ابن السراج.

انظر المجمع: (١/١٤٤).

(٥) حكى (إنما زيدًا قائم) حكاه الأخفش والكسائيُّ.

انظر شرح ابن عقيل: (١/٣٧٤).

(٦) قال الحريري: وإذا دخلت (ما) على (إن) وأخواتها، جاز لك أن تجعلها زائدة فلا يتغير الحكمُ بعدها عمَّا كان عليه من نصب الاسم ورفع الخبر، وجاز أن تجعلها كافة فتصير

وعن الزجاج^(١)، وابن أبي الربيع^(٢): إعمال الثلاثة لا غير للعلّة المذكورة.

وعن الفراء^(٣) وجوب الإعمال في "كَيْتَ"، و"لَعَلَّ"^(٤).

الأحرف الستة بمنزلة (هَلْ) التي لا تتغير المبتدأ أو الخبر، إلا أن الاختيار أن تنصب في (كأنها، وليتأ، ولعلما) ويرفع في (إنما) و(أنا) بكسر الهمزة وفتحها، وفي (لكنها) كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَحْدَهُ﴾ [النساء: ١٧١].

إنما اختير الرفع في هذه الثلاثة؛ لأن معنى الابتداء لا يتغير فيها ويتغير في الثلاثة الأول، فيستحيل الكلام في (كأنها) إلى تشبيهه، وفي (ليتأ) إلى تمنّ، وفي (لعلما) إلى ترجّح. [شرح الملحة للحريري: ١٦٧].

وقد نقل السيوطي عن الحريري أنه يُجيز الإعمال في (لَعَلَّ وَكَأَنَّ) فقط (انظر الهمع: ١٤٣/١) ولكنّ الواقع أن الحريري يُجيز الإعمال والإلغاء في الكلّ إلا أن الاختيار عنده الإعمال في (كأنها، وليتأ، ولعلما) والإعمال والإهمال في البقية - كما في شرحه على الملحة.

(١) سبقت ترجمته.
(٢) هو عبد الله بن أحمد بن عبيد الله بن محمد العثماني، الإشبيلي، الأمويّ (أبو الحسن) ابن أبي الربيع: نحويّ.
من تصانيفه: شرح كتاب سيبويه، وملخص القوانين في النحو، وشرح جمل الزجاج، وشرح إيضاح أبي عليّ الفارسيّ.

راجع ترجمته في: معجم المؤلفين: (٢٣٦/٦) هدية العارفين: (١/٦٤٩).

(٣) هو أبو زكريا، يحيى بن زياد بن عبد الله بن منصور الدبليّمي، من أصل فارسيّ من الدبيلم، وُلِدَ بالكوفة سنة ١٤٤هـ ونشأ بها. واختلف على حلقات الفقهاء، والمحدثين، والقراء، ورواة الأشعار والأخبار وأيام العرب. أخذ النحو عن الكسائي والرؤاسيّ ويونس بن حبيب، تُوِيَ سنة ٢٠٧هـ.

وله مؤلفات كثيرة منها: الحدود، ومعاني القرآن، والمقصود والممدود... وغير ذلك.

راجع في ترجمته: الشذرات: (١٩/٢) ومراتب النحويين: ١٣٩، والأعلام: (٢/٢٢٨) ومعجم الأدباء: (٧/٢٧٦) ونزهة الألباء: ٩٨.

(٤) راجع هذا الخلاف في الهمع: (١/١٤٤).

بَابُ كَانَ وَأَخْوَاتِهَا

وَعَكْسُ إِنَّ يَأْخِي فِي الْعَمَلِ كَانَ وَمَا انْفَكَّ الْفَتَى وَلَمْ يَزَلْ
 وَهَكَذَا أَصْبَحَ ثُمَّ أَمْسَى وَظَلَّ ثُمَّ بَاتَ ثُمَّ أَضْحَى
 وَصَارَ ثُمَّ لَيْسَ ثُمَّ مَا بَرِحَ وَمَا فَيَ فَاْفَقَهُ بَيَانِي الْمَتَّضِحْ
 وَأَخْتَهُمَا مَا دَامَ فَاحْفَظْنَهُمَا وَأَحْدَرَ-هُدَيْتَ- أَنْ تَزْبِغَ عَنْهَا
 تَقُولُ: قَدْ كَانَ الْأَمِيرُ رَاكِبًا وَلَمْ يَزَلْ أَبُو عَالِيٍّ عَاتِبًا
 وَأَصْبَحَ الْبَرْدُ شَدِيدًا فَاعْلَمْ وَبَاتَ زَيْدٌ سَاهِرًا لَمْ يَنَمْ

من نواسخ^(٢) الابتداء أيضًا هذه الأفعال، فتدخل على المبتدأ وترفعه تشبيهاً بالفاعل ويُسمى اسمها حقيقةً، وفاعلاً مجازاً، وعلى الخبر فتنصبه تشبيهاً بالمفعول، ويسمى خبرها حقيقةً، ومفعولاً مجازاً- وذلك عكس عمل (إنَّ وأخواتها).

ونسبة الرفع إلى هذه الأفعال هو مذهب البصريين، وأمَّا الكوفيون فإنهم لا يجعلون لها عملاً إلا في الخبر؛ لأنَّ الاسم لم يتغير عملاً كان عليه، والصحيح الأول، لاتصاله بها إذا كان ضميراً، والضمير بالاستقراء لا يتصل إلا بعامل، وأيضاً كلُّ فعل يرفع قد ينصب وقد لا ينصب، وأمَّا أنه ينصب ولا يرفع فلا^(٣).

وهذه الأفعال على ثلاثة أقسام: قسم يعمل هذا العمل من غير شرط، وهو: كَانَ وَأَمْسَى، وَأَصْبَحَ، وَأَضْحَى، وَظَلَّ، وَبَاتَ، وَصَارَ، وليس.

وقسم لا يعمل إلا بشرطٍ تقدّم نفي، أو نهي، أو دُعاء، وهو: زَالَ، ماضِي

(١) في (س): (غائباً).

(٢) النَّسْخُ فِي اللُّغَةِ: الإِزَالَةُ، وَالتَّغْيِيرُ، وَالإِبْطَالُ، وَإِقَامَةُ شَيْءٍ مَقَامَ شَيْءٍ.

انظر القاموس المحيط: نسخ.

(٣) في (س): وأمَّا أنه يرفع ولا ينصب فلا.

(يَزَالُ)، وَاِنْفَكَ، وَفَقِي، وَبَرِحَ - وهذه الأربعة^(١) بمعنى واحد.

فَالنَّفِي نَحْوُ: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ [هود: ١١٨].
والنهي نَحْوُ:

٣٤- صَاحٍ سَمَّرَ وَلَا تَزَلُ ذَاكِرَ الْمَوْءَاتِ فِي سَيَانِهِ ضَلَالًا، مُبِينٌ^(٢)
والدعاء نَحْوُ:

٣٥..... وَلَا زَالَ مُنْهَلًا بَجَرَ عَائِكَ الْقَطْرُ^(٣)
وقسم لا يُعْمَلُهُ إِلَّا بِشَرِّ أَنْ يَتَقَدَّمَه (ما) المصدرية الظرفية، وهو: دَامَ، نَحْوُ:
﴿مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣١]، أي: مُدَّةً دَوَامِي حَيًّا.

(١) في (س): الأربع.

(٢) الشطر الثاني من البيت: زيادة في (س).

(٣) هذا البيت من بحر الخفيف، ولم أقف له على نسبة إلى قائل معين.

انظر فيه: قطر الندى (١٥٣/١) وشرح اللمحة البدرية: (٢٣/٢) وشرح ابن عقيل:
(٢٦٥/١) وشرح الأشموني: (٢٢٨/١) والعيني: (١٤/٢) والتصريح: (١٨٥/١)
والهمع: (١١٠/١) والدرر: (٨١/١).

والشاهد في قوله: (ولا تَزَلُ)؛ حيث أجرى فيه مضارع (زال) مجرى (كان) في العمل،
لكونها مسبوقه بالنهي، والنهي شبيه النفي.

(٤) هذا عَجْزُ بَيْتٍ مِنْ بَحْرِ الطَّوِيلِ، وَقَائِلُهُ ذُو الرِّمَّةِ. وَصَدْرُهُ:

أَلَا يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مَيِّ عَلَى الْبَلِي

انظر فيه: قطر الندى: (١٥٤/١) وشرح اللمحة البدرية: (٢٣/٢) المغني: ٢٤٣، وشرح
ابن عقيل: (١٦٦/١) وأمالي ابن الشجري: (١٥١/٣٢) والعيني: ٦/٢، والهمع:
(١١٠/١) و(٤٠٧/٢) والدرر: (٨١/١) (٢٣، ٨٦/٢) والتصريح: (١٨٥/١) وشرح

الأشموني: (٣٧، ٢٢٨/١) وشرح شواهد المغني: ٢٣٤.

موضع الشاهد: في قوله: (ولا زال مُنْهَلًا) حيث أجرى (زال) مجرى (كان) في رفعه الاسم
ونصبها الخبر، وذلك لتقدم (لا) عليه، وهي تفيد الدعاء هنا.

وما تصرّف من هذه الأفعال يعمل عملها، ومنه (لَمْ يَزَلْ أَبُو عَلِيٍّ غَائِبًا)، وكلّها تصرّف إلا لَيْسَ، ودَامَ، وما جاز أن يكون خبرًا للمبتدأ جاز أن يكون خبرًا لها.

وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يَجْعَلَ الْأَخْبَارًا مُقَدِّمَاتٍ فَلْيَقُلْ مَا اخْتَارَا
مِثْلَهُ: قَدْ كَانَ سَمْحًا وَائِلٌ وَوَاقِفًا بِالْبَابِ أَضْحَى السَّائِلُ

يُشير^(١) إلى مسألتين:

إحدهما: أَنَّهُ يَجُوزُ فِي هَذِهِ الْأَفْعَالِ أَنْ يَتَقَدَّمَ خَبَرُهَا عَلَى اسْمِهَا، وَإِنْ كَانَ الْأَصْلُ تَأْخِيرَهُ كَمَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ عَلَيْهِ، وَالْمَفْعُولِ عَلَى الْفَاعِلِ، نَحْوُ: كَانَ سَمْحًا وَائِلٌ. قَالَ اللَّهُ^(٢) تَعَالَى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧].

وقد يجب ذلك، نَحْوُ: كَانَ يُعْجِبُنِي أَنْ يَكُونَ فِي الدَّارِ صَاحِبُهَا.

وقد يمنع^(٣)، نَحْوُ: صَارَ عَدُوِّي صَدِيقِي.

الثانية: أَنَّهُ يَجُوزُ تَقْدِيمُ خَبَرِهَا عَلَيْهَا وَعَلَى اسْمِهَا، كَمَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْمَفْعُولِ عَلَى فَعْلِهِ وَفَاعِلِهِ، نَحْوُ: وَاقِفًا بِالْبَابِ أَضْحَى السَّائِلُ.
قال الشاعر:

٣٦- اَعْلَمُوا أَنِّي لَكُمْ حَافِظٌ شَاهِدًا مَا كُنْتُ أَوْ غَائِبًا^(٤)

(١) في (س): (أشار).

(٢) لفظ الجلالة: زيادة في (س) (ط).

(٣) في (ك): تمتنع، وفي (س): تمتنع.

(٤) هذا بيت من بحر المديد، قائله البغدلي بن عبد الله.

انظر فيه: العقد الفريد: (٥/٤٧٨) وحاشية الدمنهوري على متن الكافي: ص ٤٤.

موضع الشاهد: في قوله: (شاهدًا ما كنت) حيث تقدّم خبر (كان) وهو (شاهدًا) عليها وعلى اسمها، وذلك جائز.

وقد يجبُ ذلك، نَحْوُ: أَيْنَ كَانَ زَيْدٌ؟، وَكَمْ كَانَ مَالُكَ؟، وَكَيْفَ كَانَ بَكْرٌ؟^(١).

نَعَمْ يُسْتَنَى من إطلاقه خبرٌ ليس؛ فَإِنَّه لا يجوزُ تقديمه عليها في الأصحَّ، وإن كان ظرفاً؛ لعدم السماع، وقياساً على (عسى) بجامع الجُمُودِ^(٢).

وكذلك خبرُ دَامَ لا يجوزُ تقديمه عليها مع (ما) بِاتِّفَاقٍ^(٣)، ولا على (دَامَ) وحدها؛ لعدم تصرُّفها، ولثلاث يلزم الفصل بين الموصول الحرفي وصلته.

ومثُل (دَامَ) كُلُّ فِعْلِ قَارَنَهُ فِعْلٌ مَصْدَرِيٌّ، كَيْعُجِيْنِي أَنْ تَكُونَ عَالِمًا^(٤).

وَإِذَا نُفِي الفِعْلُ النَّاسِخُ ب (ما) جازَ تَوَسُّطُ الخَبْرِ بين النافي والمنفي، نَحْوُ: ما قَائِمًا كان زيدٌ، وما مُقِيمًا زال بكرٌ، وامتنع تقديمه على (ما)؛ لِأَنَّ لها صدرَ الكلام^(٥).

(١) وكيف كان بكر: زيادة في (ط).

(٢) اختلف النحويون في جواز تقديم خبر (ليس) عليها، فذهب الكوفيون والمبردُّ، والزجاج وابن السراج، وأكثر المتأخرين إلى منع تقديم خبرها عليها، وذهب أبو علي الفارسي، وابن بَرّهان إلى الجواز، فنقول: قاعداً ليس زيدٌ.

وقال ابن عقيل: واختلف النقل عن سيبويه، فنسب قومٌ إليه الجواز وقوم المنع، ولم يرد من لسان العرب تقديم خبرها عليها، وإنما ورد من لسانهم ما ظاهره تقديم معمولٍ خيرها عليها، كقوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَتَمٌ﴾ [هود: ٨]، وبهذا استدلل من أجاز تقديم خبرها عليها، وتقريره: أن ﴿يَوْمَ يَأْتِيهِمْ﴾ معمول الخبر الذي هو ﴿مَصْرُوفًا﴾ وقد تقدّم على (ليس) قال: (ولا يتقدم معمول إلا حيث يتقدم العامل). شرح ابن عقيل: (١/٢٧٨).

وانظر كذلك: قطر الندى: (١/١٥٦) والإنصاف: مسألة (١٨): (١/١٠٢).

(٣) قال صاحب الإنصاف: وأجمعوا على أنه لا يجوز تقديم خبر (ما دام) عليها. انظر المسألة رقم (١٧): (١/٩٩).

(٤) انظر قطر الندى: (١/١٥٦).

(٥) وحاصل القول في هذا الموضوع أن الخبر (كان) وأخواتها ستة أحوالٍ ذكرها الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد في كتابه (منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل) وهو بهامش كتاب (شرح ابن عقيل): (١/٢٧٢).

وَإِنْ تَقُلْ: يَا قَوْمُ قَدْ كَانَ الْمَطَرُ فَلَبِثْتَ تَحْتَاجُ لَهَا إِلَى خَبَرٍ
وَهَكَذَا يَصْنَعُ كُلُّ مَنْ نَفَثَ بِهَا إِذَا جَاءَتْ وَمَعْنَاهَا حَدَثٌ^(١)

تُسْتَعْمَلُ (كان) في العربية على ثلاثة أوجه: زائدة، وهي التي لم يُؤْتِ بها للإسناد، وشرط زيادتها أن تكون بين شيئين متلازمين ليسا جازاً ومجروراً، نحو: لم يوجد كانٍ مثلك، وما كان أحسن زبداً^(٢)، وناقصة، وقد تقدّمت.

وتامة: وهي التي يُكْتَفَى^(٣) بمرفوعها عن المنصوب، وإذا استعملت تامة كانت بمعنى فعلٍ لازم، وهو^(٤) كما أشار إليه بقوله: (وهكذا يصنع كلُّ من نفث)، أي: لفظ... إلخ، نحو: قَدْ كَانَ الْمَطَرُ، أي: حدث، ومنه: ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠]، أي: وإن حصل^(٥).

لا يختص ذلك بكان، بل سائر أخواتها تُسْتَعْمَلُ^(٦) تامة ما عدا (لَيْسَ)، و (زَالَ)، و (فَتِيَ)، نحو: ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ [الروم: ١٧]، ﴿مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾ [هود: ١٠٧]^(٧).

وأما: ليس، وزال، وفتي، فإنها ملازمة للنقص، وما أوهم خلافه يُؤْوَلُ:

- (١) في (س): حدث، وكذا في (ط).
- (٢) يضاف إلى ذلك الشرط شرط آخر، وهو: أن تكون بلفظ الماضي راجع التصريح: (١/١٩١).
- (٣) في (س)، (ك): (تكتفي).
- (٤) لفظة (هو): زيادة في (ك).
- (٥) زاد الحريري معنى لـ (كان) وهو بصدد شرحه للملحة، فقال: أن تأتي بمعنى (صار) كقوله تعالى: ﴿وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً﴾ [الواقعة: ٧]..
(انظر شرح الملحة: ١٧١).
- (٦) في (ط) (ك) (د): يستعمل.
- (٧) ولفظة (الأرض) في الآية: من (ط).

وَالْبَاءُ تَخْتَصُّ بِلَيْسَ فِي الْخَبَرِ كَقَوْلِهِمْ: لَيْسَ الْفَتَى بِالْمُحْتَقَرِّ

تُرَادُ الْبَاءُ فِي خَبَرِ (لَيْسَ)؛ لِرَفْعِ تَوْهَمِ الْإِثْبَاتِ عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ، وَلِتَوْكِيدِ النَّفْيِ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ نَحْوُ: «هَذَا لَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ» [الزمر: ٣٦]، وَمِنْهُ: (وَلَيْسَ الْفَتَى بِمُحْتَقَرٍّ) (١).

وَتَرَادُ أَيْضًا فِي خَبَرِ (مَا) النَّافِيَةِ، وَكَذَا فِي خَبَرِ الْفِعْلِ النَّاسِخِ الْمُنْفِيِّ بِلَمْ، نَحْوُ: لَمْ أَكُنْ بِقَائِمٍ، قَالَ الشَّاعِرُ:

٣٧- وَإِنْ مُدَّتِ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَجْسَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ (٢)

إِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ فَمَرَادُ النَّاطِمِ أَنْ (لَيْسَ) مِنْ بَيْنِ أَخْوَاتِمَا تَخْتَصُّ بِجَوَازِ دُخُولِ الْبَاءِ فِي خَبَرِهَا، فَإِذَا (٣) عَطَفْتَ عَلَيْهِ حِينَئِذٍ اسْمًا، نَحْوُ: (لَيْسَ زَيْدٌ بِقَائِمٍ وَلَا قَاعِدٌ) جَازَ لَكَ جَرُّهُ بِاعْتِبَارِ اللَّفْظِ، وَنَصْبُهُ بِاعْتِبَارِ الْمَحَلِّ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

٣٨- فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ (٤)

(١) فِي (ك) (ط): بِالْمُحْتَقَرِّ.

(٢) هَذَا شَاهِدٌ مِنْ بَحْرِ الطَّوِيلِ، قَالَ الشُّنْفَرِيُّ الْأَزْدِيُّ، وَهُوَ مِنْ قَصِيدَتِهِ الشَّهِيرَةِ الْمَعْرُوفَةِ بِاسْمِ (لَا مِيَّةَ الْعَرَبِ) وَأَوَّلُهَا:

أَقِيمُوا بَنِي أُمِّي صُدُورَ مَطِيحِكُمْ فَإِنِّي إِلَى قَوْمٍ سِوَاكُمْ لَأَمِيلُ

انظُر فِيهِ الْمَغْنِي: ص ٥٦٠، وَالْفَطْر: رَقْم ٧٦، وَالْعَيْنِي: (١١٧/٢)، (٥١/٤) وَشَرَحَ ابْنُ عَقِيلٍ: (٣١٠/١) وَالْمَعْمَرُ: (١٢٧/١) وَالْدَّرُ: (١٠١/١) وَالتَّصْرِيحُ: (٢٠٢/١) وَشَرَحَ الْأَشْمُونِيُّ: (٥١/١)، (٥١/٣).

وَالشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ: (بِأَعْجَلِهِمْ)؛ حَيْثُ أَدْخَلَ الْبَاءَ الزَّائِدَةَ عَلَى خَبَرِ مُضَارَعٍ (كَانَ) الْمُنْفِيِّ بِلَمْ.

(٣) فِي (ك)، (س)، (ط): وَإِذَا.

(٤) هَذَا عَجَزُ بَيْتٍ مِنْ بَحْرِ الْوَاقِفِ. قَالَ عُقَيْبَةُ بْنُ هَبِيرَةَ الْأَسَدِيِّ، وَصَدْرُهُ:

مُعَاوِيَ إِنَّنَا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ

انظُر فِيهِ: سَيُوبِيَّة: (١/٣٤، ٣٥٢، ٣٧٥، ٤٤٨)، وَالْمُقْتَضِبُ: (٢/٢٣٨)، (٤/٣٧١، ١١٢) وَأَمَالِي الْقَالِي:

٣٧/١، وَالْمَغْنِي: ٤٧٧، وَشَرَحَ آيَاتُ سَيُوبِيَّةَ لِلنَّخَاسِ: (٨٦، ٢٧٤) وَابْنُ بَيْعِشٍ: (٢/١٠٩)، (٤/٩)

وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ: (١/٣٤٣)، (٢/١٤٣) وَالْإِنْصَافُ: ٢٠٧.

مَوْضِعُ الشَّاهِدِ: نَصَبُ (الْحَدِيدِ) مَحَلًّا عَلَى مَوْضِعِ (بِالْجِبَالِ)؛ لِأَنَّ مَوْضِعَهَا النَّصْبُ؛ لِأَنَّهَا خَبَرٌ

لَيْسَ، وَالْبَاءُ زَائِدَةٌ دَاخِلَةٌ عَلَى خَبَرِهَا

بَابُ: ما النافية الحجازية (٤٨)

وَمَا الَّتِي تَنْفِي كَلَيْسَ النَّاصِبَةَ فِي قَوْلِ سُكَّانِ الْحِجَازِ قَاطِبَهُ
فَقَوْلُهُمْ^(١): مَا عَامِرٌ مُوَافِقًا كَقَوْلِهِمْ: لَيْسَ سَعِيدٌ صَادِقًا

قد تقدم أن الأصل في كل حرف لا يختص أن لا يعمل، و (ما) النافية من قبيل غير المختص فكان القياس أن لا تعمل، فلذلك أهملها بنو تميم، قال شاعرهم:

٣٩- وَمُهْفَهْفِ الْأَعْطَافِ قُلْتُ لَهُ فَأَجَابَ: مَا قَتَلَ الْمُحِبِّ حَرَامٌ^(٢)

(أشار في البيت أنه تميمي، برفعه الجزئين بعد (ما)^(٣)).

وأما الحجازيون فأجروها مجرى (لَيْسَ)؛ لمسابتها لها في النفي والدخول على المبتدأ والخبر، وتخلص^(٤) المحتمل للحال^(٥)، فرفعوا بها المبتدأ اسمًا لها، ونصبوا الخبر خبرًا لها، قال تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]، ﴿مَا هِيَ أُمَّهَاتُهُمْ﴾ [المجادلة: ٢].

ولما كان عملها عندهم على خلاف القياس اشترط له أربعة شروط:

(١) في (د): تقول.

(٢) هذا بيت من بحر الكامل، ولم نقف له على قائل معين، وقد ذكره ابن هشام في شرحه على اللمحة البدرية: ٢ / ٣٩، هكذا.

ومهفهف كالبدر قلت له: انتسب فأجاب: ما قتل المحب حرام

ولم يستشهد به النحاة من قبل وقد ذكره الشارح هنا على أن (ما) مهملة على لغة بين تميم، وما بعدها مبتدأ وخبر.

(٣) ما بين القوسين: زيادة في (ك)

(٤) في (ط): وتخلص.

(٥) وتختص لمحل الحال.

أحدها: بقاء^(١) النفي، فإن انتقض بيلاً بطل عملها، نحو^(٢): ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤] بخلاف ما إذا انتقض بغير (إلا) نحو: (ما زيدٌ غيرَ قائمٍ).

الثاني: ألا يقترن الاسمُ بإن الزائدة، فإن اقترنَ بها امتنع عملها، كقوله:

٤٠- بَنِي عُدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبٌ

لأن مقارنة (إن) تُبَعِّدُ شِبْهَهَا بَلِيسَ؛ لِأَنَّ (لَيْسَ) لَا تَلِيهَا (إِنْ).

الثالث: ألا تُؤَكِّدُ بِهَا، فَإِنْ أُكِّدَتْ بِهَا امْتَنَعَ عَمَلُهَا أَيضًا، نحو (ما زيدٌ قائمٌ) الرابع: تأخر^(٣) الخبر، فإن تقدّم امتنع عملها، نحو: مَا مُسِيءٌ مَنْ أَعْتَبَ^(٤)، وإذا امتنع في حال تقدّم الخبر ففي حالة تقدّم معموله^(٥) أولى، نحو: مَا طَعَامَكَ زَيْدٌ

(١) لفظة (بقاء): ساقطة من (ط).

(٢) لفظة (نحو): ساقطة من (س).

(٣) هذا صدر بيت، من بحر البسيط، قاله عباس بن الأحنف. وَعَجَّزُهُ:

وَلَا صَرِيْفٌ وَلَكِنْ أَنْتُمْ الْخَرْفُ

انظر فيه: المغني: ٢٥، وشرح شذور الذهب: ١٩٤، قطر الندى: ١٦٣، وشرح اللمحة البدرية: (٤١/٢) والعيني: (٩١/٢) والهمع: (١٢٤/١) والدرر: (٩٤/١)، شرح شواهد المغني: ٨٤، والتصريح: (١٩٦/١) وخزانة الأدب: (١٢٤/٢).

والشاهد: في قوله: (ما إن أنتم ذهب) حيث أهمل عمل (ما) لأنها فقدت شرطاً من شروط عملها وهو اقترانها بأن الزائدة.

(٤) في (س) (ط): تأخير.

(٥) هذا مثلٌ من أمثال العرب - يُضْرَبُ لِمَنْ يَعْتَدِرُ إِلَى صَاحِبِهِ عَمَّا بَدَرَ مِنْهُ مِنَ الْإِسَاءِ إِلَيْهِ.

انظر مُجْمَعُ الْأَمْثَالِ لِلْمِيدَانِيِّ: (٢٨٨/٢).

وهذا المثل شاهدٌ على إهمال (ما)؛ لتقدّم خبرها (مسيء) على اسمها (من أعتب).

انظر الكتاب: (٢٩/١) والمقتضب: (١٩٠/٤).

(٦) في (س): المعمول.

آكل.

نَعَمْ يُغْتَفَرُ تَقَدُّمُ مَعْمُولِ الْخَبْرِ إِذَا كَانَ ظَرْفًا أَوْ جَارًا أَوْ مَجْرورًا لِلتَّوَسُّعِ فِيهِمَا^(١)،
نَحْوُ: (مَا عِنْدَكَ زَيْدٌ مُقِيمًا، وَمَا بِي أَنْتَ مَعْنِيًا).

وقضية هذه العلة جوازُ تَقَدُّمِ الْخَبْرِ إِذَا كَانَ ظَرْفًا، أَوْ جَارًا أَوْ مَجْرورًا، وبه
صَرَّحَ بَعْضُهُمْ^(٢).

لكن ظاهر إطلاقهم يقتضي خلاف ذلك، ويظهر كما قال^(٣) العلامة السيوطي
جوازُ إعمالها إن كان الظرف^(٤) المَقْدَمُ الْخَبْرَ، والمنع إن كان معموله^(٥).

وإذا عَطِفَ عَلَى خَيْرِهَا الْمَنْصُوبِ بِـ (لكن)، أو بِـ (بَلْ) تَعَيَّنَ فِي الْمَعْطُوفِ الرَّفْعُ
عَلَى أَنَّهُ خَبْرٌ لِمَبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ، نَحْوُ: مَا زَيْدٌ قَائِمًا لَكِن قَاعِدٌ، أَوْ بَلْ قَاعِدٌ، وَلَا يَجُوزُ
النَّصْبُ؛ لِأَنَّ الْمَعْطُوفَ بِهِمَا مُوجِبٌ، وَأَمَّا الْمَعْطُوفُ بِغَيْرِهِمَا فَيَجُوزُ^(٦) فِيهِ الْأَمْرَانِ،
وَالنَّصْبُ أَجْوَدُ^(٧).

وتزاد الباء في خبر (ما) كما تقدم، ولا يختص ذلك بخبر (ما) الحجازية، بل

(١) في س: فيها.

(٢) وهو ظاهر كلام ابن مالك، وصرّح به في الكافية الشافية وشرحها، وصرّح به ابن هشام في
الجامع.

انظر الهمع: (١/١٢٤).

(٣) في (س): كان - تحريف.

(٤) في (س): الظروف - خطأ.

(٥) انظر الهمع: (١/١٢٤).

(٦) في (س): يجوز.

(٧) انظر الهمع: (١/١٢٤).

تزايد في خبر التميمية، خلافاً للفارسي^(١)، والزمخشري^(٢)؛ لوجود ذلك في أشعار بني تميم ونثرهم^(٣)؛ ولأنّ الباء إنّما دخلت الخبر لكونه منفياً؛ لا لكونه منصوباً.

وقضية هذه العلة جواز زيادتها وإن بطل عمل (ما)؛ لزيادة إن أو تقدم^(٤) الخبر، وهو كذلك خلافاً للكوفيين.

(١) هو أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي، ولد بفسا: مدينة قريبة من شيراز، وأخذ عن ابن السراج وغيره، رحل إلى أقطار من الدولة، توفّي ببغداد سنة ٣٧٧هـ. وله مصنفات عديدة منها: الإيضاح في النحو، والتكملة في الصرف، والحجة في القراءات السبع وغير ذلك.

راجع في ترجمته: طبقات النحويين: ١٠٣، وإنباه الرواة: (١/٧٣).

(٢) سبقت ترجمته في ص (٢٧٧) من التحقيق.

(٣) وقد نقل سيبويه والفرّاء - رحمهما الله تعالى - زيادة الباء بعد (ما) عند بني تميم، فلا التفت إلى من منع ذلك؛ لأنه موجود في أشعارهم.

وقد اضطرب رأي الفارسي في ذلك، فمرة قال: لا تزداد الباء إلا بعد الحجازية، ومرة قال: تزداد في الخبر المنفي.

انظر شرح ابن عقيل: (١/٣٠٩).

وقد ورد في أشعارهم قول الفرزدق يمدح معن بن أوس، والفرزدق تميمي:

لعمرك ما معن بتارك حقه ولا مُسيسي معن ولا مَتيسر

الكتاب: (١/٣١).

(٤) في (ط): أو لتقدم.

بَابُ النِّدَاءِ^(١)

وَنَادٍ مَّنْ تَدْعُو بَيِّبًا أَوْ بِأَيَّا أَوْ هَمْزَةً أَوْ أَيْ وَإِنْ شِئْتَ هَيَّا

من المنصوبات على المفعول به^(٢) بإضمار عامل لا يظهر (المنادى)، وهو المطلوب إقباله بحرف نائِبٍ منابٍ أدْعُو) لفظاً أو تقديرًا^(٣).

وأحرفُ النداءِ على ما هنا خمسة، والمنادى قريب وبعيد، ف(الهمزة، وأي) للقريب، و(أَيَّا، وَهَيَّا) للبعيد، و(يَا) لهما وهي أمُّ البَابِ؛ لدخولها في كُلِّ (نداء، وتتعين في)^(٤) نداء اسمِ الله تعالى (٤٩).

وَأَنْصَبُ وَنَوْنٌ إِنْ تَنَادَى النِّكْرَةَ كَقَوْلِهِمْ: يَا نَهْمًا دَعِ الشَّرَّةَ

(١) النداء فيه ثلاث لغات أشهرها كسرُ النونِ مع المدِّ، ثم كسرُ النونِ مع القصر (النُّدَا) ثم ضم النونِ مع المدِّ (النُّدَاء) واشتقاقه من (ندى الصوت) وهو: بُعْدُهُ، يقال: فلان أُنْدَى صوتاً من فلان، إذا كان أبعد صوتاً منه.

الأشموني: (٢/٤٤١).

(٢) ذهب أبو علي الفارسيُّ إلى أنَّ المتنادي شبيهه بالمفعول به لا مفعول به؛ وذلك نظراً لأنَّ الناصب له هو حرف النداء، سواء كان على سبيل النيابة عن الفعل، أو العِوض عنه.

انظر الهمع: (١/١٧١).

(٣) قال سيبويه: "ومما يتنصب في غير الأمر والنهي على الفعل المتروك إظهاره، قولك: يا عبد الله والنداء كله... حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم هذا في الكلام، وصار (يا) بدلاً من اللفظ بالفعل، كأنه قال: يا أريدُ عبد الله، فحذف (أريد) وصارت (يا) بدلا منها؛ لأنك إذا قلت: (يا فلان) علم أنك تريده، ومما يدلُّك على أنه يتنصب على الفعل، وأنَّ (يا صارت بدلاً من اللفظ بالفعل قول العرب: (يا إياك) إنما قلت: (يا إياك أعنى)؛ ولكنهم حذفوا الفعل، وصار: يا، وأَيَّا، وأي بدلاً من اللفظ بالفعل".

الكتاب: (١/١٤٧).

(٤) ما بين القوسين: ساقط من (س).

إذا كلن المنادى نكرةً غَمْرَ معيَّنة فانصبه منونًا كما مثل الناظم^(١)، ومثله: قولُ الأعمى: يَا رَحْلًا حُدَّ بِيَدِي، وَيَا وَاقِعًا أَنْقِذْنِي، وَالنَّهْمُ وَالشَّرُّ بِمَعْنَى وَاحِدٍ^(٢).

وَإِنْ يَكُنْ مَعْرِفَةً مُسْتَهْرَةً فَلَا تُنَوِّنُهُ وَضَمَّ آخِرَهُ
تَقُولُ: يَا سَعْدُ أَيَا سَعِيدُ وَمِثْلُهُ: يَا أَيُّهَا الْعَمِيدُ

إذا كان المنادى معرفًا، أي: غير مضاف ولا شبهه، وكان^(٣) معرفة قبل النداء، كما سعد، وأيا سعيد، أو معرفة بعده، وهو النكرة المقصودة بالنداء، نحو: يا أيها العميد- فلا تنون^(٤) آخره، بل ابنه على الضم لفظًا- إن كان صحيح الآخر- كما تقدم- أو تقديرًا- إن كان معتلاً أو مبنياً قبل النداء، نحو: يَا مُوسَى، وَيَا قَاضِي، وَيَا حَذَامَ، وَيَا حَمْسَةَ عَشَرَ^(٥)، ويظهر أثر الضم إذا أتبع.

وإذا اضطرر إلى^(٦) تنوينه جاز أن يُنَوَّنَ مضمومًا أو^(٧) منصوبًا^(٨).

(١) لفظة (الناظم): زيادة في (ط).

(٢) النَّهْمُ: إفراط الشهوة في الطعام، وأن لا تمتلئ عين الآكل ولا يشبع، وفعله نَهَمَ: كفرح، فهو نَهْمٌ.

انظر القاموس المحيط: نهم.

الشَّرُّ: غلبة الحرص على الطعام وغيره، يقال: شَرَّه، فهو شَرٌّ وشَرَّهَانُ.

انظر القاموس المحيط: شره.

(٣) (وكان): ساقطة من (س)، (ك).

(٤) في (ك)، (س): تنون.

(٥) فيكون المنادى ههنا مبنياً على الضمِّ المقدَّر في محل نصب، فمثلاً: (موسى) منادى مبنياً على الضمِّ المقدَّر منع من ظهوره التعذر؛ لأنه مقصور، وهو في محل نصب، وتقدَّر كذلك في البواقي.

(٦) في (س): على - تحريف.

(٧) في (ط)، (ك)، (د): (و).

(٨) وتنوينه مضمومًا، وذلك كقول الأحوص لرجل اسمه (مطر) قد تزوج محبوبته:

. ومحلُّ بنائه على الضمِّ إذا لم يكن مثنًى ولا مجموعاً على حدِّه، (فإن كان مثنًى، نحو: يا زيدان بُنيَّ على الألف، أو مجموعاً نحو: يا زيدون بُنيَّ على الواو؛ لأنَّ رفعها كذلك^(١)).

وإذا تُوديت (أي) لزمها^(٢) هاء التنبيه، ولزم وصفها بما فيه (أل) واجب الرفع كما مثل به^(٣)، وهي نكرة مقصودة مبنية على الضمِّ صرح به المرادي^(٤).

وإذا وُصف المنادى المفرد العلم بابن مضاف لعلم، نحو: (يا زيدُ بنُ سعيدٍ) جاز لك ضمُّه وفتحُه، وكذا لو تكرر المنادى المبنى على الضم، أو^(٥) أضيف إلى ما بعده، نحو:

سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ
ومثال المنون المنسوب قولُ المهلهل بن ربيعة أخي كليب بن ربيعة، في أبيات يتغزل فيها بمحبوبته:

صَرَرْتُ صَدْرَهَا إِلَيَّ، وَقَالَتْ يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَّتْكَ الْأَوَاقِي

(١) في (ط) عبارة مختلفة وهي: والابن على ما يرفع به، نحو: يا زيدان، ويا زيدون.

(٢) في (س): لزمها.

(٣) لفظة به: زيادة في (ط).

(٤) هو بَدْرُ الدين، الحسنُ بنُ قاسم بن عبد الله بن علي المرادي، المصري، النحوي، اللغوي، الفقيه، المالكي البارِعُ المعروف (بابن أم قاسم) برع في النحو، والعربية، والفقه، والأصول، والقراءات.

وله مصنفات عظيمة منها: شرح التسهيل، وشرح المفصل، وشرح الألفية، والجنى الداني في حروف المعاني... وغير ذلك تُوفي يوم عيد الفطر سنة ٧٤٩هـ.

راجع ترجمته في شذرات الذهب: (٦/١٦١، ١٦٠)، والبغية: ٢٢٦.

(٥) في (س)، (د)، (ط): (و).

٤١ - يَا سَعْدُ سَعْدَ الْأَوْسِ^(١)

جاز لك في الأول الوجهان^(٢)، ووجب في الثاني النصب^(٣):

وَتَنْصِبُ الْمُضَافَ فِي النَّدَاءِ كَقَوْلِهِمْ: يَا صَاحِبَ الرِّدَاءِ

إذا كان المنادى مضافاً إضافة لفظية، أو معنوية^(٤) ووجب نصبه، نحو: يا عبد

الله ويا صاحب الرداء، (ويا ربنا، ويا سيدنا)^(٥).

ومثله المشبه به، وهو ما اتصل به شيء (من تمام معناه، نحو: يا حسناً وجهه،

ويا طالعا جبلاً، ويا رفيقاً بالعباد)^(٦)، (ويا ثلاثة وثلاثين فيمن سميت بذلك)^(٧)

والحاصل^(٨) أن المنادى باعتبار حكمه خمسة أقسام: المفرد العلم، والنكرة المقصودة،

والنكرة غير المقصودة، والمضاف، وشبهه.

(١) هذه قطعة من بيت من بحر الطويل، ولا يعرف قائله، والبيت بتمامه:

يَا سَعْدُ سَعْدَ الْأَوْسِ كُنْ أَنْتَ نَاصِرًا وَيَا سَعْدَ الْخَزْرَجِيِّنَ الْقَطَارِفُ

انظره في التصريح: (١٧١/٢).

واستشهد به هنا على أن (سعد) الأولى في الشطرين يجوز فيها الوجهان (الفتح والضم)

وأن (سعد) الثانية واجب النصب، وسعد الأوس: هو سعد بن معاذ، وسعد الخزرجين:

سعد بن عباد.

(٢) في (س): وجهان، وفي (ط): فتح الأول وضمه.

(٣) في (ط): ووجب نصب الثاني.

(٤) في (س): معنوية أو لفظية.

(٥) ما بين القوسين: زيادة في (ك).

(٦) ما بين القوسين: ساقط من (س).

(٧) ما بين القوسين: زيادة في (ك).

(٨) في (ك): واعلم.

فالمفردُ العَلَمُ^(١)، والنكرةُ المقصودةُ يُتَيَّنَانِ على ما يُرْفَعَانِ به من حركة أو حرف، والثلاثة الأخيرة منصوبةٌ لفظاً، ولم يتعرض (في النظم)^(٢) للشبيه^(٣) بالمضاف.

وَجَائِزٌ عِنْدَ ذَوِي الْأَنْفِهَامِ قَوْلُكَ: يَا غُلَامِ يَا غُلَامِي
وَجَوَّزُوا فَتَحَةَ هَذِي الْيَاءِ وَالْوَقْفُ بَعْدَ فَتْحِهَا بِالْهَاءِ
وَالْهَاءِ فِي الْوَقْفِ عَلَى غُلَامِيهِ كَالْهَاءِ فِي الْوَقْفِ عَلَى سُلْطَانِيهِ
وَقَالَ قَوْمٌ فِيهِ يَا غُلَامَا كَمَا تَلَّوْا: يَا حَسْرَتَا عَلَى مَا^(٤)

إذا نُودِيَ^(٥) الاسمُ الصحيحُ الآخرُ المضافُ إلى ياءِ المتكلمِ إضافةً محضةً جازٍ فيه ستُّ لغاتٍ: ذكر منها في النظم أربعة:

أحدهما: حذفُ الياءِ اكتفاءً بالكسرة، نَحْوُ: ﴿يَعْبَادِ فَاتَّقُونِ﴾ [الزمر: ١٦].

الثانية: إثباتُ الياءِ ساكنةً، نَحْوُ: ﴿يَعْبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ﴾ [الزخرف: ٦٨]^(٦).

الثالثة: تحريكُها بالفتح، نَحْوُ: ﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا﴾ [الزمر: ٥٣].

ويوقف على هذه بهاءِ السكتِ؛ حفظاً لفتحِ الياءِ، فيقال: يَا غُلَامِيه - كما يقال

(١) في (ك): فأما العَلَمُ.

(٢) في (س): الناظم.

(٣) في (ط): للمشبه.

(٤) في (س): يا حسرت، إسلاماً.

(٥) في (س): إذا أُفرد.

(٦) وإثبات الياءِ ساكنةً هي قراءةُ المدينين وأبي عمرو، وابن عامر، ووقفوا عليها كذلك، لأنها كذلك في مصاحف المدينة والشام ثابتة.

انظر النشر: (٢/ ٣٧٠).

في غير النداء: ﴿هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَّةٌ﴾. [الحاقة: ٢٩] (٥٠).

الرابعة: قَلْبُ الْيَاءِ أَلْفًا بَعْدَ تَحْوِيلِ مَا قَبْلَهَا فَتَحَةً نَحْوُ: ﴿يَتَأَسَفَى عَلَيَّ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٤].

الخامسة: حَذْفُ الْأَلْفِ اِكْتِفَاءً بِالْفَتْحَةِ.

السادسة: ضُمُّ الْأَسْمِ اِكْتِفَاءً بِنَيْتِ الْإِضَافَةِ، وَإِنَّمَا يُفَعَّلُ ذَلِكَ فِيهَا يَكْثُرُ أَنْ لَا يَنَادَى إِلَّا مُضَافًا؛ حَمَلًا لِلْقَلِيلِ عَلَى الْكَثِيرِ، كَقَوْلِ بَعْضِهِمْ: (يَا أُمَّ لَا تَفْعَلِي) حِكَاةُ يُونُسَ^(١).

فهذه ستُّ لغاتٍ، أفصحها حَذْفُ الْيَاءِ اِكْتِفَاءً بِالْكَسْرِ، ثُمَّ إِثْبَاتُهَا سَاكِنَةً، وَمَفْتُوحَةً، ثُمَّ قَلْبُهَا أَلْفًا، ثُمَّ حَذْفُ الْأَلْفِ اِكْتِفَاءً بِالْفَتْحَةِ.

وَأَمَّا نَحْوُ: يَا مَكْرَمِي، وَيَا ضَارِي - مِمَّا الْإِضَافَةُ فِيهِ لِلتَّخْفِيفِ، فَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا لُغَتَانِ: إِثْبَاتُ الْيَاءِ سَاكِنَةً، وَمَفْتُوحَةً.

ومثله في وجوب^(٢) إثبات الياء إلا أنها مفتوحة لا غير: المنادى المعتل المضاف إلى الياء، نحو: يَا فِتَاتِي^(٣)، بفتح^(٤) الياء مخففة، ويا قاضي بفتحها مدغمة في ياء المنقوص:

وَحَذْفُ يَا يَجُوزُ فِي النَّدَاءِ كَقَوْلِهِمْ: رَبِّ اسْتَجِبْ دُعَائِي

(١) وقال سيبويه: وحدثنا يونس أن بعض العرب يقول: (يا أم لا تفعلي) جعلوا هذه الهاء بمنزلة (هاء) طلحة، (إذ قالوا: يا طلح أقبل؛ لأنهم رأوها متحركة بمنزلة (هاء) طلحة، فحذفوها، ولا يجوز ذلك في غير الأم من المضاف، وإنما جازت هذه الأشياء في الأب، والأم؛ لكثرتها في النداء كما قالوا: يا صاح في هذا الاسم، وليس كل شيء يكثر في كلامهم يُغَيَّرُ عَنِ الْأَصْلِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِالْقِيَاسِ عِنْدَهُمْ - فَكُرِهُوا تَرْكَ الْأَصْلِ.

الكتاب: (١/٣١٧، ٣١٨).

(٢) لفظة وجوب: ساقطة من (س).

(٣) في (س): يا هواي.

(٤) في (س): بفتحة.

وَإِنْ تَقُلْ: يَا هَذِهِ أَوْ يَا ذَا فَحَذْفُ (يَا) مُتَمَتِّعٌ يَا هَذَا

يجوز حذف حرف النداء، وهو (يا) خاصّة^(١)، اختصاراً نحو: ﴿يُوسُفُ أَعْرَضَ عَن هَذَا﴾ [يوسف: ٢٩]، ﴿رَبَّنَا لَا تُرِغْ قُلُوبَنَا﴾ [آل عمران: ٨]، ﴿سَنَفَرُغُ لَكُمْ آيَةً أَلْتَقْلَانِ﴾ [الرحمن: ٣١].

ويمتنع حذفه في ثمان مسائل ذكرها ابن هشام^(٢) في التوضيح، منها^(٣) اسمُ الله إذا لم تلحقه الميم، نحو: يا الله، ومنها^(٤) النكرة مقصودة كانت نحو: يا^(٥) رجل، لمعين، أو غير مقصودة نحو: يا رجلاً خذ بيدي.

ومنها ما ذكره الناظم وهو: اسمُ الإشارة، نحو: يا هذا، ويا هؤلاء^(٦).

وجوز الكوفيون حذفه مع المقصودة^(٧)، واسم الإشارة، لحديث: «تَوْبِي حَجْرٌ»^(٨)

(١) لفظة خاصة: ساقطة من (س).

(٢) ابن هشام: ساقطة من (ك).

(٣) منها: موضعها بياض في (ك).

(٤) منها: موضعها بياض في (ك).

(٥) في (ك): كيا.

(٦) قال ابن هشام في التوضيح: "ولا يجوز حذف حرف النداء إلا في ثمان مسائل المندوب، نحو: (يا عمراً) والمستغاث، نحو: (يا الله) والمنادى البعيد؛ لأن المراد فيه إطالة الصوت والحذف يتنافى، واسم الجنس غير المعين كقول الأعمى: (يا رجلاً خذ بيدي) والمضمر وندأؤه شاذ كقول بعضهم: يا إياك قد كفيئتُك، واسم الله تعالى إذا لم يعوض في آخره الميم المشددة، واسم الإشارة، واسم الجنس المعين خلافاً للكوفيين". اهـ

التوضيح: (٣/٧٢، ٧٣، ٧٤) بتصرف.

(٧) في (س): المقصود.

(٨) هذا جزء من حديث نبوي شريف رواه البخاري ومسلم في صحيحهما عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ أنه قال: «كانت بنو إسرائيل يغتسلون عُراة ينظر بعضهم إلى

٤٢ - اِشْتَدِيْ اُزْمَةً تَنْفَرِجِيْ

.....

وقوله:

-٤٣

بِمِثْلِكَ هَذَا لَوْعَةً وَغَرَامٌ

إلى بعض، وكان موسى يغتسل وحده، فقالوا: والله ما يمنع موسى أن يغتسل معنا إلا أنه آدر، فذهب مرة يغتسل فوضع ثوبه على حجر ففر الحجر بثوبه، فخرج موسى في أثره يقول: ثوبي حجر، ثوبي حجر، حتى نظرت بنو إسرائيل إلى موسى فقالوا: والله ما بموسى من بأس، وأخذ ثوبه فطفق بالحجر ضرباً.

راجع صحيح مسلم: (٦٤٣/١) كتاب الحيض، والبخاري (٧٨/١) كتاب الغسل. واستشهد به على حذف حرف النداء جوازاً، والتقدير: دَعْ ثوبي يا حجر.

(١) هذا صدر بيت من بحر المتدارك قاله الشيخ يوسف التوزري وجعله مفتتحاً لقصيدته المتفرجة، وَعَجْزُهُ:

قَدْ آذَنَ لَيْلِكَ بِالْبَلَجِ

انظر في البيت: الهمع: (١٧٤/١) والدرر: (١٤٩/١) والتصريح (١٦٥/٢).

وقد استشهد به على جواز حذف حرف النداء من اسم الجنس عند قوم. وقد عدَّ أبو حيان العبارتين معاً حديثاً شريفاً، وتابعه في ذلك السيوطي والشنقيطي، وقد فَتَّشَتْ في كتب السنة جميعها فلم أعثر في أي منها على عبارة (اشتدي أزمة تنفرجي) والصحيح أن (ثوبي حجر) حديث شريف كما ذكرنا، وأما العبارة الثانية فهي مفتتح القصيدة المتفرجة للشيخ يوسف التوزري - كما ذكرنا أيضاً.

(٢) هذا عَجْزُ بيت من بحر الطويل، قاله ذو الرمة، وصدْرُهُ:

إِذَا أَهْمَلْتُ عَيْنِي لَهَا قَالَ صَاحِبِي

انظر فيه: العيني: (٢٣٥/٤) والمغني: ٦٤١، والهمع: (١٧٤/١) والدرر (١٥٠/١) والأشموني: (١٣٦/٣) والتصريح: (١٦٥/٢) وديوان ذي الرمة: ٥٦٣.

واستشهد به على جواز حذف حرف النداء من اسم الإشارة عند قوم وهم الكوفيون، والتقدير: يا هذا.

وَنَجَوْ: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٨٥] (١).

والمانع حمل ذلك على الشذوذ والضرورة إلا الآية فعلى الابتداء، وأما الحديث فلم يثبت كونه بلفظ الرسول ﷺ (٢).

وأما حذف المنادى وإبقاء حرف النداء ففيه خلاف جزم ابن مالك بجوازه قبل الأمر والدعاء، وخرج عليه قراءة: ﴿أَلَا يَا اسْجُدُوا﴾ [النمل: ٢٥] (٣).

وقول الشاعر:

٤٤- يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمْ وَالصَّالِحِينَ عَلَى سَمْعَانَ مِنْ جَارٍ (٤)

(١) ولفظة (أنفسكم) فيها: زيادة في (ط).

(٢) راجع الهمع: (١/١٧٤).

(٣) والتمثيل بالآية مبني على تخفيف (ألا) وهي قراءة الكسائي، وأبي جعفر المدني، ورويس وهي بالوقف على (يا) هكذا (ألا يا اسجدوا) وكذلك على حذف المنادى، والتقدير: يا هؤلاء.

النشر في القراءات العشر: (٢/٣٣٧) وانظر في تلك القراءة: المغني: ٣٧٤، والأمل الشجرية: (٢/١٥١).

(٤) هذا بيت من بحر البسيط، نسبة الأستاذ عبد السلام هارون للناطقة الذبياني، ولم أجده في ديوانه، ولم أقف له على نسبة لقائل معين.

ينظر البيت في كتاب سيبويه (١/٣٢٠) والإنصاف: ٧٧، والأمل الشجرية: (١/٣٢٥)، (٢/١٥٤) وشرح أبيات سيبويه للنحاس: ٢٤٦، والمغني: ٣٧٣.

باب الترخيم

وَإِنْ تَشَأَ التَّرْخِيمَ فِي حَالِ النَّدَا فَاحْصُصْ بِهِ الْمَعْرِفَةَ الْمُنْفَرِدَا
وَاحْذِفْ إِذَا رَخَّخْتَ آخِرَ اسْمِهِ وَلَا تُغَيِّرْ مَا بَقِيَ عَنْ رَسْمِهِ
تَقُولُ: يَا طَلْحَ وَيَا عَامِ اسْمَعَا كَمَا تَقُولُ فِي سَعَادَ: يَا سَعَا
التَّرْخِيمُ: هُوَ حَذْفُ بَعْضِ الْكَلِمَةِ تَخْفِيفًا عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ^(١).

وهو ثلاثة أنواع: ترخيم نداء، وترخيم ضرورة، وترخيم تصغير. والمراد هنا الأول.

ثم المنادى إما أن يكون مختمًا بتاء التأنيث، أو مخرجًا عنها، فالأول يَرخِمُ مطلقًا، أي: سواء كان علمًا أم لا، مجاوزًا ثلاثة أحرف أم لا، فتقول في بُبَّةَ، وَطَلْحَةَ، وَفَاطِمَةَ: يَا بُبَّ، وَيَا طَلْحَ، وَيَا فَاطِمَةَ.

والثاني يرخم بشرط كونه معرفة، أي: علمًا، مفردًا، مجاوزًا ثلاثة أحرف، وذلك نحو: حَارِثُ، وَجَعْفَرُ، وَعَامِرُ، وسعادُ فتقول: يَا حَارِ (٥١) وَيَا جَعْفَ، وَيَا عَامَ، وَيَا سَعَا بحذف آخرها^(٢) مع بقاء^(٣) ما قبله في هذا الأمثلة، وما قبلها على

وابن يعيش: (٢٤/٢، ٤٠ - ١٢٠/٨) والعيني: (١٦١/٤) والهمع: (١٧٤/١)،
(٧٠/٢) والدرز: (١٥٠/١)، (٨٦/٢).

والشاهد فيه: حذف المنادى بعد حرف النداء وترك حرف النداء للدلالة عليه والتقدير:
يا قوم، أو يا هؤلاء.

(١) هذا عن معنى الترخيم في الاصطلاح، أما الترخيم في اللغة: فهو التسهيل والتلين يقال:
صوت رخيم، أي: سهل لين.

انظر القاموس المحيط: رخيم.

(٢) في (ك): آخره.

(٣) في (س) (ك): إبقاء.

حاله، كأن المحذوف منطوقٌ به كما أشار إليه بقوله: (ولا تغَيَّرُ ما بَقِيَ من رَسْمِهِ).

ويُسمى هذا لغة من ينتظر^(١) وهو الأكثر في كلامهم^(٢).

ولا يرخم نحو: إنسان، مرادًا به معيَّن؛ لأنَّه ليس علمًا، ولا نحو: عبد الله، وشاب قرناها؛ لأنها ليسا مفردين، ولا نحو: زيد، وعمرو، وحكم، لأنها ثلاثية.

وأجاز بعضهم ترخيم نحو: حسن، وحكم مما هو ثلاثي، مُحرِّك الوسط، قياسًا على إجرائهم نحو (سَقَر) مجرى (زَيْب) في إيجاب منع الصرف^(٣) وعلى هذه اللغة تقول في (ثمود): يا ثمو، ببقاء^(٤) الواو على صورتها من غير إبدال؛ لأنَّها في حشو الكلمة، لئِيَّة المحذوف.

وفي المرخِّم لغةٌ أخرى أشار إليها بقوله:

وَقَدْ أُجِيزَ الضَّمُّ فِي التَّرْخِيمِ فَقِيلَ يَا عَامُ بِضَمِّ الْمِيمِ

(١) وتعني هذه اللغة إبقاء ما قبل المحذوف على ما كان عليه من حركة أو سكون كما كان، انتظارًا للحرف المحذوف.

(٢) ما بين القوسين: ساقط من (ك).

(٣) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ترخيم الاسم الثلاثي إذا كان أوسطه متحركًا، وذلك نحو قولك في (عنت): (يا عن) وفي (حجر): (يا حج) وفي (كُتِف): (يا كت) وذهب بعضهم إلى أن الترخيم يجوز في الأسماء على الإطلاق.

وذهب البصريون إلى أن ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف لا يجوز بحال.

وإليه ذهب أبو الحسن على بن حمزة الكسائي من الكوفيين.

انظر الإنصاف: المسألة رقم ٤٩.

انظر الممع: (١/١٨٢).

(٤) في (س). فتبقى.

أي: يجوز في المرخِّم^(١) قطع النظر عن^(٢) المحذوف، فيجعل الباقي كأنه اسم تام لم يُحذف منه شيءٌ، فيبنى على الضم فتقول في (طلحة، وعامر، وجعفر): يا طلحُ، ويا عامُ، ويا جعفُ، بضم الميم. وتقول في (ثمود): يا ثَمِي بقلب الضمة كسرة، والواو ياء، لتطرفها بعد ضمة، ولا يجوز إبقاؤهما؛ لأنه يؤدي إلى عدم النظر؛ إذ ليس لنا اسم معرب آخره واو لازمة قبلها ضمة.

وتسمى هذه اللغة لغة من لا ينتظر^(٣).

والمحذوف للترخيم: إما حرف واحد كما مرَّ، أو حرفان، إليه^(٤) أشار بقوله:

وَأَلِقِ حَرْفَيْنِ بِبَلَا غُفُولٍ مِنْ وَزْنِ فَعْلَانٍ وَمِنْ مَفْعُولٍ^(٥)
تَقُولُ فِي مَرَوَانَ: يَا مَرُو أَجْلِسْ وَمِثْلُهُ يَا مَنْصُ فَاْفَقَهُ وَقِسْ

أي: احذف الحرف الأخير، وما قبله ممَّا استكمل شروط الترخيم، وكان ما قبل آخره حرف لين ساكنًا زائدًا، مكملًا أربعة فصاعدًا قبله حركة من جنسه - كما مثل - سواء كان على وزن فَعْلَانٍ أم مفعولٍ أم لا، فتقول في (سَلْمَانَ، وَعُثْمَانَ، وَمَسْكِينَ): يَا سَلْمَ، وَيَا عُثْمَ، يَا مِسْكَ.

وفي (منصور) على لغة من ينتظر: يَا مَنْصُ، ببقاء ضمة الصادِ وعلى اللغة الأخرى يا مَنْصُ، بتقدير ضمة بناء غير تلك الضمة التي كانت قبل الترخيم، بخلاف نَحْوِ: سَفَرَجَلٍ، وَهَيْبِخٍ، وَمُحْتَارٍ، وَسَعِيدٍ، وَفِرْعَوْنَ - فلا يُحذف منه حرفان، بل حرفٌ واحدٌ.

(١) في (ك): (س): الترخيم.

(٢) في (د): في.

(٣) انظر شرح الملحة للحريري: ص ١٨٣.

(٤) في (ك): وإليها.

(٥) في (س): ومن مفعول.

وَلَا تُرْخَمُ هِنْدِي فِي النَّدَاءِ وَلَا ثَلَاثِيًّا خَلَامِنَ الْأَسْمَاءِ
وَأِنْ يَكُنْ آخِرُهُ هَاءٌ فَقُلْ فِي هِبَةٍ يَاهِبُ مَنْ هَذَا الرَّجُلُ

أشار إلى أن الاسم الثلاثي المجرد من تاء التانيث لا يُرْخَمُ سواء كان مسماة مؤنثا كهند، أم مذكرا كزيد؛ لأنه إجحافٌ به بخلاف نحو (هبة) مما فيه تاء التانيث فيجوز ترخيمه علما كان أم لا، فتقول في (هبة): يا هِب، وفي (تُبة) وهي الجماعة: يا تَبْ أَقْبِي^(١) وقد عَلِمَ هذا مما قَدَمناه. وقد مرَّ أيضا عن بعضهم جوازُ ترخيمِ نحو: حَسَن، إجراء له مجرى سَقَر^(٢).

وَقَوْلُهُمْ فِي صَاحِبٍ: يَا صَاحِ شَدَّ لِمَعْنَى فِيهِ بِاضْطِاحٍ

هذا^(٣) جوابٌ عن سؤالٍ مقدَّر، تقديره أن يقال: قد عَلِمَ من كلامه أنه لا يُرْخَمُ إِلَّا الْعَلَمُ، أو ما فيه تاءُ التانيث، فَلِمَ رُخِمَ (صَاحِب) مع أنه نكرة؟ بـ(٥٢)، فأجاب بأنه شاذٌ، وإنها رُخِمَ لمعنى فيه^(٤) وهو كثرة استعماله في كلامهم كالْعَلَمِ فعملٌ معاملةً.

(١) قال الحريري: ولا يجوز ترخيم الاسم الثلاثي، والعلّة فيه أنه لو رُخِمَ لَبَقِيَ على حرفين، وليس في الأسماء ما هو على حرفين، ومما يوجد منها على حرفين فقد حذف حرف من أصله إلا أن يكون آخر الاسم الثلاثي هاء التانيث، فيجوز ترخيمه فتقول في ترخيم (هبة): يا هِب؛ لأن هذه الهاء تجري في التحاق الاسم بالكلمة.

شرح الحريري على الملحة: ١٨٥.

(٢) انظر التحقيق، والمجوزون هم الكوفيون، وتابعهم الأخفش فيما نقله ابنُ بابشاذ كما أوضحنا.

(٣) لفظة (هذا): زيادة في (ط).

(٤) لفظة (فيه): زيادة في (ط)، (س)، (ك).

بَابُ التَّصْغِيرِ

وَإِنْ تُرِدَ تَصْغِيرَ الْأِسْمِ الْمُحْتَقَرِّ إِمَّا لِتَهْوَانٍ وَإِمَّا لِصِغَرٍ
فَضُمَّ مَبْدَأَهُ لِهُذِيِّ الْحَادِثَةِ وَزِدْهُ يُبَاءً لِتَكُونُ^(١) ثَالِثَةً
تَقُولُ فِي فِلْسٍ: فَلَيْسَ بِأَقْتَى وَهَكَذَا كُلُّ ثُلَاثِيٍّ أَتَى

التصغيرُ من خواصِّ الاسمِ المتمكِّنِ، فلا يُصَغَّرُ الفعلُ ولا الحرفُ، ولا الاسمُ
المبنيُّ وشذَّ تصغيرُ نحو: (ذا)، (الذي) كما سيأتي.

وله فوائد: فتارة يُصَغَّرُ الاسمُ للإهانة، أي: لتحقير شأنه كجُبيلٍ أو ذاته
كطفيلٍ - وهذا هو المرادُ بقوله: (وإمَّا لِصِغَرٍ)^(٢).

وتارة للتقليلِ كدُرِّيَّهَاتِ.

وتارة للتقريبِ، إمَّا لزمانه كجُعِيدٍ^(٣) العصرِ، أو مكانه كدُوَيْنِ السَّمَاءِ، أو^(٤)
منزلته كصُدِّيقي.

وتارة للتعطفِ^(٥) كَيَا أَخِيَّ، وَيَا حُبِّيي. وقيل وللتعظيمِ كقوله:

دُوَيْبِيَّةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الْأَنَامِلُ^(٦)

- ٤٩ -

(١) في (ط): تبتدئها.

(٢) وإمَّا لِصِغَرٍ: ساقطة من (س).

(٣) في (س): كعبد - تحريف.

(٤) أو: موضعها بياض في (ك).

(٥) في (ك): للتعطف.

(٦) هذا عَجْزُ بَيْتٍ من بحر الطويل، قال ليبدُ بنُ ربيعةَ العامري الصحابي - رضي الله عنه -
وَصَدْرُهُ:

وردّه المانع^(١) إلى تصغيرِ التقليل، فإنّ الداهية إذا عَظُمَتْ أَسْرَعَتْ فَقَلَّتْ مُدَّتِيهَا^(٢).

إذا علمت ذلك أوردت تصغيرَ الاسمِ لشيءٍ من ذلك فَضُمَّ مبدأه^(٣) أي: أوله، وافتح ثانيه، وزدْ بعد ثانيه ياء^(٤) ساكنةً تُسَمَّى (ياء التصغير)^(٥)؛ لتكونَ ثالثة، فيكون وزُنه (فُعَيْلاً). واقتصر على ذلك إن كان الاسمُ ثلاثياً، كفُلَيْسٍ في (فُلَس). فإن^(٦) كان رباعياً فأكثر فافعلْ به ذلك واكسرْ ما بعدَ الياءِ، كدَرِيهِمْ في (دِرْهِم)، وعصيفر في (عُصْفُور).

فأبنيةُ التصغيرِ ثلاثةٌ: فُعَيْلٌ، وَفُعَيْعِلٌ، وَفُعَيْعِيلٌ^(٧).

وَكُلُّ أَنَاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ

وهو من قصيدة له أكثر من خمسين بيتاً، يمدح بها النعمان بن المنذر.

انظر فيه: المغني: (٤٨، ١٣٦، ١٩٧، ٦٢٦) وشرح شواهد المغني: (١٥٠، ٤٠٢) والأمالى الشجرية: (٢١/١) والإنصاف: (٣١٩/٢) والهمع: (١٨٥/٢) والدرر: (٢٢٨/٢) والتصريح: (٣١٩/٢).

والشاهد في قوله: (دويبة) وهي تصغير (داهية) والفائدة من التصغير هنا التعظيم، وذلك على مذهب الكوفيين، وأما البصريون فيتأولون ذلك على التقليل. انظر الهمع: (١٨٥/١).

(١) والمانعون: هم البصريون. (انظر المصدر السابق)

(٢) راجع التصريح: (٣١٩/٢).

(٣) في (س): بدأه.

(٤) في (ك): وزد بعده ياء.

(٥) في (س): بالتصغير.

(٦) في (ط): وإن.

(٧) وهذه الأوزان الثلاثة من وضع الخليل، فقيل له: لمَ بنيتَ المصغَرَ على هذه الأبنية؟ فقال:

لأنني وجدتُ معاملة الناس على فُلَس ودرهم ودينار، فإن قلت: النون الأولى من دُنَيْبِر

ليست في مكبَّره، قلت: أصل (دينار) دَنَار، بتشديد النون، أبدلت النون الأولى ياء فإذا

فإن كان المكبر مضموم الأول مفتوح الثاني كصرد، قدرت الضمة والفتحة في المصغر غيرهما في المكبر كما في فلك، مفردًا وجمعًا، قاله ابن إياز^(١) (٢):

وإن يكن مؤنثًا أزدفته هاء كما تلحق لو وصفته
فصغر الناز على نويره كما تقول: نازه منيره

إذا كان الثلاثي مؤنثًا بلا علامة لحقته تاء التأنيث غالبًا عند تصغيره، بشرط
أما اللبس كما تلحق^(٣) بصفته؛ لأن المصغر في معنى الموصوف كنار، وستة، ودار،
وأذن فتقول: نويرة، وسنينة، ودويرة، وأذينة.

وشمل^(٤) كلامه ما هو مجرد^(٥) ثلاثي في الأصل، كيد فتقول^(٦) فيه: يدية
بخلاف الرباعي المؤنث المعنوي كزينب وسعاد، وما فيه ألف التأنيث كحبلي

صغر رجع إلى أصله؛ لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها. ووزن المصغر بهذه الأبنية
اصطلاح خاص بهذا الباب اعتبر فيه مجرد اللفظ تقريبًا، وليس بجار على مصطلح
التصريف ألا ترى أن وزن أحميد، ومكريم، وسفريج في التصغير فاعيل، ووزنها
التصريفي: أفيعل ومُفيعِل، وفعليل). (انظر التصريح: ١/٣٢).

(١) هو حسين بن بدر بن إياز بن عبد الله (أبو محمد): نحوي، صرقي، من آثاره: المحصول في
شرح الفصول الخمسين في النحو لابن معط، والمطارحة، والإسعاف في الخلاف. توفي
سنة ٦٨١هـ.

راجع في ترجمته: البغية: ٢٢٣، معجم المؤلفين: (٣١٦/٤) كشف الظنون: (٨٥، ٤١٢،
١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٥٧٣، ١٦٦٩).

(٢) راجع المحصول في شرح الفصول الخمسين: الورقة ١٤٠.

(٣) في (د)، (ك)، (ط): يلحق.

(٤) في (س): ويشمل.

(٥) لفظة (مجرد): زيادة في (ك).

(٦) فتقول: ساقطة من (س).

وَصَحْرَاءَ، فَإِنَّ التَّاءَ ^(١) لَا تَلْحَقُ ذَلِكَ.

ومثله الثلاثي المَوْثُّ عند خوفِ اللبس، كخمس ونحوه في ^(٢) عدد الموث، إذ لو لحقته لالتبس ^(٣) بعدد المذكَر ^(٤). وَكَشَجِرٍ وَبَقْرٍ، إِذْ لَوْ لَحِقَتْهُ لَالْتَبَسَ بِتَصْغِيرِ شَجْرَةٍ وَبِقَرَةٍ.

فَإِنَّ سُمِّيَ بِهِ مَذْكَرٌ كَأُذُنٍ، عِلْمٌ لِرَجُلٍ، فَالْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَلْحَقُهُ التَّاءُ إِذَا صُغِّرَ اعْتِبَارًا بِمَا آلَ إِلَيْهِ مِنَ التَّذْكِيرِ.

وذهب يونس ^(٥) إلى أَنَّهَا تَلْحَقُهُ اعْتِبَارًا بِأَصْلِهِ مَحْتَجًّا بِقَوْلِهِمْ: عُرُوهُ بْنُ أُذَيْنَةَ، وَمَالِكُ بْنُ نُؤَيْرَةَ، وَعَيْشَةُ بْنُ حُصَيْنٍ ^(٦). وفيه نظر ^(٧).

وَصَغَّرِ الْبَابَ فَقُلْ: بُؤَيْبٌ وَالنَّابُ إِنْ صَغَّرْتَهُ: نُيَيْبٌ

(١) في (ك) الباء. تحريف.

(٢) لفظة (في): ساقطة من (س).

(٣) في (ك): للبس.

(٤) في (س): المذكور.

(٥) هو: أبو عبد الرحمن، يونس بن حبيب الضبي ولد سنة ٩٤ هـ، أخذ عن أبي عمرو، وقد نقل عنه سيبويه في كتابه، نحو ما نثي نقل وأكثر ما نقل عنه بابان من التصغير، فقال: وجميع ما ذكرت لك في هذا الباب، وما أذكره لك في الباب الذي يليه قول يونس. (الكتاب: ١٠٩/٢). وكان وفاة يونس سنة ١٨٢ هـ.

راجع في ترجمته: شذرات الذهب: (٣٠١/١) ومعجم الأدباء: (٦٤/٢٠).

(٦) قال سيبويه: "إذا سميت رجلاً بعين أو أذن فتحقيقه بغير هاء وتدع الهاء ههنا كما أدخلتها في (حجر) اسم امرأة، ويونس يدخل الهاء ويحتج بأذينة، وإنما سمي بمحتقر". (الكتاب: ١٣٧/٢).

(٧) وذلك لأن كلاً من هؤلاء لم يسم بأذن، ولا بنار، ولا بعين، ثم حُقِّرَ بعد التسمية، وإنما هي أسماء أعلام سُمِّيَ بها بعد أن حُقِّرَتْ وهي نكرات. انظر الهمع: (١٨٩/٢).

لِأَنَّ بَابًا جَمَعَهُ أَبْوَابٌ وَالنَّابُ أَصْلُ جَمْعِهِ أَنْيَابٌ

وإذا كان ثاني الثلاثي لدينا منقلبا عن لينٍ رَدَدَتْهُ في التصغير إلى أصله؛ لأنَّ التصغير كالجمع يَرُدُّ الأَشْيَاءَ إلى أَصْوَحِهَا^(١)، فيقال في باب: بُوَيْبٌ؛ لأنَّ أَلْفَهُ بَدَلٌ من واوٍ بَدِيلِ جَمْعِهِ على أبوابٍ وأصله (بَوْبٌ): قَلَبْتُ الواوُ أَلْفًا لَتَحْرُكِهَا وَاِنْفِتَاحِ مَا قَلَبَهَا.

ويقال^(٢) في (نَابٍ) لِلصَّرْسِ: نَيْبٌ، لأنَّ أَلْفَهُ بَدَلٌ من ياءٍ بَدِيلِ جَمْعِهِ على (أَنْيَابٍ) وَأَصْلُهُ: (نَيْبٌ): قَلَبْتُ يَأْوَهُ أَلْفًا لما تَقَدَّمَ.

وإنما رجع فيها^(٣) إلى الأصل، لزوالٍ مَوْجِبِ البَدَلِ، وهو انْفِتَاحُ ما قَبْلَ حَرْفِ العِلَّةِ؛ فإنَّ جُهْلَ أَصْلِ الأَلْفِ رُدَّتْ إلى الواوِ، كَعَاجٍ، وَصَابٍ اسمٍ لَنَبْتِ كَرِيهِ الطَّعْمِ^(٤)، فَتَقُولُ: عَوَيْجٌ، وَصَوَيْبٌ.

ويقال في (تَوَيْبٍ، وَبَيْتٍ)، وَتَوَيْبٌ، بِيئْتُ بِلا قَلْبٍ، بِخِلَافِ نَحْوِ: رِيحٍ، وَقِيَمَةٍ فيقال فيها^(٥): رُوَيْجٌ، وَقُوَيْمَةٌ، بالواوِ؛ لِأَنَّهَا الأَصْلُ المُنْقَلَبَةُ عنه. شَدَّ في نَحْوِ: عَيْدٍ: عَيْدٌ؛ لِأَنَّهُ من: عَادَ يَعُوذُ.

وإنما قالوا ذلك كراهية التباس بتصغير عُوْدٍ^(٦).

وإن كان ثالث الثلاثي أَلْفًا، كَفَتَى وَعَصِي، أو واوًا كَدَلُو وَجَبَ قَلْبُهُ ياءً،

(١) في (س): أصولها.

(٢) لفظة (يقال): زيادة في (ك).

(٣) في (س): فيها.

(٤) لفظة (الطعم): زيادة في (ط).

(٥) فيها: ساقطة من (ك). وفي (س) فيها.

(٦) انظر التصريح: (٢/٣٢٤).

وإدغام ياء التصغير فيها فيقال: فُتِي، وَعُصِيٌّ وَدُلِيٌّ. ولم يتعرض له في النظم^(١).

ولما^(٢) قرغ من تصغير الثلاثي المجرد أخذ في بيان تصغير ما زاد عليه بقوله^(٣):

وَقَاعِلٌ تَصْغِيرُهُ فُؤَيْعِلٌ كَقَوْلِهِمْ فِي رَاجِلٍ: رُؤَيْجِلٌ

أي^(٤): إذا كان ثاني الثلاثي المزيد ألفاً زائدة فصغره^(٥) على (فُؤَيْعِلٍ) بقلب ألفه واواً، لانضمام ما^(٦) قبلها، فتقول في: (ضارب)، و(عامر)، و(صاحب): ضَوْرِبٌ، وَعَوْنِمِرٌ، وَصَوْنِحِبٌ، ومثله نحو: آدم، مما ألفه مبدلةً من همزة كراهية^(٧) اجتماع همزتين فتقول في تصغيره (أويدم) - كما تقول في جمعه: أوادم.

وأما الرباعي المجرد فإنه يُصَغَّرُ على فُعَيْعِلٍ، كَجُعَيْفِرٍ، ودرهم في تصغير جعفر، ودرهم - ولم يتعرض له الناظم^(٨).

وَإِنْ تَحْدَمِنْ بَعْدِ ثَانِيهِ أَلْفٌ فَاقْلِبْهُ يَاءً أَبَدًا وَلَا تَقِفْ
تَقُولُ: كَمْ غَزَيْلٍ ذَبَحَتْ؟ وَكَمْ دُنَيْنِيرٍ بِهِ سَمَحَتْ

إذا صغر ما ثالثه أو رابعه ألفٌ وجب قلب ألفه ياءً، وإدغام ياء التصغير فيها، وذلك نحو: كِتَابٍ، وَغَلَامٍ، وَغَزَالٍ، وَمِفْتَاحٍ، وَدِينَارٍ، ومثقال فتقول فيها: كُتَيْبٌ، وَغَلِيمٌ، وَغَزَيْلٌ، وَمُفْنِيحٌ، وَدُنَيْنِيرٌ، وَمُثَقِيلٌ.

(١) وكذلك لم يتعرض له في شرحه على الملحمة.

(٢) (ولما): موضعها بياض في (ك).

(٣) (بقوله): ساقطة من (س) (ك).

(٤) لفظة (أي): ساقطة من (ك).

(٥) في (ك): فيصغر.

(٦) لفظة (ما): ساقطة من (ك).

(٧) في (د): كراهة، وفي (ط): لكراهية.

(٨) في (ط): ولم يتعرض له في النظم.

ومثله ما ثالثه أو رابعه واو، كعمود، وعصفور فتقول فيها^(١)، عُمَيْدٌ،
وَعُدَّ يَسِيرٌ بِالتَّنْبِ^(٢).

وَقُلْ سُرَيْحِينَ لِسَرَحَانَ كَمَا تَقُولُ فِي الْجُمُعِ: سَرَاحِينَ الْحِمَى
وَلَا تَغَيِّرْ فِي عُثْيَانَ الْأَلْفُ وَلَا سُكَيْرَانَ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ
وَهَكَذَا زُعَيْفَرَانَ فَاعْتَبِرْ بِهِ السُّدَاسِيَّاتِ وَأَفْقَهُ مَا ذَكَرُ

إذا صُغِرَ ما جاء على وزن^(٣) (فَعْلَانُ) فإن كان يُجْمَعُ على (فعالين) كسَرَحَانَ،
وسُلطان: قُلِبَتْ ألفه ياءً كما تقلبها في جمعه؛ لأنَّ التَّكْسِيرَ والتَّصْغِيرَ آخِوان، فتقول:
سُرَيْحِينَ، وَسُلَيْطِينَ^(٤).

وإن كان لا يجمع على ذلك لم تغير^(٥) ألفه اسماً كان أو ضمناً^(٦)، كعثمان وعمران
وسكران تقول فيها^(٧): عُثْيَانٌ وَعُمَيْرَانٌ، وَسُكَيْرَانٌ، ومثله نَحْوُ: زَعْفَرَانٌ مِمَّا الْأَلْفُ
والنون فيه بعد أربعة أحرف، فإنه إذا صُغِرَ لا تَغَيَّرُ ألفه فتقول فيه: زُعَيْفَرَانٌ وقس
عليه كل (٥٤) سداسي آخره ألف ونون كعثليان ومرطبان وهذا معنى قوله:
فاعتبره السداسيات.

(١) في (ط): فيقال.

(٢) قال الحريري في شرح الملحة ص ١٩١: وإن كان خماسياً ورابعه معتلاً قلبتها في التصغير ياء
كقولك في تصغير (سربال ودينار): سُرَيْبِيلٌ، وَدُنَيْبِيرٌ، وفي تصغير: قنديل وعصفور:
قُنَيْدِيلٌ، وَعُصْفِيرٌ.

(٣) لفظة (وزن): ساقطة من (ك).

(٤) راجع الكتاب: (١٠٨/٢).

(٥) في (س): يتغير.

(٦) في (س): أو وصف.

(٧) في (ك) (د): فيها.

وَأَزْدُدُّ إِلَى الْمَحذُوفِ مَا كَانَ حُذِفَ مِنْ أَصْلِهِ حَتَّى يَعُودَ^(١) مُتَّصِفٌ
كَقَوْلِهِمْ فِي شَفِيفَةٍ: شُفِيفَةٌ وَالشَّاءُ إِنْ صَغُرَتْهَا: سُوَيْفَةٌ

إذا صَغُرَ ما حُذِفَ منه حرفٌ وجب ردُّ المحذوفِ إن كان قد بَقِيَ بَعْدَ الحذفِ
على حرفين، مذكَرًا كان كأبٍ، وأخ، أو مؤنثًا ككِيدٍ، وَسَنَةٍ^(٢) - محذوفِ الفاءِ أو^(٣)
العين أو^(٤) اللام، فتقول في تصغير: كلٌّ، وَخُذْ، وَعِدَّةٌ^(٥) أعلامًا: أَكْبَلٌ، وَأَخَيْدٌ،
وَوُعْدَةٌ - بردُّ الفاءِ، وفي (مُذْ - عَلِمًا)^(٦) - وَسَنَةٍ^(٧): مُنِيدٌ، وَسُنَيْفَةٌ^(٨) - بردُّ العين،
وفي: أبٍ، وأخٍ، وَشَفِيفَةٍ، وَشَاءَةٍ: أَبِي وَأَخِي، وَشُفِيفَةٌ، وَسُوَيْفَةٌ، بِرَدِّ اللام.

وإنَّما وجبَ ردُّ المحذوفِ في الجميعِ لِيَتِمَّ كَنَ مِنْ بِناءِ فُعَيْلٍ^(٩)، فيكون
رباعيًا له، نصفٌ صحيح - فإن بَقِيَ بَعْدَ الحذفِ على أكثرَ من حرفين صَغُرَ
على لفظه ولم يُجْتَنَجْ إلى رَدِّ المحذوفِ؛ لأنَّ بِناءَ (فُعَيْلٍ) مُمَكِّنٌ بدونه - كما
يؤخذ من التعليلِ، كقولهم في^(١٠) (هَارٍ)، وَ(سَارٍ)^(١١)، وَ(خَيْرٍ)، وَ(شَرٍّ):

(١) ما بين العوسين: ساقط من (س).

(٢) في (س): يكون.

(٣) في (ط): وشفة.

(٤) في (ط): و.

(٥) في (س): عد.

(٦) لفظه (علمًا): زيادة في (ك)، (س).

(٧) في (س): ستة.

(٨) في (س): شبهه، ومن (ك): شبيهه.

(٩) جاء في التصريح: (٣٢٤/٢): وإنَّما وجب ردُّ المحذوفِ في الجميعِ لِيَتِمَّ كَنَ مِنْ بِناءِ

(فُعَيْلٍ)؛ ولأنَّه لو لم تُرَدِّ لَوَقَعَتِ ياءُ التَّصْغِيرِ طرفًا، فكان يلزم تحريكها بحركات الإعراب

وهي لا تكون إلا ساكنة.

(١٠) لفظه (في): ساقطة من (ك).

(١١) في (ك): سار.

هُرَيْرٌ، وَحَيْرٌ، وَشُرَيْرٌ^(٢).

وإذ صُغِرَ نَحْوُ^(٣) أخت، وبنْت: ردَّ إليها المحذوف كما في (شَفَاة) ولا يُعْتَدُّ بالتاء كما لا يُعْتَدُّ بهمزة الوصل في نحو: (أبن).

(١) في (ك): سرير.

(٢) قال سيبويه في باب تحقير ما حذف منه ولا يرد في التحقير: ومن ذلك قولهم في (هار): هُوَيْرٌ، وإِنَّمَا الْأَصْلُ (هَائِرٌ) غَيْرَ أَنَّهُمْ حَذَفُوا الْهَمْزَةَ كَمَا حَذَفُوا يَاءَ مَيْتٍ. وكلاهما بدلٌ من العين، وزعم يونسٌ أَنَّ نَاسًا يَقُولُونَ: (هُوَيْرٌ) عَلَى مِثَالِ (هُوَيْرٌ) فَهَؤُلَاءِ لَمْ يَحْقَرُوا (هَارًا) وَإِنَّمَا حَقَرُوا (هَائِرًا) كَمَا قَالُوا: (رُؤَيْجِلٌ) كَأَنَّهُمْ حَقَرُوا رَاحِلًا.

وقال: وإذا حَقَرْتُ (خَيْرًا مِنْكَ، وَشَرًّا مِنْكَ) قُلْتُ: خَيْرٌ مِنْكَ وَشُرَيْرٌ مِنْكَ لَا تَرَدُّ الزِّيَادَةُ كَمَا لَا تَرَدُّ مَا هُوَ مِنْ نَفْسِ الْحَرْفِ.

الكتاب: (٢/١٢٥).

(٣) لفظة (نحو): ساقطة من (س).

وإذا صُعِّرَ السداسيُّ حُذِفَ منه حرفان من حروف الزيادة لِيَتَوَصَّلَ إلى بناء فُعَيْعِلٍ^(١) كَمُسْتَخْرَجٍ فتقول فيه^(٢): مُخْرِجٌ - بحذف السين والياء.

وقد بين الناظم حروف الزيادة وهي عشرة في قوله: (يَا هَوْلَ اسْتِنَمِ) أي: اسكُنْ. وجمعها بعضهم في (أمانٍ وتسهيلٍ)، وبعضهم في (تسهيل ومناء)^(٣).

ومعنى كونها زائدة أن الحرف الزائد على الأصول لا يكون إلا منهم، لا بمعنى أنها تكون زائدة أبداً؛ لأنها قد تكون أصولاً^(٤). ولمعرفة الزائد من الأصلي ضابطٌ مذكورٌ في علم التصريف^(٥).

وَقَدْ تَزَادَ الْيَاءُ لِلتَّغْوِيضِ، وَابْتُدِيَ لِلْمُصَغَّرِ الْمُهَيِّضِ (٥٥)
كَتَمَوْهُمْ: إِنَّ الْمُطِيلِيْقَ أَتَى وَأَخْبَا السُّفَيْرِيَجَ إِلَى فَضْلِ السَّبْتَا

(١) في (س): فُعَيْعِلٍ خطأ.

(٢) (فيه): ساقطة من (ك).

(٣) الزائد على نوعين:

الأول: الزائد لتكرار أصل، ولا يختص بأحرف بعينها بل يكون في جميع الحروف إلا الألف؛ فإنها لا تقبل التضعيف، وسواء كانت من حروف سألتمونها أم لا. والثاني: الزائد لغير تكرار أصل - وهو المختص بأحرف الزيادة العشرة وهذا النوع هو الذي تحدث عنه المؤلف ههنا.

(٤) ولمعرفة المواضع التي تزداد فيها هذه الحروف العشرة انظر الكتاب: (٣١٢/٢، ٣١٣) والمقتضب: (٥٦/١-٦٠).

(٥) والضابط هو أن الحرف الذي يلزم تصاريف الكلمة هو الحرف الأصلي. والذي يسقط في بعض تصاريف الكلمة هو الزائد، وذلك نحو (أحتذى) فإنك تقول: حدا حذوه: قال العلامة ابن مالك في ألفيته:

وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَمُ فَأَصْلٌ، وَالَّذِي لَا يَلْزَمُ الزَّائِدُ، مِثْلُ تَأْخُذِي

انظر شرح ابن عقيل: (٤/١٩٨).

(بَابُ أَحْرَفِ الزِّيَادَةِ)^(١)

وَأَلْقَوْا فِي التَّصْغِيرِ مَا يُسْتَنْقَلُ زَائِدُهُ أَوْ مَا تَرَاهُ يَنْقُلُ
وَالْأَحْرَفُ الَّتِي تُزَادُ فِي الْكَلِمِ مَجْمُوعُهَا قَوْلُكَ: يَا هَوَلُ اسْتَنْمِ
تَقُولُ فِي مُنْطَلِقٍ: مُطِيلِقُ وَفِي مُرْتَزِقٍ: مُرِيْزِقُ
وَقِيلَ فِي سَفَرَجَلٍ: سُفْرِيْجُ وَفِي فَتْسَى مُسْتَخْرِجٍ: مُخْرِجُ

قد سبق أن للتصغير^(٢) ثلاثة أبنية: فَعِيلٌ، وَفَعِيلٌ، وَفَعِيلٌ، فالأول للثلاثي المجرد، والثاني للرباعي المجرد، والثالث للرباعي المزيد قبل آخره حرف مد، كَمُضْبَاحٍ.

فإذا كان الاسم خماسياً مجرداً من الزيادة، أو مزيداً فيه حرف، ولم يكن قبل آخره حرف مد فاحذف في التصغير من الأول آخره، ومن الثاني زائده، وليعود رباعياً فيتوصل إلى بناء فَعِيلٍ فتقول في نحو^(٣) (سَفَرَجَلٍ، وَمُدْحَرِجٍ): سُفْرِيْجُ، وَدَحْرِيْجُ؛ لأنَّ بقاءهما يُسْتَنْقَلُ.

فإن اشتمل الاسم على زيادتين وإحدهما مزبئة على الأخرى حذفت الأخرى، فمنطلق تقول فيه: مُطِيلِقُ، بحذف النون دون الميم، لتصدرها ولدالاتها على معنى اسم الفاعل.

وهكذا تقول في (مُرْتَزِقٍ): مُرِيْزِقُ، بحذف التاء دون الميم لما سبق^(٤).

(١) ما بين القوسين: زيادة من المحقق.

(٢) في (س)، (ك): التصغير.

(٣) لفظة (نحو): زيادة في (ط)، (س)، (ك).

(٤) وراجع شرح الحريري على الملحمة: ص ١٩٥.

يعني أنه يجوز أن يعوض مما حُذِفَ منه حرفٌ أصليٌّ أو زائدٌ^(١)، أو حرفان في التصغير ياء ساكنة قبل الآخر جبراً له، وليتوصَّلَ بذلك إلى بناء فُعَيْعِيلٍ فتقول في مُنْطَلِقٍ وَسَفَرَجَلٍ، مُطَلِّقٌ، وَفِي مُسْتَخْرِجٍ مَخْرِيجٍ.

وفهم من قوله: (وَقَدْ يُزَادُ) قَلَّةٌ ذلك، وأنه غيرٌ لازمٍ، وأنه لا يُجْلُ ببناء التصغير بخلاف بقاء الزائد.

والمهَيِّضُ: المكسور، اسمٌ مفعولٍ من (هاض العظم)، إذا كُيسِرَ^(٢).

(١) في (ك): (زائد).

(٢) وفي القاموس المحيط: (هاض العظم يهيضه): كسره بعد الجبور كاهتاضه، وهو مهيض، واهيضة: معاودة الهمم والحزن، والمرضة بعد المرضة. وبه هيضة، أي: قياءً. (انظر هاض).

(بَابُ شَوَازِ التَّصْغِيرِ)^(١)

وَشَذِّمًا أَصْلُوهُ ذِيًّا تَصْغِيرُ ذَا وَمِثْلُهُ اللَّذِيَّا

قد سبق أن التصغير من خواص الاسم المتمكن، والأصل ألا يدخل غير المتمكن؛ لكنهم خالفوا هذا الأصل فصغروا شذوذًا أسماء الإشارة والموصول، لشبهها بالأسماء المتمكنة في كونها تُوصَفُ ويُوصَفُ بها، فاستُبيح لذلك تصغيرها - لكن على وجه خولف به قاعدة التصغير^(٢)، فترك أولها على ما كان عليه من الفتح قبل التصغير وزيد^(٣) في آخرها ألف عوضًا عما فاتها من ضمِّ الأول، فقالوا في ذَا، وَتَا: ذِيًّا^(٤) وَتِيًّا وفي الذي والتي: اللَّذِيَّا وَالتَّتِيَّا^(٥)، وقد سُمِعَ التصغيرُ في خمسة ألفاظٍ

(١) ما بين القوسين: زيادة في (س).

(٢) قال سيويه في باب تحقير الأسماء المبهمة: "واعلم أن التحقير يضم أوائل الأسماء إلا هذه الأسماء فإنه يترك أوائلها على حالها قبل أن تحقر وذلك لأن لها نحوًا في الكلام ليس لغيرها - فأرادوا أن يكون تحقيرها على غير تحقير ما سواها وذلك قولك في هذا: هَذِيَّا، وذلك: ذِيَّاك، وفي (ألا): أَلِيَّا، وإنما ألحقوا هذه الألفات في أواخرها لتكن أواخرها على غير حالٍ أواخر غيرها، كما صارت أوائلها على ذلك، قلت: فما بال ياء التصغير ثانية في (ذا) حين حقرت؟ قال: هي في الأصل ثالثة. ولكنهم حذفوا الياء حين اجتمعت الياءات وإنما حذفوها من (ذِيَّا). وأمَّا (تِيَّا) فإنها هي تحقير (تا) وقد استعمل ذلك في الكلام".
الكتاب: (١٣٩/٢).

(٣) في (ك): ويزيد.

(٤) ومما ورد عن العرب في تصغير (ذا) قول الراجز:

أَوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكَ الْعَلِيَّيَّ
أَيُّ أَبِو ذِيَّا لِكَ الصَّيِّيَّ

(٥) ومما ورد عن العرب في تصغيرهم (التي) قولهم في مثل من أمثالهم (بعد اللتيا والتي) وقول الراجز - وهو العجاج:

بَعْدَ اللَّتِيَّا وَاللَّتِيَّا وَالتَّتِيَّا
إِذَا عَلَّتْهَا أَنْفُسٌ تَرَدَّتْ

من أسماء الإشارة " ذَا، وَتَا وَذَانِ وَتَانِ، وَأَوْلَاءِ، فيقال: ذِيَانٍ وَتِيَانِ، وَأَوْلِيَاءٍ - بالقصر، أو المد على اللغتين^(١) .

وَسُمِعَ أَيضًا فِي خَمْسَةِ أَلْفَاظٍ مِنْ أَسْمَاءِ الْمُوصُولَاتِ: الَّذِي، الَّتِي، وَتَنِيَّتَهُمَا وَجَمْعُ الَّذِي، فيقال: اللذيان، واللتيان واللذيون - بضم ما قبل الواو رفعًا. وبكسره جرًا ونصبًا عند سيويه^(٢) .

وقد صَغُرَ أَيضًا أَفْعَلٌ فِي التَّعْجَبِ، وَكَذَا الْمَرْكَبُ الْمَزْجِيُّ كَبَعْلَبَكَّ وَسَيُويهِ^(٣) فِي لُغَةٍ مِنْ بَنَاهُمَا - وَتَصْغِيرُهُمَا تَصْغِيرُ الْمُتَمَكِّنِ^(٤) .

(١) (أولًا): تصغيرها أولياء، بالقصر، وبالمد تقول: أولياء.

الكتاب: (٢/١٤٠).

(٢) قال أبو سعيد السيرافي: "وقد اختلف مذهب سيويه والأخفش في ذلك، فأما سيويه فيحذف الألف الزائدة في تصغير المبهم ولا يقدرها" وأما الأخفش فإنه يقدرها ويحذفها لاجتماع الساكنين ولا يتغير اللفظ في التثنية فإذا جمع تبين الخلاف فيها.

يقول سيويه في جمع اللذيان: "اللذيون - الذين، بضم الياء قبل الواو، وكسرها قبل الياء". وعلى مذهب الأخفش: اللذيون والذتين - بفتح الياء - وعلى مذهبه يكن لفظ الجمع كللف - التثنية؛ لأنه يحذف الألف التي في اللذيان؛ لاجتماع الساكنين؛ هما الألف في اللذيان، وياء الجمع كما تقول: المصطفين والأعلين.

شرح السيرافي، بهامش الكتاب: (٢/١٤٠).

(٣) تقول في تصغير (ما أحسنه): ما أحسنه، وفي تصغير (سيويه: سيويه).

راجع شرح الأشموني: (٣/٣٢٧).

(٤) قال سيويه: "وزعم الخليل أن التحقير إنما يكون في الصدر؛ لأن الصدر عندهم بمنزلة المضاف والآخر بمنزلة المضاف إليه، أو كانا شبيئين، وذلك قولك في (حَمْرٌ مَوْتٌ): حُمْرٌ مَوْتٌ، وَبَعْلَبَكَّ، وَبُعْلَبَكَّ، وَخَمْسَةٌ عَشْرٌ: حُمَيْسَةٌ عَشْرٌ، وكذلك جميع ما أشبه هذا كأنك حقرت عبد عمرو، وطلحة زيد".

الكتاب: (٢/١٣٤).

وَقَوْلُهُمْ أَيُّضًا: أُنْسِيَانُ شَذَّ كَمَا شَذَّ مُغَيْرَبَانُ
وَلَيْسَ هَذَا بِمِثَالٍ يُحْدَى فَاتَّبِعِ الْأَصْلَ وَدَعِ مَا شَذَّ

مما خرج عن القياس فصغر شذوذًا قوهم في إنسان^(١) وَلَيْلَةَ: أُنْسِيَانُ وَلَيْلِيَّةٌ،
زيادة الياء فيها وقياسها أُنْسَانٌ وَلَيْلِيَّةٌ^(٢) - وفي مَغْرِبٍ وَعِشَاءٍ: مُغَيْرَبَانُ،
وَعِشْيَانُ - زيادة ألفٍ ونونٍ وقياسها: مُغَيْرِبٌ وَعِشْيِي^(٣). وفي رَجُلٍ: رُوَيْجِلٌ
وَقِيَاسُهُ رُجَيْلٌ، وفي صَبِيَّةٍ، وَغَلْمَةٍ، وَبُنُونٍ: أَصْبِيَّةٌ، وَأَعْلِمَةٌ، وَأَيْنُونٌ، زيادة
الهمزة في أولها - وقياسها: صُبِيَّةٌ، وَغُلْمَةٌ، وَبُنِينُونَ - فهذه تحفظ ولا يحذى عليها،
أي لا يقاس عليها^(٤).

(١) في (س): أنسيان. خطأ.

(٢) قال سيبويه: "ومما يحقر على غير بناء مكبره المستعمل في الكلام إنسان، تقول: إنسيان،
وفي (بنون): أينون، كأنتهم حقروا (أنسيان). ومثل ذلك (ليلة) تقول: ليلية - كما قالوا:
ليال وقوهم في رجل: رويجل، ونحو هذا، وجميع هذا أيضًا إذا سميت به رجلًا أو امرأة
صرفته إلى القياس".

الكتاب: (١٣٨/٢).

(٣) قال سيبويه: "فمن ذلك قول العرب في مغرب الشمس: مُغَيْرَبَانُ الشمس، وفي العشي:
أنيك عشيَانَا. وسمعا من العرب من يقول في (عشية): عشيية فكأنهم حقروا (مغربان)
و (عشيان) وعشاة".

الكتاب: (١٣٧/٢).

(٤) وبقي في التصغير نوع يُسمى: تصغير الترخيم، وهو أن يصغر الاسم بعد تجريده من
الزيادة الصالحة للبقاء، وله شرطان: الأول أن يكون الاسم مزيدًا، والثاني: أن تكون
الزيادة صالحة للبقاء في تصغير غير الترخيم، تقول في تصغير أزهر، وأسود، وحارث،
وحماد: زُهَيْرٌ، وَسَوَيْدٌ، وَحَرَيْثٌ، وَحَمَيْدٌ، فحذفوا الهمزة ثم صغر الاسم بعد ذلك.

انظر شرح الحريري على الملحة: ١٩٧، كذلك الكتاب: (١٣٤/٢).

بَابُ النَّسَبِ^(١)

وَكُلُّ مَنْسُوبٍ إِلَى اسْمٍ فِي الْعَرَبِ أَوْ بَلَدَةٍ تَلَحُّقُهُ يَاءُ النَّسَبِ
 وَتُحَذَفُ الْيَاءُ بِأَلَا تَوَقُّفٍ مِنْ كُلِّ مَنْسُوبٍ إِلَيْهِ فَاعْرِفِ
 وَإِنْ يَكُنْ فِي الْأَصْلِ هَاءٌ فَاحْذِفِ كَمِثْلِ مَكِّيٍّ وَهَذَا حَتْفِي^(٢)
 تَقُولُ: قَدْ جَاءَ الْفَتَى الْبِكْرِيُّ كَمَا تَقُولُ الْحُسَيْنُ الْبَضْرِيُّ

إذا أريد النسب إلى أب، أو قبيلة، أو بلد^(٣) أو صنعة، زيد في آخر المنسوب إليه ياءً مشددة مكسورة ما قبلها فتصير حرف إعرابه، فيقال في النسب إلى دمشق: دمشقيٌّ، وإلى قريش: قريشيٌّ.

وإنما كانت الياء مشددة لتدلُّ على نسبه إلى المجرّد عنها وكُمِرَ ما قبلها تشبيهاً (٥٦) بياء الإضافة- وهذا أحد التغيرات اللاحقة للاسم المنسوب إليه إذ تلحقه ثلاث تغييرات:

لفظيٌّ: وهو كسر ما قبل الياء، وانتقال الإعراب إليها.

ومعنويٌّ: وهو صيرورته اسماً لما لم يكن له.

وحكميٌّ: وهو رفعه لما بعده على الفاعلية كالضمّة المشبهة، كَمَرَزْتُ بِرَجُلٍ قَرَشِيٍّ أبوه (كَأَنَّكَ قُلْتَ: مَنْسُوبٌ إِلَى قَرِيشٍ أَبُوهُ)^(٤)- وَيَطْرَدُ ذَلِكَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَشْتَقًّا.

(١) أطلق سيبويه على هذا الباب باب الإضافة.

انظر الكتاب: (٦٩/٢).

(٢) هذا البيت بتامه: زيادة في (ط).

(٣) في (ط): بلدة.

(٤) ما بين القوسين: ساقط من (ك).

وإذا كانت آخر المنسوب إليه تاء التأنيث وجب حذفها للنسب، فيقال في مَكَّةَ: مَكِّيٌّ وفي البصرة: بَصْرِيٌّ^(١) - حذرًا من اجتماع تاءي التأنيث عند نسبة مؤنثة في نحو: مَكِّيَّة، وبصريَّة، إذ لو بَقِيَتْ لَقِيلَ: مَكَّتِيَّةٌ وَبَصْرِيَّةٌ، قال أبو حيان: وقولُ الناسِ درهمٌ خليفتي لحن^(٢).

ومثل تاء التأنيث في وجوب الحذف للنسب ألف التأنيث المقصورة إذا كانت خامسة فصاعدًا، نحو: قَرَقَرِيٌّ في قَرَقَرِيٍّ^(٣)، وَحَيْثِيٌّ في حَيْثِيٍّ، أو رابعة في اسم متحرك الثاني كَجَمَزِيٍّ في (جَمْزِيٍّ)^(٤) - فَإِنْ كَانَ سَاكِنًا كَحُبْلِيٍّ فَحُكْمُ ذَلِكَ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ مَعَ غَيْرِهِ بِقَوْلِهِ:

وَإِنْ يَكُنْ مِمَّا عَلَى وَزْنِ فَتَى أَوْ وَزْنِ دُنْيَا أَوْ عَلَى وَزْنِ مَتَى

(١) المشهور في البصرة فتح الباء، وقد ورد في لفظ النسب إليها (بَصْرِيٌّ) بكسر الباء، وعلى هذين يكون لفظ النسب شاذًا، وقد ورد في (البصرة) كسر الباء وضمها أيضًا وعلى هذين يكون لفظ النسب فتح الباء (بَصْرِيٌّ) كما هي في المنسوب (بصري) ولم يكن في هذا شذوذ، ولم يرد في المنسوب ضم الباء مع ثبوته لغة في المنسوب إليه، وكأنهم تركوه لئلا يلبس بالنسبة إلى (بُصْرِيٍّ) بزنة (حُبْلِيٍّ) إذا نُسِبَ إِلَيْهِ، بحذف الألف، فالنسب إلى نظيره يجوز فيه حذف الألف كما يجوز قلبها وأوا فيقال: بَصْرَوِيٌّ.

وَبُصْرِيٌّ: بلدٌ بالشام، وقرية ببغداد منها محمد بن محمد بن خلف الشاعر البُصْرَوِيٌّ. (انظر القاموس المحيط: بصر).

(٢) راجع ارتشاف الضَّرْبِ من لسان العرب: ص ٢٩٥.

(٣) (قَرَقَرِيٌّ) اسمٌ موضعٌ مخصب باليامة فيه قُرَى وزروع ونخيل كثيرة.

معجم البلدان: (٥٦/٦).

(٤) جَمَزُ الْإِنْسَانِ وَالْبَعِيرُ وَغَيْرُهُ يُجَمَزُ جَمَزًا وَجَمْزِيٌّ: عَدَا عَدْوًا دُونَ الْخَضْرِ وَفَوْقَ الْعَنْقِ، وَالْبَعِيرُ الْجَمَّازُ: السَّرِيعُ.

القاموس المحيط: (جمز).

فَأَبْدِلِ الْحَرْفَ الْأَخِيرَ وَأَوَّاءَ عَوَاصٍ^(١) مِّنْ مَّارِيٍّ^(٢) وَدَعَّ مِّنْ نَّوَايِ^(٣)
تَقُولُ: هَذَا عَلَوِيٌّ مُعْرِفِيٌّ^(٤) وَكُلُّ لُحُوٍّ دُنْيَوِيٌّ مَّوْبِقِيٌّ^(٥)

ي عنى إذا كان المنسوب إليه ثلاثياً مقصوراً قُلبت ألفه وأوَّاء، سواء كانت بدلاً منها كعصى، أو من الياء كفتى، أو مجهولة كمتى - فتقول: عَصَوِيٌّ، وَفَتَوِيٌّ، وَمَتَوِيٌّ.

وإنما قلبت في فتى وأوَّاء- وإن كان أصلها الياء كراهة اجتماع الكسرة والياءات، وأما نحو: دُنْيَا كَحُبْلَى مِمَّا هو رباعيٌّ مقصورٌ، وثانيه ساكن فيجوز في ألفه^(٦) الحذف والقلب، فتقول: دُنْيِيٌّ، وَحُبْلِيٌّ، وَدُنْيَوِيٌّ وَحُبْلَوِيٌّ - الحذف أرجح وليس القلب متعيِّناً - كما توهّمه عبارة النظم.

ويقال في النسب إلى (فَعِيلٍ) مُعْتَلِّ اللام كَغَنِيٍّ وَعَلِيٍّ: غَنَوِيٌّ وَعَلَوِيٌّ بِحَذْفِ^(٧) الياء الأولى وفتح ما قبلها وقلب الثانية وأوَّاء - أي بَعْدَ قَلْبِهَا أَلْفًا.

ومنه قول الناظم: (هَذَا عَلَوِيٌّ) - نسبة إلى عَلِيٍّ، لا إلى عَلَا - كما توهّمه

(١) عَاصِيٌّ: يقال: عَاصَاهُ بمعنى عصاه، أي: خرج عن طاعته وخالف أمره - فعَاصِيٌّ بمعنى خالف.

راجع القاموس المحيط: عصى.

(٢) مَارِيٌّ: جَادِلٌ. قال في القاموس: المِرْيَةُ بالكسر والضم: الشكُّ والجَدَلُ.

القاموس المحيط: مري.

(٣) (نَاوِيٌّ): يقال: نَاوَاهُ مَنَاوَأَةً وَنَوَاءً: فَآخَرَهُ وَعَادَاهُ. (القاموس المحيط: ناء).

(٤) الْمُوْبِقِيُّ: الْمُهْلِكُ.

(٥) الْمُعْرِفِيُّ: الْأَصِيلُ.

(٦) في (س): اللغّة.

(٧) في (د)، (ط): فحذفت.

عبارته^(١) أيضاً.

وَإِذَا نُسِبَ إِلَى الْمُنْقُوصِ فَإِنْ كَانَتْ يَأْوُهُ ثَالِثَةٌ كَشَجٍ^(٢) وَعَمٍ^(٣) فَتُحْمَلُ مَا قَبْلَهَا وَقُلِبَتْ وَأَوْأَ فَتَقُولُ: شَجَوِيٌّ، وَعَمَوِيٌّ، وَإِنْ كَانَتْ رَابِعَةٌ كَ (قَاضٍ) جَازَ حَافُهَا وَقَلْبُهَا وَأَوْأَ وَالْحَذْفُ أَحْسَنُ، فَتَقُولُ: قَاضِيٌّ وَقَاضَوِيٌّ، وَإِنْ كَانَتْ خَامِسَةٌ فَصَاعِدًا وَجِبَتْ حَذْفُهَا كَ (مُعْتَدِيٍّ) (مُعْتَدٍ)، وَمُسْتَعْلِيٍّ فِي (مُسْتَعْلٍ).

وَإِذَا نُسِبَ إِلَى الْمَمْدُودِ فَإِنْ كَانَتْ هَمْزَتُهُ لِلتَّأْنِيثِ قَلِبَتْ وَأَوْأَ، كَصَحْرَاوِيٍّ، أَوْ أَصْلًا سَلِمَتْ مِنَ الْقَلْبِ غَالِبًا نَحْوُ: قَرَائِيٍّ فِي قَرَاءٍ، وَهُوَ: الرَّجُلُ النَّاسِكُ، أَوْ بَدَلًا مِنْ أَصْلِ نَحْوِ (كِسَاءٍ) جَازَ الْوَجْهَانَ نَحْوُ: كِسَائِيٍّ، وَكِسَاوِيٍّ - بِالْوَاوِ رَجُوعًا إِلَى الْأَصْلِ^(٤).

وَإِذَا نُسِبَ إِلَى الْمُرَكَّبِ فَإِنْ كَانَ التَّرْكِيبُ إِسْنَادِيًّا كَتَابَطَ شَرًّا أَوْ مَزْجِيًّا كَبَعْلَبَكِّ نُسِبَ إِلَى صَدْرِهِ، فَتَقُولُ: تَابَطِيٌّ وَبَعْلِيٌّ^(٥).

(١) في (س): عبارتنا.

(٢) (شَجٍ) مِنَ الشَّجْوِ: وَهُوَ الْحَزْنُ، يُقَالُ: شَجَّاهُ الْهَمُّ شَجْوًا، أَمْرٌ شَاجٍ مَحْزَنٌ، وَتَشَاجَتْ فِلَانَةٌ عَلَى زَوْجِهَا: تَحَازَنَتْ عَلَيْهِ، وَرَجُلٌ شَجِيحٌ: حَزِينٌ.
انظر: أساس البلاغة: شجوا.

(٣) في (س): عمو.

(٤) راجع التصريح: (٣٣٤/٢).

(٥) هذا وجهٌ من وجوه خمسةٍ فِي الْمُرَكَّبِ الْمَزْجِيِّ عِنْدَ النِّسْبِ إِلَيْهِ، وَثَمَّةٌ وَجُوهٌ أَرْبَعَةٌ أُخْرَى لَمْ يَذْكَرْهَا الشَّارِحُ هُنَا، وَهِيَ:

الأول: أَنْ يُنْسَبَ إِلَى عَجْزِهِ فَتَقُولُ فِي بَعْلَبَكِّ وَمَعْدِيكْرِبٍ: بَكِّيٌّ، وَكَرِيْبِيٌّ وَاخْتَارَهُ الْجَزْمِيُّ.

الثاني: أَنْ يُنْسَبَ إِلَيْهِمَا مَعًا، مِزَالًا تَرْكِيبِيًّا، فَتَقُولُ: بَعْلِيٌّ بَكِّيٌّ وَمَعْدِي كَرِيْبِيٌّ، وَاخْتَارَهُ أَبُو حَاتِمٍ، وَآخَرُونَ وَأَنْشَدَ عَلَيْهِ السِّرَافِيُّ:

تَزَوَّجْتُهُمَا رَايِمَةً هُرْمُزِيَّةً

والثالث: أَنْ يُنْسَبَ عَلَى جَمِيعِ الْمُرَكَّبِ، فَتَقُولُ: بَعْلَبَكِّيٌّ، وَمَعْدِيكْرِبِيٌّ.

وكذا إن كان إضافياً كـ (امرئئ) في امرئ^(١) القيس. إلا إن كان الإضافي كنية، كأبي بكر، وأم كلثوم، أو معرفاً صدره بعجزه كابن عمَرَ، وابن الزبير - فإنك تنسب^(٢) إلى عجزه، فتقول: بكرئ، وكلثومئ وعمرئ، وزبيرئ. وربها ألحق بها ما خيف فيه لبس كقولهم في عبء الأشهل: أشهلئ، وفي عبء مناف: منافئ (٥٧).

وَأَنْسِبُ أَخَا^(٣) الْحَرْفَةِ كَالْبَقَالِ وَمَنْ يُضَاهِيهِ إِلَى فَعَّالٍ
أي: قد يُسْتَعْنَى عن^(٤) ياء النسب بصوغ المنسوب إليه على فَعَّالٍ، وذلك غالباً في الحرف كبزاز، ونجار، وعطار، وشذ قوله:

وَلَيْسَ بِذِي نَبَلٍ وَلَيْسَ بِذِي سَيْفٍ وَلَيْسَ بِنَبَالٍ^(٥) - ٤٦

أي: بذي نبل، وجعل^(٦) منه قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلْمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦]^(٧).

والرابع: أن يُبْنَى من جزئين المركب اسماً على (فَعَّلَل) ويُنسب إليه، تقول في النسب إلى (حَضْرَمَوْت): حَضْرَمِيٌّ. انظر التصريح: (٣٣٥، ٣٣٤ / ٢).

(١) في امرئ: ساقط من (ك).

(٢) في (ط): فتنسبه.

(٣) في (د): إلى.

(٤) في (ك): من.

(٥) هذا عجز بيت من بحر الطويل. قاله امرؤ القيس، وصدوره:

وليس بذي رمح فيطعنني به

انظر فيه: سيبويه: (٩١ / ٢) وشرح ابن يعيش: (١٤ / ٦) والمقتضب: (١٦٢ / ٣) والمغني: ص

١١١، والعيني: (٥٤٠ / ٤) والتصريح: (٣٣٧ / ٢) وشرح الأشموني: (٢٠٠ / ٢)، وشرح

شواهد المغني: ٣٤٠، وديوان امرئ القيس: ص ٣٣، وشرح ديوانه للسندوبي: ص ١٤٢.

والشاهد فيه: في قوله: (نَبَال) حيث استعمل لذي النَّبَلِ نَبَالاً وحقُّ الكلام أن يُسْتَعْمَلَ

نَابِلٌ؛ لأنَّ النَّابِلَ صَاحِبُ النَّبَلِ الرَّامِي بِهَا، وَالنَّبَالُ الَّذِي يَعْمَلُهَا.

(٦) لفظة (جعل): ساقطة من (ك).

(٧) واستشهد بالآية على أن (ظلاماً) ليست للمبالغة بل هي للنسب، أي: وما ربك بذي ظلم.

وقد يُصاغ أيضًا على (فَاعِلٍ) أو (فَعِيلٍ) بمعنى: ذي كذا. فالأول كتامير،
ولابن، وطَاعِمٍ وكَاسِرٍ^(١)، والثاني كَطْعِمٍ، ولبنٍ، وَتَهْرٍ، قال الشاعر:

٤٧- لَسْتُ بِلَيْئِي وَلَكِنِّي تَهْرٌ^(٢)

أي: عاملٌ في النهار.

وهذه الأبنية ليست مقيسة وإن كان^(٣) بعضها كثيرًا - هذا مذهبُ سيويه^(٤).

(١) في (س): كاسر.

(٢) هذا صدر بيت من الرجز لأبي النجم العجلي، وتماؤه:

لا أدلج الليلَ ولكن أبتكرُ

انظر فيه: سيويه: (٩١/٢) والمقرب: ٨٢، والعيني: (٥٤١/٤) والتصريح: (٣٤٠/٢)
واللسان (ليل - نهر) وشرح ابن عقيل: (١٦٨/٤).

والشاهد في: قوله (تَهْر) حيث بناه على (فَعِل) وهو يريد النسبَ فكأنه قال: (تَهَارِي).

(٣) لفظة كان: ساقطة من (س).

(٤) انظر الكتاب: (٩٢/٢). وقد أنشد سيويه البيت برواية (تَهَارِي).

بَابُ التَّوَابِعِ

وَالْعَطْفُ وَالتَّكْيِيدُ^(١) أَيْضًا وَالبَدَلُ تَوَابِعٌ يُعْرَبْنَ إِعْرَابَ الأَوَّلِ
وَهَكَذَا الوُصْفُ إِذَا ضَاهَى الصِّفَةَ مَوْصُوفُهَا مُنْكَرًا أَوْ مَعْرِفَةً

التوابع: جمع تابع وهو: المشارك لما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد غير خبر^(٢).

وهو أربعة: عطف، وتوكيد، ونعت، وبدل، ومن فصل في العطف جعل التوابع خمسة^(٣)، ومن فصل في التوكيد أيضًا جعلها ستة^(٤).

والأولى أن يبدأ منها بالنعت، ثم بالبيان، ثم التوكيد، ثم البدل، ثم النسق؛ لأنها إذا اجتمعت في التبعية رُبَّتْ كذلك، كما في التسهيل^(٥).

(١) في (ط): والتوكيد.

(٢) قال السيوطي في الهمع (٢/١١٥): "حدَّ ابنُ مالك (التابع) في التسهيل فقال: هو ما ليس خبرًا من مشارك ما قبله في إعرابه وعامله، مطلقًا -مُخْرَجًا بالقيد الأخير المفعول الثاني، والحال، والتمييز"

قال أبو حيان: "ولم يجده جهور النحاة؛ لأنه محصور، بالعدِّ فلا يحتاج إلى حدِّ".

(٣) قال ابن عقيل: "والتابع على خمسة أنواع: النعت، والتوكيد، وعطف البيان وعطف النسق، والبدل".

انظر شرح ابن عقيل على الألفية: (٣/١٩١).

وهذا ما يراه ابن هشام في كتبه. راجع شرح شذور الذهب: ٤٢٨، وقطر الندى: (٢/١٣١).

(٤) ومن قال: إنَّها ستة جعل التأكيد اللفظي بابًا وحده، والتأكيد المعنوي كذلك.

انظر شرح شذور الذهب: ٣٢٨.

(٥) تابع الفاكهي الشيخ خالد في تصريحه في النقل عن ابن مالك ربيًا دون النظر أو الرجوع إلى التسهيل.

جاء في التصريح (٢/١٠٨) ما نصُّه: "وإذا اجتمعت يبدأ بالنعت ثم بالبيان، ثم بالتوكيد،

والعاملُ في التابع هو العاملُ في المبتوعِ إِلَّا في البدل؛ فالعامل في مقدَّر، وكلُّها تُعْرَبُ بِإِعْرَابِ مَا قَبْلَهَا^(١) كما أشار إلى ذلك بالأمثلة التي ذكرها في قوله:

تَقُولُ: خَلَّ الْمَرْحَ وَالْمَجُونَا

مثال للعطف.

- ثم بالبدل ثم بالنسق - قاله في التسهيل".
 والواقع أن ابن مالك رتب التوابع في تسهيله هكذا: التوكيد، والنعته، وعطف البيان، وعطف النسق، والبدل. راجع التسهيل: ص ١٦٣.
 وقال السيوطي في الهمع (١١٥/٢): "التوابع: نعت، وعطف بيان، وتوكيد وبدل، وعطف نسق... وإذا اجتمعت رتبته كذلك بأن يقدم النعت؛ لأنه كجزء من متبوعه، ثم البيان، لأنه جار مجراه، ثم التأكيد؛ لأنه شبيه بالبيان في جريانه مجرى النعت، ثم البدل؛ لأنه تابع كلاً تابع؛ لكونه مستقلاً ثم النسق؛ لأنه تابع بواسطة، ولهذا ناسب ذكرها في الموضع على هذا الترتيب، بخلاف ابتداء التسهيل بالتوكيد".
 (١) اختلف في عامل التابع؛ فقول العامل في (النعته والتوكيد والبيان) هو العامل في المتبوع ينصب عليها انصباباً واحدة - وهذا رأي المبرِّد - وابن السراج وابن كيسان وعُزَي للجمهور، ونُسب إلى سيويه.
 وقيل: العامل فيها تبعيتها لما جرت عليه - وهذا رأي الخليل وسيويه والأخفش والجرمي.
 وأما البدل، فقيل: عامله محذوف - وهو قول الجمهور، ودليلهم ظهوره جازاً جوازاً مع الظاهر ووجوباً مع المضمرة، نحو: يزيد به.
 وقال قوم منهم المبرِّد: عامله عامل متبوعه، وهو ظاهر مذهب سيويه واختاره ابن مالك وابن خروف.
 وقال ابن عصفور: عامله عامل متبوعه على أنه نائب عن العامل المحذوف لا أنه عامل بالأصالة.
 وأما النسق فقال الجمهور: عامله عامل متبوعه بواسطة الحرف، وقيل: الحرف. وقيل: محذوف.
 انظر الهمع: (١١٥/٢) والتصريح: (١٠٨/٢).

وَأَقْبَلَ الْحَجَّاجُ أَجْمَعُونَ نَا

مثال للتوكيد، واستفيد منه جوازُ التوكيد بأجمع^(١) من غير تقدُّم (كلّ).

وَأَمْرُ بَزِيدٍ رَجُلٍ ظَرِيفٍ

مثال للبدل، واستفيد منه جوازُ إبدال^(٢) النكرة من المعرفة.

وَأَعْطِفَ عَلَى سَائِلِكَ الضَّعِيفِ

مثال للوصف^(٣).

وأفهم قوله أولاً: (وهكذا الوصف... إلخ) أنّ المعرفة لا يُنعتُ بنكرة، ولا العكس وهو كذلك.

وقد اختصر الناظم أحكامَ هذه التوابع ولا بأس بذكرِ جُمليّ منها فنقول: أمّا العطف^(٤) فهو قسمان: عطفٌ نَسَقٍ - وسيأتي.

وعطفٌ بيانٍ وهو: تابع جامدٌ مَوْضَحٌ^(٥) أو مُخَصَّصٌ لمتبوعه^(٦)، وشرطه موافقته متبوعه في تعريفه، وتنكيره، وإفراجه وتثنيته وجمعه فهو كالنعتِ يوافقُ

(١) بأجمع: ساقطة من (ك).

(٢) في (س): بدل.

(٣) في (س): الوصف.

(٤) أمّا العطف: موضعها بياضٌ في (ك).

(٥) لفظة (مَوْضَحٌ): ساقطة من (س).

(٦) قال أبو حيان في تعريفه: "عطفُ البيان: تابع أشهرُ من متبوعه، نحو: جاء أبو حفصٍ عُمَرُ،

إذا كان (عمر) أشهر من متبوعه".

انظر شرح اللوحة البدرية: (٣٠١/٢).

عَمَّرَهُ فِي أَرْبَعَةٍ مِنْ عَشْرِهِ كَمَا سَيَأْتِي ك:

٤٨ - أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ^(١)

وهذا خاتمٌ حديدٌ، ومنه نَحْرُ: ﴿ مِنْ شَجَرَةٍ مُبْرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ ﴾ [النور: ٣٥].

وَأَمَّا التَّوَكُّيدُ^(٢) فَهُوَ قِسْمَانِ أَيْضًا:

توكيدٌ لفظيٌّ: وهو إعادةُ اللفظِ الأوَّلِ بِعَيْنِهِ^(٣) أو موافقته، اسمًا كان أو فعلًا أو حرفًا أو جملةً.

وتوكيدٌ معنويٌّ: وهو إتباع الاسم المعرفة بألفاظ معلومية، وهي: النفس والعينُ، وَكِلَا وَكِلْتَا، وَكُلُّ، وَأَجْمَعُ، وَجَمَعَاءُ، وَجَمَعَهَا.

ولا بدَّ من إضافة النفس والعين، وكلا وكلتا وكلُّ^(٤) إلى ضميرٍ يطابق المؤكِّد.

وإذا اجتمعت النفس والعينُ وجب تأخير العينِ عنها، كجاء زيدٌ نفسه عينه.

(١) هذا أوَّل رجزٍ، لعبد الله بن كَيْسَبَةَ، ونسبه ابنُ يعيشٍ إلى رُوَيْبَةَ بن العجَّاج، والصحيحُ أنَّه لعبد الله؛ وذلك لأنَّ رُوَيْبَةَ - كما قيل - غيرُ معدودٍ في الإبغين، وليس من هذه الطبقة، فضلًا على عدم وجوده في ديوانه.

انظر فيه: ابن يعيش: (٧١/٣) وخزانة الأدب: (٣٥١/٢) وشرح شذور الذهب: ص ٤٣٥، والعيني: (٣٩٢/١)، (١١/٤) والتصريح: (١٢١/١)، (١٣١) وشرح الأشموني: (١٢٩/١) وابن عقيل: (٢١٩/٣) وشرح اللمحة البدرية: (٣٠٢/٢).

موضع الشاهد: في قوله: أبو حفصٍ عمر، حيث جاء عطف البيان (عمر) لإيضاح ما قبله وموافقاً له في التعريف.

(٢) التأكيد والتوكيد لغتان، والواو أفصح، وبها جاء القرآن: ﴿ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَرَكَيدِهَا ﴾ [النحل: ٩١] والتوكيد في اللغة: الإحكام.

(٣) بعينه: زيادة في (ك).

(٤) وكل: ساقطة من (س).

وإذا أُكِّدَ بهما مثنى أو مجموعٌ أو ما في معناهما جُمعًا على أفعل - بضم العين كجاء الزيدانِ أنفُسُهُما، وجاء الزيدون أنفُسُهُم.

ويؤكِّد بكلا وكلتا المثنى وما في معناه - إن صحَّ وقوعُ المفرد موقعه، واتَّحد معنى المسند، كجاء الزيدانِ كلاهما، والمرأتانِ كلتاها.

ويؤكِّد بكُلٍّ غيرِ المثنى - إن^(١) كان ذا (٥٨) أجزاء يصحُّ وقوعُ بعضها موقعه، كجاء القومُ كلُّهم، وبعثُ العبدُ كلَّهُ، والأمةُ كلَّها.

وأما البدلُ^(٢): فهو تابعٌ مقصودٌ بالحكم بلا واسطة^(٣).

وهو أربعة أقسام:

بدلٌ كلٌّ من كلٍّ: وهو ما كان مدلوله مدلولَ الأول، كـ (جاء زيدٌ أخوك).
وسمَّاه ابنُ مالكِ البدلَ المطابق؛ لوقوعه فيما لا يطلق عليه كلٌّ^(٤).

(١) في (ك): إذا.

(٢) البدل: تسمية بصرية، وقد اختلف في تسميته عند الكوفيين:

فقال الأخصس: يسمونه (الترجمة) و(التبيين).

وقال ابنُ كيسان: يسمونه (التكرير).

انظر المقتضب: (٢٩٥/٤).

(٣) البدل في اللغة هو العوض. قال تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّنَا أَنْ يُبَدِّلَنَا حَقْرًا بِنَهْآ﴾ [القلم: ٣٢].

وفي الاصطلاح: كما حدَّه الشارح، وقال أبو حيَّان: البدل تابعٌ يعتمد عليه في نسبة الإسناد

إليه. شرح اللوحة البدرية: (٢٩٤/٢).

(٤) قال ابن مالك في ألفيته:

مُطَابِقًا، أَوْ بَعْضًا، أَوْ مَا يَسْتَمِيلُ عَلَيْهِ يُلْقَى، أَوْ كَمَعْطُوفٍ يَبْلُ

وبدُلُ بعض من كَلَّ: وهو ما كان مدلوله جزء الأول، كـ (بعثُ العبدَ نصفه، وأتلتُ السمكة رأسها).

وبدُلُ الاشتغال: وهو ما كان بينها تعلقٌ بغير الكلية والجزئية، وكان البدل بحيث تبقى النفس عند ذكر الأول منتظرة لذكره، نحو: سُلِبَ زيدٌ ثوبه، وأعجبنى بكرٌ حسنه.

وبدُلُ غلط: وهو ما لم يكن جامعاً للأمريين^(١) نحو: جاء زيدٌ غلامه أو حماره^(٢).

ولا يُشترط في البدل موافقته للمبدل منه في التعريف والتنكير، ولا في الإظهار والإضمار فتبدل المعرفة من المعرفة^(٣)، ومن النكرة^(٤)، والنكرة من النكرة^(٥)، ومن المعرفة^(٦).

(١) في (س): لأمرين.

(٢) ذكر الشارح أربعة أنواع للبدل وبقي نوعان هما: بدل الإضراب وبدل النسيان.

وبدل الإضراب: هو أن يكون البدل والمبدل منه مقصودين قصداً صحيحاً، وليس بينهما توافق كما في بدل الكل - ولا كلية وجزئية كما في بدل البعض، ولا ملابسة كما في بدل الاشتغال - ومثاله قوله - عليه الصلاة والسلام: «إن الرجل ليصلي الصلاة ما كتبت له نصفها ثلثها ربعها...» إلى العشر.

وبدل النسيان: كقولك: جاءني زيدٌ عمرو، إذا كنت إنما تقصد زيدا أولاً ثم تبين فساد قصديك فذكرت عمراً.

ولعل الشارح قد اجتزأ ببديل الغلط، واكتفى به عن البدل المباين بأنواعه الثلاثة: الغلط والإضراب، والنسيان.

(٣) كقوله تعالى: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۝ صِرَاطَ الَّذِينَ﴾ [الفاتحة: ٦-٧].

(٤) ومن النكرة: ساقطة من (س).

(٥) وذلك كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَنَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ۝ صِرَاطَ اللَّهِ﴾ [الشورى: ٥٢-٥٣].

(٦) كقوله تعالى: ﴿قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الذِّكْرَ ذِكْرًا ۝ رَسُولًا﴾ [الطلاق: ١٠-١١].

(٧) وذلك كقوله تعالى: ﴿لَتَسْفَعَا بِالنَّاصِيَةِ ۝ نَاصِيَةٍ كَذِبِيَّةٍ﴾ [العلق: ١٦].

وَيُبَدَلُ الظَّاهِرُ مِنَ الظَّاهِرِ^(١)، وَمِنَ الْمُضْمَرِ^(٢)، وَالْمُضْمَرُ مِنَ الْمُضْمَرِ^(٣)،
وَكَذَا مِنَ الظَّاهِرِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ^(٤)، وَتُبَدَلُ الْجُمْلَةُ مِنَ الْجُمْلَةِ^(٥)،

- (١) وإبدال الظاهر من الظاهر نحو: جاءني زيدٌ أخوكَ.
(٢) وإبدال الظاهر من المضمير فيه تفصيل، وذلك أن الظاهر إن كان بدلاً من ضمير غيبة جاز مطلقاً، كقوله تعالى: ﴿وَمَا آتَسْنِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَدْكُرَهُ﴾ [الكهف: ٦٣]، فهـ ﴿أَنْ أَدْكُرَهُ﴾ بدل من الهاء في ﴿آتَسْنِيهِ﴾ بدل اشتغال.
وإن كان ضمير حاضر: فإن كان البديل بعضاً أو اشتغالاً جاز، نحو: أعجبتني وجهك وأعجبتني علمك).
وإن كان بدلاً كل، فإمّا أن يدل على إحاطة أو لا - فإن دل عليها، نحو: ﴿نَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوْلَانَا وَءَاخِرِنَا﴾ [المائدة: ١١٤].
وإن كان غير ذلك امتنع، نحو: قمت زيد، ورأيتك زيداً، وجوز ذلك الأخصف والكوفيون تمسكاً بقول الشاعر:

بِكُمْ قَرَيْشٍ كُفَيْبًا كُلُّ مُغْضَلَةٍ وَأُمَّ نَهْجٍ الْهَدَى مَن كَانَ ضَلِيلًا

- انظر شرح شذور الذهب: (٤٤١-٤٤٣).
(٣) نحو: ضربته إياه، فأياه: بدلاً، وقيل توكيداً، وأوجب ابن مالك الثاني، وأسقط هذا القسم من أقسام البديل، ولو قلت: ضربته هو كان بالاتفاق توكيداً، لا بدلاً.
انظر شرح شذور الذهب: (٤٤١).

- (٤) قال ابن هشام: "وإبدال المضمير من الظاهر، نحو: صرّبتُ زيداً إياه. وأسقط ابن مالك هذا القسم أيضاً من باب البديل، وزعم أنه ليس بمسموع قال: ولو سُمِعَ لأعرب توكيداً، لا بدلاً، وفيما ذكره نظر؛ لأنه لا يؤكد القوي بالضعيف، وقد قالت العرب: زيدٌ هو الفاضل. وجوز النحويون في (هو) أن يكون بدلاً وأن يكون مبتدأ، وأن يكون فصلاً".
انظر المصدر السابق.

- (٥) قال العلامة الحريري: فأما إبدال الفعل من الفعل فيجوز إذا كان بمعناه، كما قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾ ﴿يُضَعَّفُ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [الفرقان: ٦٨-٦٩]، فأبدل ﴿يُضَعَّفُ﴾ من ﴿يَلْقَى﴾ لتناسب معنييهما، ومنه قولك: إن تأتيني تمسّ أكرمك فتجرم (تمسّ) على البديل من (تأتي) لمطابقة المشي والإتيان.

ومن المفرد^(١).

وأما النعت: فهو التابع المشتقُّ أو المؤوَّلُ به المباينُ للفظِ متبوعِهِ.

وفائدته: توضيح، أو تخصيص، أو مدح، أو ذم، أو ترخُّم، أو توكيد، أو تعميم^(٢).

ويتبع منعوته^(٣) في اثنين من خمسة، حقيقياً كان أو سببياً: في واحدٍ من أوجه الإعراب الثلاثة، وواحدٍ من التعريف والتكرير - وعلى هذه الخمسة اقتصر الناظم.

ثم إن رفع ضمير المنعوت تبع^(٤) منعوته في اثنين أيضاً من خمسة: في واحدٍ من التذكير والتأنيث، وواحدٍ من الأفراد أو فرعيه، فيصير بهذا مع ما مرَّ مطابقاً^(٥) له في أربعة من عشرة، ويسمى حيثئذ^(٦): حقيقياً.

شرح ملححة الإعراب: ٢٠٥.

وإبدال الجملة من الجملة كقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدُّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ﴾ أَمَدُّكُمْ بِأَتَعْبِرُ وَتَبِينُ ﴿[الشعراء: ١٣٢-١٣٣].

(١) تبدلُ الجملة من المفرد، كقول الفرزدق:

إِلَى اللَّهِ أَشْكُو بِالْمَدِينَةِ حَاجَةً وَبِالشَّامِ أُخْرَى كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ

فقد أبدلت جملة (كيف يلتقيان) من (حاجة وأخرى) وهما مفردان. قاله ابن جني.

انظر التصريح: (١٦٢/٢).

(٢) أو تعميم: زيادة في (ك).

(٣) في (ط): متبوعه.

(٤) في (ط): يتبع.

(٥) في (س): مطلقاً.

(٦) حيثئذ: ساقطة من (ك).

وإن رفع ظاهرًا أو ضميرًا بارزًا فهو بالنسبة إلى الخمسة الثانية كالفعل الحالّ محلّه، فيفرد لرفعه ذلك، ويطابق في التذكير والتأنيث المرفوع، لا^(١) المنعوت، كمررتُ برجلين قائمة أمّهما، وبرجالٍ قائم أبأؤهم، ويسمى حينئذٍ^(٢) سببيًا.

ويجوز قطع النعت - إذا^(٣) علم منعوته بدونه - إلى الرفع بتقدير (هو) وإلى النصب بتقدير: (أعني) مثلاً.

وأما عطف النسق: فهو: تابعٌ يتوسّطُ بينه وبين أحد الحروف الآتي^(٤) ذكرها. ويجري في الأفعال والأسماء كما أشار إليه بقوله:

وَالْعَطْفُ قَدْ يَدْخُلُ فِي الْأَفْعَالِ كَقَوْلِهِمْ ثَبَّ وَاسْمٌ لِلْمَعَالِي

أي: يجوز أن يعطف الفعل على الفعل، كما يجوز ذلك في الاسم، وذلك كثيرٌ لا قليلٌ - لكن بشرط اتحاد زمانيهما في المضي والاستقبال^(٥) سواء اتحد نوعاهما في الفعلية، نحو: ﴿لِنُحْيِي بِهٖ بَلَدَةً مِّمَّا وَنُسِقِيهٖ﴾ [الفرقان: ٤٩] ومنه نحو^(٦): (ثَبَّ، واسمٌ للمعالي) وقد يقال: هو من عطف الجمل.

أو اختلف؛ نحو: ﴿إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَيَجْعَلُ لَكَ قُصُورًا﴾ [الفرقان: ١٠].

ويجوز أيضًا عطف الاسم على الفعل وبالعكس، وعطف المفرد على الجملة

(١) في (س): إلا. خطأ.

(٢) حينئذ: ساقطة من (ك).

(٣) في (س)، (ك)، (ط): إن.

(٤) في (ك): التي.

(٥) في (س): والمستقبل.

(٦) لفظة (نحو): زيادة في (ط)، (ك)، (س).

وبالعكس في ^(١) الأصح بالتأويل بأن يكون الاسم يُشبهه ^(٢) الفعل، والجملة في تأويل المفرد، نحو: ﴿مَخْرُجُ الْحَيِّ مِنَ الْمَمِيَّتِ وَمَخْرُجُ الْمَمِيَّتِ مِنَ الْحَيِّ﴾ [الأنعام: ٩٥]. ﴿فَالْمَغِيرَاتِ صُبْحًا﴾ ^(٣) فَأَتْرَنَ بِمِ نَقْعًا [العاديات: ٣-٤] ^(٤). وَنَحْوُ: ﴿دَعَاَنَا لِجَنِيْبِهِ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا﴾ (٥٩) [يونس: ١٢] ^(٥)، ﴿بَيْنَكَ أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ [الأعراف: ٤].

وَأَحْرَفُ الْعَطْفِ بِجَمْعِ عَشْرِهِ مَحْضُورَةٌ مَأْتُورَةٌ مُشْتَهَرَةٌ
الْوَاوُ وَالْفَاءُ وَتُومٌ لِلْمَهْلِ وَلَا وَحْتَى تُومٌ أَوْ وَأَمٌ وَيَبَلٌ
وَبَعْدَهَا لَكِنْ وَإِمَّا إِنْ كُسِرَ وَجَاءَ فِي التَّخْيِيرِ ^(٦) فَاحْفَظْ مَا ذُكِرَ

ذكر في هذه الأبيات أن حروف العطف عشرة محصورة بالعد، منقولة عن العرب مشهورة عند علماء هذا الفن، ولعله قصد بذلك الرد على من أنكر ^(٧) أن (إمّا) المسبوقة بمثلها عاطفة، وأن العطف بالواو التي قبلها ^(٨).

وَيُقَالُ عَنْ ابْنِ عُصْفُورٍ دَعَاؤُ الْإِجْمَاعِ عَلَى كَوْنِهَا غَيْرَ عَاطِفَةٍ كَالأُولَى تَخْلُصًا ^(٨)

(١) في (س): على،

(٢) في (س): يشبهه.

(٣) ﴿... بِمِ نَقْعًا﴾ تكملة الآية من (ك)

(٤) ﴿أَوْ قَائِمًا﴾: زيادة في (ط).

(٥) في (د)، (ط): في التخيير.

(٦) في (س): والعلة قصد ذلك على من أنكر.

(٧) قال ابن هشام: (وإمّا) عاطفة عند أكثرهم - أعني: (إمّا) الثانية في نحو قولك: جاءني إمّا زيدٌ وإمّا عمرو.

وزعم يونسٌ والفارسي وابنُ كيسان أنّها غير عاطفة كالأولى.

ووافقهم ابنُ مالك، لملازمتها غالبًا الواو العاطفة. (المغني: ٥٩).

(٨) في (س): تخلط - تحريف.

من دخول عاطف على عاطف، وإنما ذكرت^(١) في باب العطف لمصاحبتها
لحرفه^(٢).

وحروف العطف قسماً:

قسمٌ يقتضي التشريك في الإعراب والحكم - وهو سبعة: الواو، والفاء، وئَمْ،
وَحَتَّى، وأو، وإمَّأ، وأمَّ^(٣).

وقسمٌ يقتضي التشريك في الإعراب فقط. وهو ثلاثة: بَلْ، وَلَكِنْ، وَلَا.

وإنما تعددت حروف العطف لتعدد معانيها:

فالواو: لمطلق الجمع بين المتعاطفين في الحكم لا بقيد ترتيب ولا معيةً بدليل
صِحَّة نَحْو: اشْتَرِكَ زَيْدٌ وَعَمْرُو^(٤) فَيُعْطَفُ بِهَا سَابِقٌ وَلاحقٌ ومصاحبٌ^(٥).

(١) في (س): ذكر.

(٢) في (س): الحرفية.

(٣) نقله عنه ابن هشام في المغني ص ٦٠.

(٤) (وأم): ساقطة من (س).

(٥) قال ابن هشام: وقول بعضهم: إن معناها الجمع المطلق؛ غير سديد، لتقييد الجمع بقيد
الإطلاق، وإنما هي للجمع لا بقي، وقول السيرافي: إن النحويين واللغويين أجمعوا على أنها
لا تقييد الترتيب؛ مردودٌ - بل قال بإفادتها إيَّاه قُطْرُبٌ، والربيعي، والفراء، وثعلب، وأبو
عمر الزاهد، وهشام، والشافعي، ونقل الإمام في البرهان عن بعض الحنفية أنها للمعية.
المغني: ٣٥٤.

(٦) فمثال عطف السابق على لاحقه، قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ﴾
[الشورى: ٣].

ومثال عطف اللاحق على السابق، قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ﴾ [الحديد: ٢٦].

ومثال عطف المصاحب قوله تعالى: ﴿فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السُّؤْمِيَّةِ﴾ [العنكبوت: ١٥].

راجع: التصريح: (١٣٥/٢).

والفاء: للترتيب والتعقيب، فيُعطفُ بها لاحقٌ متّصلٌ، نحوُ: تَزَوَّجَ زَيْدٌ قَوْلَهُ
- إذا لم يكن بين التزويج والولادة إلا مُدَّةُ الحمل مع لحظة^(١) الوطاء ومقدمته.

وئثمٌ: للترتيب والمهلة - أي التراخي - في الزمن، فيعطف بها لاحق منفصل
نحوُ: غَابَ زَيْدٌ ثُمَّ حَضَرَ.

ويعطف بلا: بَعْدُ مُثَبِّتٌ لنفي الحكم عن^(٢) تاليها، وقصره على متلوها نحوُ:
زَيْدٌ كَاتِبٌ لَا شَاعِرٌ.

وبحثى: بعض على كلِّ ولو تقديرًا، نحوُ: أَكَلْتُ السمكةَ حَتَّى رَأَسَهَا، وقولُه:

٤٩- أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّرَادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا^(٣)

أي: ألقى ما يثقله حتى نعله.

ولا يكون المعطوفُ بها إلا اسمًا ظاهرًا، غاية لما قبلها في شرفٍ أو إهانةٍ أو قوَّةٍ
أو ضعفٍ، نحوُ: ماتَ الناسُ حَتَّى الأنبياءِ، وَغَلَبَكَ الناسُ حَتَّى النساءِ.

(١) في (ك): لحظتي.

(٢) في (س): من.

(٣) هذا بيتٌ من بحر الكامل، قاله مروانُ المهلبى النحويُّ، وقيل ابنُه، وقيل هو للمتلِّمِّس.

انظر في البيت: سيويه: (٥٠/١) معجم الأدياء: (١٣٤/١٩) وابن يعيش: (١٩/٨)
وخزانة الأدب: (٤٤٥/١) (٤٤٠/٤) ومغني اللبيب: (١٢٤، ١٢٧، ١٣٠) وشرح
العيني: (١٣٤/٤) وبغية الوعاة: ٣٩٠، والهمع: (٢٤/٢، ١٣٦) والدرر اللوامع:
(١٦/٢، ١٨٨) والتصريح: (٢/١٤١، ٢١٤) وشرح شواهد المغني: ٣٩٠، وشرح
الأشموني: ٤١٩، وقطر الندى: (١٥٢/٢).

موضع الشاهد: في قوله: (حتى نعله) حيث عطف (نعله) بحتى، وليست جزءًا مما قبلها
تحقيقًا، لكنها جزءٌ تقديرًا، لأنَّ معنى الكلام ألقى ما يثقله حتى (نعله).

وَقَوْلُهُ:

٥٠- فَهَرْنَاكُمْ حَتَّى الْكِبَاءِ فَأَنْتُمْ تَهَابُونَنَا حَتَّى بَيْنَنَا الْأَصَاغِرَا^(١)

ويعطف بأو: أحد الشينين أو الأشياء مفيدة بعد الطلب:

إمّا التخيير^(٢): بين المتعاطفين نحو: تزوج زينب أو أختها.

أو الإباحة: نَحْوُ: تَعَلَّمْ فِقْهًا أَوْ نَحْوًا.

والفرق بينها جواز الجمع بين الأمرين في الإباحة دون التخيير.

وبعد الخبر إمّا: الشك^(٣) من المتكلم كجاء زيد أو عمرو.أو التشكيك للسامع: أي: إيقاعه في الشك- يعبر عنه بالإيهام^(٤) نحو: ﴿وَلَنَا أَوْ

إِبْرًاكُمْ لَعَلَى هُدَى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤].

أو التقسيم: نَحْوُ: الْكَلِمَةُ: اسْمٌ أَوْ فِعْلٌ أَوْ حَرْفٌ.

أو الإضراب: نَحْوُ: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصفات: ١٤٧].

ومثل (أو) في إفادة ما تقدم سوى الإضراب (إمّا) المقرونة بالواو المسبوقة بمثلها.

(١) هذا البيت من بحر الطويل، نسه أستاذنا عبد السلام هارون للنابعة الذبياني، وفشت ديوانه فلم أجده.

انظر فيه: المغني: ١٢٧، والهمع: (١٣٦/٢) والدرر: (١٨٨/٢) وشرح الأشموني: ٤١٩، وشرح الشواهد المغني: ٣٧٣.

والشاهد في قوله: (حتى الكباء) (وحتى بيننا الأصاغرا) حيث استشهد به على أن (حتى) يعطف بها ما كان غاية لما قبله في القوة، كقوله الأول. ويعطف بها ما كان غاية لما قبله في الضعف كما في المثال الثاني.

(٢) في (س): للتخيير.

(٣) في (س)، (ك): إمّا للشك.

(٤) في (س)، (ك): بالإيهام.

واقْتَصَرَ الناظِمُ عَلَى التَّخْيِيرِ؛ لِكَوْنِهِ أَشْهَرَ مَعَانِيهَا^(١):

وقيدها بقوله: (وَأَمَّا إِنْ كُمِرَ) للاحتراز عن^(٢) (أَمَّا) المفتوحة، فَإِنَّهَا غَيْرُ عَاطِفَةٍ، بل حَرْفٌ مُتَضَمِّنٌ مَعْنَى^(٣) الشَّرْطِ مُؤَوَّلٌ عِنْدَ سِيَبَوِيهِ بِمَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ^(٤).

ويعطف بأم بعد همزة التسوية، نَحْوُ: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦] وبعد همزة يُطَلَّبُ بها وبأَم التَّعْيِينُ^(٥) (٦٠) نَحْوُ: أَزِيدُ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُ؟ والمعنى: أَيُّهَا عِنْدَكَ؟

ولهذا يُجَابُ بتعيين أحدِهما - لا بتعدي أحدهما^(٦)؛ لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ لِلسَّائِلِ، وَتَسْمَى حينئذٍ مُتَصِلَةً^{(٧)(٨)}.

(١) ذكر ابنُ هشامٍ في المغني لها خمسة معانٍ:

الأول: الشكُّ، نحو: جاءني إما زيدٌ وإما عمرو، إذا لم تعلم الجائي منهما.

الثاني: الإيهام، نحو قوله تعالى: ﴿وَوَاخِرُونَ لَأَمْرٍ أَلَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٠٦].

الثالث: التخيير، نحو قوله تعالى: ﴿إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا﴾ [الكهف: ٨٦].

الرابع: الإباحة: نحو: تعلم إِمَّا فقهاً وإِمَّا نحواً.

الخامس: التفصيل، نحو قوله تعالى: ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٣].

(٢) في (ك): عجا.

(٣) في (ط): لمعنى.

(٤) قال سيبويه: وأما (إمّا) ففيها معنى الجزاء: كأنه يقول: عبد الله مهما يكن من أمره فمنطلق،

ألا ترى أن الفاء لازمة لها أبداً.

الكتاب: (٣١٢/٢).

(٥) في (س): التعيين.

(٦) أحدهما: ساقطة من (ك).

(٧) في (د): منفصلة.

(٨) قال سيبويه: "أَمَّا (أم) فلا يكونُ الكلامُ بها إلا استفهاماً، ويقع الكلامُ بها في الاستفهام على

فإن وقعت بعد غير ذلك كانت منقطعة بمعنى (بَل) مختصة بالجمل، نحو: **هَأَمَّ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلْمَتُ وَالثُّورُ** [الرعد: ١٦]. أي: **بَلْ هَلْ** ^(١).

ويعطف ببل بعد النفي أو النهي لتقرير ^(٢) حُكْمٍ مَثَلُوهَا، وإثبات نقيضه ^(٣) نحو: **مَا جَاءَني** ^(٤) **زَيْدٌ بَلْ عَمْرُو، وَلَا تَضْرِبْ زَيْدًا بَلْ عَمْرًا، وَمِثْلَهَا فِي ذَلِكَ (لَكِنْ).**

ويشترط في العطف بها إفراد ^(٥) معطوفها، ووقوعه بَعْدَ نَفْيٍ أو نَهْيٍ، وعدم اقترانها بالواو، فإن تلتها جملة أو تلت أو أو ^(٦) وقعت بعد إثبات فهي حرف ابتداء ^(٧).

وجهين على معنى: أيهم وأيها وعلى أن يكون الاستفهام الآخر منقطعاً من الأول، أما (أو) فإنها يَنْبُتُ بها بعض الأشياء، وتكون في الخبر، والاستفهام يدخل عليها على ذلك الحد".
الكتاب: (١/٤٨٢).

(١) قال سيويه: "وذلك قولك: **أَعْمَرُو عِنْدَكَ أَمْ زَيْدٌ؟** فهو ليس بمنزلة أيها عندك؟ ألا ترى أنك لو قلت: **أَيُّهَا عِنْدَكَ عِنْدَكَ؟** لم يستقم إلا على التكرير والتوكيد، وبدلك على أن هذا الآخر منقطع من الأول قول الرجل: **إِنِّهَا لِإِبِلٍ أَمْ شَاءَ يَا قَوْم؟** فلما جاءت (أم) ههنا بعد الخبر منقطعة، كذلك تجيء بعد الاستفهام، وذلك أنه حين قال: **أَعْمَرُو عِنْدَكَ؟** فقد ظن أنه عنده ثم أدركه مثل ذلك الظن في (زيد) بعد أن استغنى كلامه، ومثل ذلك: **إِنِّهَا لِإِبِلٍ أَمْ شَاءَ؟**

الكتاب: (١/٤٨٤).

(٢) في (س): لتقدير.

(٣) في (د): نقيضها.

(٤) في (ك): ما جاء.

(٥) لفظة (إفراد): ساقطة من (س).

(٦) لفظة (أو): ساقطة من (س).

(٧) ومثال ذلك قولك: **حَصَرَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرُو لَمْ يَحْضُرْ.**

وإن وقعت (بَل) بَعْدَ الإيجاب كانت لنقل الحكم عن^(١) متلوها وصيرورته كالمسكوت عنه، وإثباته لتاليها نحو: جَاءَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرُو، واضْرِبْ زَيْدًا بَلْ بَكْرًا^(٢).

(١) في (ط): من.

(٢) لم يُشير المُصنّف ولا الشارح إلى العطف على الضمائر، ولا مانع من إجمال القول في ذلك فنقول: إذا كان الضمير منصوبًا صَحَّ العطف عليه بلا شرط سواء كان متصلًا نحو قوله تعالى: في سورة المرسلات: ﴿مَعْتَكِرٌ وَالْأُولَيْنِ﴾ [المرسلات: ٣٨] أو منفصلًا نحو: يَاكَ وَالْأَسَدَ.

وإذا كان الضمير مرفوعًا فلا يُحْسَنُ العَدَانُ عليه إلا بعد توكيده بضمير منفصل، بارزًا كان أو مستترًا، مثل قوله تعالى في سورة الأنبياء: ﴿لَقَدْ كُنْتُمْ أَنتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنبياء: ٥٤].

أو يفصل بين العاطف والمعطوف بفاصل نحو قوله تعالى في سورة الأنعام: ﴿مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨].

ويضعف العطف بدون التوكيد أو الفصل مثل قولهم: مَرَزْتُ بِرَجُلٍ سِوَاءِ الْعَدَمِ أَي: مستو هو والعدم.

ويكثر العطف على الضمير المخفوض بإعادة الخافض، حرفًا كان مثل: قوله تعالى في سورة فُصِّلَتْ: ﴿فَقَالَ هَا وَنَلَأَرْضِ أَتَيْتَا﴾ [فصلت: ١١] فأعيد حرف الجر - وهو اللام - أو اسمًا مثل قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ﴾ [البقرة: ١٣٣].

وقال يونس والأخفش والكوفيون: ليس بلازم بدليل قراءة ابن عباس والحسن البصري وغيرها: ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ﴾ [النساء: ١] بخفض الميم.

راجع: الهمع: (١٣٩/٢) والتصريح: (١٥٠/٢، ١٥١).

باب ما لا يَنْصَرِفُ

هَذَا وَفِي الْأَسْمَاءِ مَا لَا يَنْصَرِفُ فَجَرُّهُ كَنَصْبِهِ لَا يَخْتَلِفُ
وَلَيْسَ لِلتَّنْوِينِ فِيهِ مَدْخَلٌ لِشَبْهِهِ الْفِعْلَ الَّذِي يُسْتَقْتَلُ
الاسمُ المعرَّبُ إمَّا منصرفٌ^(١) أو لا.

فالمنصرفُ: ما دخله الصرفُ^(٢)، أي: تنوينُ التمكنين^(٣)، (وجرُّ بالكسرة وغيرُ المنصرفِ ما مُنِعَ منه)^(٤) وجرُّ بالفتحة.

والغالبُ في الأسماءِ أن تكونَ مصروفةً كما يُومى إليه قوله^(٥):

..... (هَذَا وَفِي الْأَسْمَاءِ مَا لَا يَنْصَرِفُ)^(٦)

(أي: خُذْ هذا - أي المذكور من الإعرابِ فإنه حكمُ غالبِ الأسماءِ، وفي الأسماءِ ما لا يَنْصَرِفُ)^(٧): وحكمه أن نصبه وجرُّه بالفتحة لا يختلفان.

وإنما منع من التنوين والجرُّ^(٨) بالكسرة لشبهه بالفعل لكونه^(٩) فرعاً من جهتين بوجود^(١٠)

(١) في (ك): إما أن ينصرف.

(٢) في (ك): المنصرف. خطأ.

(٣) في (د): التمكن.

(٤) ما بين القوسين: ساقط من (س).

(٥) في (س): بقوله.

(٦) ما بين القوسين ساقط من (ك).

(٧) ما بين القوسين: ساقط من (س).

(٨) في (ك): وجر.

(٩) في (س): كونه.

(١٠) في (ك): لوجود.

علتين فيه أو ما في معناهما؛ كلُّ واحدة فرعٌ لشيء^(١)، كما أنَّ الفعلَ فرَعٌ عن الاسمِ من جهتين: اشتقاقه^(٢) من الاسمِ وافتقاره إليه.

فلَمَّا شابهَه في ذلك ثقلَ فَحْمِلَ عليه في الحكمِ فَمُنِعَ مِمَّا مُنِعَ منه الفعلُ^(٣) وهو الجُرُّ والتنوين.

وعلَّل^(٤) منعَ الصرفِ تسعةً يَجْمَعُهَا قَوْلُهُ:

اجْمَعْ وَزْنَ عَادِلًا أَنْتَ بِمَعْرِفَةٍ رَكَّبْ وَزِدْ عَجْمَةً فَالْوَصْفُ قَدْ كَمَلَا

وتسمية كل واحدة^(٥) منها علَّةٌ بمعنى أنَّ لها مدخلًا في العِلِّيَّة^(٦) - ففيه تجوُّزٌ. والعلَّةُ في الحقيقة: مجموعُ شَيْئَيْنِ منها، أو ما قامَ مَقَامَ ذلك.

واعلَمَ أنَّ ما لا ينصرفُ قسمان:

(قسمٌ يمتنعُ صرفه معرفةً ونكرةً، وهو خمسةُ أنواع)^(٧).

(١) في (س): شيء.

(٢) في (ك): من جهة اشتقاقه.

(٣) في (ك): الاسم خطأ.

(٤) وعلل. وموضعها بياض في (ك).

(٥) هذا البيت ليس من أبيات المصنف، ولكنه لبهاء الدين بن النحاس النحوي، نسبه إليه ابن هشام، وهو من بحر البسيط.

انظر فيه: القطر: (١٦٣/٢) وشرح شذور الذهب: ٤٥٠، وشرح اللوحة البدرية (٣٥١/٢) والتصريح: (٨٤/١) وقبله:

مَوَانِعُ الصَّرْفِ تَسَعُ إِنْ أَرَدْتَ بِهَا عَوْنًا تَبْلُغَ فِي إِغْرَابِكَ الْأَمَلَا

(٦) في (س): واحد.

(٧) في (س): (ك): العلمية.

(٨) ما بين القوسين: ساقط من (س).

وقسم يمتنع صرفه معرفة لا نكرة وهو ستة أنواع؛ فمجموع الأسماء التي لا تنصرف أحد عشر نوعاً - ويبدأ منها بالقسم الأول فقال:

مِثَالُهُ أَفْعَلٌ فِي الصِّفَاتِ كَقَوْلِهِمْ أَحْمَرُ فِي الشَّيْءِ

أي: مثال ما لا ينصرف ما جاء على وزن (أفعل) من الصفات كأحمر وأبيض أي: الألوان، وأفضل وأحسن في غيرها؛ والمانع له من الصرف الوصف^(١)، ووزن الفعل^(٢)، لكن يشترط فيه بالنسبة إلى الصفة أمران:

أحدهما: أن يكون وصفاً في الأصل بأن يكون من أول الأمر دالاً على الوصفية ليُخْرِجَ ما وُضِعَ اسماً للعدد^(٣)، ثم عرّضت له الوصفية^(٤)، ولهذا صُرفَ (أربع) في نحو: مررتُ بنِ سُوَّةِ أَرْبَعِ^(٥)، لأنه وضع اسماً للعدد^(٦) فلم يلتفت إلى ما طرأ له

(١) في (س)، (د)، (ط): الصفة.

(٢) قال سيبويه: "اعلم أن أفعل إذا كان صفة لم ينصرف في معرفة ولا نكرة، وذلك لأنها أشبهت الأفعال، نحو: أذهب، وأعلم."

قلت: فما باله لا ينصرف إذا كان صفة وهو نكرة؟ فقال: لأن الصفات أقرب إلى الأفعال، فاستقلوا التنوين فيه كما استقلوه في الأفعال وأرادوا أن يكون في الاستقبال كالفعل إذا كان مثله في البناء والزيادة وصارعه، وذلك نحو: أخضر، أحمر، أسود، وأبيض، وأدر. الكتاب: (٢/٢).

(٣) لفظ العدد: ساقطة من (ك).

(٤) لفظ الوصفية: زيادة في (ط).

(٥) قال أبو سعيد السيرافي: "قوله - يقصد سيبويه: تقول إذا قلت هذا رجل أفعل لم ينصرف على حال."

وزعم المازني خطأ سيبويه في ترك صرف هذا، وقال: "أبو العباس لم يصنع المازني شيئاً، والقول عندي أنه ينصرف؛ لأننا رأيناهم حيث وصفوا بأفعل الذي هو اسم في الأصل صرفوا، وذلك قولهم: هؤلاء نسوة أربع."

شرح السيرافي على الكتاب: (٦/٢).

(٦) للعدد: زيادة في (ط).

له (٦١) من الوصفية.

والثاني: أَلَا يَقْبَلُ التَّاءَ إِمَّا لِأَنَّهُ^(١) لَا مُؤنَّثَ لَهُ، كَأَكْمَرَ لِعَظِيمِ^(٢) الْكَمْرَةَ^(٣) وَأَدْرَ
لِمَنْ: بِخَصِيَّتِهِ^(٤) تَفْخُ.

أَوْ لَهُ مُؤنَّثٌ لِكَتَنَّهُ عَلَى وَزْنِ^(٥) فَعَلَاءَ أَوْ فُعَلَى، كَأَحْمَرَ وَحَمْرَاءَ، وَأَفْضَلَ وَفُضِّلَى،
بِخِلَافِ نَحْوِ (أَرْمَل) فَإِنَّهُ يَقْبَلُ التَّاءَ، يُقَالُ أَرْمَلَةٌ فَهُوَ مَنْصَرَفٌ^(٦).

وَأَمَّا أَدْهَمُ^(٧)، وَأَرْقَمُ^(٨)، وَأَبْطَحُ^(٩)، وَنَحْوُهَا - فَعِزُّ مِصْرَ وَفِيهِ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا مَرَّ،

(١) فِي (س)، (ك): أَنَّهُ.

(٢) فِي (د): تَعْظِيم.

(٣) الْكَمْرَةُ: رَأْسُ الذَّكَرِ، وَالْجَمْعُ كَمَرٌ، وَفِي الْمَثَلِ: الْكَمَرُ أَشْبَاهُ الْكَمَرِ، يُضْرَبُ فِي تَشْبِيهِ الشَّيْءِ
بِالشَّيْءِ. الْمَكْمُورُ: مَنْ أَصَابَ الْخِثَانُ كَمَرَتَهُ، وَالْعَظِيمُ الْكَمْرَةُ.

انظر القاموس المحيط: كمر.

(٤) فِي (ط): بِخَصِيَّتِهِ.

(٥) لَفْظَةُ وَزْنٍ: زِيَادَةٌ فِي (ط)، (ك).

(٦) مِنْ مَجِيءِ (أَرْمَل) وَصِفًا لِلْمَذْكُورِ قَوْلُ جَرِيرِ بْنِ عَطِيَّةٍ:

هَذِي الْأَرَامِلُ قَدْ قَضَيْتُ حَاجَتَهَا فَمَنْ لِحَاجَةٍ هَذَا الْأَرْمَلُ الذَّكَرُ

وَمِنْ مَجِيءِ (أَرْمَلَةٌ) بِالتَّاءِ - وَصِفًا لِلْمُؤنَّثِ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

لَيْسَ عَلَيْكَ عَلَيَّ مِلْحَانَ ضَنْفٍ مُدْفَعٍ وَأَرْمَلَةٌ تُزْجِي مَعَ اللَّيْلِ أَرْمَلًا

(٧) الْأَدْهَمُ: الْأَسْوَدُ. وَمِنْ الْبَعِيرِ: الشَّدِيدُ الْوَرْقَةُ حَتَّى يَذْهَبَ الْبَيَاضُ وَيَطْلُقُ الْأَدْهَمَ عَلَى
الْقَيْدِ كَذَلِكَ.

انظر القاموس المحيط: دهم.

(٨) الْأَرْقَمُ: أَحَبُّ الْحَيَاتِ وَأَطْلَبُهَا لِلنَّاسِ، أَوْ مَا فِيهِ سَوَادٌ وَبَيَاضٌ، أَوْ ذَكَرُ الْحَيَاتِ.

السابق: رقم.

(٩) الْأَبْطَحُ: مَسِيلٌ وَاسِعٌ فِيهِ دُقَاقُ الْحَصَى. السَّابِقُ: بَطَحَ.

فإنّها وُضِعَتْ صفاتٍ فلمْ يُلْتَفَتَ إلى ما طرأ لها من الاسمية. وربما اعتدَّ بعضهم باسميتها فَصَّرَها^(١).

أَوْ جَاءَ فِي الْوِزْنِ مِثَالُ سَكْرَى أَوْ مِثْلَ بُشْرَى^(٢) أَوْ مِثَالُ ذِكْرَى

هذا هو^(٣) النوع الثاني من القسم الأول، وهو ما جاء مماثلاً في وزنه (فعلَى) مثلث الفاء كَسَكْرَى^(٤)، وَدُنْيَا، وَذِكْرَى وَنَحْوَ ذَلِكَ مِمَّا آخَرُهُ أَلْفُ التَّائِيثِ الْمُقْصُورَةِ نَكْرَةٌ كَانَتْ^(٥) كَمَا تَقَدَّمَ. أَوْ مَعْرِفَةٌ كَرَضَوَى^(٦)، مَفْرَدًا^(٧) كَمَا مَرَّ^(٨)، أَوْ جَمْعًا كَجَرَحَى، اسْمًا كَمَا ذَكَرَ أَوْ صِفَةً كَحُبْلَى.

والمائع له من الصرف أَلْفُ التَّائِيثِ وَحَدَّهَا، وَإِنَّمَا اسْتَقَلَّتْ بِالْمَنْعِ؛ لِأَنَّهَا زِيَادَةٌ دَالَّةٌ عَلَى التَّائِيثِ لِأَمْرٍ لَبْنَاءٍ مِمَّا هِيَ فِيهِ - فَكُونُهَا لِلتَّائِيثِ عَلَّةٌ، وَلِزَوْمِهَا لِبْنَاءٍ مَا هِيَ

(١) قال سيبويه: "وَأَمَّا أَذْهَمُ إِذَا عَتَيْتِ الْقَيْدَ. وَالْأَسْوَدُ - إِذَا عَتَيْتِ الْحَيَّةَ - وَالْأَرْقَمُ - إِذَا عَتَيْتِ الْحَيَّةَ فَإِنَّكَ لَا تَصْرِفُهُ فِي مَعْرِفَةٍ وَلَا نَكْرَةٍ. وَلَمْ يَخْتَلَفْ فِي ذَلِكَ الْعَرَبُ إِنْ قَالَ قَائِلٌ: أَصْرَفَ هَذَا لِأَنِّي أَقُولُ: أَدَاهِمُ وَأَرَأَقِمُ. فَأَنْتَ تَقُولُ الْأَبْطَحُ وَالْأَبَاطِحُ وَأَجَارِعُ وَأَبَارِقُ، وَإِنَّمَا الْأَبْرِقُ صِفَةٌ. وَإِذَا مَا قِيلَ (أَبْرِقُ) لِأَنَّ فِيهِ حَمْرَةً وَبِيَاضًا وَسَوَادًا كَمَا قَالُوا: تَيْسٌ أَبْرِقُ... وَلَكِنْ الصِّفَةُ رُبَّمَا كَثُرَتْ فِي كَلَامِهِمْ، وَاسْتَعْمَلَتْ وَأَوْقَعَتْ مَوَاقِعَ الْأَسْمَاءِ حِينَ يَسْتَعْنُونَ بِهَا عَنِ الْأَسْمَاءِ؛ كَمَا تَقُولُ: (الْأَبْغَتُ) وَإِنَّمَا هُوَ مِنَ الْبَغْتَةِ - وَهُوَ لَوْنٌ. وَمَا يَقْوِي أَنَّهُ صِفَةٌ قَوْلُهُمْ: بَطْحَاءٌ وَرَحْمَاءٌ وَبَرْقَاءٌ، فَجَعَلُوا مَوْثِقَهُ كَمَوْثِقِ أَحْمَرَ".
الكتاب: (٥/٢).

(٢) في (ط): دنيا.

(٣) لفظة (هو): ساقطة من (س).

(٤) في (ك): سلوى.

(٥) لفظة (كانت): ساقطة من (س). وفي (ك): كان.

(٦) رَضَوَى، بفتح الراء: فرس وجبل بالمدينة. القاموس المحيط: رضي.

(٧) في (ك): فردا.

(٨) كما مرَّ: ساقطة من (س).

فيه حتَّى كأنَّها من أصول الكلمة بمنزلة علَّة^(١) أخرى، بخلاف التاء فإنَّها في الغالب مقدَّرة الانفصال.

أَوْ وَزَنَ فَعْلَانُ الَّذِي مَوْتٌهُ فَعَلَى كَسَكْرَانَ فَخَذَ مَا أَنْفُسُهُ

هذا هو النوع الثالث وهو ما جاء ماثلاً في^(٢) وزنه^(٣) (فَعْلَانُ) بفتح أوَّله، بشرط كونه^(٤) وصفاً في الأصل، وكون غير قابل للتاء إمَّا لأنَّه^(٥) لا مؤنَّث لهن كَلْحَيَانَ لكبير اللحية، ورحمن، أوَّله مؤنَّث لكن^(٦) على فَعَلَى كَسَكْرَانَ وَعَظْبَانَ^(٧).

والمانع له من الصرف الصفة، وزيادة الألف والنون.

ومن اشترط وجود^(٨) فعلى كالناظم صرف نحو (رحمن)، لانتفاء وجود فعلى قال صاحب المتوسط^(٩): والحق انتفاء وجود فعْلَانة؛ لأنَّ وجودَ فعلى ليس شرطاً بالذات، بل لكونه مستلزماً لانتفاء فعْلَانة الذي هو شرطٌ بالذات. اهـ^(١٠).

(١) لفظة علة ساقطة من (ك).

(٢) في (ك): على.

(٣) في (س): وزن.

(٤) في (ك): أن يكون.

(٥) في (ك): إمَّا أنه.

(٦) لفظة (لكن): زيادة في (ط).

(٧) لفظة (عظبان): ساقطة من (س).

(٨) لفظة (وجود): زيادة في (ط).

(٩) صاحب المتوسط هو ركن الدين، الحسن بن أحمد الإستراباذي (أبو علي): نحوي، لغوي، أديب.

من آثاره: شرح فصيح ثعلب، وشرح الحماسة، والمتوسط، والبسيط... وغير ذلك توفي سنة ٧١٥هـ.

راجع ترجمته في: البغية: ٢١٨، ومعجم المؤلفين (٣/١٩٦).

(١٠) كتاب المتوسط: الورقة ٤٦ (مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ١٠٠) نحو تيمور.

فلو كان (فَعْلَانٌ) غيرَ صفةٍ كَسَمْرَحَانٍ، أو وصفيَّةٍ عارضةٍ، كَصَفْوَانٍ، بمعنى قاسٍ أو مؤنثةٍ على (فعلانة)، كَنَدَمَانٍ انصَرَفَ^(١).

وقوله: (مَا أَنْفُتُهُ)، أي: ما ألفظه لك من فيمي.

ومن النوع الثاني ما^(٢) أشار إليه بقوله:

أَوْ وَزْنَ فَعْلَاءَ وَأَفْعِلَاءَ كَمِثْلِ: حَسَنَاءَ وَأَنْبِيَاءَ

أي: أو جاء عَمَائِلًا في وزنه (فَعْلَاءَ) كَحَسَنَاءَ، أو (أَفْعِلَاءَ) كَأَنْبِيَاءَ أو نحوهما مما فيه أَلْفُ التَّأْنِيثِ الممدودة نكرة كَحَمْرَاءَ^(٣)، أو معرفة، مفردًا أو جمعًا اسمًا أو صفةً، ومنه: ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبَدِّلَ لَكُمْ﴾ [المائدة: ١٠١].

إذ أصله فَعْلَاءُ^(٤)، بخلاف: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءُ﴾ [النجم: ٢٣].

(١) يُشْتَرَطُ لاعتبار الوصف أمران:

الأول: الأصالة، فلو كانت الوصفية عارضة، بأن كانت الكلمة في الأصل اسمًا ثم طرأت لها الوصفية لم يتعدَّ بها، وذلك كما إذا خرجت (صفوانًا) عن معناها الأصلي وهو الحجر الأملس، واستعملتها بمعنى (قاس) فقلت (هذا قلبٌ صفوانٌ) فإنَّك تصرفها لعروض الوصفية فيها.

الثاني: ألا تقبلَ الكلمة تاء التأنيث، فلهذا تقول: مررت برجلٍ ندمانٍ كقولهم في المؤنث: (ندمانة). ولهذا تصرف لقبولها تاء التأنيث.

انظر قطر الندى: (١٦٧/٢) وشرح الشذور: ٤٥٣.

(٢) لفظة (م): ساقطة من (س).

(٣) (كحمرء): زيادة من (ط).

(٤) ذهب الكوفيون إلى أن (أشياء) وزنه (أفَعَاءُ) والأصل (أفعلاء) وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين، وذهب بعض الكوفيين إلى أن وزنه أفعال. وذهب البصريون إلى أن وزنه (لَفَعَاءُ) والأصل (فعلاء).

راجع الإنصاف - مسألة رقم: ١١٨.

والمانع له من الصرف ألف التأنيث الممدودة^(١)، واستقلت بالمانع لما تقدم^(٢) وأشار إلى الرابع بقوله:

أَوْ وَزْنَ مَثْنَى وَثُلَاثٍ فِي الْعَدَدِ فَأَصْغِرَ بِمَا صَاحَ إِلَى قَوْلِ السَّدَدِ^(٣)

أي: أو^(٤) جاء مماثلاً في وزنه (مفعَل) بفتح أوله، أو فُعَال بضم أوله من الواحد إلى الأربعة باتفاق^(٥)، ومن الخمسة إلى العشرة على الأصحَّ عند ابن مالك وجماعة

وقد نظم أحد الناظرين أشهر المذاهب حول أصل كلمة أشياء، فقال:

فِي وَزْنِ أَشْيَاءَ بَيْنَ الْقَوْمِ أَقْسَاوُلُ قَالَ الْكِسَائِيُّ إِنَّ الْوَزْنَ أَفْعَالُ
وَقَالَ يَحْتَمِي بِحَذْفِ اللَّامِ فَهِيَ إِذْنَ أَفْعَاءُ وَزْنًا وَفِي الْوَزْنَيْنِ إِشْكَالُ
وَسَيُوبِهِ يَقُولُ الْقَلْبُ صَيْرَهَا لَفْعَاءَ فَانْفَهَمَ قَدْ تَحْصِيلُ مَا قَالُوا

(١) ما بين القوسين: ساقط من (ك)، (ط).

(٢) وفي صرف (أشياء) مذاهب أصحها ما ذهب إليه الخليل وسيبويه وغيرهما من المحققين أن أصلها: شَيْئَاءُ (كحمراء)، فكروها اجتماع همزتين بينهما ألف فنقلوا اللام - وهي الهمزة الأولى - إلى موضع الفاء، فقالوا: (أشياء) بوزن (لفعاء) وهي عندهم اسم جمع لشيء، ولا جمع له، فهو ممنوع من الصرف لألف التأنيث الممدودة.

انظر حاشية الشيخ حسن العطار على شرح الأزهري: ص ٨.

(٣) في (س): الرشيد.

الشرط الثاني يروى في بعض نسخ الملحّة هكذا:

إِذْ مَا رَأَى صَرَفَهُمَا قَطُّ أَحَدُ

انظر الملحّة: ص ٣٧

(٤) في (س): (و).

(٥) قال ابن هشام: قال البخاري - رضي الله عنه: لا تتجاوز العرب الأربعة فهذه الالفاظ الثانية معدولة عن ألفاظ العدد الأربعة مكررة؛ لأنّ (أحاد): معناه واحد واحد، (وثناة): معناه اثنان اثنان... وكذا الباقي.

كَمَوْحِدٍ وَأَحَادٍ وَمَثْنَى وَثُلَاثَ، وهي معدولةٌ عن ألفاظ العدد الأصول مكررة^(١).

وأصل^(٢): جاءني القوم أحاداً؛ جاءوا^(٣) واحداً (٦٢) واحداً، وكذا الباقي.

ولا تستعمل هذه الألفاظ إلا نعوّثاً نحو: ﴿أُولَىٰ أَجِيحَةً مَّثْنَىٰ وَثُلُثًا وَرُبْعًا﴾ [فاطر ١٠] ^(٤).

قال الله تعالى: ﴿أُولَىٰ أَجِيحَةً مَّثْنَىٰ وَثُلُثًا وَرُبْعًا﴾ [فاطر: ١]. فَمَثْنَىٰ وما بعده: صفةٌ لأجنحة. والمعنى والله أعلم: أولي أجنحة اثنين اثنين، وثلاثة ثلاثة، وأربعة أربعة. وأما قوله ﴿صلاة الليل مَثْنَى مَثْنَى﴾ فمثنى الثانية للتأكيد - لا لإفادة التكرار؛ لأن ذلك حاصلٌ بالأول.

قطر الندى: (١٦٦/٢).

(١) ثمة خلافٌ حول قياس باقي الأعداد، أي من خمسة إلى عشرة على الأعداد من واحد إلى أربعة، على ثلاثة مذاهب:

الأول: عدمُ جوازِ القياس عليها، وعليه البصريون؛ لأنّ فيه إحداث لفظ لم تتكلم به العرب.

الثاني: جوازُ القياس عليها، وعليه الكوفيون والزجاج لوضوح القياس فيه.

والثالث: يقاس على ما سمع من (فُعَالٌ) لكثرتِه دون (مَفْعَلٌ) لقلّته.

وجاء في شرح الكافية لابن مالك: أنّ مُحَاسَ لم يُسْمَعِ.

وذكر أبو حيان في شرح التسهيل: الصحيح أنّ البناءين مسموعان من واحد إلى عشرة وحكى أبو عمرو، وإسحاق بن مرار الشيباني: مَوْحَدٌ إِلَى مَعْشَرٍ.

وحكى أبو حاتم السجستاني في كتاب (الإبل) ويعقوب بن السكيت أحاد إلى عَشَارَ. وقال أبو عبيدة في المجاز: ولا تُجَاوِزُ العَرَبُ (رُبْعًا).

انظر هذا الخلاف في الهمع: (٢٤/١).

في (س): والأصل.

(٢) افضة (حاءوا): ساقطة من (ك). وفي (س): أي جاءوا.

(٤) ولقطة . باع) من الآية: ساقطة من (د).

(أو أخبارًا، نحو: «صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى»^{(١)(٢)(٣)}).

(أو أحوالًا: نَحْوُ: «فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبْعَ» [النساء: ٣٣]).^(٤) والمانع لهذا النوع من الصرف الصفة والعدل.

وإذا سُمِّيَ بهذا النوع كَمَثْنَى وَثُلَاثَ بَقِيَ على منع صرفه كما اقتضاه كلامه فيما بعدُ خلافًا للأخفش أو العباس^(٥)؛ لأنَّ الصفة وإن زالت بالتسمية خلفتها العَلَمِيَّة، والعدل باقٍ، فما^(٦) يوجد في بعض النسخ بدل قوله: فأصنح... إلخ:

إِذَا مَا رَأَى صَرْفَهَا قَطُّ أَحَدٌ

(١) في (د): وثلاث.

(٢) هذا جزء من حديثِ نبويٍّ شريف وهو بتمامه: «صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى، فَإِذَا خَشِيَ أَحَدُكُمْ الصَّبْحَ صَلَّى رَكْعَةً وَاحِدَةً تُؤْتِرُ لَهُ مَا قَدْ صَلَّى». انظر سنن أبي داود: (٣٠٥ / ١) كتاب الصلاة.

وهناك رواية أخرى في الموطأ وهي: «صَلَاةُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مَثْنَى مَثْنَى، يَسْلَمُ مِنْ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ».

انظر الموطأ: ص ٩٤، كتاب صلاة الليل - باب رقم: ٧.

(٣) ما بين القوسين: ساقط في (س).

(٤) ما بين القوسين: زيادة في (ط).

(٥) جاء في التصريح: "وقال الأخفش في المعاني وأبو العباس: إِنَّهُ لو سُمِّيَ بِمَثْنَى أو أَحَدٍ إِخْوَتُهُ انصَرَفَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ اسْمًا فَلَيْسَ فِي مَعْنَى اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ، وَثَلَاثَةَ ثَلَاثَةً، وَأَرْبَعَةَ أَرْبَعَةً، فَلَيْسَ فِيهِ إِلاَّ التَّعْرِيفُ خَاصَّةً."

وتبعها على ذلك الفارسي، وارتضاه ابنُ عصفور، وردَّ بأنَّ هذا مذهب لا نظيرَ له، إذ لا يوجد بناءٌ فيصرف في المعرفة، ولا ينصرف النكرة، وإنَّما المعروفُ العكسُ."

التصريح: (٢ / ٢١٦).

(٦) في (ك): وفيها.

(٧) انظر الملحة: ص ٣٧.

فيه نظرٌ بالنسبة إلى نفي الخلاف. والإصغاء: استماع القول. والسدّد: الصواب، وإضافة القول^(١) إليه من باب^(٢): إضافة الصفة إلى موصوفها. ويا صاح: منادى مرخّم.

وأشار إلى النوع^(٣) الخامس بقوله:

وَكُلُّ جَمْعٍ بَعْدَ ثَانِيهِ أَلْفٌ وَهُوَ خَماسِيٌّ فَلَيْسَ يَنْصَرِفُ
وَهَكَذَا إِنْ زَادَ فِي الْمَثَالِ نَحْوُ: دَنَائِرٍ بِسَالٍ إِشْكَالِ

أي: وكلُّ جمع خماسيٍّ أو سداسيٍّ موازنٍ مفاعلٍ أو مفاعيلٍ في كونٍ أوله مفتوحًا وثالثه ألفًا بعدها حرفانٍ أو ثلاثة أو سَطُها ساكنٌ وما يلي الألف مكسورٌ لفظًا أو تقديرًا فإنه لا ينصرف، كمساجدٍ، ومصايحٍ، ولا يشترط أن يكون أوله ميماً، كدراهمٍ ودوابٍ.

لأنَّ المعتبرَ موافقتهُ لمفاعلٍ أو مفاعيلٍ في الهيئة لا في الحروف^(٤) - ويسمى الجمع المتناهي، والجمع الذي لا نظيرَ له في الآحاد.

وإنما استقلَّ بالمنع لقيام الجمع فيه مقامَ عِلَّتَيْنِ، فكونه جمعًا عِلَّةً، وخروجه عن صيغ الآحاد^(٥) العربية بمنزلة عِلَّةٍ أُخرى؛ لأنَّ هذينِ الوزنين يختصان بالجمع^(٦)، أو

(١) في (د): المقول.

(٢) لفظة (باب): زيادة في (ك)، (ط).

(٣) لفظة (النوع): زيادة في (ك).

(٤) في (ك): الأحرف.

(٥) في (س): آحاد.

(٦) قال سيوريه: "واعلم أنه ليس شيء يكون على هذا المثال إلا لم ينصرف في معرفة ولا نكرة، وذلك أنه ليس شيء يكون واحدًا يكون على هذا البناء الواحد - الذي هو أشدُّ تمكّنًا - وهو الأول فلما لم يكن هذا من بناء الواحد الذي هو أشدُّ تمكّنًا - وهو الأول - تركوا صرفه، إذ

بِهَا يُقَلُّ عَنْهُ^(١) كَحَضَاجِرٍ لِلضَّبْعِ^(٢).

وإذا كان هذا الجمعُ معتلًّا الآخر كجَوَارٍ، وَعَوَاشٍ أُجْرِي فِي الرَّفْعِ وَالْجَرِّ مُجْرَى الْمَنْقُوصِ الْمَنْصَرَفِ، كَقَاضٍ فِي حَذْفِ يَائِهِ، وَثَبُوتِ تَنْوِينِهِ نَحْوُ: ﴿وَمِنْ فَوْقِهِمْ عَوَاشٍ﴾ [الأعراف: ٤١]. ﴿وَالْفَجْرِ﴾ ﴿وَلَيْالٍ﴾ [الفجر: ١، ٢].

وَفِي النَّصْبِ مُجْرَى الصَّحِيحِ، كَدِرَاهِمٍ فِي سَلَامَةِ آخِرِهِ وَظَهْوَرٍ فَتَحْتِهِ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ، نَحْوُ: ﴿سِيرُوا فِيهَا لِيَالِي﴾ [سبأ: ١٨].

لَكِنْ تَنْوِينِ (قَاضٍ) تَنْوِينٌ صَرَفٍ، وَنَحْوُ: (جَوَارٍ) تَنْوِينٌ عَوْضٍ.

وَجَرُّ (قَاضٍ) بِكِسْرَةِ مَقْدَرَةٍ، وَ(جَوَارٍ) بِفَتْحَةِ مَقْدَرَةٍ، وَإِنَّمَا قُدِّرَتْ مَعَ خَفَّتِهَا لِنِيَابَتِهَا عَنِ الْكِسْرَةِ.

فَهَذِهِ الْأَنْوَاعُ لَيْسَتْ تَنْصَرِفُ فِي مَوْطِنٍ يَعْرِفُ هَذَا الْمُعْتَرِفُ

يَعْنِي أَنَّ هَذِهِ الْأَنْوَاعَ الْخَمْسَةَ لَا تَنْصَرِفُ فِي مَحَلِّ تَنْكِيرٍ وَلَا تَعْرِيفٍ، فَهِيَ لَا تَنْصَرِفُ أَبَدًا - فَإِذَا سُمِّيَ بِشَيْءٍ^(٣) مِنْهَا بَقِيَ عَلَى مَنْعِ صَرْفِهِ كَمَا لَوْ سُمِّيَ شَخْصٌ بِالْجَمْعِ الْمُنْتَهَائِيِّ، كَحَضَاجِرٍ، عَلِمًا لِلضَّبْعِ، أَوْ (بِأَفْعَلٍ) الْوَصْفِ كَأَحْمَرَ مَسْمَى بِهِ^(٤) أَوْ

خَرَجَ مِنْ بِنَاءِ الَّذِي هُوَ أَشَدُّ تَمَكُّنًا، وَإِنَّمَا صَرَفَتْ (مَقَاتِلًا وَغَذَائِرًا)؛ لِأَنَّ هَذَا الْمَثَالَ يَكُونُ لِلْوَاحِدِ.

(١) فِي (س)، (د) مِنْهُ.

(٢) رَاجِعَ الْكِتَابِ: (١٦/٢).

(٣) فِي (ك): شَيْءٌ.

(٤) قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ الْمَبْرَدُ: "أَرَى إِذَا سُمِّيَ بِأَحْمَرَ، وَمَا أَشْبَهَهُ ثُمَّ نَكَّرَ أَنْ يَنْصَرِفَ؛ لِأَنَّهُ امْتَنَعَ مِنَ

الصَّرْفِ فِي النُّكْرَةِ، لِأَنَّهُ نَعَتْ - فَإِذَا سُمِّيَ بِهِ فَقَدْ أَزِيلَ عَنْهُ بِأَبِ النَّعْتِ فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ (أَفْعَلٍ)

الَّذِي لَا يَكُونُ نَعْتًا، وَهَذَا قَوْلُ أَبِي الْحَسَنِ الْأَخْفَشِ، وَلَا أَرَاهُ يَجُوزُ فِي الْقِيَاسِ غَيْرُهُ."

الْمُقْتَضِبُ: (٣/٣١٢)

(بِقَعْلَانٍ) الوصف كَسَكْرَانَ مُسَمًّى بِهِ، نَظَرًا إِلَى أَصْلِهَا.

وقد مرَّ أنَّ بَعْضَهُمْ يَصْرِفُ نَحْوَ (أَذْهَمَ) مِمَّا اسْتَعْمَلَ اسْتِعْمَالَ الْأَسْمَاءِ^(١) وَعَنْ الْأَخْفَشِ وَأَبِي الْعَبَّاسِ أَنَّهَا يَصْرِفَانِ نَحْوَ: مَثْنَى وَثُلَاثَ إِذَا سُمِّيَ بِهِمَا، وَذَلِكَ لِرِوَالِ^(٢) الْوَصْفِ وَالْعَدْلِ فَلَيْسَ فِيهِمَا إِلَّا التَّعْرِيفُ خَاصَّةً^(٣).

وَرَدَّ بِأَنَّ هَذَا لَا نَظِيرَ لَهُ، إِذْ لَا يَوْجَدُ لَنَا مَا يَنْصَرَفُ فِي الْمَعْرِفَةِ وَلَا يَنْصَرَفُ فِي النِّكَرَةِ وَإِنَّمَا الْمَعْرُوفُ الْعَكْسُ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ هَذِهِ الْأَنْوَاعَ إِذَا نَكَّرْتُ بَعْدَ التَّسْمِيَةِ لَمْ تَنْصَرَفْ أَيْضًا إِلَّا (أَفْعَلًا) التَّفْضِيلَ إِذَا سُمِّيَ بِهِ (٦٣) مُجْرَدًا مِنْ (مِنْ)^(٤) ثُمَّ نَكَّرَ فَإِنَّهُ يَنْصَرَفُ بِإِجْمَاعٍ^(٥)؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَبْقَ فِيهِ شِبْهُ الْوَصْفِ؛ إِذْ لَمْ يَسْتَعْمَلْ فِيهِ إِلَّا بِمَنْ ظَاهِرَةٌ^(٦) أَوْ مَقْدَرَةٌ، فَإِنْ سُمِّيَ

(١) يَقُولُ الْمَبْرَدُ: "فَأَمَّا الْأَسْوَدُ - إِذَا عَنَيْتَ بِهِ الْحَيَّةَ -، وَالْأَرْقَمُ - إِذَا أَرَدْتَ بِهِ الْقَيْدَ -، وَالْأَرْقَمُ - إِذَا أَرَدْتَ الْحَيَّةَ - فَنَعُوتٌ غَيْرُ مَنْصَرِفَةٍ فِي مَعْرِفَةٍ وَلَا نِكَرَةٍ؛ لِأَنَّهَا تَحْلِيَةٌ لِكُلِّ مَا نَعَتْ بِهَا، غَيْرُ دَالَّةٍ عَلَى لَوْنٍ بَعِينِهِ".

المقتضب: (٣/٣٤٠).

وَفِي سَبِيهِ: "وَأَمَّا الْأَذْهَمُ - إِذَا عَنَيْتَ الْقَيْدَ -، وَالْأَسْوَدُ - إِذَا عَنَيْتَ الْحَيَّةَ -، وَالْأَرْقَمُ - إِذَا عَنَيْتَ الْحَيَّةَ - فَإِنَّكَ لَا تَصْرِفُهُ فِي مَعْرِفَةٍ وَلَا نِكَرَةٍ، وَلَمْ تَخْتَلَفْ فِي ذَلِكَ الْعَرَبُ".

الكتاب: (٢/٥).

وَقَدْ صَرَّحَ ابْنُ جَنِيٍّ بِأَنَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا: أَذْهَمَ، وَأَرْقَمَ، وَأَبْطَحُ - تَنْصَرَفُ وَذَلِكَ اعْتِدَادًا بِاسْمِئِهَا الطَّارِئَةِ.

انظر التصريح: (٢/٢١٤).

(٢) فِي (س): لَوْ قَالَ: تَحْرِيفٌ.

(٣) انظر الهامش رقم (٥) من ص (٥٠٧) من التحقيق.

نخضة (من): ساقطة من (س).

(٥) فِي (ط): بِالْإِجْمَاعِ.

(٦) مَا بَيْنَ نَحْوِ سَبِيٍّ: ساقطة من (ك).

به مع (من) ثُمَّ نُكِّرَ مَعِ عَوَّلًا وَاحِدًا^(١).

وَكُلُّ مَا تَأْنِيثُهُ بِإِلَّا أَلْفٌ
فَهُوَ إِذَا عُرِّفَ غَيْرُ مَنْصَرِفٍ
تَقُولُ: هَذَا طَلْحَةُ الْجَوَادِ
وَهَلْ أَنْتَ زَيْنَبُ أُمِّ سَعَادٍ
وَإِنْ يَكُنْ مُحَقَّقًا كَدَعْدٍ
فَأَصْرِفْهُ - إِنْ شِئْتَ - كَصْرِفِ

هذا هو القسم الثاني، وهو ما امتنع صرفه معرفة لا نكرة، وهو ستة أنواع بدأ منها بما تأنيثه بغير الألف.

فإذا كان الاسم المؤنث معرفة بالعلمية امتنع^(٢) صرفه للعلمية والتأنيث، سواء كان علمًا لمؤنث كفاطمة، أم لمذكر كحمزة، زائدًا على ثلاثة أحرف أم لا، محرك الوسط أم لا، (أَعْجَمِيًّا أَمْ لَا)^(٣)، منقولًا من مذكر إلى مؤنث أم لا.

لكن شروط تحتم التأنيث المعنوي^(٤) في منع الصرف أحد أمور أربعة: إما زيادة

(١) قال سيبويه: "اعلم أنك إنما تركت صرف (أَفْعَلْ مِنْكَ)؛ لأنه صفة، فإن سَمَّيتَ رجلًا (بِأَفْعَلْ) هذا بغير (مِنْكَ) صرفته في النكرة، وذلك نحو أحمد، وأصغر، وأكبر؛ لأنك لا تقول: هذا رجلٌ أصغر، ولا: هذا رجلٌ أفضل، وإنما يكون هذا صفة بـ(مِنْكَ) فإن سَمَّيتَه (أَفْضَلْ مِنْكَ) لم تصرفه على حال.

وأما: (أجمع وأكتع) فإذا سَمَّيتَه (أَفْضَلْ مِنْكَ) لم تصرفه في المعرفة وصرفته في النكرة، وليس واحد منهما في قولك: مررت به أجمع وأكتع بمنزلة أحمَر،؛ لأن أحمَر صفة للنكرة، وأجمع وأكتع إنما وُصِفَتْ به معرفة فلم ينصرفا؛ لأنَّهما معرفة، فأجمع ههنا بمنزلة (كلهم)".
الكتاب: (٥/٢).

(٢) في (س): منع.

(٣) ما بين القوسين: زيادة في (ط).

(٤) التأنيث ثلاثة أقسام بالنسبة للأسماء المنوعة من الصرف:

الأول: مؤنث لفظًا ومعنى. وذلك مثل: فاطمة.

الثاني: ما كان مؤنثًا لفظًا لا معنى، مثل: طلحة وحمزة.

على ثلاثة أحرف كزنب، أو مُحْرَكِ الوسط كَسَقَر^(١)، أو العجمة^(٢) كَبَلُخ (اسم بلد)^(٣)، أو النقل من مذكّر إلى مؤنث كزيد، اسم امرأة^(٤).

وما عدا ذلك من الثلاثي الساكن الوسط كَهِنْدَ يجوز فيه الصرفُ نظرًا إلى خفة اللفظ، والمنع - وهو أولى - نظرًا إلى وجود العلتين، فهما يؤثّران جوازَ منع الصرف، ولا تحتّمهُ، وهذا هو المراد بقوله: (وَإِنْ يَكُنْ مُحَقَّقًا كَدَعْدِ^(٥) ... إلخ^(٦)).

الثالث: ما كان مؤنثًا معنى لا لفظًا، كسعاد وزينب وهند. (المحقق).

(١) سَقَر، معرفة: جهنم أعادنا الله تعالى منها، وجبل بمكة مُشْرِفٌ على موضع قصر المنصور؛

انظر القاموس المحيط: سقر.

(٢) في (ك): العجمية.

(٣) بَلُخ: مدينة مشهورة بخراسان. (راجع: معجم البلدان: ٤/٤٧٩).

(٤) قال سيبويه: "إِنَّ سَمِيَّتَ الْمُؤنَّثِ بِعَمْرٍو أَوْ زَيْدٍ لَمْ يَجْزِ الصَّرْفُ، هَذَا قَوْلُ أَبِي إِسْحَاقَ وَأَبِي

عَمْرٍو فِيهَا حَدَّثَنَا يُونُسُ - وَهُوَ الْقِيَاسُ؛ لِأَنَّ الْمُؤنَّثَ أَشَدُّ مَلَاءَمَةً لِلْمُؤنَّثِ، وَالْأَصْلُ عِنْدَهُمْ

أَنْ يُسَمَّى الْمُؤنَّثُ بِالْمُؤنَّثِ، كَمَا أَنَّ أَصْلَ تَسْمِيَةِ الْمَذْكَرِ بِالْمَذْكَرِ، وَكَانَ عَيْسَى يَصْرِفُ امْرَأَةً

اسْمَهَا عَمْرٍو؛ لِأَنَّهُ عَلَى أَحْفَ الْأَبْنِيَةِ".

الكتاب: (٢/٢٣).

(٥) (كدعد): زيادة في (ك).

(٦) قال سيبويه في باب تسمية المؤنث: "واعلم أن كل مؤنث سميت بثلاثة أحرف متوالٍ منها

حرفان بالتحريك لا يتصرف، فإن سميت بثلاثة أحرف فكان الأوسط منها ساكنًا، وكانت

شيئًا مؤنثًا أو اسمًا الغالب عليه المؤنث كسعاد، فأنث بالخيار - إن شئت صرفته، وإن شئت

لم تصرفه - وترك الصرف أجود وتلك الأسماء نحو: قَدْرٌ وَعَنْزٌ وَدَعْدٌ وَجَمَلٌ وَنُعْمٌ وَهِنْدٌ.

وقد قال الشاعر - فصرف ذلك ولم يصرفه:

فصرف ولم يصرف "

الكتاب: (٢/٢٢).

وأوجب بعضهم الصرفَ في نحو: (هند)، نظرًا إلى أنَّ سكونَ الوسط قابلٌ^(١) إحدى العلتين فتساقطتا^(٢) فبقي بلا سبب^(٣).

وقيل: يجوزُ الوجهان أيضًا كما^(٤) في نحو (زَيْد) اسم امرأة^(٥).

وأشار إلى النوع الثاني بقوله:

وَأَجْرِمَا جَاءَ بِوَزْنِ الْفِعْلِ بَجْرَاهُ فِي الْحُكْمِ بغيرِ فَضْلِ
فَقَوْلُهُمْ: أَحْمَدُ مِثْلُ أَذْهَبَ وَقَوْلُهُمْ: تَغْلِبُ مِثْلُ تَضْرِبُ

يعني ما جاء من الأعلام على وزن الفعل كأحمد، وتغلب تجري في الحكم من عدم الصرف للعلمية ووزن الفعل مجرى المؤنث من غير فرق، لكن شرط وزن الفعل المانع من الصرف أحد أمور ثلاثة:

إمَّا أَنْ يَخْتَصَّ بِالْفِعْلِ كَشَمَّرَ، بالتشديد^(٦)، وَضُرِبَ بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ، وَأَنْطَلَقَ أَعْلَامًا.

أر يكون غالبًا فيه؛ لكونه أكثر كإثمد، وإضبع، وأبلم، فإنَّ وجودَ أوزانها^(٧) في

(١) في (س): قليل. تحريف.

(٢) في (ك): فتساقط، في (س): فتساقطا.

(٣) وأوجب الزجاج منع الصرف، وعلله بأنَّ السكون لا يُعَيِّرُ حكمًا أوجبهُ اجتماعُ علتين تمنعان الصرف.

التصريح: (٢/٢١٦).

(٤) (كما): زيادة في (ك).

(٥) قاله عيسى بن عمر الثقفي، وأبو عمرو الجريُّ وأبو العباس المبرد.

انظر التصريح: (٢/٢١٦).

(٦) بالتشديد: ساقطة من (س).

(٧) في (د): أوزانها.

في الفعل أَكْثَرَ منه في الاسم^(١).

أو يكون مُفْتَتِحًا^(٢) بزيادة هي بالفعل أَوْلَى كَأَحَدٍ وَيَعْلَى.

ثم لا بدّ مع ذلك أن يكون لازماً باقياً على حالته الأصلية غير مخالف لطريقة الفعل كما قرّرنا في محله.

فإن كان الوزن خاصاً بالاسم، أو غالباً فيه لم يؤثر في منع الصرف وكذا لو كان فيهما على السواء. وأمّا قوله:

٥١- أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَاغُ الشَّائِبَا^(٣)

(١) قال سيويه: "وإذا سميت رجلاً بإئتمد لم تصرفه؛ لأنه يشبه (اضرب) وإذا سميت رجلاً بإصبع لم تصرفه؛ لأنه يشبه اصنع، وإن سميت بأبلم لم تصرفه؛ لأنه يشبه اقتل، ولا يحتاج في هذا إلى ما يحتاج إليه في (تُرْتَب) وأشباهاها؛ لأنّها ألف، وهذا قول الخليل، ويونس". الكتاب: (٣/٢).

(٢) في (د): مفتوحاً.

(٣) هذا صدر بيت من بحر الوافر، قاله سحيم بن وثيل الرياحي، وهو من قصيدة ذكرها صاحب الإصمعيّات في ص ١٦. وَعُجْزُ الْبَيْتِ:

مَتَى أَضَعُ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي

وهو من شواهد: سيويه: (٧/٢) والكامل: (١٢٨-٢١٥) ومجالس ثعلب: ٢١٢، وآمالى القالي: (٢٤٦/١) وابن يعيش: (٦١/١)، (٦٢،٥٩/٣)، (١٠٥/٤) والمقرب: ٦١، وخرانة الأدب: (١٢٣/١)، (٢١٣/٢)، (١١٢/٤) التصريح: (٢٢١/٢) الهمع: (٣٠/١) والدرر: (١٠/١) وشرح الأشموني: (١٩٧/٣) وقطر الندى: (١٠٤/١) وشرح شواهد المغني للسيوطي: ص ٤٥٩، وشرح أبيات سيويه لأبي جعفر النحاس: ص ٣٢٦، والمغني: (١٦٠، ٣٣٤، ٦٢٦) والعيني: (٢٥٦/٤). وقبله:

موضع الشاهد: استشهد به على امتناع (جلا) من الصرف؛ لأنه جُملةٌ محكية أو صفة لمحذوف، والتقدير: أَنَا ابْنُ رَجُلٍ جَلَا.

فهو^(١) جملة محكية، أو صفة لمحدوف، أي: أَنَا ابْنُ رَجُلٍ جَلَا.

وأشار في الثالث^(٢)، بقوله:

وَأِنْ عَدَلْتَ فَأَعْلًا إِلَى فَعَلٍ لَمْ يَنْصَرِفْ مُعَرَّفًا مِثْلَ رُحَلٍ

العدلُ صرفٌ لفظٍ أُولَى بالمسْمَى إِلَى لَفْظٍ آخَرَ، فَإِذَا عَدَلَ عَنْ صِيغَةِ (فَاعِلٍ) إِلَى صِيغَةِ (فُعَلٍ) بِضَمِّ الْفَاءِ، امْتَنَعَ صَرْفَهُ إِذَا اقْتَرَنَ بِهِ التَّعْرِيفُ بِالْعِلْمِيَّةِ، كَعُمَرَ، وَزُقَرَ، وَرُحَلَ^(٣)، فَكُلٌّ مِنْهَا مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ، لِلْعِلْمِيَّةِ وَالْعَدَلِ فِي الْأَوَّلِ عَنْ عَامِرٍ، وَفِي الثَّانِي عَنْ زَافِرٍ^(٤)، وَفِي الثَّلَاثِ عَنْ زَاحِلٍ تَقْدِيرًا (٦٤)، لَوْرُودِهَا مَمْنُوعَةٌ الصَّرْفِ وَلَيْسَ فِيهَا ظَاهِرًا إِلَّا الْعِلْمِيَّةُ وَهِيَ لَا تَسْتَقِلُّ بِمَنْعِ الصَّرْفِ، فَحُكِمَ بِتَقْدِيرِ الْعَدَلِ لِإِمْكَانِهِ وَتَعَدُّرِ غَيْرِهِ.

فإن ورد (فعل) ممنوع من الصرف وفيه مع العلمية مانع لم يجعل معدولاً نحو: طَوِي^(٥)، فإن فيه مع العلمية التأنيث باعتبار البقعة^(٦) فلا وجه^(٧) لتكلف غيره مع إمكانه.

وإنما عدلوا عن (عَامِرٍ) مثلاً حال إرادته التسمية به إلى عُمَرَ؛ اختصاراً ولثلاً

(١) في (س): فهي.

(٢) في (س): الثلاث، والصحيح ما هو مُثَبِّتٌ.

(٣) رُحَلَ: هو النجم المعروف بالطارق، وعدل به عن زاحل؛ لأنه أبعد النجوم فلثلاً. واشتقاقه من (رَحَلٌ)، أي: بَعُدَ.

(٤) زَافِرٌ: هو حامل الأثقال.

(٥) طَوِي، بالضم والكسر، وينون: وإد بالشام. (انظر القاموس المحيط: طوي).

(٦) كلمة (البقعة): مطموسة في (ك).

(٧) في (د): فلا حاجة.

يُتَوَهَّمُ إِرَادَةُ الوصف المنقول عنه^(١).

وأشار إلى النوع الرابع بقوله:

وَالْأَعْجَمِيُّ مِثْلُ مِيكَائِيلَا كَذَلِكَ فِي الْحُكْمِ وَإِسْمَاعِيلَا

أي: والاسم الأعجمي وضعاً كميكائيل، وإسرافيل، وإبراهيم وإسماعيل، مثل طَلْحَةَ، وَزَيْنَبَ، وَأَحْمَدَ، وَرُحْلَ فِي الْحُكْمِ وهو عدمُ الصرفِ، لكن بشرط زيادته على ثلاثة أَحْرَفٍ وكونه عَلَمًا في اللغة العجمية كما مثل، بأن تنقل الكلمة - وهي علمٌ في العَجَمِ، إلى لسان العَرَبِ. فحيثُ يمنع من الصرف للعجمة والعلمية بخلاف ما نقل في لسانهم وهو نكرة كِلِجَامٍ، وما كان نكرة في لسانهم، ثم نقل في أوّل أحواله علمًا في العربية فيصرف لانتفاء علميته في لغة العَجَمِ.

ومثله الاسمُ الأعجميُّ^(٢) الثلاثي فيصرف^(٣) وإن كان علمًا في العجمية كَشَتْرَ، وَنُوحَ.

والمراد بالأعجمي: كلُّ ما نقل إلى لسان العرب من لسان غيرها، سواء أكان من لغة الفرس، أم الروم، أم الحبشة، أم الهند، أم البربر، أم غير ذلك.

وتعرفُ عجمةُ الاسمِ بخروجه عن أبنية العرب كإسماعيلَ، وينقل الأئمة ويأنُّ

(١) قال العلامة الحريري: ثم اعلم أنّه قد جاء (فُعَل) في الكلام على أربعة أضرب:

أحدها: ما كان اسم جنس، نحو: جُعَلٌ، وَصُرْدٌ، وَرُطِبٌ.

والثاني: ما كان صفةً، نحو: حُطْمٌ وَوَيْدٌ.

والثالث: ما كان جمعاً نحو: زَيْدٌ، وَعَمْرٌ، وَزُفْرٌ، فهذه الأسماء الثلاثة لا تنصرف بكل حال.

والرابع: ما جاء معدولاً عن فاعل، وينصرف معرفة، وقد تقدّم ذكره.

شرح الملحة: ص ٢٢٢.

(٢) في (س): العجمي.

(٣) في (ط): فينصرف.

(٤) في (ط): في.

يَجْتَمِعُ فِيهِ مَا لَا يَجْتَمِعُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ كَالْجِمِّ وَالصَّادِ، كَصَوْلَجَانَ أَوْ الْقَافِ
كَمَنْجِيْقٍ أَوْ الْكَافِ كَسَكْرَجَةَ، وَبِغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا ذَكَرُوهُ.

وَجَمِيعُ أَسْمَاءِ الْأَنْبِيَاءِ - عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ^(١) وَالسَّلَامُ - أَعْجَمِيَّةٌ إِلَّا أَرْبَعَةً: مُحَمَّدًا ﷺ،
وَصَالِحًا، وَشُعَيْبًا، وَهُودًا - عَلَى نَبِينَا وَعَلَيْهِمُ السَّلَامُ^(٢) - وَأَلْحَقَ بِهَا فِي^(٣) الصَّرْفِ مِنْ
أَسْمَاءِ الْعَجَمِ: نُوحٌ وَلُوطٌ وَشَيْثٌ^(٤). فَهَذِهِ السَّبْعَةُ مَنْصَرَفَةٌ^(٥) وَيَجْمَعُهَا قَوْلُهُ:
تَذَكَّرْ شُعَيْبًا ثُمَّ نُوحًا وَصَالِحًا وَهُودًا وَلُوطًا ثُمَّ شَيْثًا مُحَمَّدًا
وَأَشَارَ إِلَى النَّوْعِ الْخَامِسِ بِقَوْلِهِ:

وَهَكَذَا الْأَسْمَانِ حِينَ رُكِّبَا كَقَوْلِهِمْ: رَأَيْتُ مَعْدِي كَرِبَا

أَي: وَمِثْلُ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْأَعْلَامِ فِي الْحُكْمِ وَهُوَ عَدَمُ الصَّرْفِ الْإِسْمَانِ إِذَا رُكِّبَا تَرْكِيبَ
مَرْجٍ كَمَعْدِ كَرِبٍ وَبَعْلَبِكَ^(٦). لَكِنْ بَشْرَطُ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً بِالْعِلْمِيَّةِ، وَلَمْ يَخْتَمْ بِوَيْهِ، (فَيَمْنَعُ
حَيْثُ دَلَّ مِنَ الصَّرْفِ، لِلْعِلْمِيَّةِ وَالتَّرْكِيبِ بِخِلَافِ مَا خْتَمَ بِهِ)^(٧) كَسَيُوبِيَّةِ، وَنَفْطُوبِيَّةِ،

(١) لَفْظَةُ (الصَّلَاةِ): سَاقِطَةٌ مِنْ (ك).

(٢) مَا بَيْنَ الشَّرْطَيْنِ: زِيَادَةٌ فِي (ك).

(٣) لَفْظَةُ (فِي): سَاقِطَةٌ مِنْ (ك).

(٤) فِي (ط): شَيْثٌ.

(٥) قَالَ ابْنُ هِشَامٍ: "وَزَعِمَ عَيْسَى بْنُ عُمَرَ، وَابْنُ قَتَيْبَةَ، وَالْجُرْجَانِي، وَالزَّمْخَشَرِيُّ أَنَّ فِي (نُوحٍ)
وَجِهَيْنَ - وَهُوَ مُرْدُودٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرُدْ بِمَنْعِ الصَّرْفِ سَمَاعَ مَشْهُورٍ وَلَا شَاذٍ".
انظُرْ شَرْحَ شَذُورِ الذَّهَبِ: ص ٤٥٤.

وَقَالَ فِي الْقَطْرِ (٢/١٦٤): وَمَنْ زَعَمَ مِنَ النُّحَوِيِّينَ أَنَّ هَذَا النَّوْعَ يَجُوزُ فِيهِ الصَّرْفُ وَعَدَمُهُ
فَلَيْسَ بِمُصِيبٍ.

(٦) بَعْلَبِكَ: مَدِينَةٌ قَدِيمَةٌ فِيهَا أُنْبِيَّةٌ عَجَبِيَّةٌ وَأَثَارٌ عَظِيمَةٌ وَقُصُورٌ عَلَى أَسَاطِينِ الرِّخَامِ لَا نَظِيرَ لَهَا
فِي الدُّنْيَا، بَيْنَهَا وَبَيْنَ دَمَشَقٍ ثَلَاثَةٌ أَيَّامٍ: وَقِيلَ: اثْنَا عَشَرَ فَرَسَخًا مِنْ جِهَةِ السَّاحِلِ. (رَاجِعْ
مَعْجَمَ الْبُلْدَانِ: ٤/٤٥٣).

(٧) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ: سَاقِطٌ مِنْ (س).

وخالويه^(١)، وما ركب من الأعداد كخمسة عشر^(٢) والظروف نحو: يأتينا صباح مساء^(٣) والأحوال نحو: هو جاري بيت بيت^(٤) (وتفرقوا شغراً بغير)^(٥)، فإنه مبني (على الكسر في الأول وعلى الفتح في الثاني)^(٦)، بخلاف^(٧) المركب الإضافي نحو: (عبد الله) فمصروف، والإسنادي نحو: (شاب قرناها) فمحكي - والأفصح في المركب المزجي أن يعرب ثاني جزئيه إعراب ما لا ينصرف، ويبني الأول على الفتح ما لم يكن آخره ياء فتسكن^(٨).

(١) نفظويه وخالويه: زيادة في (ك).

(٢) الأصل في (خمسة عشر): خمسة وعشرون، حذفت الواو قصد مزج الاسمين وتركيبهما وبناء على الحركة ليُعلم أن لها أصلاً في الإعراب، وكانت فتحة لتخفيف الثقل الحاصل. قال سيويه: وأما خمسة عشر وأخواتها، وحادي عشر وأخواتها فهما شيثان جعلاً شيئاً واحداً، وإنما أصل: خمسة عشر: خمسة وعشرون، لكنهم جعلوه بمنزلة حرف واحد". (الكتاب: ٥٠/٢).

(٣) قوله: (فلان يأتينا صباح مساء) أصله: صباحاً ومساءً، في كل صباح ومساءً فحذف العاطف وركب الظرفان قصداً للتخفيف تركيب خمسة عشر. (انظر شرح شذور الذهب: ٧٢). وفي هامش النسخة (ك) قول الشاعر:

(٤) قوله: هو جاري بيت بيت، أصله: بيتاً لبيت، أي: ملاصقاً، فحذف الجار وهو اللام وركب الاسمان. وعامل الحال ما في قوله (جاري) من معنى الفعل فإنه في معنى (مجاوري).

(٥) ما بين القوسين: زيادة في (ك).

(٦) ما بين القوسين: زيادة في (ط).

(٧) في (س)، (د): وبخلاف.

(٨) قال سيويه: وأما معد يركب فيه لغات، منهم من يقول: معد يركب فيضيف، ومنهم من يقول: معد يركب فيضيف ولا يصرف، بجعل (كرب) اسماً مؤنثاً، ومنهم من يقول: (معد يركب) فيجعله اسماً واحداً، فقلت ليونس: هلاً صرفوه حيث جعلوه اسماً واحداً وهو عربي، قال: ليس شيء مجتمع من شيئين فيجعل اسماً سُمِّيَ به واحد إلا لم يصرف، وإنما استقلوا صرف هذا؛ لأنه ليس أصل بناء الأسماء يدلُّك على هذا قلته في كلامهم. (الكتاب: ٥٠/٢).

وقال الناظم: إذا قلت: هذا معد يركب جاز فيه ثلاثة أوجه:

وأشار إلى السادس بقوله:

وَمِنْهُ مَا جَاءَ عَلَى (فِعْلَانَا) عَلَى اخْتِلَافٍ فَإِنَّهُ أَحْيَانًا
تَقُولُ: مَرَوَانُ أَتَى كِرْمَانَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ عَلَى عُثْمَانَ (٦٥)

أي: ومن غير المنصرف العَلَمُ المزيّد في آخره ألف، ونون الجائي على وزن (فَعْلَان) مثلث الفاء - كَمَرَوَانٍ وَكِرْمَانَ وَعُثْمَانَ. وإنّما أورد هنا ثلاثة أوزان مختلفة ولم يورد في الصفة إلا وزنًا واحدًا وهو مفتوح الفاء، كَسَكْرَانَ لا مضموم الفاء من الصفات كعُريَان مؤنثه يقبل التاء، فيكون منصرفًا قطعًا، ومكسور الفاء لا يوجد وزنه^(١) في الصفات ولا يختص العلم الزيد في آخره ما تقدم بوزن (فَعْلَان)، فمن أوزانه: (أَفْعَلَان) كَأَصْبَهَانَ^(٢) وَفَعْلَان، كَغَطْفَانَ^(٣)، وَفَعْلَانُ كَخِرَّاسَانَ^(٤).

والمقصود أنّ ما فيه من الأعلام ألف ونون مزيديتان يمنع الصرف للعلمية والزيادة، ويحكم بزيادتهما إذ تقدم عليهما أكثر من حرفين أصليين، فإن كان ما^(٥)

أحدهما: وهو الأظهر: هذا معد يَكْرِبُ، بتسكين الباء وضم الباء.

الثاني: هذا معد يَكْرِبُ بتسكين الباء وجرّ الباء بالإضافة والتنوين.

الثالث: هذا معد يَكْرِبُ بتسكين الباء وترك صرف (كرب).

شرح ملحّة الإعراب: ٢٢٣.

(١) (وزنه): ساقطة في (س).

(٢) اسم لبلدة من العجم، وقد تكسر همزتها وقد تبدل باؤها فاء وأصلها إساهان، أي:

الأجناد - لأنهم كانوا سكانها - أو لأنهم لما دعاهم نمرود إلى محاربة من في السماء كتبوا في

جوابه: (إسباه أنّ نة كيه بأخذ كُنُنْد) أي: هذا الجند ليس مما يُجارب الله.

انظر القاموس المحيط: أص ب.

(٣) غَطْفَانَ: حيّ من قيس، وأبو غَطْفَانَ بن ظريف روى عن أبي هريرة.

المصدر السابق: غطف.

(٤) اسم بلد. (السابق: خرس)

(٥) لفظة (ما): ساقطة من (ك)، (س)، (ط).

قبلها جرفان ثانيهما مضعّف، فلك اعتباران:

إن^(١) قدرت أصالة التضعيف فهما زائدتان، أو زيادته فالتون أصلية (كَحَسَّانِ
وَعَلَّانِ وَحَيَّانِ).

فإن جعلتها من الحسّ والعلّ والحياة فوزنها: فعلان - فلا تنصرف أو من
الحسن والعلن والحين فوزنها (فَعَالٌ)^(٢) فتصرف.

ومثلها (شَيْطَانٌ) هل هو من الشيط أو من الشطن؟^(٣) (٤).

فَهَذِهِ إِنْ عُرِّفَتْ لَا تَنْصَرِفُ وَمَا آتَى مُنْكَرًا مِنْهَا صُرِفَ

أي: فهذه الأنواع الستة المتقدمة إن قصد بها التعريف بالعلمية، أي: بكل منها لم
تنصرف، لوجود العلتين كمررت بطلحة وأحمد وعمر وإبراهيم^(٥) ومعد يكرّب ومروان.

وإن قصد بها التنكير صرفت، لزوال العلمية، تقول: رَبُّ طَلْحَةَ، وَأَحْمَدُ،
وَعُمَيْرُ، وَإِبْرَاهِيمُ، ومعد يكرّب، ومروان لَقِيْتُهُمْ - بالجر والتنوين.

(١) لفظة (إن): ساقطة من (س).

(٢) في (د): فعلال، تحريف، وفي (ك): فعلان.

(٣) شيطان إذا كان مشتقاً من (شَطَنَ) بمعنى بعد، فالتون أصلية ويكون بهذا مصروفًا، أما إذا
أخذ من (شاط) يَشِيْطُ، أي: التهب - فالتون زائدة، ووزنه (فَعْلَانٌ) فلا ينصرف.
انظر شرح ملحمة الإعراب للحريبي: ٢٢٤.

(٤) في (س): عبارة مختلفة هي: فلا تنصرف، أو من الحسن والعلن والشطن فوزنها فعلان
فتنصرف. ومثلها (حَيَّانٌ) هل هو من الحياة، أو من الحين.

وفي (ك): كحسان وعلان وحيان فإن جعلتها من الحسن والعلن والحياة، فوزنها فعلان فلا
ينصرف، أو من الحس والعدل والعل والحين فوزنها (فعال) فينصرف ومثلها شيطان هل
من الشيط أو من الشطن؟

(٥) عمر وإبراهيم: ساقط من (ك).

بِإِنْ عَرَاهَا أَلْفٌ وَلَا مٌ فَمَا عَلَى صَارِفَهَا مَآلَمٌ
وَمَكَدًا تُصْرَفُ فِي الْإِضَافَةِ نَحْوُ سَخَى بِأَطْيَبِ الضِّيَافَةِ

يعني أن الأسماء التي لا تنصرف إنما تمنع^(١) من الصرف فتجر بالفتحة إذا^(٢) لم يدخلها (أل) أو تضاف^(٣) لشبهها حينئذ بالفعل، فإن دخلها (أل) أو بدلها سواء كانت معرفة أم موصولة أم زائدة وجب جرُّها بالكسرة كمررت بالأفضل، ﴿وَأَنْتُمْ عَنَكُفُونَ فِي الْمَسْجِدِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، وكذا إن أضيفت ولو تقديرًا، نحو: ﴿فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ [التين: ٤]، وسخى بأطيب الضيافة.

لكن هل هي حينئذ^(٤) منصرفة أم باقية على منع صرفها؟ - فيه خلاف، فذهب جمعٌ منهم الناظم - إلى الأول^(٥)؛ لأن ما لا ينصرف لما دخله ما هو من خواص الاسم - أعني (أل) والإضافة - قلل شبه الفعل، فَرَجَعَ إِلَى أَصْلِهِ مِنَ الصَّرْفِ وَهُوَ الْجَرُّ بِالْكَسْرِ وَهُوَ ضَعِيفٌ.

وقيل: بالثاني بناء على أن (الكسر لم يُزل عما لا ينصرف)^(٦) إلا تبعًا لزوال التنوين بالعلتين، فلما كان زواله هنا لأجل اللام أو الإضافة لا لأجل العلتين زال موجب منع الكسر فدخل. وهذا هو قول الأكثرين والذي اختاره كثيرٌ من المتأخرين أنه زالت منه إحدى العلتين بالإضافة أو بأل صرف وإلا فلا^(٧).

(١) في (س): منعت.

(٢) في (س): إذ.

(٣) في (د): أو تضيف.

(٤) لفظة حينئذ: ساقطة من (ك).

(٥) قال الناظم - رحمه الله: "فإن أضيف ما لا ينصرف انصرف - كما في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ

خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ [التين: ٤] فكسر النون في الجر بالإضافة.

وهكذا إن عُرِّفَ بالألف واللام انصرف كقولك: نظرت إلى الأحمر، ومررت بالسكران، والعلة فيه خروج الاسم بالإضافة والتعريف عن شبه الفعل.

شرح ملححة الإعراب: ٢٢٥.

(٦) في (س): الكسرة: تدل على ما لا ينصرف. خطأ.

(٧) الصرف فيما أضيف أو دخله (أل) مذهب السيرافي والزجاج والزجاجي، وتابعهم في ذلك السيوطي في ألفيته حيث قال:

وَأَسْمَاءٌ مَضْرُوقًا مِنَ الْبِقَاعِ إِلَّا بَقَاعٌ جِئْنَا فِي السَّمَاعِ
مِثْلُ حُنَيْنٍ، وَمِنَى، وَبَدْرٍ، وَوَأَسْطٍ، وَدَابِقٍ، وَحَجْرٍ (٦٦)

أسماء الأماكن والبلدان صرفها وعدمه مبنيان على المعنى؛ فإن أُريدَ بهما البقعة أو الخطة منعت الصرف، أو المكان، أو البلد صُرِفَتْ، كالأسماء التي ذكرها، لكن لما غلب عليها التأنيث في كلامهم لتأولها بما ذكر غلب عليها منع الصرف فكان أكثرها لا تصرف (٦٦).

=

انظر المصح: (١/ ٢٤).

(١) حُنَيْنٌ: وادٍ قريبٌ من مكة، وقيل: وادٍ قبل الطائف، وهو لفظ يذكر ويؤنث فإن قصدت به البلد ذكرته وصرفته كقوله تعالى: ﴿ وَتَوْمٌ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ ﴾ [التوبة: ٢٥] وإن قصدت به البلدة أو البقعة أثنته ولم تصرفه. راجع: معجم البلدان: (٢/ ٣١٣).

(٢) مَنَى: قرية بمكة وتصرف، سميت لما يمني بها؛ لأن جبريل - عليه السلام - لما أراد أن يفارق آدم، قال له: تَمَنَّ. قال: أتمنى الجنة، فسُمِّيت مَنَى لأمنية آدم وكذلك منة موضع بنجد. راجع السابق: منى، والقاموس المحيط: منى.

(٣) وبدر: موضع بين الحرمين، معرفة، ويذكر ويؤنث وقيل: بئر هناك حفرها بدر بن جحلد بن النضر بن كنانة. راجع: معجم البلدان: (١/ ٣٥٧).

(٤) واسط: بلد بالعراق بين الكوفة والبصرة وهو منصرف وقد يراد به البقعة والمدينة فيمنع من الصرف. السابق: (٥/ ٣٤٧).

(٥) دابق: قرية قرب حلب بينها وبين حلب أربعة فراسخ (السابق: ٢/ ٤١٦).

(٦) حَجْرٌ: مدينة باليامة وأمّ قراها. وبها ينزل الوالي (السابق: ٢/ ٢٢١).

(٧) قال سيويه: وأما واسط فالتذكير والصرف أكثر، وإنما سُمِّيَ واسطاً؛ لأنه مكان وسط البصرة والكوفة، فلو أرادوا التأنيث قالوا: (واسطة) ومن العرب من يجعلها اسم أرض فلا يصرف. ودابق: الصرف والتذكير فيه أجود. قال الراجز
دَابِقٌ وَأَيْنَ مَنَى دَابِقٌ

وقد يؤنث فلا يصرف. وكذلك (منى) الصرف والتذكير أجود، وإن بشت أثنت ولم تصرفه، وكذلك (هَجْرٌ) يؤنث ويذكر. وأما (حَجْرٌ) اليامة فيذكر ويصرف، ومنهم من يؤنث فيجربه مجرى امرأة سُمِّيت بعمره؛ ولأنَّ حَجْرًا شيء مذكر سُمِّيَ به المذكور.

الكتاب: (٢/ ٢٤).

رَقْدَتَيْنِ عَتَبَ الْمَكَانَ أَوْ الْبَقْعَةَ، فَالْأَوَّلُ كَبَدْرٌ وَتَجْدٌ^(١)، وَالثَّانِي كَدَمَشَقٌ^(٢) وَجِلْقٌ^(٣).

وَقَدْ يَسْتَوِي الْأَمْرَانِ كَسْبًا^(٤) وَحِرَاءً^(٥) وَمَنَاءً وَقِبَاءً^(٦) وَبَغْدَادًا^(٧).

وَمِثْلُ أَسْمَاءِ الْبِقَاعِ أَسْمَاءُ الْقَبَائِلِ، فَإِنْ أُرِيدَ بِاسْمِ الْقَبِيلَةِ الْأَبُّ، كَمَعْدٍ وَتَمِيمٍ، أَوْ الْحَيِّ كَقَرِيشٍ وَتَقِيفٍ صَرَفًا، أَوْ الْأُمِّ كَبَاهِلَةَ، أَوْ الْقَبِيلَةَ كَمَجُوسٍ وَيَهُودٍ مِنْهُ لِلتَّأْنِيثِ مَعَ الْعِلْمِيَّةِ.

وَجَائِزٌ فِي صَنْعَةِ الشُّعْرِ الصَّلْفُ أَنْ يَصْرِفَ الشَّاعِرُ مَا لَا يَنْصَرِفُ

- (١) نجد: موضع مرتفع عن تهامة. وقيل: هو اسم للأرض العريضة التي أعلاها تهامة واليمن وأسفلها العراق والشام. معجم البلدان: (٢٦٢/٥).
- (٢) دمشق، بفتح الميم وكسرهما: قاعدة الشام، سميت ببيانها دِمَشَقًا بن كُنْعَانَ. راجع: السابق: (٤٦٣/٢).
- (٣) جِلْقٌ: موضع بقرية من قرى دمشق، وقيل: هي دمشق نفسها. وقيل صورة امرأة يجري الماء من فيها، في قرية من قرى دمشق. السابق: (١٥٤/٢).
- (٤) سَبًّا: بفتح السين وتنوين -ويمنع الصرف: بِلْدَةٌ بَلْقَيْسٍ. ولقب ابن يَشْجُبُ ابن يَعْزَبَ واسمه عبد شمس. السابق: (١٨١/٣).
- (٥) حِرَاءٌ: يذكر ويؤنث ويمنع ويصرف: جبل بمكة فيه غار تحنث فيه النبي ﷺ على بعد ثلاثة أميال من مكة. (السابق: ٢/٢٣٣).
- (٦) قِبَاءٌ: موضع قرب المدينة وموضع بين مكة والبصرة. (القاموس المحيط: ق.ب.ي.).
- (٧) قال سيوييه: وأما قولهم: قباء وحراء فقد اختلف العرب فيهما؛ فمنهم من يذكر ويصرف وذلك أنهم جعلوها اسمين لمكانين كما جعلوا واسطًا بلدًا أو مكانًا، ومنهم من أتت ولم يصرف وجعلها اسمين لبععتين من الأرض. (الكتاب: ٢/٢٤).

إذا اضطرَّ الشاعرُ إلى صرف ما ينصرف صرفه؛ لأنَّ الضرورة تردُّ الشيء إلى أصله، وأصلُّ الأسماء الصرفُ كما تقدّم^(١). لكن الضرورة قد تكون موجهة للصرف لأجل إقامة الوزن، كقوله:

٥٢- وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْخَيْدَرَ خَيْدَرُ عُنْبِيَّةٍ

وقد لا تكون موجهة، كقوله:

٥٣- أَعِدْ ذِكْرَ نَعْمَانٍ لَنَا إِنْ ذَكَرَهُ

إذ لو بقيَ نعمانٌ على منع الصرف لم ينكسر الوزن إلاَّ أنَّه يكون فيه الزحاف المسمَّى بالكف^(٢) - وهو قبيح عندهم، فعدل إلى الصرف لتحصيل أمر مستحسن^(٣) - ومنع جمع صرف ما فيه ألف التانيث المقصورة، لتأديته إلى حذف

(١) كما تقدم: ساقطة من (ك).

(٢) هذا صدر بيت من بحر الطويل، قاله امرؤ القيس وهو معلقته المشهورة وعجزه قوله:

فَقَالَتْ: لَكَ الْوَيْلَاتُ إِنَّكَ مُرْجِلِي

انظر فيه: المغني: ٣٤٣، والعيني: ٤/٣٧٤، والتصريح: ٢/٢٢٧، الأشموني: ٣/٢٧٤. الشاهد: في قوله (عنيزة) حيث صرفها وكان حقه منعه الصرف للعلمية والتانيث ولكن ذلك جائز في ضرورة الشعر.

(٣) هذا صدر بيت من بحر الطويل، لم يعرف قائله. وعجزه:

هُوَ الْمِسْكُ مَا كَرَّرْتَهُ يَنْضَوُّعُ

والشاهد: في قوله (نعمان): حيث صرفه الشاعر وكان حقه منع الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون. ولكن الشاعر صرفه للتخلص من أحد عيوب القافية وهو الكف فعدل إلى الصرف لتحصيل أمر مستحسن. فضرورة الوزن هنا ليست موجهة للمنع فالوزن لم يتغير ولم ينكسر حتى ولو بقي على منع صرفه.

٤: الكف: هو إسقاط الحرف السابع إذا كان ساكناً، كنون (فاعلاتن ومفاعيلن) فيصير (فاعلاتن، ومفاعيل) فالفتعية (نعمان) هي: (مفاعيلن) وإذا منعت الصرف دخلها الكف فتكون: (نعمان)، بزنة: مفاعيل.

(٥) في (س): متحسن.

سائن وهو الألف وإثبات شيء^(١) آخر وهو التثوين فلا فائدة، وأجازه بعضهم وهو ظاهر إطلاق النظم، فقد تكون فيه فائدة بأن ينون فيلتقي ساكنان فيكسر، محتاجاً إلى ذلك، وبه جزم الدماميني^(٢).

ويجوز صرف ما لا ينصرف للتناسب نحو: ﴿سَلَسِلَا وَأَعْلَلَا﴾ [الإنسان: ٤] ^(٣)،
﴿وَدَا وَلَا سَوَاعَا وَلَا يَغُوكَ وَيَعُوكَ وَسَرَا﴾ [نوح: ٢٣] ^(٤).

وقد يكون التصغير سبباً للصرف أيضاً نحو: حَمِيدَ وَعُمَيْرُ فِي: أَحْمَدَ وَعُمَرَ،
لزوال أحد السببين بالتصغير^(٥).

وأما منع المصروف من الصرف فمذهبُ البصريين المنع مطلقاً؛ لأنه خروج

(١) لفظة شيء: زيادة في (ك).

(٢) هو بدر الدين، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عمر المخزومي من بلدة قرب الأقصر تسمى (دماين). ومولده بالإسكندرية، وتعلم بها ثم هبط مصر وعلا قدره بها. وتصدر للتدريس بالأزهر الشريف ثم غادر مصر إلى اليمن فدرس في جامع زبيد، ثم رحل إلى هند حيث تفرغ للتعليم والتصنيف.

ومن مؤلفاته: شرح التسهيل، وتحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب، وتوفي بالهند سنة ٨٢٧هـ راجع ترجمته في: الشذرات: ٧/ ١٨١، والضوء اللامع: ٧/ ٤٤٥.

(٣) والصرف في (سلاسلا) قراءة حفص ونافع والكسائي وذلك لمناسبة (أغلا لا).
(٤) وهو قراءة الأعمش والأشهب العقيلي. (راجع البحر المحيط: ٨/ ٣٤٢، وكذا تفسير النهر
الماد من البحر، بهامشي السابق) وقرأ المدنيان (ودأ) بضم الواو. وقرأ الباقر بفتحها
(النشر: ٢/ ٣٩١).

وقال صاحب التصريح: وأفاد بهاتين القراءتين أنه لا فرق فيما يمتنع صرفه بين أن يكون
بعلة واحدة أو بعلتين وأن الصرف في ذلك للتناسب، لا على قول من صرف الجمع الذي
لا نظير له في الأحاد اختياريًا ولا على قول من زعم أن صرف ما لا ينصرف جائز مطلقاً على
لغة. (التصريح: ٢/ ٢١٧).

(٥) بقي هنا موضع للخلاف، وهو هل يجوز صرف (أفعل) التفضيل في ضرورة التعر؟
ذهب الكوفيون إلى أن (أفعل منك) لا يجوز صرفه في ضرورة الشعر. وذهب البصريون
إلى أنه يجوز صرفه في الضرورة. (راجع: الإنصاف: ص ٢٨٦).

عن الأصل بخلاف صرف الممنوع فإنه رجوع إلى الأصل^(١).
وجوزة بعضهم مطلقاً وبعضهم في الشعر^(٢).

(١) يقول المبرد: واعلم أن الشاعر إذا اضطر صرّف ما لا ينصرف جاز له ذلك؛ لأنه إنما يرد
الأسماء إلى أصولها، وإن اضطر إلى ترك صرف ما ينصرف لم يجز له ذلك؛ لأن الضرورة لا
تجوز اللحن. (المقتضب: ٣/٣٥٤).

وأما الكوفيون فيرون أن منع صرف المصروف جائز في ضرورة الشعر، إلا أبا موسى الحامض
من شيوخهم فهو لا يميز ذلك. (انظر الإنصاف: مسألة رقم ٧٠، والتصريح: ٢/٢٢٨).

(٢) في منع الاسم المصروف من الصرف أربعة مذاهب.
إحداها: الجواز مطلقاً حتى في الاختبار - وعلى ذلك أحمد بن يحيى ثعلب.
والثاني: المنع مطلقاً حتى في الشعر - وعلى ذلك أكثر البصريين وأبو موسى الحامض من
الكوفيين. قالوا: لأنه خروج عن الأصل بخلاف صرف الممنوع في الشعر؛ فإنه رجوع إلى
الأصل في الأسماء.

والثالث: وهو الصحيح الجواز في الشعر والمنع في الاختيار - وعليه أكثر الكوفيين، والأخفش
من البصريين، واختاره ابن هشام وابن مالك وصححه أبو حيان قياساً على عكسه ولورود
السباع بذلك كثيراً في الشعر. ومما ورد من ذلك في الشعر قول العباس بن المرداس:
حيث منع صرف (مرداس) وليس فيه سوى العلمية. وقول الأخطل التغلبي من كلمة
يمدح فيها سفيان بن الأبيرد.

فإنه منع صرف (شبيب) وليس فيه إلا العلمية فقط.
وكذلك قول دؤسر القريني:

وكل ذلك منع للضرورة.

والرابع: يجوز في العلم خاصة.

راجع: اضع: (١/٣٧)، التصريح: (٢/٢٢٨)، وانظر في ذلك: رقم ٧٠.

بَابُ الْعَدَدِ

وَإِنْ نَطَقْتَ بِالْعُقُودِ فِي الْعَدَدِ فَانظُرْ إِلَى الْمَعْدُودِ لَقَيْتَ الرَّشْدَ
فَأَثَبْتَ الْهَاءَ مَعَ الْمَذْكَرِ وَاحْدِ مَعَ الْمُؤَنَّثِ الْمُسْتَهْبِرِ
تَقُولُ: لِي خَمْسَةٌ أَثْوَابٍ جُدُدُ وَأَزْمُمُهَا تِسْعًا مِنَ النَّوْقِ وَقَدْ

العدد^(١) ما وضع لكمية آحاد الأشياء قاله ابن الحاجب^(٢).

فالواحد والاثنتان يجريان على القياس يذكّران مع المذكر نحو: واحد واثنتان ويؤنّثان مع المؤنث نحو: واحدة واثنتان. ولا يجمع بينهما وبين المعدود؛ فلا يقال واحد رجل واثنتان رجلان؛ لأنّ رجلاً (يفيد الجنسية والوحدة، وكذلك رجلان)^(٣)، يفيد^(٤) الجنسية والزوجية، فلا حاجة إلى الجمع بينهما^(٥) - وما ورد من

(١) قال ابن هشام: العدد في أصل اللغة: اسمٌ للشيء المعدود كالقبض والنقض والخبط بمعنى المقبوض والمنقوض والمخبوط، بدليل ﴿ قُلْ لَكُمْ لَيْتُمُ فِي الْأَرْضِ عِدَدٌ سِتِينَ ﴾ [المؤمنون: ١١٢]. والمراد به هنا الألفاظ التي تعد بها الأشياء (شرح شذور الذهب: ٤٥٧).

(٢) انظر الكافية: ١٤٥ / ٢.

(٣) ما بين القوسين: ساقط من (س).

(٤) في (ط): يفيدان.

(٥) ومعنى هذا أنك إذا ذكرت الواحد فقلت: رجل أو فرس أو نحو ذلك أو ثنيت فقلت: رجلان أو فرسان، فقد اجتمع لك في ذلك معرفة العدد والنوع. وإذا قلت: (ثلاثة أفراس) لم يجتمع لك في ثلاثة العدد والنوع. ولكنك ذكرت العدة ثم أضفتها إلى ما تريد من الأنواع، وكان القياس أن تقول: واحد رجال، واثنا رجال. لكنك أمكنك أن تذكر الرجل باسمه فيجتمع لك فيه الأمران، ولما كانت التثنية التي هي لضرب واحد من العدد أمكنك ذلك من لفظ الواحد فقلت: رجلان، وغلّمان ولم يحسن ذلك في الجمع، لأنه غير محظور، ولا موقوف على عدّة، ولا يفصل بعضه من بعض. (المقتضب: ١٥٥ / ٢).

ذلك فضرورة^(١).

وأما الثلاثة والعشرة وما بينهما فيجب الجمع بينهما وبين المعدود؛ إذ لا يستفاد العدد والجنسية إلا بالجمع بينهما.

ثم إن قُصِدَ بها المعدودُ (٦٧) جَرَتْ على خلاف القياس من إثبات الهاء مع المذكَرِ وحذفها مع المؤنث، كما مثل به من مَحْسَةِ أثوابٍ وَتَسْعٍ مِنَ النَّوْقِ. والمراد بالهاء تاءُ التأنيث.

واستُفيد من تمثيله أن العبرة في التذكير والتأنيث بالمفرد لا بالجمع وهو كذلك، ولذلك يقال: ثلاثة اصطبلاتٍ، وثلاثة حمامات، بالتاء فيهما، ولا يقال: ثلاثٌ- بتركها، خلافاً للكسائي^(٢)، والبغداديين^(٣).

وقد مرَّ أن مُميِّزَ الثلاثة ونحوها يجوز جره بالإضافة وَيَمُنُّ كما نطق به الناظم-

(١) وورد منه قول الراجز: وهو جندل بن المثنى- يهجو شيخاً كبيراً:

فقد جمع الراجز بين العدد (ثنتا) والمعدود (حنظل)- ضرورة. (انظر في ذلك: سيبويه: ١٧٧/٢، والمقتضب: ١٥٥/٢، والتصريح: ٢٧١/٢، والخزانة: ٣١٤/٣).

(٢) هو: أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي، إمام نحاة الكوفة وأحد القراء السبعة وهو من أصل فارسي. ولد بالكوفة في سنة ١١٩ هـ. ونشأ بها وكان فطناً ذكياً، وأخذ عن الهراء والخليل وأقرأه الأخفش كتاب سيبويه، ورحل إلى البادية فحفظ كثيراً من اللغة وعهد إليه الرشيد في تأديب الأمين والمأمون. ومن كتبه في النحو: مختصر النحو، والحدود النحوية، وما يلحن فيه العوام، ومعاني القرآن. توفي بخراسان سنة ١٨٩ هـ. (راجع في ترجمته: شذرات الذهب: ١/٣٢١، وطبقات النحويين واللغويين: ٨٨-٩١، مراتب النحويين: ٧٤-٧٥، ونباه الرواة: ٢/٢٥٦-٢٧٤، ووفيات الأعيان: ١/٣٣٠-٣٣١).

(٣) انظر تصريح: ٢/٢٧٢.

رحمه الله تعالى^(١).

وَإِنْ ذَكَرْتَ الْعَدَدَ الْمُرَكَّبَا وَهُوَ الَّذِي اسْتَرْبَبَ أَلَا يُعْرَبَا
فَأَلْحِقِ الْهَاءَ مَعَ الْمُؤَنَّثِ بِأَخْرِ الثَّانِي وَلَا تَكْثِرْ
مِثَالُهُ عِنْدِي ثَلَاثُ عَشْرَةَ مُجَانَّةٌ^(٢) مَنْظُومَةٌ مَعَ دُرَّةٍ^(٣)

العدد المركب المستوجب للبناء هو المؤلَّف من الآحاد السابقة مع العشرة كأَحَدَ عَشَرَ إلى تسعة عشر بإدخال الغاية، فالآحاد^(٤) من الثلاثة إلى التسعة على حكمها السابق من إثبات الهاء مع المذكر وحذفها مع المؤنث، وما دون ذلك على القياس إِلَّا أَنَّكَ تَأْتِي بِأَحَدٍ وَإِحْدَى مَكَانَ: وَاحِدٍ وَوَاحِدَةٍ، وَيَبْنِي الْجَمْعَ بَعْدَ التَّرْكِيبِ عَلَى الْفَتْحِ إِلَّا اثْنَيْنِ وَاثْنَتَيْنِ فَتَعْرِيهُمَا كَالْمِثْنَيْنِ.

وَالْأُ (ثاني) فَلَكَ فَتْحُ الْيَاءِ وَإِسْكَائُهَا، وَيَقْلُ^(٥) حَذْفُهَا مَعَ بَقَاءِ كَسْرِ النُّونِ وَفَتْحِهَا، وَأَمَّا الْعَشْرَةُ فَعَلَى الْقِيَاسِ، فَتَلْحَقُ بِهَا الْهَاءُ^(٦) مَعَ الْمُؤَنَّثِ دُونَ الْمَذْكَرِ وَتَبْنِيهَا^(٧) عَلَى الْفَتْحِ مَطْلَقًا، فَتَقُولُ فِي الْمَذْكَرِ: "عِنْدِي أَحَدٌ عَشَرَ عَبْدًا"، وَاثْنَا عَشَرَ رَجُلًا، بِتَذْكِيرِهِمَا، وَثَلَاثَةَ عَشَرَ عَبْدًا بِتَأْنِيثِ الْأَوَّلِ. وَفِي الْمُؤَنَّثِ: إِحْدَى عَشَرَ أُمَّةً^(٨)، وَاثْنَا عَشَرَ جَارِيَةً بِتَأْنِيثِهَا، وَثَلَاثَ عَشْرَةَ جَارِيَةً - بِتَذْكِيرِ الْأَوَّلِ وَالشَّيْنِ فِي

(١) عبارة (رحمه الله تعالى): زيادة في (ك).

(٢) الجمان: اللؤلؤ - واحدها مجانة. (انظر القاموس المحيط: ج م ن).

(٣) الدرّة: اللؤلؤة العظيمة، والجمع (دُرٌّ). السابق: درر.

(٤) في (ك): والآحاد.

(٥) في (ط): ونقل.

(٦) لفظه (الهاء): ساقطة من (س).

(٧) في (ط): وتبنيها.

(٨) لفظه (أمة): ساقطة من (ك).

التذكير مفتوحة، وفي التانيث يجوز إسكانها وكسرها - والأول أفصح^(١).

وإذا تجاوزت التسعة عشر في التذكير، والتسع عشرة في التانيث استوى لفظ المذكر والمؤنث، تقول: عندي عشرون عبدًا وثلاثون أمةً.

تَيْمَّة

تتميز المائة وما فوقها مفرد مخفوض، نحو: مائة رجلٍ، ومئتي رجلٍ، وألف رجلٍ وألفي رجلٍ، وثلاثة آلاف رجلٍ، وهكذا.

وقد يميز بمفرد منصوب، كقوله: "إِذَا عَاشَ الْفَتَى مائتينَ عامًا^(٢):"

وقد يضاف إلى جمع، نحو: ثلاثمائة سنين - على الإضافة.

وتتميز العشرة - مفردة لا مركبة - وما دونها إلى ثلاثة مجموع مخفوض نحو: عشرة رجال، وثلاثة رجال، أو تسعة رجال. إلا المائة فهو مستثنى من دون ما يميز العشرة لعدم إضافتهم العشرة إلى المائة؛ فلا يقولون عشرة مائة، استغناء بالألف، فمرده نحو ثلاثمائة رجل، وتسعمائة رجل - كما تقدم.

وتتميز الأحد عشر، ونحوها مفردة منصوبة. ولا يخالفه قوله عز وجل: ﴿وَقَطَعْنَهُمْ أثنَى عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾ [الأعراف: ١٦٠]؛ لأن التمييز محذوف، أي فرقة، وليس (أسباطًا): تمييزًا، بل بدلٌ من (اثنتي عشرة) وقد يجوز مجيئه جمعًا صادقًا على الواحد منها، فيقال: (عندي عشرون دراهم) على معنى: عشرون شاء كل واحد منها دراهم، ومنه: (وقطعناهم اثنتي عشرة أسباطًا)، أي: اثنتي عشر فرقة، كل فرقة منهم أسباطًا^(٣).

(١) راجع: شرح ملححة الإعراب للحريزي: ٢٣٩.

(٢) هذا شطر بيت من بحر الوافر، لم أعثر على قائل وعلى تنمة ولم أجده في واحد من كتب النحو والشواهد.

(٣) هذه التمة برمتها: زيادة في (ك).

بَابُ نَوَاصِبِ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ^(١)

وَقَدْ تَنَاهَى الْقَوْلُ فِي الْأَسْمَاءِ عَلَى اخْتِصَارٍ وَعَلَى اسْتِيفَاءٍ
وَحَقٌّ أَنْ نَشْرَحَ شَرْحًا يُفْهَمُ مَا يَنْصِبُ الْفِعْلَ وَمَا قَدْ يَجْزَمُ
أي: قد^(٢) انتهى قولنا في الأحكام المتعلقة^(٣) بالأسماء على اختصار وإيجاز في
العبارة واستيفاء لما أنبهم من أمره^(٤) في إرشاد المبتدئ ووجب علينا أن نشرح في إتمام
المقصود ببيان نواصب الفعل المضارع، وجوازمه - كما تقدم أنه لا يعرب من
الأفعال سواه - وأنه يدخله من أنواع الإعراب الرفع والنصب والجزم^(٥).

أما رفعه فلا خلاف أنه إذا تجرّد من ناصب أو جازم، ولم تباشره نونا التوكيد،

(١) في (س): باب إعراب الأفعال.

(٢) لفظة (قد): ساقطة من (س).

(٣) في (ك): المعلقة.

(٤) في (ك): كل ما يهيم، وفي (د): لما يهيم أمره.

(٥) أجمع الكوفيون والبصريون على أن الأفعال المضارعة معربة، واختلفوا في علة إعرابها،

فذهب الكوفيون إلى أنها إنما أعربت؛ لأنه دخلها المعاني المختلفة والأوقات الطويلة.

وذهب البصريون إلى أنها إنما أعربت لثلاثة أوجه:

أحدها: أن الفعل المضارع يكون شائعاً فيتخصص، كما أن الاسم يكون شائعاً فيتخصص:

ألا ترى أنك تقول: (يذهب) فيصلح للحال والاستقبال فإذا قلت: (سوف يذهب)

اختص بالاستقبال فاخص بعد شياعه، كما أن الاسم يختص بعد شياعه، كما تقول:

(رجل) فيصلح لجميع الرجال، فإذا قلت (الرجل): اختص بعد شياعه.

والوجه الثاني: أنه تدخل عليه لام الابتداء تقول: (إِنَّ زَيْدًا لَيَقُومُ) كما تقول: (إِنَّ زَيْدًا

لِقَائِمٌ).

والوجه الثالث: أنه يجري على اسم الفاعل في حركته وسكونه ألا ترى أن قولك: (يضرب)

على وزن (ضارب) في حركته وسكونه. (راجع: سيبويه: ٤٠٩/١، والإنصاف: مسألة

رقم ٧٣).

ولا نون الإناث يكون مرفوعاً بحركة أو حرف - لفظاً أو تقديرًا.

وإنما الخلاف في رافعه - والأصح أنه التجرد من الناصب والجازم^(١) لا مضارعة للاسم^(٢)، ولا حلوله محله^(٣)، ولا حروف المضارعة^(٤).

وأما نصبه فإذا دخل عليه ناصب، والنواصب له على ما ذهب إليه الناظم تبعًا للكوفيين تسعة^(٥) - وهو ضعيف، والأصح أنها أربعة، وهي: أن ولن وإذن وكى (٦٨)، وما عداها فالفعل بعده منصوب بأن مضمرة^(٦). وإلى عوامل النصب أشار بقوله:

فَيَنْصِبُ الْفِعْلَ السَّلِيمَ أَنْ وَلَنْ وَكَيَّ وَإِنْ شِئْتَ لَكَيْلًا وَإِذْنَ^(٧)

(١) هذا مذهب الفراء وتابعه في ذلك حذاق الكوفيين، والأخفش من البصريين. (انظر فطر الندى: ٧٨/١).

(٢) هذا مذهب ثعلب من الكوفيين، وتابعه الزجاج من البصريين. (السابق).

(٣) وهذا مذهب البصريين. (انظر السابق، والإنصاف: مسألة رقم ٧٤).

وقال سيبويه: ومن زعم أن أن الأفعال ترتفع بالابتداء، فإنه ينبغي له أن ينصبها إذا كانت في موضع يتنصب فيه الاسم، ويجزؤها إذا كانت في موضع ينجز في الاسم، ولكنها ترتفع بكيونتها في موضع الاسم. (الكتاب: ٤١٠/١).

(٤) هذا مذهب الكسائي. (انظر الإنصاف: مسألة ٧٤، والقطر: ٧٨/١).

وقد جمع العلامة الخريزي بين المذهبين، الكوفي والبصري في هذا الموضع فقال: واعلم أن الفعل المضارع يرتفع لتعريفه من عوامل النصب وعوامل الجزم وحلوله محل الاسم. (انظر شرح ملحة الإعراب: ٢٤٤).

(٥) النواصب له على ما ذهب إليه الناظم تبعًا للكوفيين عشرة لا تسعة، وقد وهم الشارح هنا، إذ عدها عنه تسعة. قال الناظم: فأما عوامل النصب فهي: أن، ولن، وكى وإذن، واللام المنكسورة التي بمعنى (كى)، ولام الجحد المنكسورة، وحتى، وأو، والفاء، والواو، وإذا جاء جوابًا في غير الإيجاب. (شرح ملحة الإعراب: ص ٢٤٥).

(٦) وهذا هو اختيار البصريين. (انظر التصريح: ٢٢٩/٢).

(٧) في (س): الشطر الثاني هكذا:

فهذه الأربعة هي نواصبُ الفعلِ باتِّفاقٍ ولا فرقَ فيه بينَ أن يكونَ صَحِيحَ الآخرِ أو معتلَّهُ، غيرَ أنَّ المعتلَّ منه لا تظهر فيه الفتحة، بل تقدَّرُ كما سيأتي، ولهذا قيد الفعلُ بالسليم، أي: الصحيح الآخر - للاحتراز عنه - وكان الأولى تركه.

وشرطُ النصبِ بـ(أَنَّ) أن تكونَ مصدريةً، غيرَ مسوقةَ بعلمٍ، نحو: ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدَ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ يَمِيلُوا مِيلًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٢٧]^(١).
فإن سُبِّقَت بعلمٍ وجب إهمالُها وتسمَّى مخففةً من الثقيلة، نحو: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ﴾ [المزمل: ٢٠].

وإن سُبِّقَت بظنٍ جازٍ إعمالُها وإهمالُها، وقد قرئَ بالرفعِ والنصبِ نحو: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِئْتَنَةً﴾ [المائدة: ٧١]^(٢).

وشرطُ النصبِ بكَي أن تكونَ مصدريةً، وعلامتها تقدُّمُ^(٣) اللامِ عليها لفظًا أو تقديرًا نحو: ﴿لِكَيْلًا تَأْسَوْا﴾ [الحديد: ٢٣]، ﴿لَكَيْ لَا يَكُونَ﴾ [الأحزاب: ٣٧]، فإن ظهرت اللامُ بعدها^(٤) أو أن المفتوحةَ نحو: جِئْتُكَ كَيْ تَكْرَمَنِي، أو كَي أن تَكْرَمَنِي - تعين كونها جارةً والفعلُ بعدها منصوبٌ بأن لكنها^(٥) مضمرةٌ في

وكي وكيلا وإن شئت إذن

(١) (میلًا عظیمًا): زيادة في الآية من (ك).

(٢) وقراءة الرفع إجراء للظن مجرى العلم هي قراءة البصريين وحزة والكسائي وخلف، وقرأ الباقون بالنصب. (انظر النشر: ٢/٢٥٥).

راجع كذلك: (الكتاب: ١/٤٨١، والمعني: ٣٠، والتصريح: ٢/٢٣٤).

(٣) في (ك): تقديم.

(٤) في (ك): قبلها.

(٥) (لكنها): ساقطة من (س).

الأول^(١) ويؤول بمصدر مجرور بكي، فإن لم تظهر اللام قبلها، ولا (أن) بعدها نحو:
﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً﴾ [الحشر: ٧]، أو ظهر تابعا كقوله:

٥٤- أَرَدْتُ لِكَيْمَا أَنْ تَطِيرَ بِقِرْبَتِي

جاز كونها مصدرية، وكونها جارة^(٣).

وشرط النصب بـ(إذن) أن تكون مصدرية في أول الكلام المجاب به^(٤) والفعل بعدها مستقبل متصل بها، أو منفصل بقسم أو بلا النافية نحو: إذن أكرمك، و:

٥٥- إِذَا وَاللَّهِ نَسَرَّمِيَهُمْ بِحَرْبٍ

(١) في الأول: ساقطة من (س).

(٢) هذا صدر بيت من بحر الطويل لم يعرف قائله. وعجزه:

فتركتها سنا بيداء بلقع

(انظر فيه: المغني: ١٨٢، والإنصاف: ٣٤١، وشرح شواهد المغني ص ٥٠٨، وخزانة الأدب: ٥٨٥/٣، والتصريح: ٢٣٢/٢، والعيني: ٤٠٥/٥، وابن يعيش: ١٩/٧، ١٦/٩، والأشموني: ٢٨٠/٣).

موضع الشاهد: في قوله (لكيما)؛ حيث إنه يجوز كون (كي) جارة، وكونها مصدرية مؤكدة بأن الزائدة، والعمل لـ(كي).

(٣) اختلف النحويون حول (كي) هل هي التي تنصب الفعل بنفسها أم ينصب بأن مضمرة بعدها؟ فذهب سيويه إلى الأول، وذهب الخليل والأخفش إلى الثاني، وذهب الكوفيون إلى أنها مختصة بالفعل فلا تكون جارة في الاسم، وقيل: إنَّها مختصة بالاسم فلا تكون ناصبة للفعل. (انظر الهمع: ٥/٢).

(٤) لفظة (به): ساقطة من (س).

(٥) هذا صدر بيت من بحر الوافر نُسب لحسان بن ثابت الأنصاري -رضي الله عنه- وقد بحثت ديوانه فوجدتُ بعض شارحيه قد أضافه بيتاً مفرداً إلى شعر حسان دون أن يكون

وَأِدْنٌ لَا أَفْعَلُ^(١).

واغتفر ابنُ بابشاذ^(٢) الفصلَ بالنداء^(١)، وابنُ عصفور^(٣) -----

معه سابق أو لاحق. وعجزه:

تُشِيبُ الطِفْلَ مِنْ قَبْلِ الْمَشِيبِ

(انظر في البيت: المغني: ص ٦٩٣، وشرح شذور الذهب: ص ٢٩١، و قطر الندى: ٨٢/١، والهمع: ٧/٢، والدرر: ٥/٢، والتصريح: ٢٣٥/٢، وأوضح المسالك رقم ٤٩٦، والأشموني: باب نواصب المضارع).

الشاهد: من قوله: (إذن والله نرميهم) حيث نصب الفعل المضارع الذي هو (نرمي) بإذن، مع الفصل بينها وبينه بالقسم.

(١) ثمة أربع مسائل تتعلق بإذن، لا مانع من إيجاز القول فيها:

الأولى: (في نوعها أو حقيقتها)، وقد اختلف النحويون في هذه المسألة؛ فذهب الجمهور إلى أنها حرف بسيط، وذهب قوم إلى أنها اسم ظرف، وأصلها إذ الظرفية، لحقها التنوين عوضاً من الجملة المضاف إليها ونقلت إلى الحرفية فبقي فيها معنى الربط والسبب.

الثانية: (في معناها): قال سيويه: معناها الجواب والجزاء، فقال الشلوبين: في كل موضع. وقال أبو علي الفارسي: في الأكثر، وقد تمخض للجواب بدليل أنه يقال لك: (أجيبك) فتقول: إذن أظنك صادقاً، إذ لا مجازاة هنا.

الثالثة: (في لفظتها عند الوقف عليها): يقول ابنُ هشام في المغني: ص ٢٠، (والصحيح أن نونها تبدل ألفاً، تشبيهاً لها بتنوين المنصوب، وقيل: يوقف بالنون، لأنها كنون (لن) و(أن) روي عن المبرد والمازني.

وييني على الخلاف في الوقف عليها خلاف في كتابتها، فالجمهور يكتبونها بالألف وكذا رسمت في المصاحف، والمازني والمبرد بالنون، وعن الفراء: (إِنْ عَمِلَتْ كُتِبَتْ بِالْأَلْفِ، وَإِلَّا كُتِبَتْ بِالنُّونِ، لِلْفَرْقِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ (إِذَا) وَتَبِعَهُ ابْنُ خُرُوفٍ) اهـ.

المسألة الرابعة: (في عملها) وهو نصب المضارع - وقد تحدث الشارح عن هذا بما يغني عن الإعادة. (انظر الكتاب: ٤٢٠/١، والمغني: ٢٠، والهمع: ٦/٢، ٧، والتصريح: ٢٣٤/٢).

(٢) هو: أبو الحسن طاهر بن أحمد، أصله من العراق، ونشأ بمصر وتصدّر للإقراء في جامع

كَانَ اللَّهُ يُعَذِّبُهُمْ ﴿ [الأنفال: ٣٣]، ﴿ لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغَيِّرْ هُمْ ﴾ [النساء: ١٣٧]

أو كنت مؤكدة نحو: ﴿ وَأَمْرًا لِنُسْلِمِ ﴾ [الأنعام: ٧١].

فالفعل في هذه الأمثلة منصوب باللام عند الناظم، وعند غيره وهو الراجح - بأن مضمرة جوازًا إلا بعد لام الجحود فوجوبًا.

فإن اقترن الفعل بعد اللام بلا؛ فنافية كانت أو مؤكدة وجب إظهار (أن)، كراهية اجتماع لامين نحو: ﴿ لَقَلَّ يَكُونُ ﴾ [النساء: ١٦٥]، ﴿ لَقَلَّ يَعْلَمُ ﴾ [الحديد: ٢٩].

وَالْفَاءُ إِنْ جَاءَتْ جَوَابَ النَّفْيِ وَالْأَمْرِ وَالْعَرْضِ مَعًا وَالنَّهْيِ
وَفِي جَوَابِ لَيْتَ لِي وَهَلْ فَتَى وَأَبْنِ مَغْنَاكَ وَأَنْسَى وَمَتَى

أي: وينصب المضارع أيضًا^(١) الفاء السببية الواقعة في جواب نفي محض (أي: خالص من معنى الإثبات)^(٢)، نحو: ﴿ لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا ﴾ [فاطر: ٣٦] أو طلب من نهي نحو: ﴿ وَلَا تَطْفُوا فِيهِ فَيَجْلُ عَلَيْكُمْ غَضَبِي ﴾ [طه: ٨١].

أو أمر^(٣) بالفعل نحو:

٥٦- يَا نَاقُ سِيرِي^(٤) عَقًّا فَيَسِيحًا إِلَى سُـلَيْمَانَ فَتَسْتَرِيحًا^(٥)

(١) لفظة (أيضًا): ساقطة من (س).

(٢) ما بين القوسين: زيادة في (ك)، (ط).

(٣) في (ك): وأمر.

(٤) سيرى: ساقطة من (س).

(٥) هذا رجز لأبي النجم - الفضل بن قدامة - العجلي كما نسه سيويه والأعلم الشتمري والمبرد.

وقد أنشده سيويه في كتابه: ٤٢١/١، والمبرد في مقتضبه: ١٣/٢، وابن يعيش: ٢٦/٧، والعيني: ٣٨٧/٣، وابن هشام في شرح الشذور: ص ٣٠٥، وفي قطر الندى: ٩٢/١، .

أو دعاء كذلك، نحو: اللهم تُبِّ عَلِيٍّ فَأَتُوبُ .

أو استفهام بالحرف نحو: ﴿ فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا ﴾ [الأعراف: ٥٣]

أو باسم^(١) نحو: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبْ لَهُ، أَيْنَ بَيْتُكَ فَأُزَوِّرُكَ، وَكَيْفَ تَكُونُ فَأَصْحَبُكَ (٦٩).

وشرطه ألا يكون بأداة تليها حملة اسمية خبرها جامد، فلا يجوز: هَلْ أَخُوكَ زَيْدٌ فَأُكْرِمُهُ، بالنصب، بخلاف: هل أخوك قائمٌ فأكرمته، أو عرض نحو:

٥٧- يَا بَنَ الْكِرَامِ أَلَا تَذْنُو فْتَبَصِّرَ مَا قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا رَأَيْ كَمَنْ سَمِعَا^(٢)

أو تحضيض، نحو: هَلَا اتَّقَيْتَ اللَّهَ فَيَغْفِرَ لَكَ.

أو تمنٍّ، نحو: ﴿ يَلَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ [النساء: ٧٣]^(٣).

عقيل: ١٢/٤، والسيوطي في الهمع: ١٨/١، ١٠/٢، والشنقيطي في الدرر: ١٥٨/١، ٧/٢،
والشيخ خالد في التصريح: ٢٣٩/٢، والأشموني في باب إعراب الفعل المضارع.
والشاهد: في قوله: (فتستريح) حيث نصب الفعل المضارع (نستريح) بأن مضمرة وجوبًا
بعد فاء السببية الواقعة في جواب الأمر.

(١) في (ط): أو بالاسم.

(٢) هذا بيت من بحر البسيط قاله محمد بن بشير كما نسبه أستاذنا عبد السلام هارون في معجمه.
(انظر فيه: شرح شذور الذهب: ص ٣٠٨، وقطر الندى: ٩٤/١، وابن عقيل: ١٣/٤،
والعيني: ٣٨٩/٤، والهمع: ١٢/٢، والدرر: ٨/٢، والتصريح: ٢٣٩/٢، والأشموني:
٥٦٣/٣).

والشاهد في قوله: (فتبصر) حيث نصب المضارع (بأن المضمرة وجوبًا بعد فاء السببية في
جواب العرض المدلول عليه بقوله (ألا)).

(٣) (فوزًا عظيمًا) في الآية: زيادة في (ط).

و ترجع عند القائل به ، نحو: ﴿ تَعَلَّى أَبْلُغُ الْأَسْبَبَ ﴾ ^(١) أَسْبَبَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلَعَ ﴿ [غافر: ٣٦-٣٧] بالنصب في قراءة حفص عن عاصم

ومذهب الجمهور أن الفعل في هذه المواضع الثنية أو التسعة منصوبٌ بإضمار أن وجوباً بعد الفاء، لا بها ولا بالمخالفة - خلافاً لمن زعم ذلك ^(٢).

وإذا ^(٣) سقطت الفاء من المضارع الواقع بعد الطلب ولو بلفظ الخبر، وقصد به الجزاء جزم جواباً لشرط مقدر، نحو قوله تعالى: ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ ﴾ ^(٤) [الأنعام: ١٥١] وقوله:

٥٨- فَمَا تَبِكُ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ

وشرط ^(٥) صحّة الجزم بعد النهي عند غير الكسائي صحّة حلول (إن لا) محله

(١) قال السيوطي في الهمع: (١٢/٢): واختلف النحاة في الرجاء هل له جواب فينصب الفعل بعد الفاء جواباً له؟، فذهب البصريون إلى أن الترجي في حكم الواجب وأنه لا ينصب الفعل بعد الفاء جواباً له، وذهب الكوفيون إلى جواز ذلك. قال ابن مالك: وهو الصحيح، لثبوته في النثر والنظم) اهـ.

فالبصريون يجعلون هذه المواضع ثمانية بإسقاط الترجي، على حين أن الكوفيين ومن تابعهم يعدونها تسعة بإضافته إليها.

(٢) يرى جمهور البصريين أن الفعل في هذه المواضع منصوبٌ بأن مضمرة وجوباً بعد الفاء. وذهب بعض الكوفيين إلى أن ما بعد الفاء منصوب بالمخالفة، وبعضهم إلى أن الفاء هي الناصبة بنفسها. (انظر شرح الأشموني: ٣/٥٦٥).

(٣) (وإذا): موضعها بياض في (ك). وفي (س): فإذا.

(٤) (قوله تعالى: قل): زيادة في (ط)، (ك).

(٥) هذا صدر بيت من بحر الطويل، لامرئ القيس - وهو أول بيت في معلقته الشهيرة - وعجزه:

بِسِقْطِ اللَّوِيِّ بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

مع صحة المعنى، نحو: لَا تَدُنُّ مِنَ الْأَسَدِ تَسَلَّمَ، بخلاف: لَا تَدُنُّ مِنْهُ يَا كَلْبُ، فإنه بالرفع.

وَالْوَاوُ إِذَا جَاءَتْ بِمَنْعِ الْجَمْعِ فِي طَلَبِ الْمَأْمُورِ أَوْ فِي الْمَنْعِ

أي: وينصب المضارع أيضًا^(٢) الواو التي بمعنى (مع) في جواب نفي محض، أو طلب من أمر، أو نهي، أو دعاء، أو استفهام، أو عرض، أو تخصيص، أو تمنٍّ أو ترجٍّ كالفاء، فلا وجه لاقتصار الناظم على الأمر والنهي المعبر عنه بالمنع مثال النفي نحو: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمِ الضَّالِّينَ﴾ [آل عمران: ١٤٢] والأمر نحو:

٥٩- فَقُلْتُ ادْعِي وَأَدْعُوا إِنَّ أُنْدَى لَصَوْتٌ أَنْ يُنَادِيَ وَإِعْيَانٌ^(٣)

(انظر فيه: سيبويه: ٢٩٨/٢، ومجالس ثعلب: ص ١٢٧، وأمالي ابن الشجرة: ٣٩/٢، والإنصاف: ص ٣٨٦، المغني: ١٦١-٣٥٦، وقطر الندى: ٩٩/١، وابن يعيش: ١٥/٤، ٣٣/٩، ٧٨، ٨٩-٢١/١٠، والعيني: ٤/٤١٤، والهمع: ١٢٩/٢، والدرر: ١٦٦/٢، والتصريح: ١٣٦/٢، وخزانة الأدب: ٣٩٧/٤).

والشاهد: جزم المضارع (نَبَيْكُ)، لوقوعه في جواب الأمر.

(١) (وشرط): موضعها بياض في (ك).

(٢) لفظة (أَيْضًا): ساقطة من (ك).

(٣) هذا بيت من بحر الوافر، نسبه سيبويه إلى الأعشى، ونسبه الأعلام إلى الخطيئة ونسبه الزمخشري في مفصله إلى ربيعة بن جشم، ونسبه القالي إلى الفرزدق، والصحيح أنه لدثار بن شيبان النمري من كلمة عدة أبياتها ثلاثة عشر بيتًا رواها أبو السعادات ابن الشجري في مختارته - كما قال الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد. (وانظر فيه: سيبويه: ٤٢٦/١، وشرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النحاس: ٢٩٦، والإنصاف: ٣٠٦، والمغني: ٣٩٧، وشرح الشذور: ٣٣١، وأمالي القالي: ٩٠/١، وابن يعيش: ٣٣/٧، والعيني: ٣٩٢/٤، وابن عقيل: ١٥/٤، والهمع: ١٣/٢، والدرر: ٩/٢، والتصريح: ٢٣٩/٢، والأشمونى:

والنهي، نحو:

لَا تَنْهَ عَن خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلَهُ^(١)والدعاء، نحو: "اللهم ارزقني بعيرًا وأحجج عليه"^(٢). (رقم ٢٢٥).والاستفهام نحو^(٣):٦٠- أَتَيْتُ رِيَانَ الْجَفُونَ مِنَ الْكَرَى وَأَيْتَ مِنْكَ بِلَيْلَةِ الْمَلْسُوعِ^(٤)

والعرض، نحو: أَلَا تَقُومَ وَأَقُومَ مَعَكَ.

٥٦٦/٣.

موضع الشاهد: في قوله "وأدعو"، حيث نصب المضارع بأن مضمرة وجوبًا بعد واو المعية في جواب الأمر.

(١) هذا صدر بيت من بحر الكامل قاله أبو الأسود الدؤلي؛ وعجزه:

عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمٌ

(انظر فيه: سيويه: ٤٢٤/١، والمقتضب: ١٦/٢)، والمغني: ٣٦١، وابن يعيش: ٢٤/٧،

وشرح الشذور: ٢٣٨، ٣١٢، وقطر الندى: ٩٦/١، وشرح اللمحة البدرية: ٣٤٣/٢،

وأدب الدنيا والدين: ٣٢، والعين: ٣٩٣/٤، وابن عقيل: ١٥/٤، الأغاني: ٣٩/١١،

ومعجم البلدان: ٣٨٤/٧، التصريح، ٣٨/٢، وخزانة الأدب: ٦١٧/٣، والأشمونى:

٥٦٦/٣.

الشاهد: نصب (وتأتي) بعد واو المعية بأن مضمرة وجوبًا لوقوعه بعد النهي، والمراد لا تجمع بين النهي والإتيان.

(٢) في (س): وأحجج.

(٣) لفظة (نحو): زيادة في (ك)، (س)، (ط).

(٤) هذا بيت من بحر الكامل قاله الشريف الرضي. وهو في ديوانه (٤٩٧/١) هكذا:

- (وانظر فيه: المغني: ٦٦٨، والهمع: ١٣/٢، الدرر: ١٠/٢، والأشمونى: ٥٦٦/٣).

والشاهد: في قوله "وأيتت" حيث نصبه بعد الواو بأن مضمرة، لوقوعه في جواب الاستفهام.

والتحضيض، نحو: هَلَا اتَّقَيْتَ اللَّهَ وَيَغْفِرَ لَكَ.

والتمني، نحو: ﴿ يَلَيْتُنَا نُرْدُ وَلَا نَكْذِبُ بِقَائِتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الأنعام: ٢٧]^(١) في قراءة النصب.

والترجي، نحو: لَعَلِّي أُرَاجِعُ الشَّيْخَ وَيَفْهَمَنِي.

قال ابن هشام: ولم يُسْمَعِ النِّصْبُ بَعْدَ الْوَائِ فِي الْمَوَاضِعِ الْمَذْكُورَةِ إِلَّا فِي خَمْسَةٍ: النفي والأمر والنهي والتمني والاستفهام وقاسه النحويون في الباقي^(٢).

ومذهب الجمهور أن الفعل في هذه المواضع منصوبٌ أيضًا بإضمار (أن) وجوبًا بعد الواو - لا بها، ولا بالمخالفة - خلافاً لمن زعم ذلك^(٣).

وَيُنْصَبُ الْفِعْلُ بِـ رَوْحَتَيْ وَكُنْ لُذَا أُوْدِعَ كُتُبًا شَتَّى

من النواصب عند الناظم - رحمه الله تعالى^(٤): (أو) الصالح في موضعها (إلى أن) أو (إلا أن)، نحو: لِأَلْزِمَنَّكَ أَوْ تَقْضِيَنِي حَقِّي، (أي: إلى أن تقضيَنِي حَقِّي)^(٥).

وقوله:

٦١- كَسَرْتُ كَعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيًّا^(٦)

(١) قراءة النصب هي قراءة حفص عن عاصم.

(٢) انظر شرح شذور الذهب: ٣٠٨ - ٣١٠.

(٣) الخلاف حول الواو كاخلاف حول الفاء. راجع هامش () ص () من هذه الرسالة.

(٤) لفظة (تعالى): زيادة في (ك).

(٥) ما بين القوسين: زيادة في (ط)، (ك)، (س).

(٦) هذا عجز بيت من بحر الوافر، قاله زياد الأعجم. وصدوره:

وكنْتُ إذا غمزتُ قناة قوم

ي: إِلَّا أَنْ تَسْتَقِيمَ.

والصحيحُ أَنْ (أَوْ) عاطفةٌ، والنصبُ بإضمار (أَنْ) وجوبًا بعدها والفعل مؤول بمصدر معطوف على مصدر منسبك من الفعل المتقدم؛ أي: ليكونن لزومٌ مني أو قَضَاءٌ منك لحقي، وليكونن كسرٌ مني لكعوبها أو استقامة منها.

ومن النواصب أيضًا عنده (حَتَّى) ^(١)، نحو: ﴿ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى ﴾ (٧٠) [طه: ٩١]، ﴿ حَتَّى تَحْكُمَ اللَّهُ ﴾ [الأعراف: ٨٧، يونس: ١٠٩].

والصحيحُ أَنْ (حَتَّى) جارةٌ والنصبُ بإضمار (أَنْ) وجوبًا بعدها والفعل مؤول

وهو من قصيدة يهجو بها زيادًا المغيرة بن حنابلة التميمي.
(وانظر في البيت: سيويه: ٤٢٨/١، والمقتضب: ٢٨/٢، وآمالي ابن الشجري: ٣١٩/٢، والمغني: ص ٦٦، شرح الشذور: ٢٩٩، والقطر: ٨٣/١، وشرح أبيات سيويه لأبي جعفر النحاس: ص ٢٩٨، وشرح ابن عقيل: ٩/٤، وشرح شواهد العيني: ٣٨٥/٤، وابن يعيش: ١٥/٥، وشرح الأشموني: ٣٨٠/٢، واللسان: غمز).
(موضع الشاهد): في قوله: أو تستقيماً؛ حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة بعد (أو) على معنى: إِلَّا أَنْ تَسْتَقِيمَ.

(١) مذهب البصريين أَنَّ (حَتَّى) جارةٌ والنصبُ بعدها بأن مضمرة وجوبًا واختلاف الكوفيين؛ فذهب الفراء إلى أنَّها ناصبة بنفسها وليست الجارة وعنده أَنَّ الجر بعدها إنما هو لنيابتها مناب إلى.

وذهب الكسائي إلى أنها ناصبة بنفسها أيضًا وأنها جارة بإضمار (إلى) وهذا عكس مذهب البصريين، ثم إنَّه جوز إظهار (إلى) بعدها فقال: الجر بعد حتى يكون بلى مظهرة ومضمرة. وذهب بعض الكوفيين إلى أنَّها ناصبة بنفسها كأن، أو جارة بنفسها أيضًا تشبيهاً بلى، ومع قول الكوفيين: إنَّها ناصبة بنفسها أجازوا إظهار (أَنْ) بعدها وعلى قول البصريين لا تظهر.
(راجع: الإنصاف: مسألة ٨٣، وانظر الهمع: ٨/٢).

بمصدر مجرور بحتى^(١)؛ لآئته قد ثبتت جرُّها للأسماء فوجب نسبة العمل هنا لـ(أن)، لما تقرر من أنَّ عوامل الأسماء لا تكون عوامل في الأفعال لأنَّ ذلك ينفي الاختصاص^(٢).

ويشترط لإضمار (أن) بعدها أن يكون الفعل مستقبلًا، أو مؤوَّلاً به وذلك بالنظر إلى ما قبلها كما مثلنا - وإن لم^(٣) يكن مستقبلًا بالنظر إلى زمن التكلم، كما في: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢١٤]^(٤) في قراءة غير نافع فإنَّ قول الرسول مستقبل بالنظر إلى زلزالهم^(٥) - وإن كان ماضيًا بالنظر إلى زمن التكلم.

وحيث انتصب المضارع بأنَّ بعدها فالغالب أن تكون للغاية، كما مثلنا - وعلامتها صلاحية (إلى) موضعها.

وقد تكون للتعليل، نحو: (أَسْلِمَ حَتَّى تَدْخُلَ الْجَنَّةَ)، وعلامتها صلاحية (كي) موضعها. ويحتملها نحو: ﴿حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ﴾ [الحجرات: ٩].

وقد تكون (حتى) ابتدائية. وعلامتها أن تدخل على جملة مضمونها غاية لشيء قبلها، كقوله:

حَتَّى مَاءٍ دِجْلَسَةَ أَشْكَلُ^(٦)

- ٦٠٢

(١) انظر الإنصاف: المسألة ٨٣.

(٢) وهذا أحد أدلة البصريين. (راجع الإنصاف: ص ٢٤٩).

(٣) لفظة (لم): زيادة في (ط)، (ك)، (س).

(٤) وقراءة نافع برفع (يقول) وقرأها الباقون بالنصب. (راجع النشر: ٢/ ٢٢٧)

(٥) عبارة: بالنظر إلى زلزالهم: موضعها في (س): إليهم.

(٦) هذا عجز بيت من بحر الطويل، قاله جرير من قصيدة هجاها الأخطل وذكر فيها ما أوقعه

الجحاف بن حكيم السمني ببني تغلب، وصدرة:

فَمَا زَالَتِ الْقَتْلَى تَمُجُّ دِمَاءَهَا

ولا يكون الفعل معها إلا حالاً، أو مؤولاً به. وقد تقدم أنها تكون أيضاً عاطفة.

وأشار بقوله: (وكل ذا أودع كتباً شتى) إلا أن هذه النواصب كانت متفرقة في كتب فجمعها في هذه الأبيات وقربها على الطالب فجزاه الله خيراً.

وقد أشار إلى أمثلتها مجموعة، زيادة في البيان بحسب ما اتفق له بقوله:

(تقول: أَبْغِي يَا فَتَى أَنْ تَذَهَبَا) مثال للنصب بأن.

(ولن أزال قائماً أو تركباً) مثال للنصب بأن وبأو.

(وَجِئْتُ كَيْ تُولِيَنِي الْكَرَامَةَ) مثال للنصب بكى المصدرية إن قَدَرْتُ اللام قبلها وإلا فالفعل منصوب بإضمار (أن)، وكى جارة^(١).

وقوله:

وَيَسْرُتُ حَتَّى أَدْخُلَ الْيَمَامَةَ

وانظر فيه: المغني: ص ١٢٨، ٣٨٦. وشرح الحريري على المنحة: ص ٨٩، وابن يعيش: ١٨/٨، وخزانة الأدب: ١٤٢/٤، والعيني: ٣٨٦/٣، والهمع: ٢٤٨/١، ٢٤/٢، والدرر: ٢٧/١، ١٦/٢، وشرح شواهد المعنى: ص ٣٧٧، واللسان: (شكل)، وديوان جرير: ص ٣٦٧.

موضع الشاهد: استشهد به على أن (حتى) حرف من حروف الإبتداء يستأنف بعدها الكلام ويقطع عما قبله فيقع بعدها المبتدأ والخبر.

(١) ذهب الكوفيون إلى أن لام (كي) هي الناصبة للفعل من غير تقدير (أن) نحو: جئتكَ لتكرمني. وذهب البصريون إلى أن الناصب للفعل (أن) مقدرة بعدها والتقدير: جئتكَ لأن تُكرِمَنِي. (راجع الإنصاف: مسألة رقم ٧٩).

مثال لحتى:

..... وَاقْتَسِمِ الْعِلْمَ لَكَيْمَا تُكْرَمَا

مثال أيضًا لكي، وأفاد بذكره أن اتصال (ما) بها لا يكفها عن العمل:

..... وَعَاصِرِ أَرْبَابِ الْهُوَى لَتَسَلَّمَا

مثال للام كي:

..... وَلَا تُنَارِ جَاهِلًا فَتُعَبَا

من التعب - مثال للفاء في جواب النهي:

وَمَا عَلَيْكَ عَتْبُهُ فَتُعَبَا

مثال لها في جواب النفي.

وقوله: (فَتُعَبَا) بوزن (فَتَضْرَبَا) مبنيا للمفعول من العتب، يقال: عتبه يعتبه إذا

لامه على قبيح.

وقوله:

..... وَهَلْ صَدِيقٌ مُخْلِصٌ فَأَقْصِدْهُ

بكسر الصاد - مثال لها في جواب الاستفهام:

..... وَلَيْتَ لِي كَنْزُ الْغِنَى فَأَرْفِدْهُ

بكسر الفاء من (رَفَدَهُ) كَضَرَبَهُ، إذا أعطاه، مثال لها في جواب التمني:

..... وَرَزْرُوتٌ فَتَلْتَدُ بِأَصْنَافِ الْقُرَى

بكسر القاف - أي: الضيافة - مثال لها في جواب الأمر:

وَلَا تُخَاصِمْ وَتُسيءِ الْمُحَضَّرَا

مثال للواو التي بمعنى (مع) في جواب النهي، أي: لا تجمع بين المحاضرة وسوء الأدب مع الجليس:

وَمَنْ يَقُلْ لِي سَاعَشِي حَرَمَكَ وَقُلْ لَهُ فِي الْعَرَضِ - يَا هَذَا أَلَا
فَقُلْ لَهُ أَنْتَ إِذَا أَحْتَرَمَكَ تَنْزِلُ عِنْدِي فَتُصِيبُ مَا كَلَّا^(١)
مثال للنصب بإذن:

وفي بعض النسخ: إِنِّي إِذْنُ أَحْتَرَمَكَ^(٢).

والنصب في مثل هذه لا يجوز في ضرورة، كقوله:

٦٣ - إِنِّي إِذَا أَهْلَكَ أَوْ أَطِيرًا^(٣)

وقوله:

فَهَذِهِ نَوَاصِبِ الْأَفْعَالِ

(١) هذا البيت برمته: من (س).

(٢) انظر ملحمة الإعراب (ص ٤٢)، وشرح الملحمة لناظمها: (٢٤٤).

(٣) هذا عجز بيت من الرجز، نسبة أستاذنا عبد السلام هارون في معجمه إلى رؤبة بن العجاج. وصدرة:

لَا تَتَرَكَّنِي فِيهِمْ شَطِيرًا

وانظر فيه: المقتضب: (٣/٥٧٤)، والإنصاف: (ص ١١٥)، والمغني: (ص ٢٢)، وابن

يعيش: (٧/١٧)، والعيني: (٤/٣٨٣)، والدرر: (٢/٦٢)، والتصريح: (٢/٢٣٤)،

واللسان: (شطر).

موضع الشاهد: في قوله (أهلك)، حيث نصبها الشاعر ضرورة.

إشارة إلى الأدوات التسع (٧١) السابقة. وقد علمت أن النواصب في^(١) الحقيقة أربعة منها.

وقوله: (مثلتها)؛ أي: صورتها، فاحذ على مثالي، أي: فقس على تصويري، ثم أشار إلى المعتل بالألف الذي احترز عنه بالسليم بقوله:

وَإِنْ يَكُنْ خَاتِمَةَ الْفِعْلِ أَلْفٌ فَهِيَ عَلَى سُكُونِهَا لَا تَخْتَلِفُ
تَقُولُ: لَنْ يَرْضَى أَبُو السُّعُودِ حَتَّى يَرَى نَتَائِجَ الْوُعُودِ

أي: إذا كان آخر المضارع ألفاً فنصبه بالفتحة لا تظهر في آخره؛ لتعذر ظهور الحركة على الألف؛ لوضعها على السكون، ولهذا قال: فَهِيَ عَلَى سُكُونِهَا لَا تَخْتَلِفُ نحو: لن يرضى، وحتى يرى؛ فتقدر فيه الفتحة كما تقدر فيه الضمة في حالة رفعه.

وأما إذا كان آخره واواً، كيدعو، أو ياء كيرمي؛ فله حُكْمُ الصحيح من ظهور النصب في آخره كما عَلِمَ مِمَّا مَرَّ ويقدر فيه الضمة للاستئصال، وسيأتي أن حرف العلة إذا^(٢) كان آخر فعل فجزمُه بحذف آخره.

وَخَمْسَةٌ يُحَذَفُ^(٣) مِنْهُنَّ الطَّرْفُ فِي نَصْبِهَا فَالْقِيَمَةُ وَلَا تَخْفُ
وَهِيَ - لَقِيَتْ الْخَيْرَ - يَفْعَلَانِ وَتَفْعَلَانِ فَاعْرِفِ الْمَبْنِي
وَيَفْعَلُونَ نُسَمُّ تَفْعَلُونَ وَأَنْتِ يَا أَسْمَاءُ تَفْعَلِينَ

يعني أن خمسة أمثلة من الأفعال يكون حذف الطرف - أي الأخير - منها علامةً لنصبها، وهي المضارع المتصل به ضمير اثنين لمخاطب أو غائب نحو: أنتما

(١) في (ك): على.

(٢) في (س): إذا.

(٣) في (س)، (ط): تحذف..

تضربان، والزيدان يضربان، أو ضمير جمع المذكر مخاطب أو غائب^(١) كذلك، نحو: أنتم تضربون، والزيدون يضربون، أو ضمير المؤنثة المخاطبة، نحو: أنتِ، تضربين.

فهذه الأمثلة ثلاثة في اللفظ، وخمسة في التقدير، وهذا معنى قوله: فاعرف المباني.

وإن اعتبرت الألف والواو علامتين على لغة أكلوني البراغيث بلغت هذه الأمثلة بالاستقراء إلى الثمانية.

وسميت أمثلة خمسة؛ لأنها ليست أفعالاً بعينها كالأسماء الستة، وإنما هي أمثلة يكتفى بها على كل فعل كان بمنزلتها.

وأشار إلى الطرف الذي يحذف منها للناصب بقوله:

فَهَذِهِ يُحذَفُ مِنْهَا النُّونُ فِي نَضْبِهَا لِيَظْهَرَ السُّكُونُ
تَقُولُ لِلزَّيْدِينَ لَنْ تَنْطَلِقَا وَفَرَقَا السَّمَاءَ لَنْ يَفْتَرَقَا
وَجَاهِدُوا يَأَقُومَ حَتَّى تَغْنَمُوا وَقَاتِلُوا الكُفَّارَ كَيْمًا يُسْلِمُوا
وَلَنْ يَطِيبَ العَيْشَ حَتَّى تَسْعُدِي يَا هِنْدُ بِالوَضْلِ الَّذِي يُشْفِي الصَّدي

أي إن هذه الأمثلة الخمسة تنصب بحذف النون نيابة عن الفتحة كما مثل، ومنه نحو^(٢): ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٢]^(٣)، ﴿وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [البقرة: ٢٣٧].

(١) ما بين القوسين: زيادة في (ك).

(٢) لفظة (نحو): ساقطة من (ك).

(٣) (مما تحبون): زيادة في الآية من (ط).

وأما نَحْوُ: ﴿إِلَّا أَنْ يَعْقُوبَ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، فالواو أصل، والفعل مبني على السكون^(١)، ونحو: ﴿أَتَحْتَجُّونِي﴾ [الأنعام: ٨٠]^(٢)، فالمحذوف منه نون الوقاية، لا نون الرفع.

(وقوله: ليظهرَ السكونُ) أي: بعد الحذف فيما اتصل بها من الألف والواو والياء، إذ^(٣) وصل النون بها ربما أخفى السكون.

وقد تحذفُ هذه النونُ لتوالي الأمثالِ، نَحْوُ: ﴿كَلْبَلُوتُ﴾ [آل عمران: ١٨٦] وحذفُها لغير ذلك شاذٌ.

والأصلُ فيها السكونُ، وإِنَّمَا حُزِّكَتْ لِالتقاءِ الساكنينِ فكسرت^(٤) بعد الألفِ على أصله، وفتحت بعد الواو والياء؛ طلبًا للخفة. وقيل: تشبيهاً للأول بالثني، والثاني بالجمع.

(وقوله: لَنْ تَنْطَلِقِي) بقاء الخطاب. والفرقَدانِ: نَجْمَانِ صغيرانِ هما أولُ بناتِ نعشِ الصغرى. وَيَسْفِي: يفتح الياء وضمها (وفي نسخة: يروى)^(٥). والصدِي: الظَّمَانُ (وهو العَطْشَانُ)^(٦).

وقد مرَّ أنَّ هذه الأمثلة تُرْفَعُ^(٧) بثبوتِ النونِ، وسيأتي أَنَّمَا تُجْزَمُ بحذفِها أيضًا.

(١) على السكون: زيادة في (ط).

(٢) وهي بتمامها: ﴿وَوَحَّاهُمْ قَوْمَهُمْ قَالَ أُوْحْتَجُّونِي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِي وَلَا أَحَافَ مَا قُتِرْتُ بِمِةِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ﴾.

(٣) في (س)، (ك): إن.

(٤) في (ك): وكسرت.

(٥) ما بين القوسين: زيادة في (ك). وانظر في هذه الرواية: الملحة ص ٤٣.

(٦) ما بين القوسين: زيادة في (ك).

(٧) في (ك) عبارة مختلفة هي: (وقد مر بيان هذه الأمثلة أَنَّمَا تُرْفَعُ...).

بَابُ جَوَازِمِ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ

الجازم قسمان: قِسْمٌ يَجْزِمُ فِعْلاً وَاحِدًا. وقِسْمٌ يَجْزِمُ فَعْلَيْنِ.

وبدأ بالأول فقال:

وَيُجْزَمُ الْفِعْلُ بِلَمِّ فِي النَّفْيِ وَاللَّامِ فِي الْأَمْرِ وَلَا فِي النَّهْيِ
وَمِنْ حُرُوفِ الْجَزْمِ أَيْضًا مَا وَمَنْ يَزِدُ فِيهَا يَقُولُ أَلَّا
تَقُولُ: لَمْ أَسْمَعْ كَلَامَ مَنْ عَدَلَ وَلَا تُخَاصِمُ مَنْ إِذَا قَالَ فَعَلْ
وَخَالِدًا يَرِدُ مَعَ مَنْ وَرَدَ وَمَنْ يَوَدُّ فَلْيُؤَاوِصْ مَنْ يُوَدُّ

أي: وَيُجْزَمُ الْمُضَارِعُ بِالسُّكُونِ أَوْ بِحَذْفِ حَرْفٍ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ أَحَدُ هَذِهِ الْأَحْرَفِ الْأَرْبَعَةِ، فَأَمَّا (لَمْ) فَهِيَ حَرْفُ جَزْمٍ لِنَفْيِ الْمُضَارِعِ، وَقَلْبٌ مَعْنَاهُ إِلَى الْمَضِيِّ نَحْوُ: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص: ٣].

وتتصل بها همزة الاستفهام، نَحْوُ: ﴿أَلَمْ تَشْرَحْ﴾ [الشرح: ١] ^(١)، ﴿أَلَمْ تَرَ﴾ [إبراهيم: ٢٨] ^(٢).

وأما (لَمَّا) فالمرادُ بها هنا النافية لا الرابطة، ولا الإيجابية؛ وهي مركبة من (لم) وما، ويقال فيها ^(٣): حرفٌ لنفي المضارع، وقلبٌ معناه إلى المضيِّ ^(٤) نَحْوُ: ﴿لَمَّا يَقْضِ مَا أَمْرُهُ﴾ [عبس: ٢٣].

(١) وتامها: ﴿أَلَمْ تَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾.

(٢) وهي بتامها: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَلُوا نِعْمَتَ اللَّهِ كُفْرًا وَأَحَلُّوا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ﴾.

(٣) (فيها): ساقطة من (س).

(٤) في (ك): (ماضيًا) موضع: إلى المضيِّ.

فهي تشارك (لم) في الحرفية والاختصاص بالمضارع والنفي والجزم، والقلب إلى الماضي، وتشاركها أيضًا في جواز دخول همزة الاستفهام التقريرية^(١) عليها.

وتنفرد عنها باتصال نفي^(٢) منفيها، وبتوقُّعه، نحو: ﴿بَلْ لَمَّا يَدُوْلُوا عَذَابِ﴾ [ص: ٨] ومن ثمَّ امتنع أن يقال: لَمَّا يَجْتَمِعِ الضَّدَّانِ^(٣)، ويجوز حذفه نحو: قاربتُ البلدَ ولَمَّا، أي: ولَمَّا أَدْخَلَهَا.

وتنفردُ (لم) بمصاحبة أداة الشرط، نحو: إِنْ لَمْ، وَوَلَوْ لَمْ، وبجواز انقطاع نفي منفيها، نحو: ﴿لَمْ يَكُنْ شَيْقًا مَذْكُورًا﴾ [الإنسان: ١].

ومن ثمَّ جاز: ﴿لَمْ يَكُنْ نُمْ كَانَ﴾ وامتنع: لَمَّا يَكُنْ نُمْ كَانَ.

وأما لامُ الأمرِ فهي موضوعةٌ لأمرِ الغائب ولأمها مكسورة، نحو: ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ﴾ [الطلاق: ٧]^(٤).

فإن تَقَدَّمَ عليها فاءٌ أو واوٌ، سُكِّنَتْ على المختار، نحو: ﴿فَلْيَكْتَسِبْ وَيَكْمُلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ﴾ [البقرة: ٢٨٢]^(٥)، ﴿فَلْيَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾ [النساء: ٩]. ومثلها أيضًا لامُ الدعاء^(٦)، نحو: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رُكُوكَ﴾ [الزخرف: ٧٧].

وأما (لَا) الناهية فنحو: ﴿لَا تُفْرِكْ بِاللَّهِ﴾ [لقمان: ١٣]، ﴿وَلَا تَطْفَرُوا فِيهِ﴾ [طه: ٨١]،

(١) التقريرية: زيادة في (ك).

(٢) لفظة (نفي): زيادة في (ك)، (ط).

(٣) في (س): سراب.

(٤) ﴿مِنْ سَعَتِهِ﴾ زيادة في (ط)، (ك).

(٥) ﴿وَلْيَتَّقِ اللَّهَ﴾ زيادة من (ط).

(٦) لامُ دعاء. موضعها بياض في (ك).

ومثلها أيضًا (لا) الدعائية^(١)، نَحْوُ: ﴿لَا تُؤَاخِذْنَا﴾، ﴿وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إصْرًا﴾^(٢)، ﴿وَلَا تَحْمِلْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

وافهم قوله: في الأمر وفي النهي أتمها قد يأتيان لغير ذلك.

فهذه الأحرف الأربعة تجزءُ فعلًا واحدًا كما^(٣) تقدّم وأمثلتها في النظم ظاهرة والمراد بـ(مَنْ إِذَا قَالَ فَعَلَّ): أربابُ الشوكة والولاية، (إذ الأمر والنهي من الأعلى إلى الأدنى، ومن الأدنى إلى الأعلى دعاءً، ومن المتساويين التماسًا)^(٤).

وَإِنْ تَلَّاهُ أَلِفٌ وَلَا مٌ فَلَيْسَ غَيْرُ الْكُسْرِ وَالسَّلَامِ
تَقُولُ لَا تَتَهَرَّ الْمُسْكِينَا وَمِثْلُهُ: لَمْ يَكُنِ الْذِينَ

أي: وإن تلا المصروع المجزوم بالسكون ساكنًا: كَلَامِ التَّعْرِيفِ؛ كُسِرَ آخِرُهُ وَجَوَابًا؛ لِالتَّعَارُفِ السَّاكِينِ - كما مثل - جريًا على القاعدة، ويكون السكون مقدّرًا في الآخر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلّص.

(وقوله: لَمْ يَكُنِ الذِّينَ) أصلُهُ: يكون؛ حذف الضمة للجازم؛ والواو لالتقاء الساكنين (٧٣).

وَإِنْ تَرَّ الْمُتَعَمَّلُ فِيهَا رِدْفًا أَوْ آخِرَ الْفِعْلِ فَسِمُهُ الْحَذْفَا

(١) لا الدعائية: موضعها بياض في (ك).

(٢) لفظة ﴿إِصْرًا﴾: زيادة في الآية من (س).

(٣) في (ك): لما.

(٤) ما بين القوسين: زيادة في (ك).

(٥) لعله اقتباس من القرآن الكريم من الآية (١) من سورة البينة، وهي: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفِكِينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾.

تَقُولُ: لَا تَأْسَ^(١) وَلَا تُؤْذِ وَلَا
وَأَنْتَ يَا زَيْدُ فَلَا تَهْوِ الْمَنَى^(٢)
تَقُلْ بِإِلَاعِلِمٍ وَلَا تَحْبِسُ الطَّلَا
وَلَا تَبِعْ إِلَّا بِنَقِيدٍ فِي مَنَى^(٣)

أشار إلى مسألتين:

إحداهما: أَنَّ المضارعَ الصحيح الآخر إذا كان معتلَّ الوسطِ بَأَنَّ كان حرف العلة قبل آخره، وهذا معنى قوله: رِدْقًا، من ردف الراكب، وَجُزَمَ بالسكون؛ لدخول الجازم فاطلب الحذف للردف الذي هو الوسط، (أي: احذفه، لَأَنَّهُ يلتقي حينئذ ساكنان؛ وهما سكون الآخر للجازم، وسكون الردف أو اجعل الحذف سمة له)^(٤).

فقوله: فَسُمِّه الحذف، بضم السين أو كسرها، من السَّوْمِ أو السمة.

وقد مثل للردف، بقوله: (لَا تَقُلْ، وَلَا تَبِعْ)؛ أصلهما: تقول وتبيع؛ حذف الضمة ثم حرف^(٥) العلة - لما تقدَّم. ومثلها: لَا تَحْفَ.

الثانية: أَنَّ حرفَ العلة إذا كان آخرَ المضارع^(٦) فاحذفه للجازم، واجعل حذفه

(١) لعله اقتباس من القرآن الكريم من الآية (٦٨) من سورة المائدة، وهي: ﴿فَلَا تَأْسَ عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾.

(٢) المنى: الأمانى الكاذبة.

(٣) مَنَى: قرية بمكة وتصرف. سميت لما يمني بها من الدماء؛ لأنَّ جبريل - عليه السلام - لما أراد أن يفارق آدم قال له: تمنَّ، قال: أتمنى الجنة، فسُمِّيت منى لأمنية آدم. (ومنى) أيضًا موضع آخر بنجد. [انظر القاموس المحيط: منى].

(٤) في (ك) عبارة مغايرة هي: واجعل الحذف سمة له؛ لالتقاء الساكنين؛ سكون الآخر للجازم، وسكون الردف.

(٥) في (د)، (س): حذف.

(٦) في (ك): آخر الفعل المضارع.

حذفه علامة للجزم، وقد مثل لذلك -رحمة الله تعالى-^(١)، بقوله: لا تَأْسَ، أي: لا تحزن على ما فات. (ولا تُؤْذِ، أي: أحدًا من خلق الله تعالى)^(٢)، (ولا تَحْسُ الطَّلَا) بكسر الطاء، أي: لا تشرب الخمر، و(لَا تَهْوِ الْمُنَى) أي: لا تحبّ الأمانى الكاذبة.

ولقد صدق والله^(٣) -فيما قال- رحمة الله عليه^(٤).

فهذه الأفعال^(٥) الأربعة مجزومة بحذف آخرها -وكون حرف العلة يحذف^(٦) للجازم هو المشهور^(٧).

وأما قوله:

(١) عبارة (رحمة الله تعالى): زيادة في (ط).

(٢) لفظة (تعالى): زيادة في (ك).

(٣) (والله): ساقطة من (ك).

(٤) في (ك): رحمة الله تعالى.

(٥) في (ك): الأقوال.

(٦) في (س): محذوف.

(٧) هذا مذهب الناظم واختاره الشارح والسيوطي، أما أبو حيان فيرى أن هذه الحروف انحذفت عند الجازم لا بالجازم، لأن الجازم لا يحذف إلا ما كان علامة للرفع وهذه الحروف ليست علامة له بل العلامة ضمة مقدرة ولأن الإعراب زائد على ماهية الكلمة وهذه الحروف منها لأنها أصلية أو منقلبة عن أصل والجازم لا يحذف الأصل ولا المنقلب عنه فالقياس عنده أن الجازم حذف الضمة المقدرة ثم حذف الحروف لثلا يلبس المجزوم بالرفوع لو بقيت، لآتحد الصورة. [انظر الجمع: ٥٢ / ١]، ونقل صاحب التصريح عن سيبويه أن حرف العلة محذوف عند الجازم لأنه لما دخل الجازم حذف الحركة المقدرة واكتفي بها، ثم لما صارت صورة المجزوم والرفوع واحد؛ فرقوا بينهما بحذف حرف العلة، وعن ابن السراج أن الجازم حذف نفس حرف العلة. [انظر التصريح: ٨٧ / ١]

٦٤- أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي^(١)

فضرورة، أو إجراء له مجرى الصحيح في حذف الحركة المقدرة للجازم، كما تحذف له المملوطة- وهي لغة لبعض العرب^(٢) كما أشار إلى ذلك في التسهيل^(٣) وعليها خرّج قراءة قبل: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرْ﴾ [يوسف: ٩٠]^(٤).

وَالْجَزْمُ فِي الْخُمْسَةِ مِثْلُ النَّصْبِ فَاقْتَعَّ بِإِيْجَازِي وَقُلْ لِي حَسْبِي

يعني أنّ الأمثلة الخمسة السابقة جزمها بحذف النون، نيابة عن السكون كنصبها^(٥) نحو: ﴿فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا﴾ [البقرة: ٢٤]^(٦)، ﴿وَإِنْ يَتَفَرَّقَا﴾ [النساء: ١٣٠]^(٧)،

(١) هذا صدر بيت من بحر الوافر لقيس بن زهير. وعجزه:

بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بْنُ زِيَادٍ

انظر فيه: سيبويه (٥٩/٢)، وشرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النحاس (ص ٥١)، والإنصاف: (ص ١٦)، والمحتسب (١/١٩٦)، ومعاني القرآن للفراء (٢/١٨٨)، وشرح ملحة الإعراب للحريري (ص ٢٣٠)، والمغني (١٠٨)، وابن يعيش (٨/٢٤)، والهمع (١/٥٢)، والدرر (١/٢٨)، والتصريح (١/٨٧).

موضع الشاهد في قوله: (ألم يأتيك) حيث أسكتت الياء في (يأتيك) إما ضرورة أو إجراء للفعل مجرى الصحيح في حذف الحركة المقدرة للجازم كما تحذف في الحركة الظاهرة.

(٢) الجمهور على أنّ ذلك مختص بالضرورة وقال بعضهم: إنه يجوز في سعة الكلام وإنه لغة لبعض العرب وخرّج عليها قراءة قبل للآية المذكورة. [انظر الهمع (١/٥٢)].

(٣) انظر شرح التسهيل (١/٦١).

(٤) وهي قراءة قبل كما هو مذكور في الشرح. [انظر النشر (٢/٢٩٧)].

(٥) ظاهر كلام الشارح أنّ الجزم محمول هنا على النصب وليس كذلك، بل النصب محمول على الجزم في علامته، قال السيوطي في الهمع: (وحمل النصب هنا على الجزم كما حمل على الجر في المثني والجمع هذا مذهب الجمهور وقيل: إنّ الإعراب بالألف والواو والياء كما أنها في المثني والجمع السالم كذلك ... وقيل الإعراب بحركات مقدرة قبل الثلاثة والنون دليل عليها. وعليه الأخفش والسهيلي. ورده ابن مالك بعدم الحاجة إلى ذلك مع صلاحية النون

﴿وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحْزَنِي﴾ [المقصص: ٧]. والإيجار هو الاختصار.

ولما فرع من القسم الأول وهو ما يجزم فعلاً واحداً أخذ في بيان ما يجزم فعلين فقال^(٣):

هَذَا وَإِنْ فِي الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ تَجْزِمُ فِعْلَيْنِ بِأَلَا امْتِرَاءٍ
وَتَلُوهُمَا: أَيُّ، وَمَنْ، وَمَهْمَا وَحَيْثُمَا أَيضًا وَمَا، وَإِذْ مَا
وَأَيَّنَ مِنْهُنَّ، وَأَنْسَى، وَمَتَى فَاحْفَظْ بِجَمِيعِ الْأَدَوَاتِ يَا فَتَى

فذكر أن الأدوات التي تجزم فعلين عشرة، والإشارة بهذا إلى القسم الأول، أي: خذ هذا.

ثم ما يجزم فعلين على ثلاثة أقسام:

ما هو حرف بالاتفاق: لا محل له من الإعراب^(٤)، وهو (إن) وهو موضوع للدلالة على مجرد تعليق الجواب على الشرط.

وما هو حرف على الأصح: وهو (إذ ما) وهو كـ(إن) في الدلالة على مجرد التعليق^(٥).

=

له وقيل إنها معربة ولا حرف إعراب فيها- وعليها الفارسي (١ / ٥١ - بتصرف).

(١) وتامها: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾.

(٢) وتامها: ﴿وَإِنْ يَتَفَرَّقَا يُغْنِ اللَّهُ كُلاًّ مِنْ سَعَتِهِ﴾.

(٣) (فقال): زيادة في (ط).

(٤) ما بين القوسين: زيادة في (ك).

(٥) في حقيقة (إذ ما) خلاف ذكره صاحب الهمع، قال: ذهب سيويه إلى أنها حرف كـ(إن).

=

وما هو اسم على الأصح: وهو (مهيا)^(١) وهو موضع للدلالة على ما لا يعقل ثم ضمن معنى الشرط^(٢).

وما هو اسم باتفاق: وهو (مَنْ) وهو موضوع للدلالة على من يعقل، ثم ضمن معنى الشرط، و(ما) وهو كمهيا، علمًا^(٣)، وحيثما وأين، وأَيّ - وهي موضوعة للدلالة على المكان ثم ضمن معنى الشرط.

و(متى) وهو موضوع للزمان ثم ضمن معنى (٧٤) الشرط.

و(أي) وهو بحسب ما يضاف إليه فيكون لمن يعقل ولما لا يعقل، وللزمان

=

وذهب المبرد وابن السراج، والفارسي إلى أنها اسم ظرف زمان وأصلها (إذ) التي هي ظرف لما مضى فزيد عليها (ما) وجوبًا في الشرط؛ فجزم بها واستدل سيبويه بأنها لما ركبت مع (ما) صارت معها كالشيء الواحد فبطل دلالتها على معناها الأول بالتركيب وصارت حرفًا. ونظير ذلك أنهم حين ركبوا (حب) مع (ذا) فقالوا: حبذا زيد، بطل معنى (حب) من الفعلية وصارت مع (ذا) جزء كلمة وصارت (حبذا) كلها اسمًا بالتركيب، وخرجت عن أصل وضعها بالتركيب. [المجم (٥٨/٢)، وراجع كذلك: التصريح (٢/٢٤٨)]

(١) ذكر ابن هشام ثلاثة معان منها ما ذكره الشارح هنا. [راجع المغني: ص ٣٣١، ٣٣٢]

(٢) وهذا مذهب الجمهور، ودليلهم عود الضمير عليها في قوله تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتِيَا بِهِ مِنْ أَيْنَ﴾ [الأعراف: ١٣٢] وزعم السهيلي، وابن يسعون أنها حرف. [راجع التصريح: (٢/٢٤٨)، والمغني (٢٣٠)]

وعلى هذا فهي بسيطة وليست مركبة من (ما) الجزائية و(ما) الزائدة كما قال الخليل وتابعه الرضي، ولا من (مه) بمعنى (كف)، و(ما) الشرطية كما زعم الأخفش والزجاج، ولا من (مه) المذكورة أضيفت لـ(ما) الشرطية كما يرى سيبويه واختار البساطة أبو حيان، والسيوطي، وابن هشام. [راجع المجم: ٥٧/١]

(٣) لفظة (علمًا): زيادة في (ك).

رأس مكان.

والفعلان مجزومان بهذه الأدوات، أي: بكلّ منها^(١)، يسمى أوهما فعل الشرط،
وثانيهما جواب الشرط وجزاؤه^(٢)، فإن كانا^(٣) مصرعين، نحو ﴿وَإِنْ تَعُودُوا نَعُدْكُمْ﴾
[الأنفال: ١٩]، فالجزم للفظهما، أو ماضيين، نحو: ﴿وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا﴾ [الإسراء:
٨]، فالجزم لمحلها. وإن كانا مختلفين، ماضيًا ومضارعًا أو عكسه فلكل منهما^(٤)
حكمه نحو: ﴿مَنْ كَانَتْ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ﴾ [الشورى: ٢٠]، «مَنْ
يَقُمُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ»^(٥).

وإذا كان الجواب جملة اسمية فالجزم لمحلها^(٦). ويجب اقترانها بالفاء أو بإذا
الفجائية، وكذا كل جواب امتنع جعله شرطًا فإنه يجب اقترانه بالفاء.

وَزَادَ قَوْمٌ (مَا) فَقَالُوا: إِمَّا وَأَيُّنَا كَمَا تَلَوْنَا مَا

أشار إلى أن (إن، وأين، وأيا)، تزايد (ما) عليها جوازًا لتوكيد المعنى الشرط،
نحو: ﴿فَأَمَّا تَرِينَ مِنْ الْبَثْرِ أَحَدًا﴾ [مريم: ٢٦]، ﴿أَيُّنَمَا تَكُونُوا﴾ [النساء: ٧٨]^(٧)، ﴿أَيُّهَا
مَا تَدْعُوا﴾ [الإسراء: ١١٠]، ومثلها (متى).

(١) منها: زيادة في (ك).

(٢) وجزاؤه: زيادة في (ك).

(٣) في (ك): كان. خطأ.

(٤) منها: ساقطة من (ك).

(٥) هذا حديث شريف وهو بتأمله: «من يقم ليلة القدر إيمانًا واحتسابًا غفر له ما تقدم من

ذنبه». [رواه البخاري: كتاب الإيثار - باب قيام ليلة القدر من الإيثار (٢/١٥)]

(٦) في (ك): لمحلها.

(٧) وتأمها: ﴿أَيُّنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُشِيدَةٍ﴾.

وأفهم كلامه أن الجزم بـ (حيثما، وإذا) مخصوص باقتران (ما) بها كما لفظ^(١) به، وهو الأصح^(٢)، وبقية الأدوات لا تلحقها.

وقد تخرج (إن) عن الشرط، وكذا: (مَنْ، وَمَا، وَأَي) كما يشعر به قوله: (في الشرط والجزاء)، فتقع استفهاميات^(٣)، أو موصولات.

وكذلك^(٤) تقع (أَيْنَ، وَمَتَى) استفهامًا، وكذا (أَنِّي) بمعنى: متى، نحو: ﴿فَأَتُوا حَرَّتَكُمْ أَنِّي سَيْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣]، وبمعنى: (مِنْ أَيْنَ)، نَحْوُ: ﴿أَنِّي لَكَ هَذَا﴾ [آل عمران: ٣٧]، وبمعنى (كَيْفَ) نَحْوُ: ﴿أَنِّي يُحْيِي هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩].

ولم يذكر من الجوازم (أَيَّانَ)؛ لقلة الجزم بها، وكثرة ورودها استفهامًا ولا (كَيْفًا) لِإِعْدَمِ السَّمْعِ بِذَلِكَ، ومن أجاز الجزم به فبالقياس على غيرها، ولا (إذا) لأن الجزم بها خاصٌّ بالشعر.

وقد مثل الناظم لبعض الأدوات بقوله:

تَقُولُ إِنْ تَخْرُجُ تُصَادِفُ رُشْدًا ۖ وَأَيَّمَا تَذْهَبُ تُلَاقِ سَعْدًا
وَمَنْ يَزُرُ أَرْزُهُ بِاتِّفَاقٍ ۖ وَهَكَذَا تَصْنَعُ فِي الْبَوَاقِي

فأتى بثلاثة أمثلة (إن، وأين، ومَنْ)، وأحال بقية الأمثلة على الطالب كي^(٥)

(١) في (س) كاللفظ.

(٢) وأجاز الفراء الجزم بها قياسًا على (أين وأخواتها)، وردَّ بأنه لم يسمع فيها إلا مقرونين بها بخلاف (أين). [انظر المجمع: ٥٨/١]

(٣) في (س): استفهامات.

(٤) في (س)، (ك): وكذا.

(٥) في (ك): كي.

يتمرن على استخراج المثال " بقوله: (وَهَكَذَا تَصْنَعُ فِي الْبَوَاقِي) أي: تَصْنَعُ فِي بَقِيَّةِ الْأَمْثَلَةِ مِثْلَ هَذَا الصَّنْعِ.

مثال (أي)، نحو: أَيُّ جَهَّةٍ تَجْلِسُ أَجْلِسُ، وَأَيُّ الدَّوَابِّ تَرْكَبُ أَرْكَبُ. ومهما نحو: ﴿مَهْمَا تَأْتَيْتَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِنَسْحَرَنَّ بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف: ١٣٢].

وحيثما، نحو:

٦٥- حَيْثُمَا تَسْتَقِمُّ يُقَدِّرْ لَكَ الْـ لِه نَبَاحًا فِي عَابِرِ الْأَرْمَانِ

و(ما) نحو: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَأْتِ اللَّهُ بِهِ﴾ [البقرة: ١٩٧].

وَ(إِذَا مَا) (٣) نحو:

٦٦- وَإِنَّكَ إِذَا مَا تَأْتِ مَا أَنْتَ أَمْرٌ بِهِ تُلْفِ مَنْ لِيَأَهُ تَأْمُرُ آيَا

. وَأَيُّ، نَحْوُ:

(١) في (ك): الأمثلة.

(٢) هذا البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها، ولم أجد أحدًا من العلماء الذين أطلعنا على كلامهم ينسبه إلى قائل معين، وهو من بحر الحقيق.

[انظر فيه: المغني (ص ١٣٣)، وشرح شذور الذهب (ص ٣٣٧)، وقطر الندى (ص ١٠٥)،

وشرح ابن عقيل (٣٣٨/٤)، وشرح شواهد المغني (ص ٣٩١)، والأشموني (٣/٥٨٠)]

موضع الشاهد: في قوله: (حيثما تستقيم يقدّر)، حيث جزم بحيثما فعلين الأول فعل الشرط، والثاني جواب الشرط وجزاؤه.

(٣) قال في المغني: (إذ ما): أداة شرط تجزم فعلين، وهي حرف عند سيبويه بمنزلة (إن)

الشرطية، وظرف عند المبرد، وابن السراج والفارسي، وعملها الجزم قليل لا ضرورة، خلافا لبعضهم. [المغني: ص ٨٧]

(٤) هذا البيت من بحر الطويل، ولم نقف له على نسبة إلى قائل معين، ولم أجد أحدًا من

النحويين ينسبه إلى قائل معين.

[انظر في البيت: قطر الندى (١/١٠٥)، وابن عقيل: ٢٩/٤، والأشموني رقم ١٠٦٧

(٣/٥٨٠).

والشاهد في قوله: (إذ ما تأت .. تَلْفَ)؛ حيث جزم ب(إذما) فعلين، الأول وهو قوله:

(تأت) فعل الشرط، والثاني (تَلْفَ) جوابه وجزاؤه.

٦٧- خَلِيلِي أَنَّى تَأْتِيَانِي تَأْتِيَا أَحَا غَيْرَ مَا يَرْضِيكُمَا لَا يُجَاوِلُ
و (متى)، نَحْوُ:

٦٨- مَتَى تَأْتِيَهُ تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدُ حَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا حَيْرٌ مُوقِدٌ

فَهَذِهِ جَوَازِمُ الْأَفْعَالِ جَلَوْتُهَا مَنْظُومَةَ السَّلَالِي
فَأَحْفَظُ وَقَيْتَ السَّهُوَمَا أَمَلَيْتُ وَقَسَّ عَلَى الْمَذْكُورِ مَا أَلْفَيْتُ

الإشارة بهذا^(٣) إلى الأدوات العشرة السابقة، وشبَّهها بالعروسِ المجلَّاةِ باللالئِ المنظومة، وأمر الطالب بحفظ ما أملاه، لأنَّ الحفظ (٧٥) يعينه على ما هو بصدده، وبقياس ما أهمل ذكره على ما ذكره.

(١) هذا البيت من بحر الطويل، ولم أقف له على نسبة إلى قائل معين، ونسبه الأستاذ عبد السلام هارون للنايعة الذبياني. ولم أجد أحدًا من العلماء الذين أطلعنا على كتبهم ينسبه على قائل معين. [انظر فيه: شرح شذور الذهب (ص ٣٣٦)، والعيني (٤/٤٢٦)، وابن عقيل (٤/٣١)، والأشموني - رقم ١٠٦٩ (٣/٥٨٠)]
والشاهد في قوله: (أَنَّى تَأْتِيَانِي تَأْتِيَا)؛ حيث جزم بأنِّي فعلين الأول هو فعل الشرط والثاني هو جوابه وجزاؤه.

(٢) هذا بيت من بحر الطويل، وقائله الخطيئة، يمدح بغيض بن عامر بن شماس بن أنف الناقعة، ضمن قصيدة دالية، وفي ديوانه ص ٥١.

وهو من شواهد: سيبويه: (١/٤٤٥)، والمقتضب: (٢/٦٥)، والأمالِي الشجرية (٢/٢٧٨)، وابن يعيش: (٢/٦٦، ٤/١٤٨، ٧/٤٥، ٥٣، وشرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النحاس (ص ٣٠٩)، وابن عقيل: (٤/٢٧)، والعيني (٤/٤٣٩)، والأشموني (٣/٥٧٩) - رقم ١٠٦١.

والشاهد في قوله: (متى تأتِه .. تجد)؛ حيث جزم بـ(متى) فعلين أولهما فعل الشرط والثاني جوابه جزاؤه.

واستشهد به سيبويه (١/٤٤٥)، على رفع الفعل (تعشو) لوقوعه موقع الحال، لأنه أراد: متى تأتِه عاشيًا .. تجد).

(٣) في (س): في هذه.

بَابُ الْمَبْنِيَّاتِ

ثُمَّ لَتَعْلَمَنَّ^(١) أَنَّ فِي بَعْضِ الْكَلِمِ مَا هُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى وَضْعِ رُيْسِمٍ
فَسَكَّنُوا (مِنْ) إِذْ بَنَوْهَا، وَأَجَلٌ وَمُدٌّ، وَلَكِنَّ، وَنَعَمٌ، وَهَلٌ، وَبَلٌ

اعلم أن من الكلم ما هو معربٌ، وهو: الاسمُ المتمكِّن، والفعلُ المضارعُ
المجرَّدُ من نوني التأكيد ونون^(٢) الإناث - وقد سبق الكلامُ عليهما^(٣).

ومنه ما هو مبني على وضع لازم كلزوم البناء موضعه فلا يختلف عما رسمته
العرب باختلاف العوامل.

والأضل في كلِّ مبني، اسمًا كان أو فعلًا، أو حرفًا أن يبنى على السكون، لأنه
أخفُّ، ولأنَّ الأصلَ عدم الحركة فوجب استصحاب ما لم يمنع مانع.

وألقاب البناء أربعة: ضَمٌّ، وَفَتْحٌ، وَكَسْرٌ، وَسُكُونٌ.

ولأصالة السكون بدأ الناظم به، ولخفَّته دخل في^(٤) الأسماء والحروف
والأفعال. فما بنى عليه من الأسماء: مَنْ، وَكَمْ.
وعلةُ بنائهما شبههما بالحروف في الوضع.

ومن الحروف: (لكنن)، و(هل)، و(بل)، و(مدد) في لغة من جرَّ بها^(٥)، و(أجل)،

(١) في (ط): اعلمن.

(٢) في (د): نوني - تحريف.

(٣) في (ك) عليها، راجع ص () من التحقيق.

(٤) لفظة (في): ساقط من (ك). وفي (ط): على.

(٥) (مد) لها ثلاث حالات ذكرها ابن هشام في المغني:

و(أَجَلٌ)، و(نَعَمْ) وهما حرفا جواب: وسيأتي المبني على السكون من الأفعال.
 وَضُمَّ فِي الْغَايَةِ مِنْ قَبْلُ، وَمِنْ بَعْدُ^(١) وَأَمَّا بَعْدُ فَافْقَهُ وَاسْتَبِينَ
 وَحَيْثُ، ثُمَّ مُنْدُ، ثُمَّ نَحْنُ وَقَطُّ فَاحْفَظْهَا عَدَاكَ اللَّحْنُ
 أتبع السكون الضم والأولى تأخيره على الفتح والكسر؛ لأنه إذا عدل إلى
 الحركة قَدَّمَ الْأَخْفُ فَاأَخْفُ وَذَلِكَ الْفَتْحُ ثُمَّ الْكَسْرُ ثُمَّ الضم.

ويكون في الأسماء لا في الأفعال ولا في الحروف إلا في (مُنْدُ) في لغة من جرَّ بها^(٢).

فما بينى على الضم من الأسماء (حَيْثُ) من ظروف المكان، وقَطُّ بالتشديد،
 وهو ظرف لما مضى من الزمان، و(نَحْنُ) من الضمائر المنفصلة، وكذا: قَبْلُ وَبَعْدُ -
 إذا حذف المضاف إليه ونوى معناه، نحو: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤].

ومن قولهم: (أَمَّا بَعْدُ)^(٣).

الأولى: إن وليها اسم مجرور فهي حرف جر، وذلك نحو: ما رأيته مُذْ يَوْمِ الْخَمِيسِ.
 الثانية: أن يليها اسم مرفوع، نحو: (مذ يوم الخميس) فهي اسم مبتدأ، وما بعدها خبر قاله
 المبرد، وابن السراج والفارسي. وقال الأخفش والزجاجي: ظرف خبر بها عما بعدها
 ومعناها: بيني وبين مضافة، فمعنى: ما لقيته مذ يومان: بيني وبين لقائه يومان.
 والثالثة: أن يليها الجمل الفعلية أو الاسمية كقوله: (وما زلت أبغي المال مذ أنا يافع)،
 وتكون حيثنظ طرفاً مضافاً، إمّا إلى الجملة بعدها أو إلى زمن مضاف إلى الجملة بعدها أو
 مبتدأ وخبره زمان مضاف إلى الجمل. [انظر المغني: ٣٣٥-٣٣٦]

(١) لعله اقتباس من القرآن الكريم من قوله: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤].

(٢) مند لها نفس حالات (مذ) الثلاث. راجع الهامش رقم (٢) من الصفحة السابقة، وكذلك

المغني: ٢٣٥، ٢٣٦.

(٣) الأصل أن (بعد) موضوعة على الإضافة إلى ما بعدها ليتم الكلام فيقال: (أَمَّا بَعْدُ حمد الله
 والصلاة على نبيه فقد كان كذا وكذا). فاقتطعت (بعد) عن الإضافة وجعلت غاية بمعنى:

فإن صُرِّحَ بالمضاف إليه، أو حُذِفَ وَنُوي ثبوت لفظه، أو حُذِفَ ولم يُنَوَّ ثبوت لفظه، ولا معناه أعراباً نصّاً على الظرفية أو خفضاً بـ(من)، نحو: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ﴾ [غافر: ٥٠]^(١). ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٥]، ﴿أَلَمْ يَأْتِهِمْ نَبَأُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ [التوبة: ٧٠]، ﴿مِنْ بَعْدِ مَا أَهْلَكْنَا الْقُرُونَ﴾ [القصص: ٤٣]، وَقَدْ قُرِي: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ﴾ [الروم: ٤]^(٢)، بالخفض من غير توين وتقول: جِتَّتْكَ قَبْلًا وَبَعْدًا، أَي: فِي زَمَنِ مِنَ الْأَزْمَانِ.

ومنه قوله:

٦٩- فَسَاعَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَادُ أَعْصُ بِالْمَاءِ الْفُرَاتِ^(٣)

ومثلها^(٤) في ذلك أسماء الجهات الست، وأول، ودون، وحسب.

آخر الكلام. [انظر شرح الملحّة للحريري: ٢٦٢].

والإتيان بـ(أما) أولى من (وبعد) لأنها الواقعة منه ﷺ لما صح أنه خطب فقال أما بعد. وأما: الشرطية؛ أي: نائية عن اسم الشرط وهو (مهما) وعن فعله أيضاً وهو (يكن)، والتقدير: مهما يكن من شيء...، و(بعد): ظرف مبني على الضم في محل نصب لنية معنى المضاف إليه، أي: بعدما تقدم من السملة وما بعدها، والمراد بنية المعنى ملاحظة معنى المضاف إليه ومسماه.

[انظر حاشية الشيخ إسماعيل الحامدي الأزهري على شرح الكفراوي على الأجرومية ص ٣]

(١) وهي بتمامها: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَالْأَحْزَابُ مِنْ بَعْدِهِمْ﴾.
(٢) وهي قراءة الجُحْدري والعقيلي. [انظر أعراب القرآن للنحاس (٣/٢٦٢، ٢٦٣)، ومعاني القرآن (٢/٣٢٠، ٣٢١)]

(٣) هذا بيت من بحر الطويل نسبة العيني لعبد الله بن يعرب بن معاوية بن عبادة بن البكاء بن عامر، ونسبه أبو عبيدة ليزيد بن الصَّعْق. [انظر منحة الجليل (٣/٧٣)]
وقال ابن يعيش (٤/٨٨): والمشهور في الرواية، بالماء الفرات. ورواه الثعالبي عن أبي عمرو بالماء الحميم، وهو المحفوظ.

وهو من شواهد: ابن يعيش (٤/٨٨) وشرح الشذور (ص ١٠٤)، والقطر (١/١٦)، وابن عقيل (٣/٧٣)، والعيني (٣/٣٥٤)، وخزانة الأدب (١/٢٠٤، ٣/١٣٥)، والممع (١/٢١٠)، والدرر (٢/٦١)، والتصريح (٢/٥٠)، وأنشده الأشموني في باب الإضافة.

موضع الشاهد: في قوله (قبلاً) حيث حذف منها المضاف إليه ولم ينو فأعرابه منصوباً منوناً.

(٤) في (د) ومثلها.

وسميت (قَبْلُ وَبَعْدُ)، وما في معناهما غايات لصيرورتها بعد الحذف^(١) غاية في النطق بعد أن كانت^(٢) وسطاً.

وَالْفَتْحُ فِي أَيَّنَ، وَأَيَّانَ وَفِي كَيْفَ وَشَتَّانَ، وَرُبَّ فَاعْرِفِ
وَقَدْ بَنَوْا مَا رَكَّبُوا مِنْ الْعَدَدِ بِفَتْحِ كُلِّ مِنْهُمَا حِينَ يُعَدُّ

البناء على الفتح يكون في الأسماء والأفعال والحروف، فمما بنى عليه من الأسماء (أَيَّنَ). وعلّة بنائه شبهه بالحروف في المعنى وهو معنى (٧٦) الاستفهام أو الشرط، ولم يبنَ على السكون؛ فراراً من التقاء الساكنين وحرّك بالفتح^(٣) طلباً للخفة، ومثله: أَيَّان وكيف، ومما بنى على ذلك منها أيضاً شتان وهو اسم فعل بمعنى افترق وإنما بنى^(٤) لشبهه بالحرف^(٥) في كونه عاملاً غير معمول. وقيل: لوقوعه موقع المبنى، وحرّك بالفتحة طلباً للخفة.

والجزءان من العدد المركب، كأحد عشر، وثلاثة عشر، وتسعة عشر وما بينهما، أما الأول فلافتقاره إلى الثاني، وأما الثاني فلتضمّنه معنى الحرف، إذ أصل (أحد عشر) مثلاً أحدٌ وعشرٌ، فحذفت الواو؛ قصداً لمزج الاسمين، وجعلها اسماً واحداً وحرّكا بالفتح؛ قصداً لتخفيف الثقل (الحاصل بالتركيب)^(٦).

ومما بُنِيَ على الفتح من الأفعال الماضي المجرد من ضمير الرفع المتحرك، كضرب واستخرج.

(١) في (س): الحدث، تحريف.

(٢) في (س): كان.

(٣) في (ط): بالفتحة.

(٤) لفظة (إنها): زيادة في (ك).

(٥) في (ط): بالحروف.

(٦) ما بين القوسين: زيادة في (ك)، (ط)، (س).

ومن الحروف: رُبَّ، ولعلَّ، ولكنَّ بالتشديد.

وَأَمْسٍ مَبْنِيٌّ عَلَى الْكُسْرِ فَإِنَّ صُفْرًا كَانَ مُعْرَبًا عِنْدَ الْفَطْنِ
وَجَيْرٍ، أَي: حَقًّا، وَهَسْؤًا كَأَمْسٍ فِي الْكُسْرِ فِي الْبِنَاءِ
وَقِيلَ فِي الْحُرْبِ: نَزَالٍ مِثْلَهَا قَالُوا: حَذَامٍ وَقَطَامٍ فِي الدُّمَى^(١)

البناء على الكسر يكون في الأسماء، وفي الحروف ولا يكون في الأفعال فما بنى عليه من الحروف (باء) الجر، ولامه، وجَيْرٍ: بمعنى (نعم)، وفسرها الناظم بمعنى حقًّا - والمشهور الأول^(٢).

ومن الأسماء: (أمس)، وعلَّةٌ بنائه شبهه بالحروف وهو تضمنه معنى لام التعريف.

وبنى على الحركة ليعلم أن له أصلًا في الإعراب، وكانت كسرة لأنها الأصل في التخلص من التقاء الساكنين.

وبناؤه على ما ذكر لغة أهل الحجاز، ومحل بنائه عندهم إذا أريد به معين^(٣)، ولم

(١) الدُّمَى: جمع دُمَيْة، وهي: صورة من العاج يعملها اليونانيون، ويجعلونها قبالة المرأة الحامل إذا أتى عليها ثلاثة أشهر؛ ليأتي الولد على شكلها ثم صارت تطلق على العرائس التي يلهو بها الصبية. [وانظر القاموس المحيط: دم]

(٢) وانظر المصدر السابق (جَيْر).

(٣) للعرب في كلمة (أمس) التي يراد بها معين - وهو اليوم الذي قبل يومك ثلاث لغات: إحداهما: البناء على الكسر مطلقاً - وهي لغة أهل الحجاز، فيقولون: ذهب أمس ييا فيه، واعتكفت أمس، وعجبت من أمس بالكسر!!

الثانية: إعرابه إعراب ما لا ينصرف مطلقاً وهي لغة بني تميم، وعليها قوله:

لقد رأيت عجبا منذ أمسا عجائزا مثل السعالي خمسا

يضف ولم يعرف بأل، ولم يكسّر، ولم يصغر .

فإن فُقِدَ شرط من ذلك كأن صُغِرَ، فلا خلافَ في إعرابه وصرفه.

وأما بنو تميم فمنهم من أعربه إعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل عن الأمس - وأكثرهم يَخْصُّ ذلك بحالة الرفع وبينه على الكسر في غيرها.

ومن الأسماء المبنية على الكسر أيضاً: هَوْلَاءِ، وَتَزَالِ، وَحَذَامِ، وَقَطَامِ.

فأما (هَوْلَاءِ): فهو من أسماء الإشارة، يشار به (لجمع المذكر والمؤنث)^(١) والهاء فيه للتنيه.

وعلة بنائه تضمُّنه معنى الإشارة الذي هو في معاني الحروف - وبُنِيَ على الكسر للتخلص من التقاء الساكنين بالحركة الأصلية في ذلك.

وقد وهم الزجاجي؛ فزعم أن من العرب من بنى (أمس) على الفتح، واستدل بالبيت المذكور.

الثالثة: إعرابه إعراب ما لا ينصرف في حالة الرفع خاصة وبنائه على الكسر في حالتي النصب والجر - وهي لغة جمهور بني تميم، فيقولون: ذهب أمس؛ فيضمون بغير تنوين، واعتكفت أمس، وعجبت من أمس - فيكسرونها فيها، أما إذا أريد به أمس يوم ما من الأيام الماضية، أو كسّر، أو دخله (أل) أو أضيف - أعرب بإجماع؛ تقول: (فعلت ذلك أمسا)، أي: في يوم ما من الأيام الماضية.

وذكر المبرد، والفارسي، وابن مالك، والحريزي أن (أمس) يصغر فيعرب عند الجميع، كما يعرب إذا كسّر، ونص سيبويه على أنه لا يصغر، وقوفاً منه على السماع. [انظر شرح شذور

الذهب: ص ٩٨ - ١٠١]

(١) في (ك): للجمع مطلقاً.

وَأَمَّا (نَزَال) فَهُوَ اسْمُ فِعْلٍ أَمْرٌ^(١) بِمَعْنَى (انزَل). وَعِلَّةُ بِنَائِهِ مَا تَقَدَّمَ فِي (شَتَّانَ) - وَخَصَّهُ بِالْحَرْبِ لِكثْرَةِ قَوْضِهِ عِنْدَ طَلْبِ الْمُبَارَاةِ (نَزَالِ)، وَمِثْلُهُ تَرَكَ وَدَرَكَ.

وَأَمَّا (حَدَام) وَنَحْوُهُ^(٢) مِمَّا هُوَ عَلَى وَزْنِ (فَعَالٍ) بِفَتْحِ أَوَّلِهِ - عَلِمًا لِمَوْنِثِ كَمَا أُشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: (فِي الدَّمَى) - كَوَبَارٍ وَظَفَارٍ، وَسَكَابٍ، وَسَجَاحٍ فَأَهْلُ^(٣) الْحِجَازِ يَبْنُونَهُ عَلَى الْكَسْرِ مَطْلَقًا تَشْبِيهًا لَهُ بِفَعَالٍ الدَّالُّ عَلَى الْأَمْرِ فِي الْوِزْنِ وَالْعَدْلِ التَّقْدِيرِيِّ قَالَ الشَّاعِرُ:

٧٠- إِذَا قَالَتْ حَدَامٌ فَصَدَّقُوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَدَامٌ^(٤)

وَأَكْثَرُ بَنِي تَمِيمٍ يُوَافِقُهُمْ فِيمَا خُتِمَ بِرَاءٍ، كَحَضَارٍ^(٥) فَتَبْنِيهِ عَلَى الْكَسْرِ مَطْلَقًا^(٦)

(١) لَفْظَةٌ (أَمْرٌ): سَاقِطَةٌ مِنْ (س).

(٢) فِي (ط): وَنَحْوَهَا.

(٣) فِي (س): وَأَهْلٍ.

(٤) هَذَا بَيْتٌ مِنْ بَرَحِ الْوَافِرِ، وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي نَسَبِهِ، فَقِيلَ إِنَّهُ لِدَيْسَمِ بْنِ طَارِقٍ - أَحَدِ شَعْرَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ، وَلَكِنْ صَاحِبُ اللِّسَانِ قَالَ إِنَّهُ لِلْجَيْمِ بْنِ صَعْبِ وَالِدِ حَنِيفَةَ وَعَجَلٍ، وَحَدَامِ الْمَذْكُورَةِ هِيَ زَوْجَتُهُ.

وَانظُرْ فِيهِ: قَطْرُ النَّدَى (١/ ١١)، وَشَرَحَ شَذُورَ الذَّهَبِ (ص ٩٥)، وَشَرَحَ اللَّمْحَةَ الْبَدْرِيَّةَ

(١/ ٢٣٤)، وَشَرَحَ الْحَرِيرِيَّ عَلَى الْمَلْحَةِ (ص ٣٦٨)، وَالْمَعْنَى (ص ٢٢٠)، وَشَرَحَ ابْنَ

عَقِيلَ (١/ ١٠٥)، وَالْأَمَالِي الشَّجْرِيَّةَ (٢/ ١١٥)، وَشَرَحَ الْأَشْمُونِيَّ فِي بَابِ مَا لَا يَنْصَرَفُ.

مَوْضِعَ الشَّاهِدِ: فِي قَوْلِهِ (حَدَام) فِي الْمَوْضِعَيْنِ، فَإِنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى الْكَسْرِ لِغَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ.

(٥) كَحَضَارٍ: زِيَادَةٌ فِي (ك).

(٦) قَالَ سَيَبُوهُ: فَأَمَّا مَا كَانَ آخِرَهُ رَاءً؛ فَإِنَّ أَهْلَ الْحِجَازِ وَبَنِي تَمِيمٍ فِيهِ مُتَّفِقُونَ وَيَخْتَارُ بَنُو تَمِيمٍ فِيهِ لِغَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ، كَمَا اتَّفَقُوا فِي (بِرَى).

وَالْحِجَازِيَّةُ هِيَ اللَّغَةُ الْأُولَى الْقَدِيمَى، فَزَعَمَ الْخَلِيلُ أَنَّ إِجْنَاحَ الْأَلْفِ أَخْفَتْ عَلَيْهِمْ، يَعْنِي الْإِمَالَةَ لِيَكُونَ الْعَمَلُ مِنْ وَجْهِ وَاحِدٍ فَكْرَهُوا تَرْكَ الْخَفَّةِ، وَعَلِمُوا أَنَّهُ إِنْ كَسَرُوا الرَّاءَ وَصَلُوا إِلَى ذَلِكَ وَأَنَّهُمْ إِنْ رَفَعُوا لَمْ يَصِلُوا. [الكتاب: ٢/ ٤٠ - ٤١].

وَقَالَ الْمَبْرَدُ: وَمَا كَانَ فِي آخِرِهِ رَاءً مِنْ هَذَا الْبَابِ فَإِنَّ بَنِي تَمِيمٍ يَتَّبِعُونَ فِيهِ لِغَةَ أَهْلِ الْحِجَازِ،

ويعرب غيره إعراب ما لا ينصرف.

(وغير الأكثر منهم ذهب إلى إعرابه مطلقاً إعراب ما لا ينصرف)^(١) للعلمية والعدل عند سيبويه، وللعلمية والتأنيث المعنوي عند المبرّد وهو الظاهر^(٢).

والدُمَى - بضم الدال المهملة (٧٧) جمع دُمِيَّة، وهي الصورة المنقوشة على الحائط، ويطلق على الصورة الجميلة على سبيل التشبيه^(٣).

وَقَدْ بُنِي يَفْعَلْنَ فِي الْأَفْعَالِ فَمَا لَهُ مُعَيَّرٌ بِحَالِ
تَقُولُ مِنْهُ النُّوقُ يَسْرَحْنَ وَلَمْ يَسْرَحْنَ إِلَّا لِلْحَقَّاقِ بِالنَّعَمِ
فَهَذِهِ أَمْثَالَةٌ مِمَّا بُنِي جَائِلَةٌ دَائِرَةٌ فِي الْأَلْسُنِ
وَكُلُّ مَبْنِيٍّ يَكُونُ آخِرَةً عَلَى سِوَاءِ مَا أَذْكَرُهُ

تقدّم أنّ المضارع إذا لم تباشره نونا^(٤) التوكيد، ولم يتصل به نون الإناث (كان معرباً وذكر هنا أنه إذا اتصلت به نون الإناث)^(٥) بني على السكون نحو: ﴿وَالْمُطَلَقَتُ يُعْرَضْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، (النوق يسرحن).

وذلك أنهم يريدون إجناح الألف ولا يكون ذلك إلا والياء مكسورة. [المقتضب: ٣/٣٧٥]

- (١) العبارة التي بين القوسين: ساقطة من (ك).
(٢) قال سيبويه: واعلم أنّ جميع ما ذكرنا إذا سميت به امرأة فإن بني تيم ترفعه وتنصبه وتجره مجرى اسم لا ينصرف - وهو القياس ... وأما أهل الحجاز لما رأوه اسماً ورأوا ذلك البناء على حاله لم يغيروه لأن البناء واحد وهو ما هنا اسم للمؤنث كما كان ثم اسماً للمؤنث - وهو هنا معرفة كما كان ثم. ومن كلامهم أن يشبهوا الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله في جميع لأشياء. [الكتاب (١/٤٠)]، وراجع كذلك: [المقتضب (٣/٣٧٣)]

(٣) راجع القاموس المحيط: دم.

(٤) في (ك): نون.

(٥) ما بين لقوسين: ساقط من (ك).

وإذا دخل عليه عامل، نَحَوُ: (لَنْ يَضْرِبَنَّ، وَلَمْ يَسْرَحَنَّ لَمْ يُوَثِّرْ فِيهِ لَفْظًا). وهذا معنى قوله: (فما له مغيرٌ بحال) - وإلى ذلك أشار بعضهم ملغزًا حيث قال:

وَمَا نَاصِبٌ لِفِعْلٍ أَوْ جَازِمٌ لَهُ وَلَا حُكْمٌ لِلْإِعْرَابِ فِيهِ يُشَاهَدُ
ومثله الماضي المتصل بضمير رفع متحرك، كضربتُ، وضربنُ^(١).

ولم يتعرض لحكم المضارع إذا اتصلت به نون التوكيد المباشرة له، نَحَوُ: ﴿لِيُبَدَّنَ﴾ [الهمزة: ٤] ^(٢)، ﴿لَيَكُونَنَّ﴾ [فاطر: ٤٢] ^(٣).

ومذهب الجمهور أنه مبنيٌّ معها^(٤) على الفتح؛ لتركيبه معها تركيب (خَمْسَةٌ عَشَرَ) بدليل أنه لو فصل بينه وبين النون فاصل لم يحكم ببناؤه^(٥)، نحو: ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾ [يونس: ٨٩] ^(٦)، ﴿وَلَا يَصُدُّنَكَ﴾ [القصص: ٨٧] ^(٧).

وقوله: (فهذه أمثلة لما^(٨) بنى) إشارة إلى أنه لم يستوف^(٩) المبنيات، وإنما ذكر جملة

(١) في (ك) ضربنا.

(٢) وهي بتامها: ﴿كَلَّا لِيُبَدَّنَ فِي الْخَطْمَةِ﴾.

(٣) وهي بتامها: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِن جَاءَهُمْ نَذِيرٌ لَيَكُونُنَّ أَهْدَىٰ مِنَ الْإِبِلِ الَّتِي لَا تَعْلَمُ مَوَازِيَئَهُمْ إِذْ تُنْفِرُ﴾.

(٤) معها: ساقطة من (ك).

(٥) ولم يتعرض الشارح لحكم المضارع إذا اتصلت به نون النسوة ومذهب الجمهور أنه مبنيٌّ معها على السكون. وذهب السهيلي إلى أنه مع نون الإناث معربٌ تقديرًا. [راجع التصريح: ٥٦/١]

(٦) وهي بتامها: ﴿قَالَ قَدْ أُجِيبَتِ دَعْوَتُكُمَا فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾.

(٧) وهي بتامها: ﴿وَلَا يَصُدُّنَكَ عَنْ آيَاتِ اللَّهِ بَعْدَ إِذْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ وَأَذَعُ إِلَىٰ رَبِّكَ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾.

(٨) في (د)، (س): بما.

(٩) في (ك): لم يستوفي. خطأ.

جملة منها، لكونها جائلة بين الناس، أي^(١): دائرة على ألسنتهم.

وأشار بقوله: (وكلُّ مبني يكون آخره على سواء)، إلى الفرق بين المعرب والمبني.

فالمبني^(٢): ما يكون آخره على سواء، أي: لازماً طريقة واحدة من سكون أو حركة؛ فسكونه وحركته ليسا بعامل دخل عليه (اللفظ. فلا يتغير آخره)^(٣) بخلاف المعرب، فإنه يتغير آخره باختلاف العوامل^(٤)، فحركته^(٥) وسكونه يكونان^(٦) بعامل، فيوجدان بوجوده - فقد ظهر لك أنّها ضدان، والله أعلم بالصواب^(٧).

وَقَدْ تَقَضَّتْ^(٨) مُلْحَةً^(٩) الْإِعْرَابِ. مُودَعَةً^(١٠) بَدَائِعِ الْأَدَابِ
فَانظُرْ إِلَيْهَا نَظَرَ الْمُسْتَحْسِنِ وَحَسِّنِ الظَّنَّ بِهَا وَأَحْسِنِ.

يشير إلى أنّ^(١١) هذه المنظومة الموسومة بملحة^(١٢) الإعراب انقضت شيئاً فشيئاً مع ما أودع فيها من العلم والأدب، فإنها مع سهولة ألفاظها اشتملت على

(١) (بين الناس، أي): ساقطة من (ك).

(٢) في (س)، (ك): والمبني.

(٣) في (ك): شيء يتغير آخره. وفي (ط): عليه حتى يتغير آخره.

(٤) في (ك)، (ط): العامل.

(٥) في (ك): وحركته.

(٦) يكونان: زيادة في (ط)، (س)، (ك).

(٧) والله أعلم بالصواب: العبارة ساقطة من (س).

(٨) تقضت: فرغت وامتت.

(٩) الملحة بالضم: المستحسنه والمستملحة من كل شيء، والجمع (ملح) ويراد بها الكلمة

المليحة، وقد تطلق على البركة أيضاً. [راجع القاموس المحيط: ملح]

(١٠) لفظ (أن): ساقطة من (س).

(١١) في (ك): المسماة بملحة.

جملة^(١) جمة من مهيات النحو والتصريف، وتضمنت أمثلتها من الحكيم الجامعة والأحكام النافعة التي من وفقه الله لامثالها وفهم معانيها؛ بلغ الرتبة العليا^(٢)، فينبغي لناظر فيها أن ينظر إليها نظر من يستحسن الشيء^(٣) ليتفجع به حفظاً أو قراءة وتفهماً^(٤)، فإن من أساء ظنه بشيء؛ لم ينتفع به وأن يحسن ظنه بها أن يبلغ^(٥) بها ما يرتجيه ويأمله^(٦) من العلم^(٧) وأن يُحسِنَ إلى ناظمها بالدعاء كما أحسن إليه بها، فإنها مشهورة البركة قل أن يشتغل بها طالب إلا وانتفع بها ونتج.

والمُلْحَةُ: الواحدة من المُلْح، بضم الميم، وهو^(٨): ما يستملح^(٩) من الكلام، والبدائع (٧٨): الشيء الغريب الذي لم ينسج على منواله.

ولما كان كلامه هذا متضمناً الاعتناء بهذه المنظومة لما أودعته، أشار بقوله: (وإن تجد عيباً فسُدَّ الخلل) إلى^(١٠) أن الناظر فيها إذا لاح له فيها انتقاد أو اعتراض أن يسد الخلل، وذلك حيث تحققه (وَألا يكون)^(١١) الجواب عنه إلا على وجه حسن؛ ليكون

(١) في (ط): جمل.

(٢) في (س): العالية.

(٣) في (ك): المستحسن للشيء.

(٤) في (ك): وتفهماً. وفي (س): ويفهماً.

(٥) في (س)، (ط): ليبلغ.

(٦) في (ك)، (س): ويؤمله.

(٧) في هامش هذه النسخة قول الإمام الشافعي:

وعينُ الرضا عن كل عيبٍ كليلَةٌ كما أن عينَ السُّخْطِ تُبْدي المساويا

(٨) لفظة (هو): ساقطة من (ط). وفي (س): وهي.

(٩) في (س): ما تستملح.

(١٠) من (س): يعني.

(١١) في (د)، (س)، (ط)، (ك): (وإن لم يكن) والصواب ما أثبتناه.

ليكون ممن يدفع بالتالي هي أحسن، فإن الإنسان محل العيب والنقص. والكمال المطلق^(١) لا يكون إلا الله تعالى^(٢).

(فجّل من لا عيب فيه وعلا).

وأصل الخلل: الفرج التي تكون بين ألواح الباب.

ثم ختم هذه المنظومة بما بدأها^(٣) به من الحمد المعقّب بالصلاة، فقال:

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى مَا أَوْلَى فَزِعْمَ مَا أَوْلَى وَنِعْمَ الْمَوْلَى
ثُمَّ الصَّلَاةُ بَعْدَ حَمْدِ الصَّمْدِ عَلَى النَّبِيِّ الْهَاشِمِيِّ مُحَمَّدٍ
وَأَلَيْهِ وَصَّحْبِهِ الْأَطَهَارِ^(٤) الْقَائِمِينَ فِي دُجَى الْأَسْحَارِ^(٥)
ثُمَّ عَلَى أَصْحَابِهِ وَغَيْرَتِهِ وَتَابِعِي مَقَالِهِ وَسُتَيْتِهِ^(٦)

وقد مر الكلام على الحمد، والنبي وآله.

والصلاة: من صلى، إذا دعا بخير. والمراد بها هنا: الاعتناء بشأن المصلّي عليه، وإرادة^(٧) الخير له. وقد مرّ أن أفرادها عن السلام مكروه^(٨).

(١) لفظة (المطلق): زيادة في (ك).

(٢) لفظة (تعالى): ساقطة من (س).

(٣) في (ط): بما بدأ.

(٤) هذا البيت من المنظومة يروى في بعض نسخ الملحّة هكذا:

وَأَلَيْهِ الْأَفْاضِلُ الْأَخْيَارُ مَا انْسَلَخَ اللَّيْلُ مِنَ النَّهَارِ

(٥) في (س): الأخيار.

(٦) هذا البيت من أبيات الملحّة: زيادة في المنظومة وسقط من نسخ الكتاب. (المنظومة: ص ٤٨).

(٧) في (د): وإزادة.

والهاشمي: نسبة إلى حدّه هاشم بن عبد مناف.

وحمّد: عنّم على نبينا -عليه أفضل الصلاة والسلام^(٢)- وهو^(٣) منقولٌ من اسم مفعول (حمّد) كمفضّل من (فضّل)، موضوعٌ لمن كثرت خصاله الحميدة.

وصحبه: اسم جمع لصاحب عند سيبويه، وجمع له عند الأخفش^(٤).

والصحابي^(٥): من اجتمع مؤمناً^(٦) بالنبي ﷺ ومات كذلك.

وعطف الصحب على الآل؛ لتشمل الصلاة باقيهم.

والدُّجى: جمع دجية، بالياء، وهي ظلمة الليل^(٧).

=

(١) انظر ص (٢٧١) من هذه الرسالة.

(٢) ما بين الشرطتين: زيادة في (ك).

(٣) لفظة (هو): زيادة في (ط)، (ك).

(٤) انظر ص (٢٧٢) من هذه الرسالة هامش (١).

(٥) في (ط): والصاحب.

(٦) مؤمناً: ساقطة من (ك).

(٧) في (س): وهي الظلمة.

وليكن هذا آخر ما تيسر جمعه، فله الحمد - سبحانه - لا أحصى ثناء عليه، هو
كما أثنى على نفسه، فله الحمد حتى يرضى^(١)، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

نعم المولى ونعم النصير، (ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم)^(٢)، (وصلى
الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وذريته وأهل بيته الطاهرين وسلم تسليمًا إلى يوم
الدين آمين)^(٣).

وكان الفراغ من كتابته في يوم السبت المبارك السادس والعشرين^(٤) من ذي
القعدة غفر الله لكاتبه ومالكه والناظر فيه بخير ولن قال آمين وصلى الله على سيدنا
محمد وآله وصحبه وسلم.

(١) ما بين القوسين: زيادة في (س).

(٢) ما بين القوسين: زيادة في (س)، (ط).

(٣) وفي (س): وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

(٤) وردت في النسخ جميعها (السادس عشرين) والصحيح ما أثبتناه.

obeikandi.com

الفهارس الفنية^(١)

- أ- فهرس الآيات القرآنية.
- ب- فهرس القراءات القرآنية.
- ج- فهرس الأحاديث النبوية.
- د- فهرس الشواهد الشعرية والأرجاز.
- هـ - فهرس أقوال العرب وأمثالهم وحكمهم.
- و- فهرس المترجمين.
- ز- فهرس الأعلام.
- ح- فهرس القبائل والطوائف والجماعات النحوية.
- ط- فهرس الأماكن والبلدان.
- ي- فهرس المصادر والمراجع.
- ك- فهرس الموضوعات.

(١) حرف (هـ) يدل على أن الكلمة وردت بالهامش.
لا اعتداد بكلمات: أب، أم، وأخ، وابن، وأهل، وأداة التعريف.

obeikandi.com

أ- فهرس الآيات القرآنية .

صفحة	رقم الآية	الآية
		١ - سورة فاتحة الكتاب:
٥١٢ هـ	٧٠٦	اهدنا الصراط المستقيم. صراط الذين
		٢ - سورة البقرة:
٥٢٠	٦	سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم ...
٥٨٣، ٣٣٦	٢٤	فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا ...
٣٩٧	٢٩	هو الذي خلق لكم ...
٣٩١	٣٥	وكلا منها رغداً ...
٤٥٦ هـ	٤٧	اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم ...
٣٣٦	٨٤	وأنتم تشهدون ...
٤٨١	٨٥	ثم أتتكم هؤلاء تقتلون أنفسكم ...
٣٤١	١٠٢	على ملك سليمان ...
٣٨٣	١٠٢	لقد علموا لمن اشتراه ...
٣٥٩	١١٦	كل له قانتون ...
٣٧٩	١٢٤	وإذ ابتلى إبراهيم ربه ...
٥٢٢	١٣٣	نعبد إلهك وإله آبائك ...
٢٨٤ هـ	١٨٤	وأن تصوموا خير لكم ...
٣٤١	١٨٥	ولتكبر؛ الله على ما هداكم ...

صفحة	رقم الآية	الآية
٣٤٠	١٨٧	ثم أتوا الصيام إلى الليل ...
٥٤٦	١٨٧	وأنتم عاكفون في المساجد ...
٥٨٧	١٩٧	وما تفعلوا من خير فإن الله يعلمه ...
٣٤٣، ٣٩٧	١٩٨	واذكروه كما هداكم ...
٥٧٠	٢١٤	وزلزلوا حتى يقول الرسول ...
٣٥٩	٢٢١	ولعبد مؤمن خير من مشرك ...
٥٨٦	٢٢٣	فأتوا حرثكم أنى شئتم ...
٢١٩، ٣٥١	٢٢٦	تربص أربعة أشهر ...
٥٩٧	٢٢٨	والمطلقات يتربصن ...
٥٧٥	٢٣٧	إلا أن يعفون ...
٥٧٥	٢٣٧	وأن تعفوا أقرب للتقوى ...
٣٧٠، ١٦٨	٢٥١	ولو لا دفع الله الناس ...
٣٨٠		
٥٨٦	٢٥٩	أتى يحيى هذه الله بعد موتها ...
٣٩٤	٢٦٠	ثم ادعهن يأتينك سعيًا .
٣٩٥	٢٧٤	ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرًا وعلانية .
٤٦٦	٢٨٠	وإن كان ذو عسرة ...
٥٧٨	٢٨٢	فليكتب وليملل الذي عليه الحق وليتق الله ...

صفحة	رقم الآية	الآية
٣٤٣	٢٨٤	لله ما في السموات ...
٥٧٩	٢٨٦	لا تؤاخذنا ...
٥٧٩	٢٨٦	ولا تحمل علينا إصرًا ...
٥٧٩	٢٨٦	ولا تحملنا ...
		٣- سورة آل عمران:
٤٧٩	٨	ربنا لا تزغ قلوبنا ...
٤٥٧	١٣	إن في ذلك لعبرة ...
٣٧٣	٣٥	إذ قالت امرأة عمران ...
٥٨٦	٣٧	أنى لك هذا ...
٢٧٠هـ	٣٩	وسيدًا وحصورًا ونبيًا من الصالحين ...
٢٧٤هـ	٤١	آيتك ألا تكلم الناس ثلاثة أيام إلا رمزا ...
٣٥٣	٤٤	وما كنت لديهم ...
٥٨٦	٩٢	لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون ...
٢٦٩	١١٠	كنتم خير أمة أخرجت للناس ...
٥٦٦	١٤٢	ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين ..
٤٧٠	١٤٤	وما محمدٌ إلا رسول ...

صفحة	رقم الآية	الآية .
٣٧٣	١٨٠	ولا تحسبن الذين ييخلون بما آتاهم الله من فضله هو خير لهم ...
٥٧٦	١٨٦	لتبلون ... ٤- سورة النساء
٣٤٠	٢	ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم ...
٥٣٢	٣	فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع
٥٧٨	٩	فليتقوا الله وليقولوا قولاً سديداً ...
٤٥٢	٢٣	حرمت عليكم ...
٤٥٢	٢٤	كتاب الله عليكم ...
٥٥٨	٢٧	والله يريد أن يتوب عليكم ويريد الذين يتبعون الشهوات ...
٢٢٩	٢٨	وخلق الإنسان ضعيفاً ...
٤٢٧	٦٦	ما فعلوه إلى قليل ...
٥٦٤	٧٣	ليتني كنت معهم فأفوز فوزاً عظيماً ...
٥٨٥	٧٨	وأينما تكونوا ...
٤٤٧	١٦٦، ٧٩	وكفى بالله شهيداً ...
٥٨٢	١٣٠	وإن يتفرقا ...

صفحة	رقم الآية	الآية
٥٦٢	١٣٧	لم يكن الله ليغفر لهم ...
٣٤٢	١٥٥	فبما نقضهم ...
٣٩٧	١٦٠	فبظلم من الذين هادوا ...
٣٨٩	١٦٤	وكلم الله موسى تكليماً ...
٥٦٣	١٦٥	لثلاث يكون ...
٤٥٩	١٧١	إنما الله إله واحد ...
		٥- سورة المائدة
٢٩٨	٣	اليوم أكملت لكم دينكم ...
٤٠٩	١٢	وبعثنا منهم اثني عشر نقيباً ...
٣٤٢	١٣	نجيئناهم بسحر ...
٣٧٠	١٩	ما جاءنا من بشير ...
٣٢٥	٢٣	قال رجلان من الذين يخافون ...
٨٧	٢٦	فلا تأس على القوم الفاسقين ...
٥٥٨	٧١	وحسبوا ألا تكون فتنة ...
٣٣٣	٨٩	من أوسط ما تطعمون أهليكم ...
٥٥٨	١٠١	لا تسألوا عن أشياء ...
٣٨٠، ١٦٨	١٠٥	عليكم أنفسكم
٥٥١٣	١١٤	تكون لنا عيداً لأولنا وآخرنا ...

صفحة	رقم الآية	الآية
		٦ - سورة الأنعام
٥٦٧	٢٧	يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ...
٤٥٦ هـ	٥٤	إنه من عمل منكم سوءاً بجهالة ...
٢٨٦	٦٦	لست عليكم بوكيل ...
٥٦٢	٧١	وأمرنا لنسلم ...
٥٧٥	٨٠	أتحاجوني ...
٥١٦، ١٦٤	٩٥	يخرج الحي من الميت ومخرج الميت من الحي ..
٣٤٨	١٠٩	وأقنموا بالله ...
٥٥٢٢ هـ	١٤٨	ما أشركنا ولا آبائنا ...
٥٦٥	١٥١	قل تعالوا أتل ...
		٧ - سورة الأعراف
٥١٦	٤	بياتاً أو هم قائلون ...
٣٧٩	٣٠	فريقاً هدى ...
٣٤٠	٣٨	ادخلوا في أمم ...
٥٣٤	٤١	ومن فوقهم غواشٍ ...
٥٦٣	٥٣	فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا ...
٣٩٥	٥٦	وادعوه خوفاً وطمعاً ...
٥٦٩	٨٧	حتى يحكم الله ...

صفحة	رقم الآية	الآية
٥٨٧	١٣٢	مهما تأتينا بآية لتسحرنا ...
٤٠٩	١٤٢	وواعدنا موسى ثلاثين ليلة ...
٣٧٦	١٤٩	ولما سُقط في أيديهم ...
٥٥٥	١٦٠	وقطعناهم اثنتي عشرة أسباطاً أمماً ...
٥٩١	١٨٥	فبأي حديث بعده يؤمنون ...
		٨- سورة الأنفال
٤٠٩	٦	كأنها يساقون إلى الموت وهم ينظرون ...
٣٥٦ هـ	٧	وإذ يعدكم الله إحدى الطائفتين ...
٥٨٥	١٩	وإن تعودوا نعد ...
٥٦٢	٣٣	وما كان الله ليعذبهم ...
٣٦٣	٤٢	والركب أسفل منكم ...
		٩- سورة التوبة
٣٠٢	٩	اشتروا بآيات الله ...
٢٩٨	٤	إذ هما في الغار ...
٥٩١	٧٠	ألم يأتيهم نبؤ الذين من قبلهم ...
٣٤٠	١٨٠	من أول يوم ...
		١٠- سورة يونس
٥١٦	١٢	دعانا لجنبه أو قاعداً أو قائماً ...

صفحة	رقم الآية	الآية
٤٥٥	٦٢	إلا إن أولياء الله ...
٥٩٧	٨٩	ولا تتبعان ...
٥٦٩	١٠٩	حتى يحكم الله ... ١١ - سورة هود
٤٦٥ هـ	٨	ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم ...
٣٣٧	٣٧	واصنع الفلك بأعيننا ...
٤٧٦	١٠٧	ما دامت السماوات والأرض
٣٦٦	١٠٨	وأما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها ...
٣٣٤	١١٤	إن الحسنات يذهبن السيئات ...
٤٦٣	١١٨	ولا يزالون مختلفين ... ١٢ - سورة يوسف
٤١٧	٤	رأيتُ أحد عشر كوكبًا ...
٣١٧	٨	إن أبانا لفي ضلال مبين ...
٤٧٩	٢٩	يوسف أعرض عن هذا ...
٣٧١	٣٠	قال نوسة ...
٣٧٤	٣١	وقالت اخرج عليهن ...
٤٦٩	٣١	ما هذا بشرًا ...
٣٧٣	٥١	قالت امرأة العزيز ...

صفحة	رقم الآية	الآية
٣١٧	٨١	ارجعوا الى ابيكم ...
٤٧٨	٨٤	يا افسى على يوسف ...
٣٤٨	٨٥	تالله تفتؤ ...
٤٢٣	٩٢	لا تثريب عليكم اليوم ...
٢٧٠	٢٢٥	والفيا سيدها لدى الباب ...
		١٣- سورة الرعد
٥٢١	١٦	أم هل تستوي الظلمات والنور ...
		١٤- سورة إبراهيم
٤٢٢	٢٥	تؤتي أكلها كل حين بإذن ربها ...
٥٧٧	٢٨	ألم تر ...
٧٧	٣١	من قبل أن يأتي يوم لا بيع فيه ولا خلال ...
		١٥- سورة الحجر
٣٤٤، ٢١٨	٢	ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين ...
		١٦- سورة النحل
٤١٣	٣٠	ولنعم دار المتقين ...
٣٤٨	٣٨	وأقسموا بالله ...
٤٥٦هـ	٦٢	لا جرم أن لهم النار ...
٥١٠هـ	٩١	ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها ...

صفحة	رقم الآية	الآية
٢٨٤	٩٦	ما عندكم ينفد وما عند الله باق ...
٤٥٧	١٢٤	فإن ربك ليحكم بينهم ... ١٧ - سورة الإسراء
٣٤٠	١	من المسجد الحرام ...
٣٤٠	١	إلى المسجد الأقصى ...
٥٨٥	٨	وإن عدتم عدنا ...
٤٠٤	٣٧	ولا تمش في الأرض مرحًا ...
٣٩٠	٦٣	فإن جهنم جزأؤهم جزاءً موفورًا ...
٥٨٥، ٣٧٩، ٧٨	١١٠	أيًا ما تدعو فله الأسماء الحسنى ... ١٨ - سورة الكهف
٣٨٣	١٢	لنعلم أيّ الحزبين أحصى ...
٣٨٧	١٨	ونقلهم ...
٣٨٧	١٨	وكلبهم باسط ذراعيه ...
٤١٣	٢٩	بئس الشراب ...
٤١١	٣٤	أنا أكثر منك مالًا ...
٥١٣	٦٣	وما أنسانيه إلا الشيطان أن أذكره ...
٥٢٠	٨٦	إما أن تعذب وإما أن تتخذ فيهم حسنى ...

صفحة	رقم الآية	الآية .
		١٩- سورة مريم
٥٨٥	٢٦	فإِذَا تَرَىٰ نَاسًا مِّنَ الْبَشَرِ أَحَدًا ...
٤٥٥	٣٠	قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ ...
٤٦٤	٣١	مَا دمت حَيًّا ...
		٢٠- سورة طه
٣٦٠	٢٠	فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى ...
٥٧٨، ٥٦٣	٨١	وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي ...
٥٩٦	٩١	حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى ...
		٢١- سورة الأنبياء
٤٠٤	١٦	وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا ...
٢٩٩	٣٠	وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ ...
٥٢٢ هـ	٥٤	لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَأَبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ...
٣٨٣	٦٥	لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَا هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ ...
		٢٢- سورة الحج
٣٠٣، ٢٩٠	١١، ٣، ٨	وَمِنَ النَّاسِ ...
٣٤٠	٣٠	فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ...
١٦٨	٤٠	وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ ...

صفحة	رقم الآية	الآية
		٢٣- سورة المؤمنون
٣٤١	٢٢	وعليها وعلى الفلك تحملون ...
٤٥٩	١١٥	أفحسبتم أننا خلقناكم عبثاً ...
		٢٤- سورة النور
٢٩٣	٤	فاجلدوهم ثمانين جلدة ...
٣٩٧، ٣٤٠	١٤	لمسكم فيما أفضتم ...
٥٣٣٢	٢٢	ولا يأتل أولوا الفضل منكم والسعة ...
٢٩٨	٣٥	في زجاجة الزجاجة ...
٥١٠	٣٥	من شجرة مباركة زيتونة ...
٣٤٨	٥٣	وأقسموا بالله ...
		٢٥- سورة الفرقان
٣٧١، ٣٣٠	٨	وقال الظالمون ...
٥١٥	١٠	إن شاء جعل لكم خيراً من ذلك جنات ...
٣٠٣	١٣	دعوا هنالك نبوراً ...
٥١٥	٤٩	لنحيي به بلدة ميتاً ونسقيه ...
٥٥١٣	٦٩، ٦٨	ومن يفعل ذلك يلق أثماناً، يضاعف له ...
		٢٦- سورة الشعراء
٥٣٠٥	١٨	ألم نربك فينا وليداً ...

صفحة	رقم الآية	الآية .
٤٢١	٦٤	وأزلفنا ثم الآخرين
٥١٤ هـ	١٣٢	أمدكم بما تعلمون. أمدكم بأنعام وينين ...
	١٣٣	
٤٠٧	٢٠٨	وما أهلكنا من قرية إلى لها منذرون
		٢٨- سورة النمل
٣٤٠	٣٠	إنه من سليمان ...
		٢٨- سورة القصص
٥٨٣	٧	ولا تخافي ولا تحزني ...
٥٦٢	٨	ليكون لهم عدوًا وحزنًا ...
٣١٧	٢٣	وأبونا شيخ كبير ...
٥٩١	٤٣	من بعد ما أهلكنا القرون ...
٧٧	٥٧	أو لم نمكن لهم حرماً آمناً ...
٥٩٧	٨٧	ولا يصدنك ...
		٢٩- سورة العنكبوت
٣٨٣	٢٠١	ألم. أحسب الناس أن يتركوا ...
	١٤	فلبت فيهم ألف سنة إلا خمسين ...
٥١٧	١٥	فأنجيناه وأصحاب السفينة ...
٣٣٤	٤٤	خلق الله السماوات ...

صفحة	رقم الآية	الآية
٣٦٩	٥١	أو لم يكفهم أنا أنزلنا ... ٣٠- سورة الروم
٥٩٠، ٧٨١، ٥٩١	٤	الله الأمر من قبل ومن بعد ...
٤٦٦	١٧	فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون ...
٣٥٩	٢٦	كلُّ له قانتون ...
٤٦٤	٤٧	وكان حقًّا علينا نصر المؤمنين ... ٣١- سورة لقمان
٥٧٨	١٣	لا تشرك بالله ...
٤٠٤	١٨	ولا تمش في الأرض مرحًا ... ٣٢- سورة الأحزاب
٢٧٢	٣٣	إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت
٥٥٨	٣٧	لكي لا يكون ...
٢٧١ هـ	٥٦	يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً . ٣٤- سورة سبأ
٥٣٤	١٨	سيروا فيها ليالي ...
٥١٩	٢٤	وإننا أو إياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين ...
٣٥١، ٢١٨	٣٣	بل مكر الليل ...

صفحة	رقم الآية	الآية
		٣٥- سورة فاطر
٥٣١	١	أولي أجنحة مثنى وثلاث ورباع ...
٣٣٩	٢٨	مختلف ألوانه ...
٥٦٣	٣٦	لا يُقضى عليهم فيموتوا ...
٣٩٧	٤٢	وليكونن ...
		٣٦- سورة يس
٣٤٨	٢٤١	يس . والقرآن الحكيم ...
		٣٧- سورة الصافات
٣٩٠	١	والصافات صفاً ...
٤٢٩	٣٥	لا إله إلا الله ...
٤٣٩	٤٧	لا فيها غولٌ ولا هم عنها ينزفون ...
٤٥٦	١٤٣	فلولا أنه كان من المسيحين ...
٥١٩	١٤٧	وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون ...
		٣٨- سورة ص
٥٧٨	٨	لما يذوقوا عذاب ...
٤٠٩	٢٣	إن هذا أخي له تسعٌ وتسعون نعجة ...
٤١٣	٣٠	نعم العبدُ ...

صفحة	رقم الآية	الاية
		٣٩- سورة الزمر
٤٧٧	١٦	يا عباد فاتقون ...
٣٣٢	٢١	إن في ذلك لعبرة لأولي الأبواب ...
٤٦٧	٣٦	أليس الله بكاف عبده ...
٣٨٨	٣٨	هل من كاشفات ضره ...
٤٧٧	٥٣	يا عبادي الذين أسرفوا ...
٧٨	٥٦	أن تقول نفس يا حسرتى على ما فرطت ...
٢٨٢	٧٣،٧١	حتى إذا جاءوها ...
٤١٣	٧٢	فبئس مثوى المتكبرين ...
		٤٠- سورة غافر
٥١٩	٥	كذبت قبلهم قوم نوح ...
٤١٣	٣٧،٣٦	لعلي أبلغ الأسباب . أسباب السماوات فأطلع
٥٦٤	٧٦	فبئس مثوى المتكبرين ...
		٤١- سورة فصلت
٤١٣	١٠	في أربعة أيام سواء للسائلين ..
٤٠٧	١١	فقال لها وللأرض ائتيا ...
٥٢٢	١٢	فقضاهن سبع سموات في يومين ...
٣٢٥	٢٩	ربنا أرنا اللذين أضلانا ...

صفحة	رقم الآية	الآية
٣٢٥	٤٦	وما ربك بظلام للعبيد ... ٤٢- سورة الشورى
٥١٧	٣	وكذلك يوحي إليك وإلى الذين من قبلك ...
٣٤٣	١١	ليس كمثله شيء ...
٥٨٥	٢٠	من كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه ...
٥١٢	٥٣، ٥٢	وإنك لتهدي إلى صراط مستقيم ٤٣- سورة الزخرف
٥٧٨	٧٧	ليقض علينا ربك ... ٤٤- سورة الدخان
٤٥٥	٣٤، ٢	والكتاب المبين . إنا أنزلناه ...
٣٢٣	٣١	إنه كان عاليًا ... ٤٥- سورة الجاثية
٣٣٧	١٢	الله الذي سخر لكم البحر لتجري الفلك فيه بأمره .. ٤٦- سورة الأحقاف
٣٢١	٣١	أجيبوا داعي الله ... ٤٧- سورة محمد
٣٩٣	٤	فشدوا الوثاق فإما متاً بعد وإما فداء ...

صفحة	رقم الآية	الآية
٣٨٦	٢٢	فهل عسيتم إن توليتم ...
٣٤١	٣٨	ومن يبخل فإنما يبخل عن نفسه
		٤٨- سورة الفتح
٥٦٢	٢	ليغفر لك الله ...
٣٣٣	١١	شغلنا أموالنا وأهلونا ...
٣٣٣	١٢	إلى أهلهم أبدًا ...
٣٣٠	١٥	سيقول المخلفون ...
٤٢٠هـ	٢٨	وكفى بالله شهيدًا ...
		٤٩- سورة الحجرات
٤٥٦	٥	ولو أنهم صبروا ...
٥٧٠	٩	حتى تفيى إلى أمر الله ...
		٥٠- سورة ق
٣٥٣	٣٥	ولدينا مزيد ..
		٥١- سورة الذاريات
٤٥٥	٢٣	إنه لحق مثل ما أنتم تنطقون
		٥٢- سورة الطور
٤٥٦	٢٨	إنا كنا من قبل ندعوه إنه هو البر الرحيم ...

صفحة	رقم الآية	الآية
		٥٣- سورة النجم
٥٢٩	٢٣	إن هي إلى أسماء ...
		٥٤- سورة القمر
٤١١	١٢	وفجرنا الأرض عيوننا ...
٣٤٢	٣٤	نجيناهم بسحر ...
٣٧٨	٤١	ولقد جاء آل فرعون النذر ...
		٥٥- سورة الرحمن
٤٧٩	٣١	سنفرغ لكم أيها الثقلان ...
٣٣٦	٥٠	عينان تجريان
		٥٧- سورة الحديد
٥٨٥	٢٣	لكيلا تأسوا ...
٥١٧	٢٦	ولقد أرسلنا نوحًا وإبراهيم ...
٥٦٣	٢٩	لئلا يعلم ...
		٥٨- سورة المجادلة
٤٦٩	٢	ما هن أمهاتهم ...
		٥٩- سورة الحشر
٥٥٩	٧	كي لا يكون دولة ...
٣٣٦	١٧	فكان عاقبتها أنها في النار خالدين فيها ...

صفحة	رقم الآية	الآية
		٦٢- سورة الجمعة
٢٨٤	١١	قل ما عند الله خير من اللهو ومن التجارة ...
		٦٥- سورة الطلاق
٣٧٩	٣	إن الله بالغ أمره ...
٥٧٨	٧	ليتقق ذو سعة من سعته ...
٥١٢	١١، ١٠	قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا . رَسُولًا ...
		٦٦- سورة التحريم
٣٧٩	٤	والملائكة بعد ذلك ظهير ...
		٦٨- سورة القلم
٤٥٧	٤	وإنك لعلی خلق عظیم ...
٢٧٣	٦	بأيكم المفتون ...
		٦٩- سورة الحاقة
٣٧٦	٧	سخرها عليهم سبع ليالٍ وثمانية أيام حسومًا .
٣٧٦	١٣	فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة ...
٧٧، ٤٧٨	٢٩	هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيهِ ...
		٧٢- سورة الجن
٤٥٥	١	قل أوحى إلي أنه استمع ...

صفحة	رقم الآية	الآية
٥٥٨	٢٠	٧٣- سورة المزمل علم أن سيكون منكم مرضى ...
٤٠٨	٤	٧٥- سورة القيامة بلى قادرين ...
٥٧٨	١	٧٦- سورة الإنسان لم يكن شيئاً مذكوراً ...
٥٥٢٠	٣	إما شاكراً وإما كافوراً ...
٥٥٢٢	٣٨	٧٧- سورة المرسلات جمعناكم والأولين ...
٣٠٥	٦	٨٠- سورة عبس فأنت له تصدى ...
٥٧٧	٢٣	لما يقض أمره ...
٣٤١	١٩	٨٤- سورة الانشقاق طبقاً عن طبق ...
٣٦٠	١٥، ١٤	٨٥- سورة البروج وهو الغفور الودود . ذو العرش المجيد . فعال لما يريد ...
	١٦	

الآية	رقم الآية	صفحة
٨٩ - سورة الفجر والفجر . وليالٍ ...	٢٠١	٥٣٤
٩٢ - سورة الليل أنذرتكم نارا تلتظي ...	١٤	٣٠٥
٩٤ - سورة الشرح ألم نشرح ...	١	٥٧٧
٩٥ - سورة التين في أحسن تقويم ...	٤	٥٤٦
٩٦ - سورة العلق اقرأ باسم ربك الذي خلق ...	١	٢٦٨
لنسفعا بالناصية . ناصية كاذبة ...	١٦، ١٥	٥١٢ هـ
فليدع ناديه ...	١٧	٣٣٦، ٣٢١
٩٧ - سورة القدر إنا أنزلناه في ليلة القدر ...	١	٤٥٥
سلام هي حتى مطلع الفجر ...	٥	٣٤١
٩٨ - سورة البينة لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب ...	١	٥٧٦، ٧٨ هـ

الآية	رقم الآية	صفحة
١٠٠ - سورة العاديات فالمغيرات صبحا . فأثرن به نقعا ...	٤٠٣	٥١٦
١٠٤ - سورة الهمزة لينبذن ...	٤	٥٧٩
١١٢ - سورة الإخلاص قل هو الله أحد ...	١	٣٦٣
لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ...	٣	٥٧٧

ب- فهرس القراءات القرآنية

م	القراءة	القارئ	السورة	الآية	صفحة
١	فتلقى آدم من ربه <u>كلمات</u>	ابن كثير	البقرة	٣٧	٣٧٠
٢	تساءلونَ به <u>والأرحام</u>	ابن عباس والحسن البصري	النساء	١	٥٢٢
٣	ما فعلوه <u>إلا قليلاً</u> منهم	ابن عامر	النساء	٦٦	١٩٣
٤	وحسبوا <u>ألا تكون</u> فتنةً	البصريان وحمزة والكسائي وخلف	المائدة	٧١	٥٥٨
٥	الله أعلم حيث <u>يجعل رسالاته</u>	نافع والكسائي وأبو عمرو وابن عامر وحمزة وعاصم	الأنعام ١٢٤		٤٢٣
٦	إنه من <u>يتقي</u> ويصبرُ	قنبل	يوسف	٩٠	٥٨٢
٧	إن <u>هذان</u> لساحرانِ	نافع وابن عامر وشعبة وحمزة والكسائي وأبو جعفر ويعقوب وخلف.	طه	٦٣	٣٢٧

م	القراءة	القارئ	السورة	الآية	صفحة
٨	أَلَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ	الكسائي وأبو جعفر المدني ورويس	النمل	٢٥	٤٨١
٩	لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلٍ وَمَنْ بَعْدَ	الجحدري والعقيلي.	الروم	٤	٥٩١
١٠	هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ	البصريان	الزمر	٣٨	٣٨٨
١١	خَاشِعًا أَبْصَارَهُمْ يَخْرُجُونَ	أبو عمرو وحمزة والكسائي وخلف.	القمر	٧	٤٠٧
١٢	يَا عِبَادِي لَا خَوْفَ عَلَيْكُمْ	المدنيان وأبو عمرو وابن عامر	الزخرف	٦٨	٤٧٧
١٣	إِنَّ اللَّهَ بِالْغُفْرِ أَمْرَهُ	نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحمزة ويعقوب وخلف.	الطلاق	٣	٣٧٩
١٤	وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثًا وَيَعُوقًا وَنَسْرًا	الأعمش والأشهب العقيلي.	نوح	٢٣	٣٨٨
١٥	سَلَسَلًا وَأَغْلَالًا	نافع والكسائي	الإنسان	٤	٥٥٠

ج - فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

م	الحديث	صفحة
١	كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أقطع	٢٦٨
٢	أنا سيد ولد آدم ...	٢٧٠هـ
٣	قوموا إلي سيدكم أو إلى خيركم	٢٧٠هـ
٤	السيد الله تبارك وتعالى	٢٧٠هـ
٥	من ترضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ...	٢٨٧
٦	وأعوذ بك من الخيانة فإنها بثست البطانة	٢٨٧
٧	لا وتران في ليلة	٣٢٦
٨	يارب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة	٣٤٤
٩	فلا تجدون أعلم من عالم المدينة	٣٥١
١٠	خمس صوات كتبهن الله ...	٣٥٩
١١	لا حول ولا قوة إلا بالله كثر من كنوز الجنة	٤٤٤هـ
١٢	سيحان الله إن المؤمن لا ينجس !!	٤٤٦
١٣	لا أحد أغبر من الله	٤٤٥
١٤	ثوبي حجر ...	٤٧٩
١٥	إن الرجل ليصلي الصلاة ما كتب له نصفها، ثلثها، ربعها إلى العشر	٥١٢
١٦	صلاة الليل مثنى مثنى	٥٣١، ٥٣٢
١٧	من يقيم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه.	٥٨٥

د- فهرس الشواهد الشعرية والأرجاز

الصفحة	الشاهد	القافية	البحر	الشاعر
٣٤٧	١٣	نجلاء	الخفيف	عدي بن الرعلاء
٤٦٤	٣٦	أو غائبًا	المديد	المعدل بن عبد الله
٣٨٤	٢٠	وتحسبُ	الطويل	الكميت بن زيد الأسدي
٤٣٠	٢٩	مذهبُ	الطويل	الكميت بن زيد الأسدي
٣٦١	١٦	حبيبها	الطويل	نصيب بن رباح
٣٢٨	٦	وتغيبُ	الطويل	حميد بن ثور
٥٦٠	٥٥	المشيبِ	الوافر	حسان بن ثابت
٣٧٩	١٨	فاشترتُ	الرجز	رؤبة بن العجاج
٥٩١	٦٩	الفراتِ	الطويل	عبد الله بن يعرب
٣٧٨	٢٢	مرتِ	الطويل	رجل طائي
٣٨٣	٢٢	تولتِ	الطويل	كثير عزة
٣٨٠	٤٢	بالبلحِ	المتدارك	الشيخ يوسف التوزري
٥٦٣	٥٦	فنستريحا	الرجز	أبو النجم العجلي
٤٥١	٣٠	سلاحِ	الطويل	مسكين الدارمي
٤٦٨	٣٨	ولا الحديدًا	الوافر	عقبة بن هبيرة الأسدي
٤٦٥	٣٢	المقيدا	البسيط	الفرزدق
٣٥٣	١٤	والجمدُ	البسيط	ورقة بن نوفل

الصفحة	الشاهد	القافية	البحر	الشاعر
٥٥٨٢ هـ	٦٤	بني زياد	الوافر	قيس بن زياد
٥٤٦٠ هـ	٣٣	فقد	البيسط	النابغة الذبياني
٥٠٦	٤٦	ابتكر	الرجز	أبو النجم العجلي
٥١٠	٤٨	عمر	الرجز	عبد الله بن كيسبه
٥١٩	٥٠	الأصاغرا	الطويل	النابغة الذبياني
٥٧٣	٦٣	أو أطيرا	الرجز	رؤية بن العجاج
٣٤٣ هـ	٨	القطر	الطويل	أبو صخر الهذلي
٣٩٨ هـ	٣٥	يجر عائلاً	الطويل	ذو الرمة
		القطر		
٤٦٣	٤٤	جار	البيسط	النابغة الذبياني
	١٥	الفاخر	السريع	الأعشى
٤٨١ هـ	٢٧	عمرو	الطويل	راشد بن شهاب اليشكري
٤٢٨	٢٨	العيس	الرجز	عامر بن الحارث
٢٣٩	١	يطع	الرمل	سويد اليشكري
٥٦٤	٥٧	سمعا	البيسط	محمد بن بشير
٥٥٤٩ هـ	٥٣	يتضوع	الطويل	محمد بن بشير
٥٥٩	٥٤	بلقع	الطويل	محمد بن بشير
٥٦٧	٦٠	الملسوع	الكامل	الشريف الرضي

الصفحة	الشاهد	القافية	البحر	الشاعر
٤٧٦هـ	٤١	الغطارفُ	الطويل	الشريف الرضي
٤٧٠هـ	٤٠	الخزِفُ	البيسط	عباس بن الأحنف
٣٧٣	١٧	إبقاها	المتقارب	عامر بن جوين الطائي
٤٦٧	٣٧	أعجلُ	الطويل	الشنفرى
٥٧٠	٦٢	أشكُلُ	الطويل	جرير
٤٨٦	٤٥	الأناملُ	الطويل	ليبد بن ربيعة العامري
٥٨٨	٦٧	لا يحاولُ	الطويل	النابعة الذبياني
٥٠٥	٤٦	بنبالِ	الطويل	امرؤ القيس
٤٥٩هـ	٣١	أمثالي	الطويل	امرؤ القيس
٣٩٣	٢	العقالِ	الخفيف	أمية بن أبي الصلت
٣٤٥هـ	١٠	لييتي	الطويل	امرؤ القيس
٥٤٩هـ	٥٢	مرجلي	الطويل	امرؤ القيس
٣٩٨هـ	٢٣	المتفضلِ	الطويل	امرؤ القيس
٥٦٥هـ	٥٨	فحوملِ	الطويل	امرؤ القيس
٣٤٦	١١	محولِ	الطويل	امرؤ القيس
٥٦٨	٦١	أو تستقيا	الوافر	زياد الأعجم
٤٦٩	٣٩	حرامُ	الكامل	عنتره
٤٨٠	٤٣	وغرامُ	الطويل	ذو الرمة

الصفحة	الشاهد	القافية	البحر	الشاعر
٥٦٦ هـ	٢٤	عظيم	الكامل	أبو الأسود الدؤلي
٣٢٦	٤	عقيم	الطويل	هوبر الحارثي
٥٩٥	٧٠	حذام	الوافر	الجيم بن صعب
٣٨٥	٢١	المكرم	الكامل	عنتره
٤٠١	٢٦	والعيونا	الوافر	الراعي النميري
٤٦٣	٣٤	مين	الخفيف	الراعي النميري
٥٨٧	٦٥	الأزمان	الخفيف	الراعي النميري
٣٤٤	٩	أبوان	الطويل	رجل من أزد السراة
٥٦٦	٥٩	داعيان	الوافر	وثار بن شيبان النمري
٥٣٩	٥١	تعرفوني	الوافر	سحيم بن وثيل الرياحي
٣٣١	٧	الأربعين	الوافر	سحيم بن وثيل الرياحي
٣٣٦ هـ	١٢	قتمة	الرجز	رؤبة بن العجاج
٣٢٦	٥	غاياها	الرجز	أبو النجم
٥١٨	٤٩	ألقاها	الكامل	مروان المهلب
٤٠١ هـ	٢٥	عينها	الرجز	ذو الرمة
٢٧٨	٣	فأجابوا	الخفيف	بشار بن برد
٥٧٨	٦٦	آتيا	الطويل	

هـ - فهرس أقوال العرب وأمثالهم وحكمهم

- تسمع بالمعيدي خير من أن تراه. ٢٨٤، ١٩٩
- ادخلوا الأول فالأول. ١٨٥، ١٦٣
- قضية ولا أبا حسن لها. ٤٣٩، ١٦٤
- اجتهد وحدك. ١٦٣
- اذهب بذى تسلّم ٣٥٤، ٢٠٠
- كيف أنت وقصعة من ثريد ٣٩٩، ٢٠٠
- مشنوء من يشنوك. ٣٦١، ١٩٩
- إذا عرف السبب بطل العجب. ٤٤٦، ١٩٩
- نعم السير على بنس العير. ٢٨٣، ١٩٩
- ما هي بنعم الولد ٢٨٣، ١٩٩
- على الثمرة مثلها زبدا. ٣٦١، ٢٠٠
- خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها. ٤٠٦، ٢٠٠
- عسى الغويّر أبو سا. ٢٠٩، ٢٠٧
- تميمي أنا. ٣٦١
- ستر عليه طويلا. ٣٩٢
- إنما أنت سيرا. ٣٩٤
- جاء البرد والجبايا. ٣٩٩

- استوت المياه والأخشابا. ٣٩٩
- ما أنت وزيدا. ٣٩٩
- بعته بدرهم فصاعدا. ٤٠٨
- لله دره فارسا! ٤١٢
- الصيف ضيعت اللبن. ٤١٥هـ
- ما زاد إلا ما نقص، وما نفع إلا ما ضر. ٤٢٨هـ
- أرسلها العراك. ٤٣٣هـ
- لكل فرعون موسى. ٤٤٠هـ
- ما طعامك زيداً أكلاً. ٤٦٣
- ما بي أنت معنياً. ٤٧١
- ما مسى ما أعتب. ٤٧١
- يا أم لا تفعلي. ٤٧٨
- بعد اللثيا والتي. ٤٩٨
- مررت برجل سواءٍ والعدم. ٥٢٢
- إنها لأبل أم شاء. ٥٢١
- الكمر أشباه الكمر. ٥٢٦

و- فهرس المترجمين

٩	أبان اللاحقي
١٢	الأجهوري
٢٩٧	الأخفش
٧٤	ابن أرسلان (شهاب الدين الرملي)
٥٥	أبو إسحاق الشيرازي
٤٠٠	أبو الأسود الدؤلي
١٢٣	الأشموني
٥٨	أنوشروان
٤٨٨	ابن إياز
٥٦١	ابن بابشاذ
٥٧	باخرمة
٧٥	بحرق اليمني
١٠	بشر بن المعتمر
٢٣	بهلول الصوفي
٣٥٠	الجرجاني (عبد القاهر)
٣٥٠	ابن الحاجب
٧٦	حسين والي

٢٩٧	أبو حيان
١٢	الخضري
١٣	خلف الأحمر
٢٩٧	الخليل
٥٥٠	الدماميني
٤٦٢	الزجاج
٢٧٧	الزخشري
٤٦٢	ابن أبي الربيع
٧٤	سريجا بن محمد
٢٩٧	سيبويه
٧٥	السيوطي
٢١	ابن سينا
٣٥٢	ابن الشجري
٧٣	ابن الصائغ
١٢٨	الصبان
٥٨	ابن صدقة
٢٤	طاهر الأصبهاني
٣٦	ابن طراد الزينبي
٢٣	طبرس الجندي

٧٣	أبو العباس الحوفي
٢٢	ابن عبد القوي
١١٥	العز بن عبد السلام
٥٦١	ابن عصفور
٢٤١	العكبري (أبو البقاء)
٢١٠	الفارسي
١٣٤	الفاكهاني
١٥٣	ابن الفاكهاني
١٣٣	الفاكهي (أحمد بن علي)
١٣٦	الفاكهي (عبد القادر)
٣١٧	الفاكهي (محمد)
٣١٧	الفراء
٥٣	الفضل القصباني
٤٣٢	المازني
٢٧٠	مالك بن أنسي
٢٧٣	ابن مالك
٥٦	الماندائي
٢٩٨	المبرد
٧٣	أبو المحاسن (عبد الله بن عبد الحق)

٧٦	المحبي
٧٤	محمد بن جابر
٣٥٩	المرادي
٧٥	ابن مطير
٢٢	ابن معط
١٠	ابن عماتي المصري
٢٧٧	ناظر الجيش
٧٣	ابن الناظم
٥٧	ابن النقور
٧٤	نور الدين القلصاوي
٢٧٠	النوي
١٠	ابن الهبارية
٢٨٩	ابن هشام
٦٦	ابن الوردي
٧٤	ابن الوكيل

ز- فهرس الأعلام

الاستراباذي (الرضي): ١٢١، ٢١١، ٢١٧، ٢٢٠	أبان اللاحقي: ٩، ١٤، ١٥، ٢٨، الأبدي: ٤١١هـ، ٥٦٢هـ.
الاستراباذي (ركن الدين): ٢٤١، ٥٢٨	الأبيرد الرياحي: ٣٣١هـ. الأناري: ٢٤.
أبو إسحاق: ٤٣٦هـ	ابن أجروم: ١٢٢، ١٤٩.
إسماعيل الصفوي: ١٢٣	الآجهوري: ١٢.
إسماعيل المحلاوي: ٧٦	الأحوص: ٤٧٤هـ.
أبو الأسود الدؤلي: ١٣، ٢٤٠، ١٩٨، الأشرف خليل: ١١٢.	الأخطل: ٥٥١هـ، ٥٧٠هـ.
الأشرف بن قلاوون: ١١٣.	الأخفش: ٢٣٥، ٢٤٢، ٢٩٧، ٢٧١هـ، ٣١٨هـ، ٣٣٩هـ
الأشموني: ١٢٣، ١٢٨هـ، ٢٩٣هـ	٣٤٤هـ، ٣٤٣هـ، ٣٤٩هـ، ٣٥٨هـ
٣٠٩هـ، ٣٢٦هـ، ٣٢٨هـ، ٣٣٢هـ	٣٩٤هـ، ٣٩٢هـ، ٤٤٥هـ، ٤٤٧هـ
٣٣٩هـ، ٣٤٤هـ، ٣٤٥هـ	٤٦١هـ، ٤٨٥هـ، ٤٩٩هـ، ٦٩١-
٣٤٦هـ، ٣٤٧هـ، ٣٥٧هـ، ٣٥٩هـ	٥٣٥هـ، ٥٠٨هـ، ٥١١هـ، ٥١٣هـ
٣٦١هـ، ٣٦٧هـ، ٣٦٨هـ، ٣٧١هـ	٥٢٢هـ، ٥٣٢هـ، ٥٣٤هـ، ٥٥١هـ
٣٧٣هـ، ٣٧٦هـ، ٣٨٢هـ، ٣٨٤هـ	٥٥٣هـ، ٥٥٧هـ، ٥٨٢هـ، ٥٨٤هـ
٣٨٥هـ، ٣٨٧هـ، ٣٨٩هـ، ٣٥٧هـ	٥٩٠هـ.
٤٠١هـ، ٤٠٤هـ، ٤٢٨هـ، ٤٣١هـ	إدريس الصفدي: ٢٥٠.
٤٦٠هـ، ٣٧٣هـ، ٤٨٠هـ	ابن أذينة: ٤٨٩.
٤٩٩هـ، ٥٠٥هـ	ابن أرسلان: ٧٣.
الأشهب العقيلي: ١٩٠-٥٥٠٠هـ	الأزجي: ٥٧.
الأصفهاني (أبو منصور): ٢٧٧هـ	ابن الأستاذار: ١٢٠.
الأعشى: ٣٥٣هـ، ٥٦٦هـ	

- الأعلم: ٣٠٩ هـ ٣٧٣ هـ ٤٥١ هـ
 ٥٦٣ هـ ٥٦٦ هـ.
 الأعمش: ١٩٤، ٥٥٠ هـ.
 امرؤ القيس: ١٩٨ ن ٣٥٤ هـ
 ٣٤٦ هـ، ٣٩٨ هـ ٤٥٩ هـ
 ٥٠٥ هـ ٥٤٩ هـ.
 الأمين: ٥٥٣ هـ.
 أمية بن أبي الصلت: ١٩٨، ٢٩٣ هـ
 ٣٥٣ هـ.
 ابن الأنباري: ٣٥ - ٣٧ - ٤٨ -
 ١٦٧ - ١٨٥ - ١٩٢ هـ.
 الأنباري (سيد الدولة): ٤٦ هـ.
 الأندلسي (عبد الله بن محمد): ٢٤ هـ
 أنوشروان: ٥٨، ٥٩ هـ.
 ابن إياز: ٤٢٤، ٤٨٨ هـ
 أيبك: ١١٧، ١١٢ هـ.
 إينال: ١١٨ هـ.
 ابن بابشاذ: ٢٤، ٣٦٧ هـ ٤٨٥ هـ
 ٥٦١ هـ.
 ابن الباذش: ٤٣٥ هـ.
 الباقلائي: ٥٦ هـ.
 باخرمة: ٧٥ هـ.
 بحرق: ٧٥ هـ.
 البخاري: ٢٠٧، ٢٠٩ هـ ٢٧٠ هـ
 ٣٤٤ هـ ٣٥٩ هـ ٤٤٣ هـ ٤٤٦ هـ
 ٤٧٩ هـ ٤٨٠ هـ.
 بدر بن مخلد: ٥٤٧ هـ.
 برقوق: ١١٣، ١١٧ هـ.
 بركات الخشوعي: ٢٥٧ هـ.
 البرهان بن ظهيرة: ١٣٨ هـ
 ابن برهان: ٤١٥ هـ ٤٦٥ هـ.
 بروكلهان: ٢٠ هـ ٥٩، ٤٦، ٧٦ هـ
 ٧٢ هـ ٧٤ هـ ٧٥ هـ ٧٦ هـ ١٤٨ هـ
 ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٢٦، ١٢٥ هـ
 ٢٢٦، ٢٤٣، ٢٤٥ هـ.
 بشار بن برد: ١٩٩ هـ، ١٩٨ هـ ٢٩٣ هـ
 بشر بن المعتمر: ١٠ هـ.
 البصروي (الشاعر): ٥٠٢ هـ.
 البغدادى: ٥٤ ن ١٤٨، ١٤٩، ١٢٨ هـ
 ٢٠٣، ٢١٠، ٢١١ هـ.
 البغدادى (ابن هبة الله): ٥٧ هـ.
 بغض: ٥٨٨ هـ.
 أبو بكر الصديق: ٣٥١ هـ.
 بلال الأشعري: ١٣ هـ.
 البليسي: ١٤١ هـ.
 البلقيني: ١٣٧، ١٤١ هـ.
 بتو: ٦٣ هـ.
 بهاء الدين المصري: ١٢٨ هـ.

- البواب (دكتور): ١٩هـ.
 بيبرس: ١١٢، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١٢٤.
 البيضاوي: ٥٥.
 التاج التبريزي: ٢٧٧هـ.
 الترمذي: ٢٠٧، ٣٥١، ٢٤٦هـ.
 أبو تمام (الشاعر): ٥٦، ٣٥١.
 أبو تمام (المقري):
 توران شاه: ١١٢.
 التوزري: ٢١٩، ٤٨٠هـ.
 التونسي: ١٤٦.
 ابن تيمية: ١٢١.
 الثعالبي: ٥٩١هـ.
 ثعلب: ٢٨٧هـ، ٤٣٦هـ، ٥١٧هـ.
 ٥٣٩هـ، ٥٥١هـ، ٥٥٧هـ، ٥٩٢هـ، ٥٦٥هـ.
 جابر بن زهير: ٤٦.
 جار الله بن فهد: ١٣٨.
 الجبرتي (حسن): ١٢٧.
 الجبرتي (عبد الرحمن): ١٤١.
 الجحاف السلمي: ٥٧٠هـ.
 الجحدري: ١٩٣، ٥٩١هـ.
 جروان العود: ١٩٨، ٤٢٨هـ.
 الجرجاني: ٢٤٢، ٣٥٠، ٥٤٢هـ.
 جرجي زيدان: ١٢٤.
 الجرمي: ١٨٣، ١٩٩، ٢٨٩هـ.
 ٢٩٨هـ، ٣٤٢هـ، ٤٢٠هـ، ٤٣٣هـ، ٥٠٤هـ، ٥٠٨هـ، ٥٣٨هـ.
 جرير: ١٩٨، ٢٧٧، ٣٥٧هـ.
 ٤٦٠هـ، ٥٢٦هـ، ٥٧٠هـ.
 الجزولي: ٢٧٣، ٢٨١هـ.
 ابن جشم: ٥٦٦هـ.
 أبو جعفر: ١٩٣، ٢٧١، ٢٨٨هـ.
 ابن جني: ٣٥٨، ٤٣٣، ٥١٤هـ، ٥٣٥هـ.
 الجواليقي: ٤٠٦هـ.
 ابن الجوزي: ٤٧١هـ.
 جوهر الصقلي: ١١٧.
 الجوهري: ٣١٧هـ.
 الجيم بن صعب: ٥٩٥هـ.
 أبو حاتم السجستاني: ٥١٣هـ.
 ابن الحاجب: ١٤٠، ٢٤٢، ٢٤١، ٣٥٠، ٣٠٩، ٣٤٩، ٥٥٢هـ.
 حاجي خليفة: ١٤٨.
 حاجي زين الدين: ١١٢.
 الحارث بن همام: ٤٩.
 حافظ إبراهيم: ٣٦٣هـ.
 الحافظ العراقي: ١٧.
 الحاكم بأمر الله: ١١٧.
 ابن حجر العسقلاني: ١٢١.

- ابن حجر الهيتمي: ٩٣.
الحريري: ٧، ١١، ١٤، ٤٩، ٥٢،
٥٣، ٥٤، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠،
٦٤، ٦٦، ٧٠، ٧٢، ٧٢، ٧٣، ٧٧،
٧٩، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ١٤٩،
١٥٩، ١٦٢، ١٨٦، ٢٢٣، ٢٣١،
٢٣٦، ٢٣٩، ٢٤٣، ٢٧٢،
٢٧٢ هـ ٢٨٢ هـ ٢٦٨ هـ ٣٣٤ هـ
٣٣٨ هـ ٣٥٩ هـ ٤٢٢ هـ ٤٦١ هـ
٤٦٢ هـ ٤٦٦ هـ ٤٨٥ هـ ٤٩٢ هـ
٤٩٥ هـ ٥٠٠ هـ ٥١٣ هـ ٥٤١ هـ
٥٥٧ هـ ٥٧٠ هـ ٥٩٤ هـ ٥٩٥ هـ.
حسان بن ثابت: ١٩٨، ٥٦٠ هـ.
الحسن البصري:
أبو الحسن بن عبد الوارث: ٣٥٠ هـ.
حسن العطار: ٢٦٩ هـ ٥٣٠ هـ.
حسن الكفراوي: ٤٢٨.
حسين نورال: ٢٠.
حسين والي: ٧٦.
الخطاب: ١٤٩.
الخطيئة: ١٩٨.
حفص: ١٩٤، ١٥٢، ٢٠٣ هـ
٣٨٠ هـ ٤٠٧ هـ ٤٢٣ هـ ٥٥٠ هـ
٥٦٤.
أبو حكيم الحيري: ٥٦.
- الخليبي (عيسى): ٢٣٠.
الخليبي (مصطفى): ١٧ هـ ١٨ هـ
٢٣ هـ ٢٤٣، ٢٤٦، ٢٥٤ هـ.
حماد بن سلمة: ٢١٣ هـ.
حماسة (دكتور): ٢٠٦ هـ.
حمزة: ١٩١، ١٩٣، ١٩٤، ٢٤١ هـ
٣٢٧ هـ ٣٤٩ هـ ٣٨٨ هـ ٤٠٧ هـ
٤١٣ هـ ٤٢٣ هـ ٤٨٣ هـ ٥٣٦ هـ
٥٥٣ هـ ٥٥٨ هـ.
حميد بن ثور: ١٩٨، ٣٢٨ هـ.
حنيف الشكري: ١٩٨، ٢٩٣ هـ.
أبو حيان: ١٢١، ٢٠٠، ٢٠٢، ٢١١ هـ
٢١٦، ٢٤٢، ٢٧٥، ٢٧٦ هـ
٢٩٠ هـ ٣٠٩ هـ ٣١٩ هـ ٣٥٨ هـ
٤٣٠، ٤٣٤، ٤٣٣ هـ ٤٣٢ هـ
٥٠٢، ٤٨٠ هـ ٥٠٨ هـ ٥٠٤ هـ
٥١١ هـ ٥٣١ هـ ٥٥١ هـ ٥٨٤ هـ.
ابن حيوة: ٢١٤.
خالد الأزهرى: ١٢٢، ٢٤٠٠ هـ
٢٧٥ هـ.
خالد جمعة (دكتور): ٢٤٥.
خديجة الحديشي (دكتورة): ٢٧٦ هـ.
الخروبي: ١١٨.
ابن خروف: ٢١٥، ٢١٦، ٢١٩ هـ
٢٠٠، ٢٠٢، ٢٠٤، ٢١٠، ٢١١ هـ.

- ٢١٢، ٢٠٩ هـ، ٤١٥ هـ، ٤٣٣ هـ. دثار: ٥٦٦ هـ.
- ٤٤١ هـ، ٥٠٨ هـ، ٥٦١ هـ. الدرديري: ١٢٦.
- الخزرجي: ٢٧. ابن درستويه: ٤٥١ هـ.
- الخضري: ١٢، ١٢٦. ابن دعبس: ٧٥.
- الخطاب: ١٤٠. ابن دقيق العيد: ١١٥، ١٢١.
- أبو خطاب: ١٤، ٤٢٨ هـ. الدماميني: ٥٥، ١٢٢، ٢١٦، ٢١٩،
- الخطيب التبريزي: ٥٤. ٢٠٣، ٢٤٢، ٣٥٦.
- ابن خلدون: ١٢٠. الدمهوري: ٤٦٥ هـ.
- خلف: ١٣. الدنوشي: ١٢٨.
- خلف الأحمر: ١٩٣، ١٩٤، ٣٢٧ هـ. دوسر: ٥٥١ هـ.
- ٣٦٤، ٣٩٧ هـ، ٣٨٨ هـ، ٤٠٧ هـ. ديسم: ٥٩٥ هـ.
- ٥٥٨ هـ. ذو الرمة: ١٩٨، ٤٠١ هـ، ٤٨٠ هـ.
- ابن خلكان: ٥٨، ٢٨٤. الراعي النميري: ١٩٨، ٤٠١ هـ.
- الخليل: ١٣، ١٤، ٤٢، ١٧٣، ١٧٤ هـ. الرؤاسي: ٤٩٢ هـ.
- ١٧٥، ٢٠١، ٢٣٥، ٢٤١، ٢٩٧ هـ. رؤية: ١٢، ٣٤٦ هـ، ٤٦١ هـ.
- ٢٧٩ هـ، ٢٨٨ هـ، ٢٩٣ هـ، ٢٩٧ هـ. ٥١٠ هـ، ٥٧٣ هـ.
- ٤٤١ هـ، ٤٧٨ هـ، ٤٩٩ هـ، ٥٠٨ هـ. الربيعي: ٥١٧ هـ.
- ٥٣٠ هـ، ٥٣٩ هـ، ٥٥٣ هـ. ابن أبي الربيع: ٢٤٢، ٤١٢ هـ.
- ٥٥٩ هـ، ٥٨٥ هـ، ٥٨٥ هـ. ٤٦٢ هـ.
- أبو داود: ٢٧٠ هـ، ٢٨٧ هـ، ٤٤٦ هـ. رفاعة الطهطاوي: ١٢٥.
- ٣٢٦ هـ، ٢٦٨ هـ، ٥٣٢ هـ. الرماني: ٣٨٥ هـ، ٤٤١ هـ، ٤٤٣ هـ.
- داود الدمانبي (دكتور): ٢١ هـ. روي (دكتور): ٢٠١، ٢٠٠ هـ.
- داود مزبان (دكتور): ٢١ هـ. رويس: ١٩٣، ٤٨١ هـ.
- الدباج: ٥٦١ هـ. زادة (محمود الألوسي): ١٠.
- الديشي: ٤٦.

- زيدة بنت جعفر: ٢٤٢، ٢٧١ هـ
 ٣٤٢ هـ ٣٤٩ هـ، ٤٦٢، ٤٣٦ هـ
 ٤١٢ هـ ٤٣٦ هـ ٤٦٠ هـ ٤٦٢ هـ
 ٤٦٥ هـ ٥٨١ هـ ٥٨٨ هـ ٥٤٧ هـ
 ٥٥٧ هـ ٥٨٤ هـ
 الزجاج:
 الزجاجي: ٧١، ٢٠٢، ٢٨١ هـ
 ٣١٧ هـ ٣١٨ هـ ٣١٩ هـ ٣٥٤ هـ
 ٥٤٧ هـ ٥٦٢ هـ ٥٦٢ هـ ٥٩٠ هـ
 ٥٩٤ هـ
 الزرقاني: ١٢ هـ
 الزركلي: ١٤٨-١٤٩، ٢٢٥، ٢٢٦ هـ
 زكريا الأنصاري: ١٢٢ هـ
 الزمخشري: ٣٧، ٢٤٢، ٢٧٣ هـ
 ٤٦١ هـ ٤٧٢ هـ ٥٤٢ هـ ٥٦٦ هـ
 زياد الأعجم: ١٩٨-٥٦٨ هـ
 الزيادي: ٣١٩ هـ
 أبو زيد الأنصاري: ٣٤٢ هـ
 أبو زيد السروجي: ٤٩، ٥٨ هـ
 زيد بن عمرو: ٣٥٣ هـ
 أبو زيد الفصيح: ٣٥٠ هـ
 ابن أبي زيد القيرواني: ١٥٢ هـ
 الزين العراقي: ٢٧١ هـ
 ابن ساعدة: ٤٠٥ هـ
 سرتغر: ١٤٧ هـ
- السبكي: ٣٨، ٤٨، ٥٣، ٦٦، ١١٩،
 ١٢١ هـ
 سحيل: ١٩٨، ٣٣٠ هـ-٥٣٩ هـ
 السنخاوي: ٢٨-١٣٨-١٤٠ هـ
 ابن السراج: ٢٧٦ هـ ٢٨٧ هـ
 ٢٥٨ هـ ٤٦٥ هـ ٤٢٦ هـ
 ٥٨١ هـ ٥٨٤ هـ ٥٨٧ هـ
 ٥٩٠ هـ
 سر كيس: ٢٢٥، ٢٢٦ هـ
 سريجا: ٧٤ هـ
 سعد الأوس: ٤٧٦ هـ
 سعد الخزرجين: ٤٧٦ هـ
 سفيان بن الأبيرد: ٥٥١ هـ
 سفيان الثوري: ٢٠٥ هـ
 ابن السكيت: ٣٨٠ هـ ٤٣١ هـ
 ابن سلام: ٣٣١ هـ
 سليم الأول: ١٢٣، ١١٣ هـ
 سليمان القانوني: ١٢٣، ١٢٤ هـ
 السمعاني: ٣٥، ٣٨ هـ
 السنهوري: ١٥٣ هـ
 سنجر (علم الدين): ١١٣ هـ
 سهل بن نوبخت: ١٠ هـ
 السهيلي: ٢١٠، ٣٥٣ هـ ٥٨٢ هـ
 ٥٤٤ هـ
 سويد اليشكري: ١٩٨، ٢٩٣ هـ

٥٨٢هـ ٥٨٣هـ ٥٤٨هـ ٥٨٧هـ	سيويه: ٨٢، ١٢٠، ١٣٥، ١٦٨،
٥٨٨هـ ٥٩٤هـ ٥٩٥هـ	١٧٧، ١٨١، ١٨٤، ١٨٩، ١٩٩،
٥٩٦هـ	٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٨،
ابن السيد: ٣٦٧هـ.	٢٠٩، ٢١٠، ١١٢، ١١٥، ١١٦،
السيرافي: ٢٨٧هـ ٤٩٩هـ	١٩٤، ٢٣٥، ٢٤١، ٢٩٧، ٢٩٨،
٥٠٤هـ ٥١٧هـ ٥٢٥هـ ٥٤٧هـ.	٢٧٩هـ ٢٨١هـ ٢٨٧هـ ٢٨٨هـ
ابن سيرين: ٢١٤.	٢٩٣هـ ٢٩٧هـ ٢٩٨هـ
ابن سينا: ٢١، ٢٥١.	٣١٩هـ ٣٠٩هـ ٣١٠هـ ٣١١هـ
السيوطي: ١١، ١٢، ١٨، ٢٢،	٣١٨هـ ٣١٩هـ ٣٣٨هـ
٥٠هـ ٦٤، ٧١، ٧٢، ٧٥، ٧١هـ	٣٣٩هـ ٣٤٣هـ ٣٤٤هـ ٣٤٦هـ
١٨٥، ١١٧، ١٢٢، ١٣٩، ٢١٦،	٣٤٩هـ ٣٥٣هـ ٣٥٥هـ ٣٥٦هـ
١٧٤، ٢٠١، ٢٠٢، ٢١٠، ٢١١،	٣٥٧هـ ٣٩٤، ٣٩١، ٣٥٩هـ
٢٢١، ٢٤٢، ٣٠٥، ٣١٠هـ	٣٥٦هـ ٣٧٣هـ ٣٩١هـ ٣٩٥هـ
٣١٩هـ ٣٤٤هـ ٣٥٨هـ ٣٥٩هـ	٤٠٠هـ ٤٣٠هـ ٤٣١هـ ٤٣٦هـ
٢٨٢هـ، ٣٩٥هـ ٤٧١هـ، ٤٨٠،	٤٤٧هـ ٤٦١هـ ٤٩٩هـ ٥٠٦،
٥٠٧هـ ٥٠٨هـ ٥٣٩هـ ٥٤٧هـ	٤٦٥هـ ٤٦٨هـ ٤٧٢هـ ٤٧٣هـ
٥٦٢هـ ٥٦٤هـ ٥٨٢هـ ٥٨٤هـ.	٤٧٨هـ ٤٨١هـ ٤٨٩هـ ٤٩٤هـ
ابن شاذان: ٥٥.	٤٩٨هـ ٥٠٠هـ ٥٠١هـ ٥٠٥هـ
الشاطبي: ١٧، ٢٢، ٢١٦، ٢٠٣،	٥٠٦هـ ٥٢٠، ٥٤٣، ٥٩٦، ٦٠١،
٢١١، ٢٧١هـ.	٥٠٨هـ ٥١٨هـ، ٥٢٠هـ ٥٢١هـ
الشافعي: ٥٥، ٢٧٢هـ ٥١٧هـ	٥٢٧هـ ٥٣٠هـ ٥٣٣هـ ٥٣٥هـ
٥٩٩هـ.	٥٣٦هـ ٥٣٧هـ ٥٣٩هـ ٥٤٣هـ
شجرة الدر: ١١٢.	٥٤٧هـ ٥٤٨هـ ٥٥٣هـ ٥٥٦هـ
ابن الشجري: ٢٩٣هـ ٣٥٢هـ	٥٥٧هـ ٥٥٩هـ ٥٦١هـ ٥٦٣هـ
٣٥٢، ٥٦٦هـ ٥٦٨هـ.	٥٦٥هـ ٥٦٦هـ، ٥٦٨هـ

- الشرابي: ١٤٧، ١٩٨، ٥٦٧هـ.
 شعبة: ١٩٣، ٣٢٧هـ.
 شقة بن ضمرة: ٤٠هـ ٢٤٨هـ.
 ابن شقير: ٢٨٧هـ.
 شلبي (دكتور): ١٢٥.
 الشلوين: ٣٠٩هـ ٣٩١هـ
 ٥٦١هـ.
 الشمي: ١٢١.
 الشنفرى: ٤٦٧هـ.
 الشنقيطي: ٣٥٣هـ ٤٨هـ ٥٦٣هـ.
 الشنواني: ١٢٨، ١٤٦.
 شوقي ضيف (دكتور): ١٢.
 الشوكاني: ١٣٩.
 الشيباني (أبو عمرو): ٣٤٢هـ.
 شيخو العمري: ١١٦، ١٥١.
 الشيرازي: ٣٨، ٥٥.
 ابن الصائغ: ٧٣، ١٢٢.
 ابن صابر: ٤٦، ٢٨٨هـ.
 الصبان: ٢٤، ١٢٨.
 أبو صخر الهذلي: ١٩٨، ٣٤٣هـ
 ٣٩٨هـ.
 ابن صرمة: ٢٩٣هـ.
 ابن الصعق: ١٩٨هـ ٥٩١هـ.
 ابن الصلاح: ١٨.
 صلاح الدين الأيوبي: ١١٤.
 صلاح رزق (دكتور): ٢٤٢.
 ابن الضائع: ١٥١، ٢٠١، ٢٠٢،
 ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٦.
 طاهر الأصبهاني: ٢٤.
 ابن طراد: ٣٦، ٥٦.
 ابن الطراوة: ٣٧٠هـ.
 طلحة بن النعمان: ٦٠.
 طه محسن: ١٩هـ ٢٠هـ.
 ابن طولون: ١١٦.
 طومان باي: ١٢٣، ١١٣.
 طبرس: ٢٣.
 عاصم: ١٩٤، ٥٦٤.
 ابن عامر: ١٩١، ١٩٣، ١٩٤،
 ٣٢٧هـ ٣٧٩هـ ٣٨٨هـ ٤٧٧هـ.
 عامر بن الحارث: ١٩٨.
 عامر الطائي: ١٩٨، ٣٧٣هـ.
 عامر بن الطفيل: ١٩٨، ٣٥٣هـ.
 ابن عباس: ٥٢٢هـ.
 عباس بن الأحنف: ١٩٨، ٤٧٠هـ.
 أبو العباس الحوفي: ٧٣.
 ابن عبد البر: ٢٢.
 عبد التواب (د. رمضان): ٢٠٤هـ.
 عبد الرحمن السيد (دكتور):
 عبد السلام هاورن: ٢٠٦هـ
 ٤٨١هـ ٥٤٦هـ ٥٧٣هـ ٥٨٨هـ.

- عبد شمس: ٥٤٨ هـ .
- عبد العزيز سعود: ٢٢٤، ٢٢٨ هـ .
- ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٥٠ هـ .
- ابن عبد القوي: ٢٢ هـ .
- المطلب: ٢٧٢ هـ .
- عبد مناف: ٢٧٢ هـ .
- عبد الوهاب أمين: ٥٥ هـ .
- أبو عبيدة: ٥٣١ هـ ٥٩١ هـ .
- أبو العتاهية: ١٦ هـ .
- عثمان مدوخ: ٦٦ هـ .
- العجاج: ٤٩٨ هـ .
- عدي بن الرعلاء: ١٩٨ هـ ٣٤٧ هـ .
- العز بن عبد السلام: ١١٥ هـ .
- المعز الفاطمي: ١١٧ هـ .
- العشاوي: ١٢ هـ .
- ابن عصفور: ٧١، ٢٤٢، ٤٣٤ هـ .
- ٤١١ هـ ٤١٢ هـ ٤١٥ هـ ٤٣٢ هـ
- ٤٣٤ هـ ٤٣٥ هـ ٥٠٨ هـ ٥٣٢ هـ
- ٥٦١ هـ ٥١٦ هـ ٥٦١ هـ .
- عضيمة: ٢٠٩ هـ .
- عقبة بن هبيرة: ١٩٨ هـ ٤٦٨ هـ .
- بن عقيل: ١٢١، ٣٢٨ هـ ٣٣٢ هـ
- ٣٤٤ هـ ٣٤٦ هـ ٣٥٨ هـ ٣٥٩ هـ
- ٣٦١ هـ ٣٩٩ هـ ٤٠٠ هـ ٤٠١ هـ
- ٤١١ هـ ٤١٨ هـ ٤٣١ هـ ٤٤٠ هـ
- ٤٣٦ هـ ٤٤٥ هـ ٤٤٨ هـ ٤٦١ هـ
- ٤٦٣ هـ ٤٦٥ هـ ٤٦٦ هـ ٤٦٧ هـ
- ٤٧٢ هـ ٤٧٦ هـ ٤٩٠ هـ
- ٥٠٦ هـ ٥٠٧ هـ ٥٦٣ هـ ٥٦٤ هـ
- ٥٦٦ هـ ٥٦٨ هـ ٥٨٧ هـ ٥٨٨ هـ
- ٥٩٥ هـ .
- العكبري (أبو البقاء): ٢٤١ هـ ،
- ٢٧٧ هـ ٣٤٣ هـ .
- علقمة بن علاثة: ١٩٨ هـ ٣٥٣ هـ .
- العلمي: ١٣٨ هـ .
- علي بن أبي طالب: ٢٧٩ هـ .
- علي بن المبارك الأحمر: ٢٠١ هـ .
- ابن العباد: ٥٥، ١٤٠، ١٤٩ هـ ،
- ١٤٥ هـ ٢٢٥ هـ ٢٢٦ هـ .
- عمر بن فهد: ١٣٨ هـ .
- أبو عمرو الزاهد: ٥١٧ هـ .
- عمرو بن العاص: ١١٦ هـ ٥٦١ هـ .
- أبو عمرو بن العلاء: ١٤ هـ ، ٢٠١ هـ ،
- ٢٩٧ هـ ٥٣١ هـ ٥٣٨ هـ ١٩٣ هـ ،
- ١٩٤ هـ .
- العمروسي: ٢١٦ هـ .
- العمري: ١٥١ هـ .
- عنيسة الفيل: ٤٠٠ هـ .
- عنرة: ١٩٨ هـ ٣٨٥ هـ .

- عبد (دكتور): ١٩٢، ١٩٦، ٢٠٣، ٢٠٨، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣ هـ
 ٢٠٤، ٢٠٦، ٢١٣ هـ
 العيدروسي: ١٣٢، ١٣٩، ١٤٨، ١٤٩، ٢٢٦ هـ
 عيسى: ٢٠١، ٢٩٧، ٥٣٨ هـ
 ٥٤٢ هـ
 العيني: ١٢٢، ٣٣٢، ٣٤٣ هـ
 ٣٤٤، ٣٨٥، ٣٨٧، ٣٩٨ هـ
 ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٣، ٤٢٨ هـ
 ٤٥٩، ٤٦١، ٤٦٣، ٤٦٧ هـ
 ٤٧٠، ٤٨٢، ٥٠٥، ٥٠٦ هـ
 ٥١٠، ٥١٨، ٥٣٩، ٥٤٩ هـ
 ٥٥٩، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٦ هـ
 ٥٦٨، ٥٧٣، ٥٨٣، ٥٩١ هـ
 ع: ٤٨٩ هـ
 الغزالي: ٢٧١ هـ
 أبو الغنائم: ٤٦ هـ
 الغوري: ١١٣، ١٢٣ هـ
 الفارابي: ٢٥١ هـ
 الفاراقاني: ١١٨ هـ
 الفارسي: ٢١٠، ٢٠٤، ٢٤٢ هـ
 ٣١٩ هـ، ٣٤٣ هـ، ٣٥٠ هـ
 ٣٩٤ هـ، ٤١٢ هـ، ٤١٥ هـ، ٤٣٣ هـ
 ٤٣٥ هـ، ٤٤١ هـ، ٤٥٦٢ هـ
 ٤٦٥ هـ، ٤٧٢ هـ، ٤٧٤ هـ، ٥٥٩ هـ
 الفاسي: ٤٢٥ هـ
 الفاكهاني: ١٣٤، ١٣٧ هـ
 ابن الفاكهاني (جد الفاكهي عبد الله):
 ١٣٤، ١٣٧ هـ
 ابن الفاكهاني (عمر بن سالم
 اللخمي): ١٤١ هـ
 الفاكهي (أحمد بن علي): ١٣٢ هـ
 ١٣٣، ١٣٦ هـ
 الفاكهي (عمر): ١٤٣ هـ
 الفاكهي (عبد القادر): ١٥٢، ١٥٣ هـ
 ١٣٤، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩ هـ
 الفاكهي (عبد الله): ٦٤، ٧٥، ٨١ هـ
 ٨٢، ٨٣، ١٠٧، ١٠٩، ١١١، ١١٣ هـ
 ١٢٠، ١٢٣، ١٣٠، ١٣٢، ١٣٣ هـ
 ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨ هـ
 ١٣٩، ١٤٣، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧ هـ
 ١٤٨، ١٤٩، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣ هـ
 ١٤٥ هـ، ١٤٦ هـ، ١٥١ هـ
 ١٥٥، ١٥٧، ١٥٩، ١٦٠، ١٦٢ هـ
 ١٦٣، ١٦١، ١٦٧، ١٧١، ١٧٣ هـ
 ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨ هـ
 ١٧٩، ١٨٠، ١٨٥، ١٨٧، ١٨٩ هـ
 ١٩٠، ١٩٢، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦ هـ

- أبو الفضل بن ناصر: ٥٧. ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٩، ٢٢١، ٢٢٣، ٢٣٤.
- أبو الفضل الهمداني: ٥٧. ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩.
- الفضيل بن عياض: ١٤١، ١٣٨. ٣٢٠، ٢٣١، ٢٣٣، ٢٣٥، ٢٣٦.
- ابن فلاج اليميني: ٣٢٤هـ. ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤٣، ٢٤٤.
- الفيروز أبادي: ١٢٢. ٢٤٧، ٢٤٩، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٦٧.
- القائم بأمر الله: ٥٤. ٢٦٩هـ، ٢٧٢هـ، ٢٨٦هـ، ٢٩٥هـ.
- قاسم (دكتور): ٤٣، ٤٥، ٦٦، ٧٣هـ، ١٨٦.
- أبو القاسم (ابن الحريري): ٤٣٧هـ، ٤٥٤هـ، ٥٠٧هـ.
- القاسم بن محمد: الفاكهي (أبو عبد الله محمد بن إسحاق): ١٣٦.
- القاضي (أبو الطيب): ٥٥. الفاكهي (محمد): ١٣٤، ١٣٦.
- القاضي الفاضل: ١١٧. أبو الفدا: ٥٣.
- القالبي: ٣٤٣هـ، ٥٣٩هـ، ٥٦٦هـ. الفراء: ١٧٣، ٢٠١، ٢٠٥، ٢١٠.
- ابن قتيبة: ٥٤٢هـ. ٢١٥، ٢١٠هـ، ٢١١، ٢١٦.
- أبو قحافة: ٣٥١. ٢٨٨هـ، ٣١٧هـ، ٣١٨هـ، ٣٢٨هـ.
- القطان: ٥٥. ٣٤٢هـ، ٢٦٢، ٤٢٨، ٧٢٧هـ.
- قطرب: ٣١٩هـ، ٥١٧هـ. ٥١٧هـ، ٥٥٧هـ، ٥٦١هـ، ٥٦٢هـ.
- قطز: ١١٢. ٥٦٩هـ، ٥٨٦هـ.
- القفطي: ٣٩. الفرزدق: ١٩٨هـ، ٣٥٩هـ.
- قلاوون: ١١٢، ١١٣، ١١٦، ١١٨. ٤٧٢هـ، ٥١٤هـ، ٥٦٦هـ.
- القلصاوي (نور الدين): ٧٤. ابن فضال الجاشعي: ٥٤.
- القلقشندي: ١٢٢. الفضل البرمكي: ١٠.
- قنبل: ١٩٣، ٥٨٢. ابن الفضل العثماني: ٥٦.
- قوصون: ١١٦. الفضل القصباني: ٣٦، ٥٣، ٧١.
- أبو قيس اليهودي: ١٩٨.

- ابن القيم: ١٢١.
الكافيحي: ١٤١، ١٢٢.
الكامل الأيوبي: ١١٧.
ابن كثير: ١٩٤، ٣٧٩، ٣٨٨ هـ.
٤٢٣ هـ ٤٤١ هـ.
كثير عزة: ١٩٨، ٣٨٣ هـ.
كحالة: ١٣٩، ١٤٩، ٢٧٢.
الكسائي: ١٩٩، ٢٠١، ١٩١، ١٩٣، ١٩٤، ٢٤١، ٣٢٧، ٣٢٨ هـ.
٣٧٩ هـ ٣٨٧ هـ ٣٨٨ هـ ٤٠٧ هـ
٤١٣ هـ ٤٢٣ هـ ٤٣٣ هـ ٤٦١ هـ
٤٦٢ هـ ٤٨٣ هـ ٥٦٥.
كليب: ٤٧٥.
الكميت: ١٩٨، ٣٨٢ هـ ٤٣٠ هـ.
الكوراني: ١٤٨.
ابن كيسان: ٥٠٨ هـ ٥١١ هـ
٥١٦ هـ.
ابن كيسبة: ١٩٨، ٥١٠ هـ.
لاجين: ١١٥.
ليبد: ١٩٨، ٤٨٦.
لويس شيخو: ١٦.
الليثي: ١٣.
مؤتمن الدولي (علي بن صدقة): ٤١، ٥٧.
المأمون: ٥٥٣ هـ.
- ابن ماجه: ٢٠٩، ٢٦٨، ٢٧٠ هـ
٢٤٢ هـ ٤٤٦ هـ.
مادر: ٤٤٠ هـ.
الملازني: ٢٤٢، ٢٩٨، ٣٤٢ هـ
٤٣٢، ٤١٢ هـ ٤٣٢ هـ ٤٤١ هـ
٥٢٥ هـ ٥١٦ هـ.
ابن مالك: ١١، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢،
١٦، ٢٠ هـ ٦٤، ٧١ هـ ٧٢،
١٢٠٠، ١٢٢، ١٣٨، ١٤٠٠،
١٤٠ هـ ١٦٨، ١٧٣، ٢٠٤،
٢١٠، ٢١١، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٩،
٢٤٢، ٢٤١، ٢٧٣، ٢٧٥، ٢٧٥ هـ
٢٧٦ هـ ٣٠٥ هـ ٣٠٦ هـ ٣٠٩ هـ
٣١٠ هـ ٣١١، ٣٢٦، ٣٢٧ هـ
٣٣٤ هـ ٣٣٩ هـ ٣٥٧، ٣٩١ هـ
٣٥٧ هـ ٣٥٨ هـ ٣٦٣ هـ ٣٦٧ هـ
٢٧١ هـ ٣٨٢ هـ ٣٩١ هـ ٤١٨ هـ
٤٣٢، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤١١ هـ
٤١٨ هـ ٤٢٣ هـ ٤٣٦ هـ ٤٣٧ هـ
٤٤٣ هـ ٤٦١ هـ ٤٨١ هـ ٤٩١ هـ
٥١١، ٥٣٠، ٥٠٧ هـ ٥٠٨ هـ
٥١١ هـ ٥١٣ هـ ٥١٦ هـ ٥٣١ هـ
٥٥١ هـ ٥٦١ هـ ٥٨٢ هـ ٥٩٤ هـ.
الماندائي: ٥٦.

- المبرد: ١٧٣، ١٩٢، ٢٠٥، ٢٠٩ هـ.
- المخزومي (دكتور): ١٨٠ هـ.
- المرادي: ٧٤، ٢٤٢، ٣٥٩، ٣٧٥ هـ.
- ابن مرار الشيباني: ١٩٨، ٥٣١ هـ.
- المرتضى: ٣٦٤ هـ ٢٩٣ هـ.
- ابن مرداس: ٥٥١ هـ.
- المرقش: ٦٠ هـ.
- مروان المهلبي: ٥١٨ هـ.
- المسترشد بالله: ٥٨ هـ.
- المستظهر بالله: ٥٨ هـ.
- مسكين الدارمي: ٤٥١ هـ.
- مسلم: ٢٧١ هـ ٤٧٩ هـ.
- مسيلمة الكذاب: ٢٩٣ هـ.
- مصطفى جواد: ٥٨ هـ.
- مصطفى الريس: ١٢٧ هـ.
- مصطفى العزيزي: ١٢ هـ.
- ابن مطير اليباني: ٧٥ هـ.
- معاذ: ١٩٢ هـ.
- معن بن أوس: ٤٧٢ هـ.
- معد بن عدنان:
- المعزل بن عبد الله: ٤٦٤ هـ.
- المعز الفاطمي: ١١٧ هـ.
- ابن معط: ٢٦، ٢٧، ٦٤، ٧١ هـ.
- ٢٧٣ هـ ٢٨١ هـ.
- معد بن أوس: ٤٧٢ هـ.
- المبرد: ١٧٣، ١٩٢، ٢٠٥، ٢٠٩ هـ.
- ٢١٠، ٢١٥، ٢٤٢، ٢٣٥، ٢٧١ هـ.
- ٢٨١، ١٩٨، ٣١١ هـ ٣١٢ هـ.
- ٣٣٩ هـ ٣٤٢ هـ ٣٥٨ هـ ٣٥٦ هـ.
- ٣٩٤ هـ ٣٩٥ هـ ٤٣٢ هـ ٤١٢ هـ.
- ٤١٥ هـ ٤٢٠ هـ ٤٣١ هـ ٤٣٢ هـ.
- ٤٣٦ هـ ٤٣٩ هـ ٤٤١ هـ ٤٤٣ هـ.
- ٤٥٣ هـ ٤٦٥ هـ ٥٩٦ هـ ٥٠٨ هـ.
- ٥٣٤ هـ ٥٣٥ هـ ٥٣٨ هـ ٥٥١ هـ.
- ٥٦٥ هـ ٥٦٣ هـ ٥٨٧ هـ ٥٩٠ هـ.
- ٥٩٥ هـ ٥٩٦ هـ ٥٩٨ هـ.
- المتلمس: ٥١٨ هـ.
- المتنبي: ٢٩٤ هـ.
- ابن المتوكل: ٥٧ هـ.
- أبو المحاسن: ٧٣ هـ.
- المحب الطبري: ١٣٨ هـ.
- المحبي: ٧٦ هـ.
- محمد الأمير: ١٢٨ هـ.
- محمد بن جابر: ٧٤ هـ.
- محمد الشعاب: ٧٦ هـ.
- محمد علي: ١٢٣، ١٢٥ هـ.
- محمد القرافي: ٧٤ هـ.
- محمد محيي الدين: ٤٦٦ هـ ٤٤٠ هـ.
- محمد المصري: ٤٦ هـ.
- محمد درزق سلم: ١١٩ هـ.

- المغيرة بن الحنبل: ٥٦٨هـ.
- المفضل بن الضبي: ٢٨٤هـ، ٤٠٠هـ.
- المقتضي: ٥٧.
- ابن المقرئ: ١٣٨.
- المقريزي: ١٢٢.
- ابن المقفع: ١٠هـ.
- المكتفي: ٤٣٦هـ.
- مكي الأنصاري: ٢١٠.
- الملا منصور: ٦٦.
- ابن ممتى: ١٠.
- المنذر: ٤٠هـ.
- المنصور فلاوون: ١٢٢.
- منصور الكرخي: ٥٥.
- ابن منظور: ١٢١.
- المهدي: ٩.
- المهلل: ٤٧٥هـ، ١٩٨هـ.
- الموسوي: ١٤١.
- أبو موسى الخامض: ٥٥١هـ.
- ميمون الأقرن: ٤٠٠هـ.
- النابعة الذبياني: ٣٨٠هـ، ١٩٨هـ.
- ٤٦١هـ، ٤٨١هـ، ٥١٩هـ، ٥٨٨هـ.
- الناشي الأكبر: ١٥.
- الناصر (ابن الأشرف بن قلاوون):
- الناصر (ابن قلاوون): ١٤١.
- ناظر الجيش: ٢٤٢.
- ابن الناظم: ٧٣.
- نافع: ١٩٣، ١٩٤، ٣٢٧هـ.
- ٣٧٩هـ، ٣٨٨هـ، ٤٢٣هـ.
- ٥٧٠هـ، ٥٥٠هـ.
- ابن نباتة: ٦٦.
- النبيتي: ١٧٦.
- أبو النجا: ٢٧٥هـ، ١٩٨هـ.
- نجم الدين أيوب: ١١١، ١١٧.
- أبو النجم العجلي: ٣٢٦هـ.
- ابن النحاس (بهاء الدين): ٢٧١،
- ٢٩٠هـ، ٣٤٦هـ، ٣٥٨هـ، ٥٤٢هـ.
- النحاس (أبو جعفر): ٢٧١هـ.
- ٣٧٣هـ، ٣٥٣هـ، ٣٥٤هـ.
- ٥٣٩هـ، ٥٦٦هـ، ٥٦٨هـ.
- ٥٠٧هـ، ٥٨٨هـ، ٤٠٠هـ.
- أبو نخيلة: ٢٨٦هـ، ١٩٨هـ.
- النسائي: ٩، ٣٠٠هـ، ٢٨٧هـ.
- أبو نصر بن الصباغ: ٣٨، ٥٥، ٥٤.
- نصيب بن رباح: ٣٦١هـ، ١٩٨هـ.
- النعمان: ٤٨٧هـ، ٤٦٠هـ.
- ابن النقور: ٥٧، ٣٦.
- نهار (ابن أخت مسيلمة الكذاب):
- ١٩٨، ٢٩٣هـ.
- ابن نويرة: ٤٨٩.

- النووي: ١٢٢، ١٤٠، ٢٧٠هـ،
 ٢٦٩هـ.
 النيسابوري: ٢٧٧هـ.
 هارون الرشيد: ١٠، ٢٣هـ
 ٥٥٣هـ.
 هارون القاري: ١٩٢هـ.
 هاشم بن عبد مناف: ٢٧٢هـ.
 ابن الهبارية: ١٠هـ.
 الهراء: ١٩٢، ٥٥٣هـ.
 ابن هرمة القرشي: ١٩٨، ٤٥١هـ.
 أبو هزيرة: ٢٠٧، ٤٤٦هـ ٤٧٩هـ
 ٥٤٤هـ.
 هشام: ٢٠٠هـ.
 ابن هشام: ١٢٠٠، ١٢١، ١٣٤هـ،
 ١٤٥، ١٩٥، ٢٠٣، ٢١٠هـ،
 ٢١١، ٢١٦، ٢١٩، ١٧٣، ٢٢٧هـ،
 ٢٣٦، ٢٤١، ٢٨٩، ٣٠٠، ٢٥١هـ،
 ٢٧٤هـ ٢٨١هـ ٢٨٧هـ ٢٨٩هـ
 ٣٠٦هـ ٣١٨هـ ٣١٩هـ ٣٣٤هـ
 ٣٤٠هـ ٣٤١هـ ٣٤٢هـ ٣٤٣هـ
 ٣٩٠هـ ٣٦٢هـ ٣٩١هـ ٤٥٦هـ
 ٤٣٦هـ، ٤٣٦هـ ٤٣٤هـ ٤٤٧هـ
 ٤٤٦هـ ٤٧٩هـ، ٤٦٩هـ ٤٧١هـ
 ٤٧٩هـ ٥٦٧هـ، ٥٠٧هـ، ٥١٣هـ
 ٥١٦هـ، ٥٥١هـ ٥٥٢هـ
- ٥٦١هـ ٥٦٢هـ ٥٦٣هـ
 ٥٨٤هـ ٥٨٩هـ.
 هشام العزيز: ٢٠٠هـ.
 ابن هشام اللخمي: ٤١٥هـ.
 هلال ناجي: ٢٤، ١٥هـ ٢٥هـ.
 هوير الحارثي: ١٩٨، ٣٢٦هـ.
 ابن الوجيه: ٤٦هـ.
 ابن الوردي: ٢٣، ٦٦هـ.
 ورقة بن نوفل: ١٩٨، ٣٥٣هـ.
 ابن الوكيل: ٧٤هـ.
 ولفنسون: ٢١٣هـ.
 الوليد بن عبد الملك: ١٥هـ.
 الوليد بن يزيد: ٢٨، ١٥هـ.
 ياقوت: ٤٦، ٤٨، ٥٣، ٥٦هـ.
 يحيى البرمكي: ١٠هـ.
 يحيى التلمساني: ١٤١هـ.
 يحيى بن يعمر: ٤٠٠هـ.
 يس: ١٤٦هـ.
 ابن يسعون: ٥٨٤هـ.
 ابن يعرب: ١٩٨، ٥٤٨هـ.
 يعقوب: ١٩٢، ١٩٣، ٣٢٧هـ
 ٣٧٩هـ ٣٨٨هـ.
 ابن يعيش: ٢٩٣هـ ٣٢٦هـ
 ٣٢٨هـ ٣٣٢هـ ٣٤٣هـ ٣٤٤هـ
 ٣٧٦هـ ٣٩٨هـ، ٤٠٠هـ

٤٠١هـ، ٤٢٨هـ، ٤٣١هـ
 ٤٣٢هـ، ٤٤٤هـ، ٤٦٠هـ، ٤٦٨هـ
 ٤٨٢هـ، ٥٠٥هـ، ٥١٠هـ، ٥١٨هـ
 ٥٩٣هـ، ٥٠٧هـ، ٥٦٥هـ
 ٥٦٦هـ، ٥٦٨هـ، ٥٨٠هـ، ٥٧٣هـ
 ٥٠٨هـ.

يونس: ١٤، ١٦٣، ١٨٤، ١٨٥،
 ٢١٣هـ، ٢٤١، ٢٧٧هـ، ٤٦٢هـ
 ٤٧٨، ٤٨٩، ٤٧٨هـ، ٤٨٩هـ
 ٤٩٤هـ، ٥١٦هـ، ٥٢٢هـ، ٥٣٧هـ
 ٥٣٩هـ، ٥٤٣هـ.
 يوهان فك: ٢١٥، ٢١٠.

ح- فهرس القبائل والطوائف والجماعات النحوية

الأتراك	١١١
الأتراك العثمانيون	١١١، ١٢٣، ١١٣
أزد السراة	٣٤٤هـ
أزد شنوءة	٣٧١هـ
بنو أسد	٣٧١هـ
الأصوليون	٣٢٨هـ، ٣٧٦هـ
الأيوبيون	٢٣٤
باهلة	١١٧
البربر	٥٤١
البرجية	١١٣
البصريون	٢٧، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٨٢، ١٦٤، ١٦٨، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٩٢، ١٩٣، ٢٠١، ٢٠٢، ١٨٠هـ، ٢٣٥هـ، ٢٣٦، ٣٠٠، ٣٠٩، ٣٣٩، ٣٨٩، ٣٩٦، ٤١٤، ٤٢٧، ٤٥٣، ٤٦٢، ٤٦٧، ٥٠١، ٥٥١.
البغداديون	٥٥٣، ١٨٥، ١٨٤، ٦٣٥
التتار	١١٢، ١١٤

٥٧٠هـ	بنو تغلب
١٦٢، ٤٦٩هـ ٤٧٢هـ ٤٧٢، ٤٧٢، ٥٩٤،	بنو قميم
٥٩٣هـ ٥٩٤هـ ٥٩٥هـ	
٥٨٤	ثقيف
٣٧١هـ ٣٢٣هـ ٣٥٠هـ ٣٥٨هـ ٣٧٦هـ	الجمهور
٣٩٥هـ ٤٣٦، ٤٦١، ٤٨٩، ٥١٣، ٥٥٦، ٥٦٨،	
٥٩٧، ٥٩٨هـ ٥٦١هـ ٥٨٢هـ ٥٨٤هـ	
٥٩٧هـ	
٣٢٦هـ	بنو الحارث بن كعب
١٦٢، ٢٨٨هـ ٤٣٧هـ ٤٦٩، ٥٩٥.	الحجازيون
٣٥هـ	بنو حرام
٣٢٦هـ	خشعم
٣٧٦هـ	بنو دبير
٤٦٢هـ	الديلم
٣٢٦هـ	ربيعة بن بكر
٣٥هـ	ربيعة الفرس
١٤٠، ٣٢٦هـ ٥٥٠هـ	زيد
١١٣، ١١١	الشراكة

١١٢.	الصليبيون
٣٧٦هـ.	ضبة
٤٤٥، ٣٧٣هـ.	الطائيون
٢٧٠هـ.	بنو عامر
١٣.	عبد القيس
١١١، ١١٣، ١٢١، ١٢٦هـ.	العثمانيون
٢١٢.	العجم
٣٢٦هـ.	عذرة
٣٢٦هـ.	بنو العنبر
٥٤٤.	غطفان
٥٤١.	الفرس
٣٦٧هـ.	بنو فقعس
٤٦٢، ٢٣٠هـ.	الفقهاء
٤٦٢هـ.	القراء
٥٤٨، ٥٠١.	قريش
٣٢٦هـ.	كنانة
١٧٣، ١٦٧، ١٦٣، ٨٢، ٤٥، ٤، ٤٣، ٤٢، ٤١.	الكوفيون
١٨٠، ١٧٩، ١٧٨، ١٧٧، ١٧٦، ١٧٥، ١٧٤.	
٢٠١، ١٩١، ١٨٥، ١٨٤، ١٨٣، ١٨٢، ١٨١.	

٢٠٢، ٢١٩، ٢٣٢، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٨٨،

٣١٢، ٣١٩، ٣٠٩، ٣٣٩، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٨٩،

٣٥٨ هـ ٣٩٤ هـ ٤٠٠ هـ ٤٠٨ هـ ٤٣١ هـ

٤١٤ هـ ٤٤٢ هـ ٤٤٨ هـ ٤٥٤ هـ ٤٦٢ هـ ٤٦٧ هـ

٤٧٩ هـ ٤٦٥ هـ ٤٨٣ هـ ٤٨٥ هـ ٤٨٧ هـ .

٥١٧ هـ

اللغويون

٤٣٢ هـ

بنو مازن

٤١١ هـ

المتأخرون

٥٤٨

المجوس

٤٦٢ هـ

المحدثون

٣٠٩ هـ ٣٤٣ هـ

المحققون

٥٤٢

معد

٣٩١ هـ

المعربون

٣٠٩ هـ ٤٣٥ هـ

المغاربية

١١٤

المغول

١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٧، ١١٨،

المماليك

١١٩، ١٢١، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦ .

٢١٢

المولدون

١٧٣، ١٩٥، ١٩٧، ١٩٨، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٥،

النحاة

٢٠٦، ٢١٠، ٢١٣، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢٣٤،
 ٢٤٩، ٢٦٧، ٢٧٣، ٢٨٩، ٢٧٦، ٢٩٨ هـ
 ٣٦٠ هـ، ٣١٧ هـ، ٣٨٠، ٣٨٩، ٤٢٠، ٤٢٣،
 ٤٣٢ هـ، ٤٦٩ هـ، ٥٠٧ هـ، ٥٦٤ هـ.

١٧٣ . نحاة الأقاليم

٢٨٨ هـ . نحاة الأندلس

٢٧٢ . بنو هاشم

٣٢٧ هـ . بنو هجيم

٣٧٦ هـ . هذيل

٢٠٣، ٣٢٦ هـ . همدان

٢٠٣ . وائل بن حجر

٦٩٣ هـ . اليونانيون

ط - فهرس الأماكن والبلدان

أجهور الورد	١٢هـ.
أرمينيا	.١١٢
استانبول	.١٥٢
الآستانة	.١١١
الإسكندرية	٧٥هـ، ١٥٠هـ، ٥٥٠هـ.
أسيوط	١٠هـ.
أصبهان	.٥٤٤
الأقصر	.٥٥٠هـ.
ألمانيا	.٢٤٤
الأندلس	٥٦١هـ.
أوروبا	٥٨هـ.
باتافيا	٦٣هـ.
باريس	٦٣هـ.
بدر	٥٤٧، ٥٤٨.
برقة	.١٢٤
برلين	.٤٦
بُضْرَى	٥٠٢هـ.
البصرة	١٣هـ، ٤٦، ٤٩، ٥٢، ٦٠، ٣٥، ٣٦، ١٦٥، ١٨٥،

١٩٠، ١٩٢، ٢٠٩، ٢٠٠ هـ ٢٠١ هـ ٢٠٥ هـ

٢٠٦ هـ ٢٢٣، ٤٠٠ هـ ٤٢٢، ٤٣٢ هـ ٥٠٢،

٥٤٧ هـ ٥٤٨ هـ.

٥٤٢.

بعلبك

٢٣ هـ ٤٦، ٥٥، ٥٧، ١١٤، ٢٠١، ٤٧٢ هـ

بغداد

٤٥٨ هـ ٥٠٢.

٢٩٧ هـ ٥٣٧.

بلخ

٥٨ هـ ٥٤٨ هـ.

بولاق

٦٣ هـ.

بيروت

٢٩٧ هـ.

البيضاء

٥٨ هـ.

تبريز

١٥٢.

تركيا

٢٢٨.

كريم

٥٤٨ هـ.

تهامة

١٢٤.

الجزائر

١١١.

الجزيرة العربية

٥٤٨.

جلق

٥٤١، ١٢٤.

الحبشة

١٢٣، ١١١.

الحجاز

٥٤٧.	حجر
٥٤٨.	حراء
١٤٠، ١١١، ٢٤٥، ٢٥٢، ٥٠٥ هـ.	حضر موت
١٠ هـ ٢٧٧ هـ ٥٤٧ هـ.	حلب
٢٧٥ هـ.	حوران
٢٧٧ هـ ٥٤٤، ٥٣٧ هـ ٥٣٣ هـ.	خراسان
٥٥٠ هـ.	دمايين
١٣ هـ ٢٢ هـ ٢٣ هـ ٧٣ هـ ٧٦ هـ ١٣٦ هـ،	دمشق
١٤٥ هـ ١٤٦ هـ، ١٤٨ هـ ٢٧١ هـ ٢٧٤ هـ	.
٥٤٨، ٥٠١ هـ.	.
٥٤٧.	دابق
١١١.	الروضة
٢٧٧ هـ ٤٥٨.	زغش
٤٥٨.	سبأ
٥٨ هـ.	سروج
٢٢٤، ٢٢٨، ٢٤٥، ٢٥٠ هـ.	السعودية
١١٢، ١٢٤.	السودان
٢٧١ هـ.	سوريا
٧٦.	سوهاج

٥٨هـ، ٩٢، ١٢٤، ١٤٠، ١٤١، ١١٢، ١٤١٨هـ	الشام
٤٢٠هـ، ٤٧٧هـ، ٥٠٢هـ، ٥١٤هـ، ٥٤٠هـ	
٥٤٨هـ.	
٢٧٦، ٥٥٢٧٢هـ.	شيراز
١٢٤.	طرابلس
٣٢١.	طية
٢١هـ، ٢٤هـ، ٩٦، ١١٢، ١١٤، ١٢٤، ٤٣٠هـ،	العراق
٤٣١، ٥٤٧هـ، ٥٤٨هـ، ٥٦١هـ.	
٤٥.	عكاظ
٢٧٦هـ.	غرناطة
١٣هـ.	الفايكان
٢٩٧هـ.	فارس
١٣هـ.	فرغانة
٢٧٦هـ.	فسا
١١٦.	القسطاط
٢٢هـ.	فلسطين
٥٥.	فيروز آباد
١٥هـ، ٥٨هـ، ٧٦هـ، ١١٤، ١٣٨، ١٤٠، ١٥١هـ،	القاهرة
٢١٣هـ، ٢٤٣، ٢٧٦هـ، ٢٧٧هـ.	

٥٤٨.	قباة
١٢٤.	قبرص
٥٠٢.	قرقري
١١٦.	القلعة
٥٤٤هـ-١٠.	كرمان
١٧٤.	كلكتة
١٣هـ-٢٣هـ-٤٦٢هـ-٥٤٧هـ-٥٥٣هـ.	الكوفة
	الكويت
٥٨هـ.	لكنو
٢٥٣، ٢٤٦، ٢٤٤، ٢٢٨.	لندن
٢١٩، ٢٤٤، ٢٤٨، ٢٥٠، ٢٧٠هـ-٢٥١، ٤٠٠هـت	المدينة
٤٤٦هـ-٤٧٧هـ-٥١٤، ٥٢٧هـ-٥٤٧هـ-٥٤٨هـ.	
٢٢هـ.	مردا
٣٩، ٣٥.	المشان
١٢هـ-١٧هـ-١٨هـ-٢٧هـ-٥٨هـ-٦٣هـ-٦٦هـ	مصر
١١، ١١٢، ١١٣، ١١١٤، ١١٢٢، ١٢٣، ١٢٤،	
١٤١، ١٤٦، ١٤٩هـ-٢٣٠، ٢٤٣، ٢٤٥، ٢٧١هـ	
٢٨٩هـ-٥٥٠هـ-٥٦١هـ.	
٢٧٦.	مطخشارش

٢٧٦.	المغرب
١٢٨، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨،	مكة
١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٣، ١٥٣، ٢٩٦، ٢٧٧،	
٣٢١، ٣٥٤هـ - ٤٠٠هـ - ٥٠٢.	
٥٤٨.	ميناء
١١٢.	المنصورة
٥٤٧.	منى
٢١هـ.	الموصل
٥٤٨.	نجد
٢٠هـ.	النجف
١١٢.	النوبة
٢٧١هـ.	نوى
٢٤٤.	هامبورج
٢٤٤.	هولندا
٥٨هـ - ٤٨ - ٢٠٢هـ - ٥٤١، ٥٥٠هـ.	الهند
٥٨هـ.	هيلجو
١٤٢.	وادي الطائف
٤٠٦.	وادي نخلة
٥٨هـ.	واسط

٥٤٧هـ.	السامة
١١٠٢٤٠١٤١٠٢٤٥٠٢٥٢هـ ٥٤٨هـ ٥٥٠هـ.	اليمن
١٢٤.	يوغوسلافيا
١٢٤.	اليونان

Obeliskandi.com

ي- فهرس المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم - كتاب العربية الأول.

ثانياً: المخطوطات

- ١- أرجوزة في أسباب الحميات: لابن سينا - مخطوطة بكتبة الأوقاف بالموصل ضمن مجموعة تحت رقم (٢٧ / ٩).
- ٢- ألفية ابن معط (الدرة): تأليف ابن معط - مخطوطة بدار الكتب المصرية تحت رقم (١٩٢ - نحو تيمور).
- ٣- التحفة الوردية لعمر بن الوردى - مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة تحت رقم (١٢٣ - نحو تيمور).
- ٤- التذليل والتكميل في شرح التسهيل: لأبي خيان - مخطوط بدار الكتب تحت رقم (٦٢ - نحو).
- ٥- شرح الحدود النحوية: للفاكهي - مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة تحت رقم (٤٥٤ - نحو طلعت).
- ٦- شرح منظومة الفرق بين الظاء والضاد: لابن مالك - مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة تحت رقم (٥٨٣٠).
- ٧- الضوابط النحوية: للسخاوي - مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم (١٦٠٤ - نحو).
- ٨- مجيب النداء إلى شرح قطر الندى: لعبد الله الفاكهي - مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم (٢٦٨).

ثالثاً: المطبوعات

- ٩- أبو زكريا الفراء، ومذهبه في النحو واللغة: د. مكّي الأنصاري (طبعة المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، ١٣٨٤، - ١٩٦٤ م).

- ١٠- الأتراك العثمانيون وحضارتهم: كارل بركلمان - نقله إلى العربية د. نبيه أمين فارس، ومدير البعلبكي، (دار العلم للملايين - بيروت - لبنان - طبعة ثالثة سنة ١٩٦١م).
- ١١- أخبار النحويين البصريين: السيرافي (المطبعة الكاثوليكية بيروت - لبنان - سنة ١٩٣٦م).
- ١٢- أدب الدنيا والدين: أبو الحسن الماوردي، شرح وتعليق كريم راجح (دار أقرأ للطباعة - بيروت - طبعة ثانية ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م).
- ١٣- الأدب في ظل الحكم العثماني: محمد سيد كيلاني، (مطبعة دار القومية العربية - طبعة أولى سنة ١٩٦٥م).
- ١٤- الأدب في العصر المملوكي: د. محمد زغلول سلام (مطبعة دار المعارف بنمصر - طبعة أولى سنة ١٩٧١م).
- ١٥- أذكار النووي: النووي، (مطبعة الملاح - دمشق - سنة ١٣٩١ هـ).
- ١٦- أرجوزة في الفرق بين الظاء والضاد: لابن مالك، تحقيق د. طه محسن (نشر التحقيق كاملاً بمجلة المورد العراقية - العدد الثالث ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م).
- ١٧- أساس البلاغة: الزمخشري (طبعة دار صادر - بيروت ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥م).
- ١٨- الإسلام والحضارة العربية: محمد كرد علي (مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - طبعة ثالثة سنة ١٩٦٨م).
- ١٩- الأعلام: للزركلي (طبعة دار العلم - بيروت - طبعة ثالثة - بدون تاريخ).
- ٢٠- الإعلام بأعلام بيت الله الحرام: قطب الدين النهرواني (طبعة قديمة بدون تاريخ).
- ٢١- أعيان الشيعة: العاملي - تحقيق حسن الأمين (مطبعة الإنصاف - بيروت - لبنان - سنة ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٩م).
- ٢٢- الأغاني: أبو الفرج الأصفهاني (طبعة بولاق ١٢٨٥ هـ).
- الأغاني: أبو الفرج الأصفهاني (دار الكتب المصرية بالقاهرة - بدون تاريخ).

- ٢٣- الاقتراح في علم أصول النحو: السيوطي (تحقيق د. أحمد محمد قاسم).
- ٢٤- ألفية ابن مالك (دار القاهرة للطباعة - دون تاريخ).
- ٢٥- ألفية الحافظ العراقي في الحديث (تبصرة المبتدي وتذكرة المنتهي): الحافظ العراقي (مطبعة الأزهر - مصر سنة ١٣٥٥هـ - ١٩٣٧م)
- ٢٦- ألفية السيوطي في الحديث: السيوطي (مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر - دون تاريخ).
- ٢٧- ألفية السيوطي النحوية (الفريدة): السيوطي (مطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر - دون تاريخ).
- ٢٨- الأمالي الشجرية: ابن الشجري (مطبعة دار المعارف العثمانية بحيدر آباد - الهند - طبعة أولى سنة ١٣٤٩هـ).
- ٢٩- أمالي القالي: أبو علي القالي (طبعة بولاق سنة ١٣٢٤هـ).
- ٣٠- أمالي المرتضي: علي بن الحسين المرتضى (مطبعة السعادة بمصر - طبعة أولى سنة ١٣٢٥هـ - ١٩٠٧م).
- ٣١- إنباه الرواه على أنباه النحاة: القفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، طبعة دار الكتب المصرية ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م).
- ٣٢- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون: إسماعيل البغدادي (مطبعة وكالة المعارف باستانبول، الطبعة الثالثة سنة ١٣٧٨هـ).
- ٣٣- البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي (طبعة دار الفكر - بيروت - طبعة ثانية ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م).
- ٣٤- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: الشوكاني (مطبعة السعادة بمصر - طبعة أولى - ١٣٤٨هـ).
- ٣٥- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: السيوطي (مطبعة دار السعادة بمصر - طبعة أولى - ١٣٢٦هـ).
- ٣٦- تاريخ أبي الفدا: (المطبعة الحسينية بالقاهرة، دون تاريخ).

- ٣٧- تاريخ الأدب العربي: كارل بروكلمان، ترجمة د. عبد الحلیم النجار، (ج١، ٢، ٣) (دار المعارف بمصر سنة ١٩٦١م).
- وترجمة د. رمضان عبد التواب، د. السيد يعقوب بكر (دار المعارف بمصر ج٤: طبعة ثالثة، ج٥: طبعة ثانية، ج٦: سنة ١٩٧٧م).
- ٣٨- تاريخ آداب اللغة العربية: جورجي زيدان (مطبعة الهلال ١٩٣١م)
- ٣٩- تاريخ الجبرتي: (عجائب الآثار في التراجم والأخبار): (المطبعة الحسينية بمصر - طبعة أولى - دون تاريخ).
- ٤٠- تاريخ اللغات السامية: د. إسرائيل ولفنسون، (مطبعة الاعتماد بمصر - طبعة أولى ١٣٤٨هـ - ١٩٢٩م)
- ٤١- تذكرة الحفاظ: شمس الدين الذهبي (مطبعة مجلس دائرة المعارف بحيدر آباد، الهند ١٣٣٣هـ).
- ٤٢- التصريح بمضمون التوضيح: خالد الأزهرى، (طبعة محمد مصطفى ١٣١٢هـ وطبعة عيسى الباي الحلبي بمصر سنة ١٩٧٥م).
- ٤٣- التطور والتجديد في الشعر الأموي: د. شوقي ضيف (دار المعارف - دون تاريخ).
- ٤٤- حاشية أبي النجا على شرح الشيخ خالد الأزهرى على الأجرومية (طبعة مصطفى الباي الحلبي بمصر ١٣٤٣هـ).
- ٤٥- حاشية إسماعيل الحامدي على شرح الكفراوي على الأجرومية (طبعة مصطفى الباي الحلبي بمصر، طبعة ثالثة ١٣٧٤هـ - ١٩٥٤م).
- ٤٦- حاشية الشيخ حسن العطار على شرح الأزهرية (طبعة مصطفى الباي الحلبي بمصر - الطبعة الثانية - سنة ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م).
- ٤٧- حاشية الشيخ ياسين بهامش التصريح (طبعة مصطفى ١٣١٢هـ).
- ٤٨- الحدود النحوية: عبد الله الفاكي (طبعة كلتا ١٨٤٩م).
- ٤٩- حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع: تأليف القاسم بن فيرة الشاطبي (مطبعة مصطفى الحلبي بمصر - ١٣٥٥هـ - ١٩٣٧م).

- ٥٠- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة: للسيوطي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، (مطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر - طبعة أولى ١٣٨٧هـ - ١٩٦٩م).
- ٥١- خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب: البغدي - تحقيق عبد السلام هارون - دار الكاتب العربي - بيروت - سنة ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
نسخة أخرى: طبعة بولاق سنة ١٢٩٩هـ.
- ٥٢- الخصائص: ابن جني - تحقيق محمد علي النجّار (مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة سنة ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م).
- ٥٣- خطط المقرئ: (كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار): المقرئ (طبعة الحلبي بمصر - دون تاريخ).
- ٥٤- دائرة المعارف الإسلامية - نقلها إلى العربية محمد فايد الفند.
- ٥٥- الدرر اللوامع على همع الهوامع للشنقيطي، (طبعة دار المعرفة - بيروت - لبنان - دون تاريخ).
- ٥٦- ديوان امرئ القيس - تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم (طبعة ثانية بدون تاريخ).
- ٥٧- ديوان جرير: (طبعة دار صادر - بيروت - لبنان سنة ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م، سنة ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م)
- ٥٨- ديوان الحطيئة: (طبعة دار صادر - بيروت ١٤٠١هـ - ١٩٨١م).
- ٥٩- ديوان النابغة الذبياني: تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم (طبعة ثانية - دون تاريخ)
- ٦٠- الرواية والاستشهاد باللغة: د. محمد عيد (دار نشر الثقافة بالقاهرة سنة ١٩٧٢م).
- ٦١- الروض الأنف: السهيلي (مطبعة الجمالية - دون تاريخ).
- ٦٢- سنن أبي داود (مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر - طبعة أولى سنة ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م).

- ٦٣- سنن ابن ماجه: تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي (طبعة عيسى الحلبي).
- ٦٤- سنن الترمذي: تحقيق أحمد شاكر (مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر - طبعة أولى سنة ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٧ م).
- وتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي طبعة ثانية ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م.
- ٦٥- سنن النسائي (مطبعة عيسى الحلبي بمصر - طبعة أولى ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٤ م).
- ٦٦- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي: تحقيق لجنة إحياء التراث العربي (طبعة دار الآفاق الجديدة - بيروت - لبنان - دون تاريخ). ومطبعة القدس بمصر سنة ١٣٥١ هـ.
- ٦٧- شرح أبيات سيويه: لأبي جعفر النحاس، تحقيق د. وهبة متولي سالمه، (مطبعة النهضة بمصر - طبعة أولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م).
- ٦٨- شرح الأزهرية في علم العربية - الشيخ خالد الأزهرى، (مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر - طبعة ثانية ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م).
- ٦٩- شرح الأشموني على الألفية: تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، (مطبعة السعادة بمصر - الطبعة الأولى سنة ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٥ م، وطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر سنة ١٣٥٨ هـ - ١٩٥٨ م).
- ٧٠- شرح ابن عقيل على الألفية: تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (مطبعة دار مصر - الطبعة العشرون - ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م).
- ٧١- شرح التسهيل: ابن مالك - تحقيق د. عبد الرحمن السيد (مطابع سجل العرب - طبعة أولى سنة ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م).
- ٧٢- شرح ديوان امرئ القيس: السندوي (مطبعة الاستقامة بالقاهرة - دون تاريخ).
- ٧٣- شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة - طبعة أولى سنة ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م).
- ٧٤- شرح شذور الذهب - ابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.

- ٧٥- شرح شواهد شروح الألفية للعيني (مطبعة الحلبي بالقاهرة - دون تاريخ).
- ٧٦- شرح شواهد المغني للسيوطي (لجنة التراث العربي).
- ٧٧- شرح كافية ابن الحاجب: ابن مالك، تحقيق د. عبد المنعم هريدي.
- ٧٨- شرح الكفراوي على الأجرومية طبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر - طبعة
ثالثة - ١٣٧٤هـ - ١٩٥٤م).
- ٧٩- شرح اللمحة البدرية في علم العربية: ابن هشام، تحقيق د. صلاح وزاي
(مطبعة حسان بالقاهرة الطبعة الثانية سنة ١٩٨٥م).
- ٨٠- شرح المفصل: لابن يعيش (المطبعة المنيرية بالقاهرة سن ١٩٢٨م).
- ٨١- شرح ملحة الإعراب: للحريري، تحقيق د. أحمد محمد قاسم (مطبعة عير
بالقاهرة، طبعة أولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م).
- ٨٢- صحيح البخاري (طبعة دار الشعب بالقاهرة - دون تاريخ).
- ٨٣- صحيح مسلم (دار الطباعة العامة ١٣٢٩هـ).
- ٨٤- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: السخاوي (مطبعة القدس ١٣٥٤هـ).
- ٨٥- طبقات الشافعية الكبرى: السبكي (طبعة دار المعرفة بيروت - لبنان - طبعة
ثانية - دون تاريخ).
- ٨٦- طبقات النحاة واللغويين: لابن قاضي شهية، تحقيق د. محسن عياض (مطبعة
النعمان ببغداد سنة ١٩٧٣م).
- ٨٧- طبقات النحويين واللغويين: للزبيدي، (مطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٧٣
هـ).
- ٨٨- عبد الله بن المقفع: محمد غفراني خراساني (مطبعة العالم العربي بالقاهرة - دون
تاريخ).
- ٨٩- العربية: يوهان فك، ترجمة وتعليق د. رمضان عبد التواب (المطبعة العربية
بمصر سنة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م).
- ٩٠- عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمي والأدبي: د. محمود رزق سليم (المطبعة
النسودجية - طبعة أولى سنة ١٣٦٨هـ - ١٩٤٩م).

- ٩١- عقد الفرائد، مختصر نظم ابن عبد القوي في فقه الحنابلة: (مطابع الزايدي السعودية- طبعة ثانية سنة ١٣٩٧ هـ).
- ٩٢- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث: الحافظ العراقي (مطبعة الأزهر بمصر- طبعة أولى سنة ١٣٥٥ هـ- ١٩٣٧ م).
- ٩٣- فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية بدمشق وضعته أسماء الحمصي (مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٣ هـ- ١٩٧٣ م).
- ٩٤- فهرس المخطوطات المصورة: عمل فؤاد السيد ودار الرياض سنة ١٩٥٤ م، بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية).
- ٩٥- الفواكه الجنية على متممة الأجرومية: عبد الله الفاكهي (المطبعة الشرقية بمصر سنة ١٢٩٨ هـ).
- ٩٦- القاموس المحيط: للفيروز أبادي (طبعة دار الفكر- بيروت سنة ١٣٩٨ هـ- ١٩٧٨ م).
- ٩٧- قطر الندى وبل الصدى: لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (طبعة بيروت- دون تاريخ) (طبعة الشعب دون تاريخ أيضًا).
- ٩٨- الكامل في فنون اللغة والأدب: المبرد (مطبعة دار العهد الجديد بالقاهرة- دون تاريخ).
- ٩٩- كتاب سيبويه: تحقيق عبد السلام هارون (طبعة الهيئة المصرية العامة سنة ١٩٧٧ م).
- كتاب سيبويه (طبعة بولاق- الطبعة الأولى سنة ١٣١٧ هـ).
- ١٠٠- كشف الطرة عن الغرة- محمود الألويسي زاده. طبعة بغداد سنة ١٣٠١ هـ.
- ١٠١- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: حاجي خليفة (مطبعة وكالة المعارف سنة ١٣٦٤ هـ- ١٩٤٣ م).
- ١٠٢- مجالس ثعلب: تحقيق عبد السلام هارون (مطبعة دار المعارف بمصر- دون تاريخ).

- ١٠٣- مجمع الأمثال للميداني: تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (مطبعة السُّنة المحمدية- دون تاريخ).
- ١٠٤- المحتسب في القراءات الشاذة: ابن جني تحقيق علي النجدي ناصف ود. عبد الفتاح شلبي. (طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية)
- ١٠٥- المدارس النحوية: د. شوقي ضيف (دار المعارف بمصر سنة ١٩٦٨ م).
- ١٠٦- مدرسة البصرة النحوية: د. عبد الرحمن السيد (مطابع سجل العرب - طبعة أولى- ١٣٨٨ هـ- ١٩٦٨ م).
- ١٠٧- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: مهدي المخزومي (مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر - طبعة ثانية - سنة ١٣٧٧ هـ- ١٩٥٨ م).
- ١٠٨- مرآة الجنان وعبرة اليقظان: الياضي (مؤسسة الأعلام للمطبوعات- بيروت- لبنان).
- ١٠٩- مراتب النحويين: أبو الطيب اللغوي: تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم (مطبعة نهضة مصر بالفجالة بالقاهرة سنة ١٩٥٥ م).
- ١١٠- المرشد إلى فهم أشعار العرب وصناعتها: عبد الله الطيب (طبعة دار الفكر- بيروت- طبعة ثانية سنة ١٩٧٠ م).
- ١١١- الزهر في علوم اللغة وأنواعها: للسيوطي (مطبعة السعادة بمصر. سنة ١٣٢٥ هـ).
- ١١٢- معاني القرآن: للفراء- تحقيق الأساتذة: أحمد يوسف نجائي- محمد علي النجار، وعبد الفتاح شلبي (طبعة دار الكتب المصرية).
- ١١٣- معجم الأدباء: ياقوت الحموي (مطابع دار المأمون- دون تاريخ) و(مطبعة الحلبي سنة ١٣٥٥ هـ تحقيق مرجليوث) و(مطبعة السعادة بمصر طبعة أولى ١٣٢٤ هـ- ١٩٠٦ م).
- ١١٤- معجم البلدان: ياقوت الحموي (دار صادر- بيروت- بدون تاريخ).
- ١١٥- معجم شواهد العربية: عبد السلام هارون (مطابع الدجوي بالقاهرة- طبعة أولى سنة ١٣٩٢ هـ).

- ١١٦- معجم القراءات القرآنية: د. أحمد مختار عمر، وعبد العال سالم مكرم (مطبوعات جامعة الكويت، طبعة أولى سنة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م).
- ١١٧- معجم المؤلفين: عمر رضا كحالة (مطبعة الترقى بدمشق - سنة ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م).
- ١١٨- معجم المطبوعات العربية: يوسف إلياس سركيس (مطبعة سركيس بالقاهرة سنة ١٣٤٩ هـ - ١٩٣١ م).
- ١١٩- معجم المطبوعات العربية والمعربة: يوسف سركيس (مطبعة سركيس بالقاهرة سنة ١٣٤٩ هـ - ١٩٣١ م).
- ١٢٠- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم: وضعه محمد فؤاد عبد الباقي (طبعة دار الحديث بالقاهرة طبعة أولى سنة ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م).
- ١٢١- معيد النعم ومبيد النقم: تاج الدين السبكي (طبعة لندن سنة ١٩٠٨ م).
- ١٢٢- مغني اللبيب عن كتب الأعراب: لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد (طبعة دار الكتب المصرية).
- ١٢٣- المقتضب للمبرد: تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة (طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية سنة ١٣٨٨ هـ).
- ١٢٤- مقدمة في النحو: خلف الأهر تحقيق د. عز الدين التبوخي. دمشق سنة ١٩٦١ م).
- ١٢٥- المقرب: ابن عصفور الإشبيلي تحقيق د. أحمد عبد الستار الجوارى وآخر (مطبعة العافي - بغداد سنة ١٩٣٣ م).
- ١٢٦- موسوعة التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية: د. أحمد شلبي (مطبعة النهضة المصرية - الطبعة السابعة سنة ١٩٨٦ م).
- ١٢٧- موضحة الطريق إلى ضوي مناهج التحقيق (أرجوزة في أصول تحقيق النصوص التراثية) تأليف: هلال ناجي (نشرت بمجلة المورد العراقية - العدد ٣، مجلد ١٥ سنة ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م).

- ١٢٨- موقف النحاة من الاجتماع بالحديث النبوي: د. خديجة الحديثي (منشورات وزارة الثقافة والإعلام بالعراق- سلسلة دراسات رقم ٢٦٥).
- ١٢٩- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: ابن تعزي بردي (مطبعة دار الكتب المصرية سنة ١٣٥٣ هـ- ١٩٢٥ م).
- ١٣٠- نزهة الألباء في طبقات الأدباء: لأبي البركات بن الأنباري تحقيق: د. إبراهيم السامرائي (مطبعة المعارف ببغداد سنة ١٩٥٩ م).
- ١٣١- النشر في القراءات العشر: لابن الجزري راجعه: علي محمد الضباع (دار الكتب العلمية بيروت- دون تاريخ).
- ١٣٢- النظم الأوجز فيما يهزم وما لا يهزم: لابن مالك (صدر عن دار العلوم بالرياض- تحقيق علي حسين البواب).
- ١٣٣- النوادر في اللغة: أبو زيد الأنصاري- تحقيق د. محمد عبد القادر أحمد (طبعة دار الشرق- بيروت- دون تاريخ).
- ١٣٤- النور المسافر عن أخبار القرن العاشر: للعيدرسي (مطبعة الفرات- بغداد- سنة ١٣٥٣ هـ- ١٩٣٤ م).
- ١٣٥- هدية العارفين: للبغدادى (مطبعة وكالة المعارف باستانبول سنة ١٩٠٥ م).
- ١٣٦- همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية: للسيوطي (طبعة دار المعرفة- بيروت- لبنان- دون تاريخ).
- ١٣٧- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: ابن خلكان تحقيق إحسان عباس (طبعة دار الآفاق- بيروت- لبنان- دون تاريخ) و(طبعة القاهرة- دون تاريخ) و(دار صادر بيروت- لبنان- دون تاريخ).

ثالثاً: الرسائل العلمية

- ٢٣٨- بحر الرجز وأثره في الدراسات النحوية والصرفية: عرفة عبد المقصود عامر ماجستير- دار العلوم سنة ١٩٨٧ م.

- ١٣٩- دور الحديث النبوي الشريف في التقعيد النحوي: لمحمد أحمد العمروسي
دكتوراه- دار العلوم سنة ١٩٨٤ م.
- ١٤٠- الشعر التعليمي في القرون الأربعة الأولى: عصمت غوشة دكتوراه-آداب
القاهرة سنة ١٩٨٠ م.
- ١٤١- النحو المنظوم بين ابن معط وابن مالك والسيوطي: أحمد الليثي دكتوراه-
دار العلوم- سنة ١٩٨٢ م.

رابعاً: الدوريات

- ١٤٢- مجلة المشرق- العدد الرابع- بيروت سنة ١٩٠١ م.
- ١٤٣- مجلة المورد: تصدرها وزارة الثقافة والإعلام بالعراق- المجلد الخامس عشر
العدد الثالث- سنة ١٤٠٦ هـ- ١٩٨٦ م.

ك- فهرس الموضوعات

صفحة	الموضوع
٣	المقدمة
٧	القسم الأول: (الدراسة)
٩	التمهيد: النظم العلمي
٣١	الباب الأول: الحريري وملحة الإعراب
٣٣	الفصل الأول: الحريري صاحب ملحة الإعراب
٣٥	اسمه ولقبه
٣٥	مولده ونشأته وحياته
٣٦	ثقافته
٣٨	أخلاقه وصفاته ومكانته العلمية
٤٠	مذهبه النحوي
٤٥	شعره
٤٩	أغازه
٥٢	وفاته
٥٣	شيوخه
٥٦	تلاميذه
٥٨	آثاره ومؤلفاته

صفحة	الموضوع
٦١	الفصل الثاني: ملححة الإعراب
٦٣	تعريف بالملححة
٦٧	أقسامها
٧٢	شروحها
٧٧	أسلوب الحريري في الملححة
٧٧	الاقتباس من القرآن الكريم
٧٩	الضرورات الشعرية التي وقع فيها صاحب النظم
٨١	موازنة موجزة بين شرحي الفاكهي والحريري على الملححة
١٠٧	الباب الثاني: مؤلف كتاب كشف النقاب
١٠٩	الفصل الأول: عصر الفاكهي وبيئته
١١١	تمهيد
١١١	لمحة تاريخية عن دولة المماليك
١١١	دولة المماليك الأبرك
١١٣	دولة المماليك الشراكسة
١١٤	الحياة العلمية في عصر المماليك
١١٥	دور العلم في ذلك العصر
١١٩	دور الكتب في ذلك العصر
١١٩	النحو في ذلك العصر

صفحة	الموضوع
١٢١	أشهر النابغين فيه من العلماء
١٢٣	عصر الأتراك العثمانيين
١٢٣	لمحة تاريخية عن الأتراك العثمانيين
١٢٤	الحياة العلمية في ذلك العصر
١٢٦	دور العلم في ذلك العصر
١٢٨	النحو في ذلك العصر وأشهر رجاله
١٣١	الفصل الثاني: الفاكهي نشأته وحياته العلمية
١٣٣	ترجمة الفاكهي
١٣٣	تنويه
١٣٤	اسمه ولقبه
١٣٤	مولده وحياته
١٣٦	مكانته العلمية وثقافته
١٣٧	مذهبه الفقهي
١٣٧	وفاته
١٣٧	من اشتهر بلقب (الفاكهي) من العلماء
١٣٨	شيوخه وتلاميذه
١٣٨	أسرته
١٣٨	والده

صفحة	الموضوع
١٣٩	أخوه عبد القادر
١٤٠	أخوه محمد
١٤١	جده الأدنى
١٤٢	جده الأعلى
١٤٥	الفصل الثالث: آثار الفاكهي
١٤٧	مؤلفاته ومصنفاته
١٥٢	كتب منسوبة إليه خطأ
١٥٥	الباب الثالث: الدارسة النحوية عند الفاكهي
١٥٧	الفصل الأول: الفاكهي وأصول النحو
١٥٩	السماع
١٦٠	القياس
١٦٣	التأويل والتقدير
١٦٤	تعليقاته النحوية
١٦٧	العامل
١٧١	الفصل الثاني: المصطلحات النحوية عند الفاكهي ومذهبه النحوي ...
١٧٣	الفصل الثاني: المصطلحات النحوية عند الفاكهي
١٧٣	فعل الأمر
١٧٤	ألقاب الإعراب

صفحة	الموضوع
١٧٤	الجر والحذف
١٧٥	لام الابتداء
١٧٥	أسماء الأفعال
١٧٦	اسم الفاعل
١٧٦	الظرف
١٧٦	الابتداء
١٧٧	المفاعيل
١٧٧	الخلاف
١٧٨	الفاعلية والمفعولية
١٧٨	النفي والجدد
١٧٨	التمييز - المفسر
١٧٩	البدل
١٧٩	النعته
١٧٩	العطف
١٨٠	مذهب الفاكهي النحوي
١٨٩	الفصل الثالث: الشواهد النحوية عند الفاكهي
١٨٩	القرآن الكريم
١٩٠	مدى اعتماد النص القرآني من بين المصادر الأخرى

صفحة	الموضوع
١٩٠	القراءات القرآنية
١٩١	موقف البصريين من القراءات
١٩٢	موقف الفاكهي من القراءات
١٩٥	تقييم عام لموقف الفاكهي من القرآن والقراءات
١٩٦	الحديث النبوي الشريف
١٩٧	الشعر العربي
١٩٨	الشعراء الذين استشهد بشعرهم
١٩٩	شواهد سيويه التي استشهد بها
١٩٩	المأثورة من كلام العرب وأمثالهم وحكمهم
٢٠٠	موقف الفاكهي من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف
٢٢١	الباب الرابع: في الكتاب المحقق
٢٢٣	تعريف بالكتاب المحقق
٢٢٤	تحقيق عنوانه
٢٢٥	تحقيق نسبه إلى الفاكهي
٢٢٩	تاريخ تأليفه
٢٣٠	طباعته
٢٣٠	الدافع وراء تأليفه
٢٣١	منهج الكتاب وأسلوبه

صفحة	الموضوع
٢٤١	مصادره
٢٤٣	القسم الثاني: التحقيق
٢٤٣	مقدمة المحقق
٢٤٣	التعريف بالكتاب ومخطوطاته
٢٤٧	وصف ما اطلعت عليه من نسخ مخطوطاته
٢٥٥	النسخ المعتمدة في التحقيق
٢٥٩	نماذج مخطوطة
٢٦٧	التحقيق
٢٦٧	مقدمة المؤلف
٢٧٩	باب: أجزاء الكلم
٢٨١	حد الكلمة
٢٨٢	الاسم وعلامته
٢٨٥	الفعل وعلاماته
٢٩٠	الحرف وعلاماته
٢٩٢	باب: النكرة والمعرفة
٣٠٠	باب: قسمة الأفعال
٣٠٥	باب: الفعل المضارع
٣٠٩	باب: الإعراب

صفحة	الموضوع
١١٤	باب: في الاسم المنصرف
٣١٧	باب: الأسماء الستة المعتلة
٣٢٠	باب: حروف العلة
٣٢١	باب: الاسم المنقوص
٣٣٢	باب: الاسم المقصور
٣٢٥	باب: المثني
٣٣٠	باب: جمع المذكر السالم
٣٣٤	باب: الجمع بألف وتاء مزيدتين
٣٣٧	باب: جمع التكسير
٣٣٩	باب: حروف الجر
٣٤٨	باب: حروف القسم
٣٤٩	باب: الإضافة
٣٥٦	باب: كم الخبرية
٣٥٧	باب: المبتدأ والخبر
٣٦٧	باب: اشتغال المعامل عن المعمول بضميره
٣٦٩	باب: الفاعل
٣٧٥	باب: ما لم يسم فاعله
٣٧٨	باب: المفعول به

صفحة	الموضوع
٣٨٢	باب: ظن وأخواتها
٣٨٦	باب: إعمال اسم الفاعل
٣٨٩	باب: المصدر
٣٩٦	باب: المفعول له
٣٩٩	باب: المفعول معه
٤٠٣	باب: الحال والتمييز
٤١٣	باب: نعم وبئس
٤١٥	باب: حبذا
٤١٧	باب: كم الاستفهامية
٤١٨	باب: المفعول فيه
٤٢٥	باب: الاستثناء
٤٣٩	باب: لا النافية للجنس
٤٦٣	باب: التعجب
٤٥٠	باب: الإغراء
٤٥٣	باب: إن وأخواتها
٤٦٣	باب: كان وأخواتها
٤٦٩	باب: ما النافية الحجازية
٤٧٣	باب: النداء

صفحة	الموضوع
٤٨٢	باب: الترخيم
٤٦٨	باب: التصغير
٤٩٥	باب: أحرف الزيادة
٤٩٨	باب: شواذ التصغير
٥٠١	باب: النسب
٥٠٧	باب: التوابع
٥٢٣	باب: ما لا يتصرف
٥٥٢	باب: العدد
٥٥٦	باب: نواصب الفعل المضارع
٥٧٦	باب: جوازم الفعل المضارع
٥٨٨	باب: المبنيات
٦٠٣	الفهارس الفنية
٦٠٥	فهرس الآيات القرآنية
٦٢٨	فهرس القراءات القرآنية
٦٣٠	فهرس الأحاديث النبوية
٦٣١	فهرس الشواهد الشعرية والأرجاز
٦٣٥	فهرس أقوال العرب وأمثالهم وحكمهم
٦٣٧	فهرس المترجمين

صفحة	الموضوع
٦٤١	فهرس الأعلام
٦٥٧	فهرس القبائل والطوائف والجماعات النحوية
٦٦٢	فهرس الأماكن والبلدان
٦٨١	فهرس الموضوعات

Digitized by www.ikandil.com